جـامعة عباس لغرور – خنشلة –
كلية الحقــوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أزمة الروهينجا وأثرها على الأمن الهوياتي في دول الجوار

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص:علاقات دولية

إعداد الطالبة:
زينب إيكن

إشراف:
أ.د سميرة ناصري

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفــة
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر– أ–	جامعة خنشلة	رئيسا
سميرة ناصري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
عزيز نوري	أستاذ محاضر– أ–	جامعة خنشلة	ممتحنا
السعيد حفظاوي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة خنشلة	ممتحنا
لبنى جصاص	أستاذ محاضر– أ–	جامعة عنابة	ممتحنا
خالد بقاص	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية:
2024-2023

شكـــــــــر وعرفـــــــان

به الإعانة بدءًا وختمًا، وصلى الله على سيدنا محمد ذاتًا ووصفًا واسْمًا

كل الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة سميرة ناصري على توجيهاتها القيمة وحرصها الشديد على إتمام هذا العمل على أكمل وجه.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية بجامعة خنشلة على كل ما قدموه لي طيلة مشواري الدراسي منذ مرحلة الليسانس وصولا للدكتوراه

ولايفوتني شكر السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

شكرا لكم جميعا

إهـــــــــداء

إلى من لم تسعفه الحياة لرؤيتي أبلغ هذا المقام، سندي ومسندي وعزوتي، أبي رحمه الله

إلى شعلة الحنان التي تنير دربي أينما حللت، أمي حفظها الله

إلى رفيق ديني ودنياي زوجي الغالي

إلى من تقاسموا معي لحظات الفرح والتعب،إخوتي أمينة، أيوب، آية

إلى مصدر بهجتي وقوتي، إبنتي الغالية ميس

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي وصديقاتي وكل من ساندني في أصعب الاوقات

إلى مضطهدي الروهينجا والعالم في كل مكان

أهدي لكم هذا العمل

خطـــة الدراســة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للأزمة

المطلب الأول : مفهوم الأزمة والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: أسباب ومراحل تطور الأزمة

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمة

المبحث الثاني: مدخل تأصيلي للهوية

المطلب الأول: تعريف الهوية

المطلب الثاني: الهوية والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: تحديات وإشكالات الهوية

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الهوياتي

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن

المطلب الثاني: توسع مفهوم الأمن

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الهوياتي

المطلب الرابع: المقاربات النظرية لتفسير الأمن الهوياتي

الفصل الثاني: إيتيمولوجيا الأزمة الإثنية للروهينجا كعامل مرتبط بالانقسام الأمني الهوياتي

المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية ميانمار الاتحادية/ بورما

المطلب الأول: دراسة جيو–إستراتيجية لميانمار داخل إقليم جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: النظام السياسي في ميانمار

المطلب الثالث: التكوينات التاريخية والحركات العرقية داخل ميانمار/بورما

المبحث الثاني: السياق التاريخي لأزمة الروهينجا

المطلب الأول: المرجعيات التاريخية لأقلية الروهينجا في إقليم "راخين–آراكان"

المطلب الثاني: مصادر الأزمة من منظور أنظمة التعقيد الإجتماعي –المستوى الخامس

المطلب الثالث: كرونولوجيا تطور الأزمة وفقا لمنحنى مايكل لاند

المبحث الثالث: مظاهر تأثير المعضلة الإثنو-هوياتية لأزمة الروهينجا على الإستقرار الداخلي

المطلب الأول: الفوضى الداخلية الناشئة

المطلب الثاني: الخطاب السياسي وسياسات إنكار الهوية الروهينجية

الفصل الثالث: تداعيات أزمة الروهينجا على الأمن الهوياتي ضمن الفضاءات الإقليمية والدولية

المبحث الاول: الإنعكاسات عبر الحدودية لأزمة الروهينجا في الجوار الإقليمي.

المطلب الاول: مخرجات تدفق اللاجئين نحو بنغلادش/ماليزيا/إندونيسيا

المطلب الثاني: إنعكاسات الإسلاموفوبيا على الامن الهوياتي لدول الجوار الإقليمي

المطلب الثالث: تحديات رابطة الآسيان "ASEAN" في بناء الأمن الإقليمي

المبحث الثاني: أدوار فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة أزمة الروهينجا على المستوى الدولي

المطلب الأول: التفاعلات الرسمية ضمن المسار الأول Track one

المطلب الثاني: دور فواعل المسار الثاني والثالث في إدارة أزمة الروهينجا (Track two+ Track three)

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية لإدارة أزمة الروهينجا

المطلب الأول: السيناريو الخطي(الإتجاهي) – الطريق المسدود ضمن وضع السلام غير المستقر

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- آليات بناء السلام في ظل إنفراج الأزمة

المطلب الثالث: السيناريو التحولي الراديكالي- أزمة ثانية

الخاتمة

مقـــدمـــة

مقدمـــة:

تشكل النزاعات الدولية إحدى أهم سمات العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة نظراً لزيادة حدتها وشدة تعقيدها، وشهدت تحولاً جذرياً في طبيعتها ومصادرها وديناميكيتها بعدما انتقل مستوى المرجعية التقليدية للنزاع المرتبطة أساساً بقضايا استراتيجية وعسكرية إلى نزاعات داخل الدول نفسها التي تنشأ بسبب التمايزات المجتمعية والأبعاد الاقتصادية والمصلحية والهوياتية، ترتبط هذه التحولات بديناميات متغيرة تتعلق بالبنيات الداخلية للدول ضمن التحولات الجذرية للبيئة الأمنية التي كان لها أثراً بارزاً في تحديد معالم ما بعد النزاع الدولي الأحادي المصدر.

عكست هذه التحولات التي أفرزتها المتغيرات الجديدة للبيئة الأمنية بروز مفاهيم أمنية جديدة أثارت جدلاً حول طبيعة ومدركات ومكونات الأمن، فبعدما كان الأمن يقتصر على حماية أمن الدولة القومية في جانبه الضيق باستخدام القوة العسكرية الصلبة، أصبح من الضروري توسيع الأجندة الأمنية والانتقال من التركيز حصراً على أمن الدول ومرجعيتها إلى تضمين عوامل أخرى كالفرد والمجتمع، لذا، تم توجيه النظر نحو مصادر جديدة للتهديد ضمن أبعاد إنسانية واجتماعية مستحدثة.

ونظرا للخصوصية الجيوسياسية والمجتمعية لكل منطقة، فقد برز الإهتمام بميانمار ضمن فضائها الإقليمي في جنوب شرق آسيا وهو ما إنعكس على الهواجس الأمنية عبر وداخل وبين دولاتية، ومن بين هذه الهواجس بوادر ظهور إنفجار أمني في إقليم راخين (آراكان) نظرا لخصوصية المنطقة (إثنيا وهوياتيا وجيوسياسيا) وارتباطها بالسياسات التهميشية والإقصائية الحكومية في ظل تفاعل التباينات الإثنية والمجتمعية الممتدة حدوديا.

لذلك، فأزمة أقلية الروهينجا من أكبر التحديات التي تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي نظرا لارتباطها بتاريخ معقد من التمييز الإثني والديني، إذ تشكل تحديات إنسانية وسياسية للأقلية في الداخل والخارج ، ناجمة بالأساس عن التصادم بين المكونات المجتمعية لأقلية الروهينجا في ظل تقلص الشعور بالإنتماء والشعور باللاأمن الهوياتي، وبين العصب الداخلية

القائمة على النزعة القومية للدولة أمام هشاشة نظامها السياسي وغياب الإتصال بين المكونين، مما نتج عنه فوضى داخلية متمحورة أساسا حول "الهوية" والتي نعبر عنها بـ "المأزق الأمني الهوياتي"، كما ساهم تفاقم التوترات وإرتفاع وتيرة الإضطهاد لأقلية الروهينجا في تشظي أمني عبر حدودوي على دول الجوار الإقليمي ما فرض تحديدات كبيرة أمام الدول المستضيفة ومن جهة أخرى أزمة هوياتية للاجئين الروهينجا.

أسباب إختيار الموضوع

يرتبط اختيار موضوع " أزمة الروهينجا وأثرها على الأمن الهوياتي في دول الجوار" بدوافع عدة تحكمها التحولات الديناميكية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية وتنقسم إلى:

أولا: الأسباب الذاتية:

- على غرار العديد من الآراء البحثية ضمن الدراسات العليا، تربط الباحثة ميول واهتمام بمواضيع إدارة النزاعات والأزمات الدولية للعديد من قضايا النزاع المرتبطة بالهوية والإثنية ضمن دائرة الأمن المجتمعي والهوياتي.

- دافع الإنتماء للعالم الإسلامي خلق الرغبة في محاولة بعث الإهتمام ببعض الأزمات المنسية ومنها "أزمة الروهينجا" وتفعيل السبل والآليات البحثية لإدارتها ومحاولة البحث عن حلول لها.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

- نظرًا لكون منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق التي تتميز بالنزاعات الإثنية والهوياتية بسبب تنوع الأقليات واختلافها، فقد نشأت الحاجة لدراسة تأثير هذه النزاعات على تصاعد وتيرة الأزمات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

- تهميش قضايا النزاع المرتبطة بالبعد الديني والهوياتي شكل الحافز لدراسة الموضوع والإحاطة بجل أبعاده ومستوياته.

- المعاناة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهينجا في إقليم ميانمار كنازحين أو كلاجئين في المخيمات في دول الجوار، يستدعي الضرورة الإنسانية للوقوف على حجم المأساة في ظل إحجام المجتمع الدولي عن إرساء أطر واضحة لبناء السلام في المنطقة.

أهمية الموضوع

تظهر أهمية موضوع أزمة الروهينجا وأثرها على الأمن الهوياتي في دول الجوار العلمية والعملية من خلال:

أولا: الأهمية العلمية:

- تقديم أطر نظرية مستحدثة في مجال إدارة النزاعات الدولية وبناء السلام في منطقة جنوب شرق آسيا

- الأثر الذي يحدثه الترابط التوازني بين النماذج النظرية كـ "نموذج النزاعات المجتمعية المزمنة ل إدوارد هازارد" و منحنى النزاع لـ "مايكل لاند" وكذا " المعضلة الأمنية الإثنوهوياتية" في فهم موضوع النزاع وحيثيات تطوره وانعكاسات إدارته.

ثانيا: الأهمية العملية:

تبرز أهمية تفكيك الأزمة الهوياتية لأقلية الروهينجا في محاولة معرفة الأسباب الكامنة والجذرية لهذه الأزمة من جوانب عدة "اجتماعية سياسية اقتصادية وأمنية"، مما يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات لإدارة الأزمة والتعامل مع تداعياتها، وهذا ما يستدعي ضرورة خلق توازن بين التعدد الإثني الهوياتي"الفرعي" ومظاهر الانتماءات الدينية والثقافية مع الهوية العامة للدولة، وذلك من شانه التقليل من احتمالية تصاعد حده التوترات والنزاعات الإقليمية وامتداد آثارها إلى دول الجوار ضمن الفضاء الإقليمي لجنوب شرق آسيا .

أهداف البحث في الموضوع

بهدف فهم الأزمة الإثنية لأقلية الروهينجا، نتيجة التعقيد الذي اتسمت به ظاهرة الانقسام الإثنوهوياتي في ميانمار، كان لزاما إعادة بعث الاهتمام الأكاديمي بمثل هذه القضايا، لذا تهدف الدراسة إلى:

- فهم الطبيعة المعقدة للأزمة في منطقة راخين، والوقوف على خصائصها، مصادر نشوئها الداخلية والخارجية، وانعكاساتها عبر حدودية ضمن فضائها الإقليمي.
- اعتبار مسالة الأمن الهوياتي من احدث الدراسات الأمنية المرتبطة بتحليل النزاعات المجتمعية.
- إبراز مدى فعالية الفواعل الرسمية وغير الرسمية (الإقليمية والدولية) في إدارة أزمة الروهينجا

إشكالية الدراســـــة

تقتضي دراسة موضوع في حقل النزاعات الدولية، في خضم التطور الحاصل في ميدان الدراسات الأمنية، امتلاك منظور شامل لاستيعاب التحولات الهيكلية التي تمس مختلف الفواعل بتعدد مستوياتها في المناطق المختارة، هذا من شأنه أن يتيح فهمًا أعمق لواقع النزاعات وحيثيات إدارتها، من منطلق تحليل شبكي متعدد الأبعاد يتجاوز التحليل الأحادي الجانب "الدولاتي" إلى أطر إقليمية ودولية، ووفقًا لهذا الطرح، تظهر الحاجة إلى فهم وتحليل أزمة الروهينجا كظاهرة معقدة تمتد تأثيراتها إلى جوانب إنسانية، سياسية، أمنية، وهوياتية، وذلك بالنظر إلى اضطراب البيئة الأمنية المجتمعية داخل ميانمار من جهة، وما تعانيه أقلية الروهينجا من إنكار للهوية وتهميش وتطهير عرقي من جهة أخرى. وقد قاد ذلك في نهاية المطاف إلى امتداد تداعيات الأزمة الإثنية عبر الحدود، مما أثر بشكل مباشر على الأمن الهوياتي في دول الجوار والاستقرار الإقليمي للمنطقة ككل، وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الأزمة الإثنوهوياتية لأقلية الروهينجا على الأمن الهوياتي لدول الجوار؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، نوردها في مايلي:

1. ما مدى الاستفادة من الأطر والمقاربات النظرية الرامية لفهم وتفسير أسباب وأبعاد نشوء الأزمات الدولية؟
2. كيف أثر المأزق الأمني للهوياتي لأقلية الروهينجا على تصاعد حده الأزمة داخل الدولة وبين المجتمعات الإقليمية المستضيفة(دول الجوار)؟
3. هل يمكن الإقرار بعدم نجاعة آليات إدارة أزمة الروهينجا الإقليمية والدولية ؟

فرضيات الدراســـــة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نورد الفرضيات التالية:

1- كلما إتسعت الفجوة الإثنية بين الأطراف المتصارعة المتحكمة في عمليه التحول إلى مستويات عليا من التصعيد للأزمة، فان ذلك يؤثر سلبًا على الاستقرار والتعايش بين المجتمعات المحلية والمجتمعات اللاجئة في دول الجوار.

2-إحلال النظام العسكري والسياسات الحكومية القمعية في ميانمار أسهم في تفاقم وتعقيد الأزمة الروهينجا وأثر سلبا على الأمن الهوياتي في المنطقة.

3-إدارة أزمة الروهينجا بشكل فعال مرهون بمدى كثافة ونجاعة الآليات المحلية/ الإقليمية/ الدولية في إطار تفعيل آليات الدبلوماسية متعددة المسارات وبناء للسلام لاحتوائها ودرءها.

حدود الدراســـــة

يرتبط المجال المكاني لأزمة الروهينجا بشكل رئيسي في إقليم راخين (أراكان) الواقع في غرب ميانمار ضمن منطقة جنوب شرق آسيا. يمتد هذا الإقليم على الحدود مع بنغلاديش من الغرب عدة دول أخرى من الشرق والجنوب والشمال، ما يجعل الأزمة تمتد بتأثيراتها غير

المباشرة على دول الجوار الإقليمي مثل الهند (إلى الشمال الغربي)، والصين (إلى الشمال الشرقي)، وتايلاند (إلى الجنوب الشرقي)، ولاوس (إلى الشرق).

وتتحدد الدراسة **زمانيا** من بداية تصاعدها في عام 2012، عندما بدأت موجة العنف الكبرى ضد أقلية الروهينجا في ولاية راخين في ميانمار، وصولاً إلى غاية أحداث الإنقلاب العسكري 2021، حيث تتناول الدراسة تطورات الأزمة خلال هذه الفترة الزمنية، بما في ذلك الحوادث الرئيسية مثل أزمة اللاجئين في 2017 "ذروة الأزمة"، وردود الفعل الدولية والإقليمية ومآلاته على وضع الروهينجا في الداخل والخارج .

منهجية الدراســـــة

في خضم محاولة تحقيق التوازن العلمي والتكامل المنهجي المطلوب في كل عمل أكاديمي، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج والمقاربات كالتالي:

أولا: المناهج البحثية:

- **المنهج التاريخي:**

يفيد المنهج التاريخي من خلال رصد التطورات التاريخية لأزمة الروهينجا من جذورها وتطورها حتى الوقت الراهن، وربط ذلك بالسياقات التاريخية الأوسع للمنطقة.

- **منهج دراسة الحالة:**

يتجلى دور منهج دراسة الحالة كمنهج مساعد انطلاقا من تركيزنا على ديناميكية أزمة الروهينجا والوقوف على طبيعة هذا التأثير على الأمن الهوياتي في دول الجوار مثل بنغلاديش وماليزيا وإندونيسيا، وكذا تقييم تأثير السياسات الحكومية على الروهينجا (قانون الجنسية 1982) ، تقييم أدوار الجهات الفاعلة.

ثانيا: المقاربات النظرية:

- **نظرية الإحتياجات الإنسانيةHuman Needs Theory:**

عند تطبيق نظرية الاحتياجات الإنسانية لجون بورتن على أزمة الروهينجا، يتضح أن الأزمة تتفاقم نتيجة لحرمان هذه الجماعة من احتياجاتها الأساسية التي تم تجاهلها أو انتهاكها،

ووفقًا لهذه النظرية، فإن أزمة الروهينجا ليست مجرد صراع سياسي أو تنافس على السلطة والموارد، بل هي نتيجة مباشرة لعدم تلبية احتياجات إنسانية جوهرية لا يمكن التفاوض عليها، وهذا الحرمان قد ساهم في تصعيد الأزمة وتعقيدها، مما يجعل حلها مرتبطًا بشكل أساسي بتلبية تلك الاحتياجات الأساسية.

- **مقاربة بناء السلام Peace Building Approach:**

تفيد هذه المقاربة كأبرز المقاربات التحليلية في ميدان النزاعات الدولية في توفير رؤية شاملة للتعامل مع أزمة الروهينجا، ليس فقط على مستوى ميانمار، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال معالجة الأبعاد الإثنية، التداعيات العابرة للحدود، وتفعيل الحوكمة الأمنية العالمية المتعددة المستويات التي يمكن أن تسهم في توفير حلول طويلة الأمد ومستدامة للأزمة.

- **إقتراب تحليل النظم (الإقتراب النسقي) System Analysis Approach:**

إسقاط إقتراب تحليل النظم على أزمة الروهينجا يظهر كيفية تفاعل النظام السياسي في ميانمار مع البيئة الداخلية (التوترات العرقية والتمييز ضد الروهينجا) والخارجية (الضغط الدولي)، وتشمل المدخلات مطالب الروهينجا بالحقوق والمساواة، والمخرجات هي السياسات القمعية والعنف ضدهم، بينما عملية التغذية الاسترجاعية تتجسد في التأثيرات المتبادلة بين النظام والضغط الدولي، مما يؤدي إلى استمرار الأزمة أو محاولات تعديل النظام السياسي.

أدبيات الدراسة

إن دراسة أدبيات أي مجال معرفي تعد أساسية لفهم التطورات التاريخية والنظريات المقدمة التي تشكل هذا المجال التي تساعد في الوصول إلى النتائج المستهدفة المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك على إعتبار أن الدراسات السابقة هي عملية علمية تراكمية لتقييم أي دراسة علمية وفقا للجانب النظري (Theoretical) أو التطبيقي (Empirical)، وعليه اكتسب موضوع " أزمة الروهينجا وأثرها على الأمن الهوياتي في دول الجوار" إطارا للتحليل المنهجي

والنظري وفق متغيرات مختلفة ومستويات متعددة حسب طبيعة الدراسة وأبعادها، لذا من منطلق ملئ الفراغ المعرفي على مجموعة الدراسات السابقة التي تم تحديدها في :

1- كتاب " Contemporary Conflict Resolution" لرواده Oliver Ramsbotham_ Tom Woodhouse_ Hugh Miall الصادر سنة 2005 حيث تعد أول دراسة شاملة لمجال النزاعات المعاصرة، يطرح الكتاب مجموعة من الأطر النظرية التي تُستخدم لفهم النزاعات المعاصرة، بما في ذلك النزاعات المجتمعية المستمرة، حيث يبرز أهمية تحليل السياق الاجتماعي والثقافي للنزاع، مما يُتيح للباحثين وصانعي القرار تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة النزاع وبناء السلام، كما يسلط الضوء على " النزاعات المستدامة" إذ يركز على دور العوامل الهيكلية، مثل التهميش والتمييز العرقي في نشوء النزاعات ويقترح استراتيجيات للحد من تلك العوامل ناهيك عن أهمية الدور الذي تلعبه الفواعل المحلية والدولية في عمليات بناء السلام، وكيف يمكن للتعاون بين هذه الفواعل أن يسهم في تحقيق الاستقرار، لذا يتقاطع الكتاب مع دراستنا في ثلاث مداخل كالتالي:

– توفير أدوات تحليلية لفهم أبعاد النزاع في أزمة الروهينجا، حيث يُمكن استخدام الأطر النظرية لفهم الديناميات المعقدة بين الروهينجا والأغلبية البوذية في ميانمار.

– يتوافق الكتاب مع نظرية الاحتياجات الإنسانية من خلال التأكيد على أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية لأطراف النزاع، مثل الهوية والأمان والكرامة.

– من خلال استعراض الكتاب للاستراتيجيات المختلفة لبناء السلام، يمكن استخلاص دروس مهمة تطبق على أزمة الروهينجا، فهو يساعد في تطوير حلول مستدامة تشمل إشراك جميع الأطراف المعنية، وتعزيز التفاهم المتبادل بين المجتمعات المتمايزة إثنيا.

2- دراسة مهمة للباحث **YUSUF Imtiyaz** بعنوان: **Three faces of the Rohingya crisis: Religious nationalism, Asian Islamophobia, and delegitimizing citizenship.** حيث ركز المقال على تحليل الأبعاد المتعددة لأزمة الروهينجا في ميانمار، من خلال إستكشاف ثلاثة عوامل رئيسية تساهم في هذه الأزمة: القومية

الدينية، الإسلاموفوبيا الآسيوية، وإلغاء الجنسية، بهدف هو إثراء الفهم النظري والتحليلي للتعقيدات التي تحيط بأزمة الروهينجا، وإستند إلى إطار نظري يجمع بين النظريات المتعلقة بالقومية الدينية والإسلاموفوبيا والمواطنة، تتقاطع دراستنا مع مخرجات هذا المقال كالتالي:

- توضح هذه الدراسة كيفية تفاعل القومية الدينية، والإسلاموفوبيا، والحرمان من الجنسية في أزمة الروهينجا، وهو ما يتماشى مع التحليل الذي قدمه YUSUF حول ضرورة فهم هذه العوامل بشكل متداخل لفهم الأزمة بشكل شامل.
- تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية استخدام الخطاب السياسي لإضفاء الشرعية على السياسات التمييزية ضد الروهينجا، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه يوسف (YUSUF) بشأن توظيف القومية الدينية والإسلاموفوبيا لتعزيز سياسات التهميش والانقسام المجتمعي
- تسلط هذه الدراسة الضوء على استراتيجيات إنكار الهوية التي تتبعها الحكومة الميانمارية تجاه الروهينجا " قانون الجنسية 1982"، وهو ما يتناغم مع تحليل YUSUF حول إلغاء الجنسية وكيف أن هذا الإلغاء يُعتبر أداة لحرمان الروهينجا من حقوقهم وهويتهم وأمنهم الهوياتي.

3- دراسة للباحث **HossainDelwar** والمنشور في تقرير خاص لـ **CBGA special report** بعنوان

"The rohingya crisis defiance of myanmar and responsibility of the international community، حيث يناقش الباحث منهجه في جمع البيانات والمعلومات، ومدى اعتماده على مصادر موثوقة كالتقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية كما يقيم مدى شمولية وتنوع المصادر المستخدمة (حكومية، دولية، إعلامية، منظمات المجتمع المدني) لتقديم صورة كاملة للأزمة، وضمن تحليله للسياقات السياسية والاجتماعية المحيطة بالأزمة يقدم إطارًا لقراءة نقدية شاملة لهذا التقرير، وعليه تتمحور دراستنا على أهمية استخدام المصادر الموثوقة، مما يتقاطع مع منهج Delwar في الاعتماد على التقارير الرسمية والدراسات الأكاديمية، مما ساعد في الإستفادة من منهجيته في تعزيز مصداقية البيانات التي

تم إستخدامها في التحليل، كما أن كلا الدراستين تتناول قضايا حقوق الأقليات والأمن الهوياتي، حيث نقوم بتحليل كيفية تأثير هذه العوامل على أقلية الروهينجا، لذلك تعتبر دراستنا بمثابة تكملة لدراسة Delwar من حيث فحص التأثيرات السلبية للمعضلة الإثنوهوياتية على أقلية الروهينجا في الجانب الضيق وإمتدادها إلى دول الجوار في الإطار الأوسع.

صعوبات الدراســـة

من أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة كغيرها من الدراسات مايلي:

– صعوبة جمع البيانات الدقيقة والموثوقة حول الأزمة لما تحمله من بعد قيمي وديني

– التحيز الإعلامي والأكاديمي: سعت وسائل الإعلام والكثير من دور النشر الأجنبية المختلفة لتقديم تقارير متحيزة أو مشوهة بناءً على أجندات سياسية أو دينية، مما صعب على الباحثة التمييز بين الحقائق والدعاية.

التقسيم الهيكلي للدراســـة

تم الاعتماد في معالجة موضوع الدراسة على خطة متكاملة تتكون من ثلاثة فصول.

ركز الفصل الأول على تفكيك متغيرات البحث بشكل مفاهيمي ونظري، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتوضيح الإطار المفاهيمي للأزمة عبر تقديم تعريف شامل للأزمة والمفاهيم المرتبطة بها مثل التوتر، النزاع، التنافس، والحرب، وكذا أسباب نشوء الأزمات واستراتيجيات إدارتها، وذلك بهدف تقديم فهم عميق لطبيعة الأزمات. في المبحث الثاني، تم تسليط الضوء على الأطر المفاهيمية للهوية، بما في ذلك العلاقة بين الهوية والمفاهيم المتصلة بها كالإثنية، القومية، الانتماء، والمواطنة، مع تحليل التحديات التي تواجهها الهوية في السياقات المختلفة. أما المبحث الثالث، فقد إهتم بدراسة الإطار النظري للأمن الهوياتي، حيث تم تقديم دراسة تحليلية لمفهوم الأمن وتوسعه العمودي والأفقي، إلى جانب تناول مفهوم الأمن الهوياتي عبر مقاربات نظرية متعددة، منها المقاربة الإثنواقعية التي تفسر المأزق الأمني، والمقاربة الليبرالية التي تنظر إلى الأمن كعملية تعاونية تهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلم من خلال الانفتاح على التعاون الدولي وحقوق الإنسان ، والمقاربة البنائية التي تتمحور حول

كيفية تشكيل الهويات والمصالح من خلال التفاعلات الاجتماعية والسياسية، وتم فيها تحليل مسار عملية الأمننة و بناء تصورات الأمن لدى الفاعلين في السياق الهوياتي، مما ساهم في وضع أساس نظري شامل لتحليل أزمة الروهينجا ضمن السياق الأوسع للأمن والهوية.

في الفصل الثاني، تم تحليل إيتيمولوجيا الأزمة الإثنية للروهينجا باعتبارها عاملاً أساسياً في الانقسام الأمني الهوياتي، حيث تناول المبحث الأول دراسة شاملة للواقع العام لجمهورية ميانمار (بورما)، من خلال إبراز الأهمية الجيوستراتيجية لموقع ميانمار في منطقة جنوب شرق آسيا، ويستعرض النظام السياسي الاشتراكي للبلاد، كما تم تسليط الضوء على التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدولة، مما يتيح فهم كيفية تأثير هذه العوامل على استقرارها الداخلي وعلى تطور أزمة الروهينجا.

أما في المبحث الثاني، فقد تم إبراز السياق التاريخي لأزمة الروهينجا، حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تناول المرجعيات التاريخية لأقلية الروهينجا في إقليم "راخين–آراكان"، بينما المطلب الثاني بحث في مصادر الأزمة من منظور أنظمة التعقيد الاجتماعي بالاستعانة بنموذج مايكل لاند لدراسة مراحل دورة النزاع، ومن خلال ذلك، تم تقديم عرض كرونولوجي لأهم المحطات التاريخية التي مرت بها أزمة الروهينجا.

بينما خصص المبحث الثالث للبحث في كيفية انعكاس مظاهر المعضلة الإثنو–هوياتية على الاستقرار الداخلي للدولة، ومنه على الفوضى الداخلية الناشئة، وأمننة الخطاب السياسي، وسياسات إنكار الهوية الروهينجية، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل للأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية للأزمة، و المساعدة على فهم التداعيات الحالية للأزمة على الأمن الهوياتي في ميانمار ودول الجوار.

في الفصل الثالث، تم دراسة تداعيات أزمة الروهينجا وانعكاساتها على الأمن الهوياتي في السياقين الإقليمي والدولي، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية لتمكين دراسة شاملة للأزمة وتأثيراتها، وقد تناول المبحث الأول التأثيرات العابرة للحدود في دول الجوار الإقليمي من خلال تسليط الضوء على تدفق اللاجئين إلى بنغلادش وماليزيا وإندونيسيا، بالإضافة إلى

انعكاسات الإسلاموفوبيا في تلك الدول، حيث تمثل هذه التدفقات تحديًا أمنيًا وهوياتيًا لهذه الدول، إلى جانب تحليل دور رابطة "الآسيان" في مواجهة هذه التحديات الأمنية إلى جانب الدور الإقليمي للصين والهند كأحد أبرز القوى الإقليمية في المنطقة.

كما تناول المبحث الثاني تحليل أدوار الفواعل الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة أزمة الروهينجا، لتوضيح كيف تتفاعل الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في توجيه استجابات المجتمع الدولي للأزمة، في المطلب الأول، تم استعراض التفاعلات الرسمية ضمن المسار الأول Track one والتي تشمل كل من الأدوار الدولية الغربية (الدور الأمريكي– الروسي– الأوروبي)، موقف الدول العربية والإسلامية وكذا ميكانيزمات إدارة أزمة الروهينجا دور الأمم المتحدة ووكالاتها، بينما المطلب الثاني على دور المسارات غير الرسمية (TrackTwo وTrackThree)، حيث تم إبراز رؤية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة حقوق الإنسان (humman rights) لحماية اللاجئين الروهينجا ضمن المسار الثالث في ظل تبني مقاربة إنسانية وإنمائية، إلى جانب أدوار كل من الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي، الوساطة الدينية "المؤسسات الدينية كأطراف ثالثة" والمجتمع المدنيCivil Society في إطار المسار الثالث للدبلوماسية غير الرسمية، مما يعكس تنوع وتكامل الجهود الدولية في التعامل مع الأزمة خارج القنوات الحكومية التقليدية.

المبحث الثالث يقدم رؤية مستقبلية لأزمة الروهينجا من خلال ثلاث سيناريوهات: السيناريو الخطي الذي يتوقع بقاء الوضع في حالة جمود، السيناريو الإصلاحي الذي يتناول إمكانيات بناء السلام في ظل انحسار الأزمة، والسيناريو التحولي الذي يستعرض احتمال تصاعد التهديدات الأمنية نتيجة لتقاطع المصالح الإستراتيجية الأجنبية.

في الخاتمة، تمت صياغة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة، مع التركيز على الإجابات المتعلقة بالإشكالية التي تم طرحها في بداية الدراسة، إضافة إلى محاولة تأكيد أو نفي الفرضيات التي طرحت سابقًا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

قادت التحولات الهامة التي رسمت ملامح النظام الدولي الجديد إلى تغيير جوهري في أدبيات الدراسات السياسية، حيث انتقل التركيز من المصطلحات المرتبطة باستقرار وأمن الدول داخلياً وتعزيز قدراتها العسكرية إلى مصطلحات جديدة كالأزمات الإثنية والعرقية والأقليات، هذا التحول أعطى الأولوية للبعد "الإثني والهوياتي" في تفسير الظواهر الدولية المستجدة، بما في ذلك الأزمات المعاصرة تنظيرا وممارسة. وقد جاء ذلك في إطار السعي للعودة إلى المفاهيم القيمية التي قد تكون أكثر تعمقاً ووضوحاً في وضع ديناميات جديدة للصراعات الحالية.

وعليه، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب المفاهيمي والنظري للأزمة من خلال دراسة المفهوم والمفاهيم ذات الصلة، مروراً بمراحل تطور الأزمة وأسباب نشوئها واستراتيجيات إدارتها. ومن ثم، سنركز على (الهوية والأمن) وفقاً لمقاربة مفاهيمية ونظرية لتفكيك مصطلح "الأمن الهوياتي" في ظل توسع مفهوم الأمن من جهة، واختلاف المقاربات النظرية المفسرة لمتغيري الأمن والهوية "الأمن الهوياتي" من جهة أخرى، لذا قسمنا هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة

المبحث الثاني: مدخل تأصيلي للهوية

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الهوياتي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة

إن التطرق إلى مفهوم الأزمة بشكل عام في حقل العلاقات الدولية يتطلب تحديد المصطلح وتوضيح مضمونه والمفاهيم المرتبطة به، حيث تتعدد مفاهيم الأزمة بتعدد مجالاتها وموضوعاتها، واختلاف مستوياتها ومراحل تطورها. لذلك، من الضروري التركيز على الجانب المفاهيمي لمحاولة ضبط المفهوم ضمن نطاق الدراسة، ومن ثم تفسير أسباب نشوء الأزمة، وصولاً إلى استعراض استراتيجيات إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة والمفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الأزمة بعدد من المفاهيم المشتركة و المتشابكة التي تحتاج إلى تحليل مفرداتها وفك الارتباط بينها وبين المصطلح قيد الدراسة:

أولا: تعريف الأزمة:

تعد الأزمة من أقدم المصطلحات التي ترجع أصولها إلى الطب الإغريقي، إذ ترتبط بمصير المريض كحدث فاصل قد يصحب موته أو شفاءه[1].

وللأزمة العديد من التعريفات اللغوية والاصطلاحية نتعرض لها كالتالي:

1- الأزمة لغة: وفقا لتعريف مختار الصحاح تعني:" الشدة و الضيق، والفعل منها أَزَم بمعنى اشتد الأمر وضاق "[2].

وجاءت الأزمة في **لسان العرب** من كلمة **الأَزم**، "أي شدة العض والقبض بالأنياب وقيل هي الأوازم أَزَّمه وأَزَم عليه أزماً و أُزوماً، ويقال أَزَّم الفرس على اللجام، ويقال أزمت يد الرجل آزامها أزمًا، كما يقال أزمة مالية وأزمة سياسية وأزمة مرضية"[3].

---

[1] عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام و إدارة الأزمات**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص90.

[2] محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1983، ص5.

[3] الفيومي المقري، **المصباح المنير**، بيروت: مكتبة لبنان، 1987، ص5.

2- الأزمة اصطلاحا:

يعرفها قاموس "أوكسفورد" (Oxford)على أنها اللحظة الحاسمة أو نقطة التحول التي تغير حياة الإنسان كالأزمة المالية أو السياسية، كما أن مصطلح "الأزمة"(CRISIS)مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) بمعنى: " قرار"(Decision) أو" لنقرر"(To Decide)[1]، وفي اللغة الصينية يعني**(JI-WET)** وهي كلمة مركبة، تعني الأولى **JI:** الخطر، والثانية **WET:** وتعني الفرصة التي يمكن استثمارها[2]، أي تصور إمكانية تحويل خطر الأزمة إلى فرصة لإعادة صياغة حلول و بدائل متاحة.

عرفها القاموس البريطاني **WEBSTER** بأنها: "نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ"[3]، أي أنها لحظة محرجة وحاسمة قد تنتج عواقب سلبية كبيرة.

كما عرف المؤرخ الإغريقي" **تيودوسيوس THEODOSIUS** " الأزمة على أنها: "المحك الدقيق لمعادن الرجال وحقيقة الأحداث "، أما عن "**ويليام كوانت WILLIAM QUANDT**"، فقد اعتبرها بمثابة لحظة الحقيقة التي تسبق الموت لتريه حقيقة الأشياء على طبيعتها[4].

ومع انتقال المصطلح إلى ميدان العلوم الإنسانية أصبحت الأزمة تشير إلى مجموعة الظروف والمواقف والأحداث المفاجئة التي تحمل تهديدا واضحا كالأزمات الديمغرافية وأزمات الهوية[5].

كما يوضح "**شارلز هيرمانCHARLES HURMAN**" وهو من أوائل من قدم تعريفا للأزمة بأن هذه الأخيرة مرتبطة بعنصر المفاجأة، حيث يعرفها على أنها: "الوضع الذي يهدد

---

[1]سليم بطرس جلدة، **الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات**، عمان: دار الراية للنشر،2011، ص18.

[2]فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس-المراحل-الآليات**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، د.س.ن، ص17.

[3]Simon & Webster, **Webster's New World Dictionary of American English**, Leyland, OH,1997, p.275.

[4]عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سابق،ص90.

[5] حسين إبراهيم قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، عمان: دار الكتاب الثقافي، 2008، ص25.

أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحد من عامل التخطيط والاستجابة الفعالة السريعة والوقت للرد والتفكير من أجل تغيير النتائج المحتملة"[1].

وفي تعريفه للأزمة في إطارها "الدولي" أورد "**هولستيKAL HOLSTI**" ثلاث عوامل رئيسة في تحديد مراحل الأزمة وهي كالتالي:

- عنصر المفاجأة الذي يكون من طرف أحد الأطراف للطرف الآخر بشكل مباغت.
- عنصر التهديد المرتبط مباشرة بزيادة حدة التوتر.
- انحصار قرار صانع القرار لإحدى البديلين(الحرب/الاستسلام).

ويرى هولستي أحد أهم رواد مدرسة صنع القرار أن الأزمة الدولية أحد أهم مراحل الصراع[2]، إذ لا يمكن أن تحدث إلا إذا كان هناك صراع دولي سابق بين الطرفين المعنيين، وهو ما يؤدي إلى رفع التوتر والتهديد والتأثير في عملية صنع القرار.

كما اعتمد كينيث بولدنغ (Kenneth. E.Boulding) في تعريفه للأزمة الدولية على المدرسة النسقية (مدرسة النظم)، إذ اعتبر أن الأزمات السياسية هي أزمات النظام السياسي؛ فهي حسبه نقطة تحول في العلاقات الدولية والأنظمة السياسية[3].

وقد اعتمد مايكل بريشر(Michael Brecher) على الجمع بين آراء المدرستين(النظمية و صنع القرار) حيث اعتبر أن الأزمة مرتبطة بالظروف التي ترافقها بمعنى تهديد لقيم الدولة العليا أوتغيير في البيئتين الداخلية والخارجية مع احتمالية استخدام القوة العسكرية التي يفرضها ضيق الوقت المرتبط بعنصر المفاجأة[4].

---

[1]Omer Goksel Isyar, **Definition And Management Of International Crisis**, Perception, Winter2008, P.6.

[2]kal. J. Holsti, **Intentional political A frame work for Analysis**, Third Edition, Prentice hall,1977,p.429

[3]kenneth E, Boulding, **Conflict and defense,** new York : harper & row torch book edition ,1963,p.250

[4] Nasseer Muttar Kadim Alzubaidi, "USA and its Management of International Crises". **PH.D in Political Sciences**, University IRAQ-BAGHDAD: World (ST. Clements), 2010, p.48.

وعليه يتحدد مفهوم الأزمة وفق المجال الذي تكتنف به، ففي المستوى السياسي يمكن تصنيف الأزمة إلى قسمين:

- **الأزمة الداخلية:** هي التي تهدد أمن الدولة وبقاءها، بما في ذلك مؤسساتها ومواردها.
- **الأزمة الخارجية – الدولية:** هي صراعات تنشأ بين دول (دولتين أو أكثر)، حيث يكون خطر اندلاع الحرب قريبًا وتتصدر الخيارات العسكرية قائمة الاحتمالات، هذا ما يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين، وقد تمتد الأزمة لتشمل أبعادًا إقليمية أو حدودية.

والمخطط الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1 : تصنيفات الأزمة السياسية

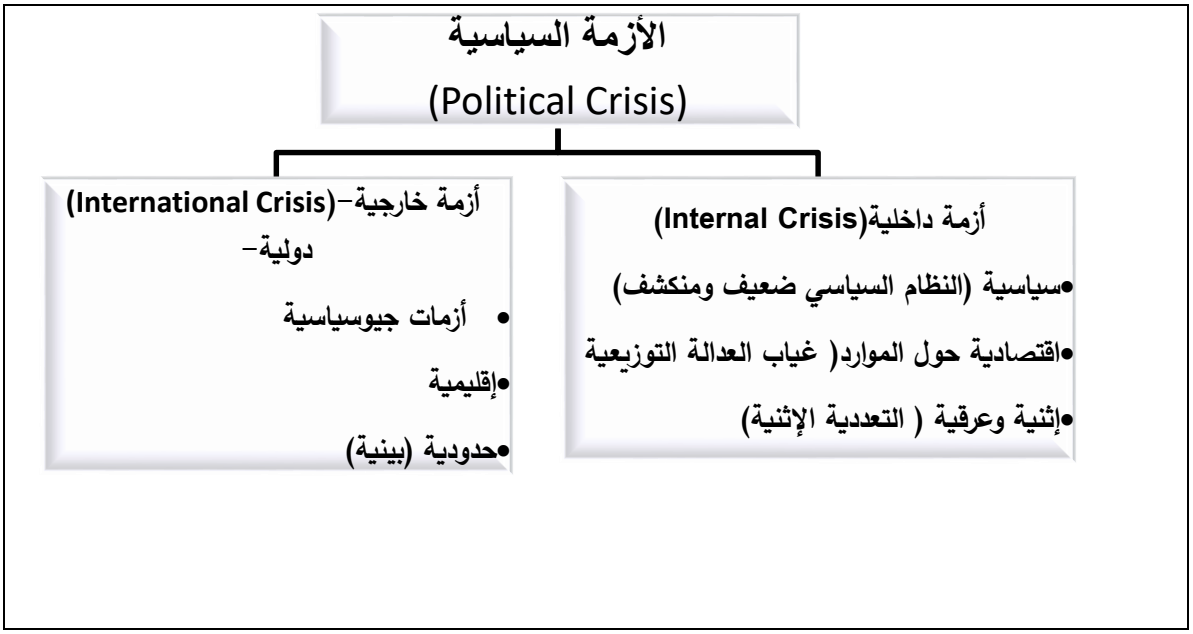

المصدر: إعداد الباحثة

وعليه فالأزمة من المفاهيم التي يصعب وضع مفهوم قاطع، شامل وجامع في دلالتها، وهذا يعود لشمولية طبيعتها واتساع استعمالها في شتى صور العلاقات الإنسانية على تعدد مستوياتها.

انطلاقا مما تقدم، فمعظم مفاهيم الأزمة تدور حول قاسم مشترك يتعلق بثلاث مستويات:

- تناقضات بنيوية في السلوك بين الأطراف(كما سماهايوهان غالتونغ JOHAN GALTUNG بتناقضات السياق).
- الخطر/التهديد الذي يطر أعلى المنظومة الأمنية/السياسية والقيمية
- عنصر المفاجأة.

بهذا الشكل، يتضح أن الأزمة هي مفهوم متعدد الأبعاد يمكن أن يتخذ صورًا مختلفة بناءً على السياق والمجال المنوط به.

ويمكن القول بأنها اللحظة الحرجة ونقطة التحول الحاسمة تنشأ نتيجة تناقضات جوهرية في سلوك الأطراف المختلفة ومصالحهم وأهدافهم، تحمل تهديداً واضحاً لأحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية أو للنظام السياسي والقيمي، وتتفاقم بسبب عنصر المفاجأة الذي يحد من القدرة على التخطيط والاستجابة الفعالة.

بالرغم من تعدد التعاريف الاصطلاحية والرؤى والمناهج حول الأزمة، غير أنه يمكن تحديد مجموعة من الخصائص المشتركة كالتالي:[1]

أ-المفاجأة: أي أنها تحدث دون سابق إنذار وبشكل غير متوقع نتيجة لتراكم عدة مشكلات غير مدركة من قبل صناع القرار والدول، إلى جانب ضعف الإدارة المكلفة برصد الأزمات وسوء تخطيطها (عدم تفعيل جهاز الإنذار المبكر).

ب- ندرة المعلومات: أي أن نقص المعلومات حول الأزمة الناتجة عن سوء الإدراك من قبل صناع القرار حول مخاطر ومعضلات يتطلب حلا سريعا واستجابة فورية لها، مما يسبب ضبابية في إدراك لحجم الأزمة ويضعف من سرعة الاستجابة.

ج- تصاعد الأحداث: في ظل تشابك أسباب الأزمة وعواملها وتضارب المصالح المحيطة بها، يواجه صناع القرار ضغوطًا متزايدة ناتجة عن تداعياتها، مما يضيق الخيارات المتاحة أمامهم.

[1] إبراهيم حسين قادري، مرجع سابق، ص27.

د- فقدان السيطرة: نظرًا لأن الأزمة قد تحدث خارج نطاق سيطرة الفاعلين الدوليين وصناع القرار، فإن ذلك يتيح لهم تبني أساليب غير تقليدية تتجاوز القيم والأهداف المعتادة، بهدف التعامل مع الأزمة في ظل الظروف الاستثنائية.

هـ- التهديد: عندما يتوفر عنصر التهديد للأهداف العليا والأمن القومي للدولة، فإن الأزمة تخلق حالة من الاضطراب والتوتر، فهي تمثل تهديدًا لقيم الفاعل الدولي واستمرارية مؤسساته في أداء وظائفها بشكل طبيعي.

و- ضيق الوقت: يتعلق الأمر بمحدودية الوقت المتاح أمام صانع القرار لاتخاذ القرار المناسب، حيث لا مجال للخطأ، لأن أي تأخير قد يؤدي إلى نشوء أزمات جديدة تكون أشد تعقيدًا وأصعب من سابقاتها.

ثانيا: المفاهيم ذات الصلة بالأزمة:

من خلال تنوع تعاريف الأزمة نلاحظ أنها غالبا ما تتقاطع مع العديد من المفاهيم ذات الصلة، لذا من الأجدى التطرق لهذه المفاهيم لتحري مدى وطبيعة العلاقة بين المدلولات:

1- التوتر Tension:

يختلف التوتر عن الأزمة إذ أنه يشير إلى حالة شك وترقب وعداء، وهو في الغالب حالة تسبق الأزمة والنزاع خصوصا إذا تحولت إلى مستويات متصاعدة في الشدة، إذ يعرفه عبد العزيز جراد كونه ظاهرة أو حالة تهدد بالقطيعة، نتيجة للشك وغياب الثقة بين طرفين أو أكثر[1].

ويشير التوتر إلى اختلاف الادراكات والرؤى والتصورات اتجاه القضايا والظواهر، حيث يرتبط بالمواقف والميولات الناتجة عن الشك وغياب الثقة[2] .

وقد حدد مارسيل ميل أوضاع التوتر Tension عبر مراحل هي: [3]

[1] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص95.

[2] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية: مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة غريب،1988،ص8.

[3] ميرل مارسيل، **سيسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، ط1، القاهرة: 1986، المستقبل العربي،ص499.

- **الشمولية:** قد تكون أوضاع التوتر شاملة وقائمة بين ضفتين مثلا (الشمال الجنوب).
- **المحدودية:** في فترة معينة أو مرتبطة بحادثة أعقبت فترة معينة (الأزمة الإيطالية النمساوية حول إقليم مرتفعات اديج HAUT-ADIGE).
- **الديمومة:** لبعض أوضاع التوتر طابع دائم حتى لو اختلفت حدتها من وقت لآخر (أي الانتقال من التوتر إلى السلام المؤقت، لتعود حالة "الحرب الباردة" من جديد، غير أن لبعضها طابع "مؤقت" ينتهي بانتهاء حالة النزاع.
- **قابلة للحل:** في حال ما إذا لم تشهد منحى تصاعديا.

يمكن التأكيد، في هذا السياق، على أن مصطلح "التوتر" يبقى ضمن نطاق ضيق، حيث يشير إلى "الشكوك والخوف وتباين المصالح"، دون أن يتجاوز ذلك ليشمل تعارضًا فعليًا وصريحًا، أو جهودًا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضها البعض[1]، وبالتالي فغياب الثقة بين الطرفين تؤدي حتما بصناع القرار إلى تبني سلوكيات ومواقف مستفزة في ظل تجلي الشك بينهما ما ينتج عن ذلك شرخ في العلاقات. وعليه يمكن القول أن التوتر هو المرحلة التي تؤدي إلى اندلاع الأزمة ومنه إلى النزاع، إلى جانب أن أسباب التوتر مرتبطة بأسباب اندلاع الأزمة كونها عاملا مساعدا أو رئيسا لذلك[2]، لارتباطها بإدراكات صناع القرار وتأثيرها على عملية صنع القرار ككل.

- العلاقة بين التوتر والأزمة:

يمكن تحديد العلاقة بين التوتر والأزمة في:

[1] سميرة ناصري، "إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات مقارنة، 2016/2015)، ص4.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003،ص127.

- **التوتر يسبق الأزمة:** يمكن أن يكون التوتر مرحلة تمهيدية تسبق الأزمة. عندما تتصاعد حدة التوتر وتتحول الشكوك والمواقف الاستفزازية إلى تصادمات فعلية، تتحول حالة التوتر إلى أزمة.
- **التأثير المتبادل:** عدم الثقة والتوتر يمكن أن يؤديا إلى تبني سلوكيات تزيد من حدة المواقف، مما يعمق الشرخ في العلاقات ويؤدي في النهاية إلى الأزمة.
- **تحويل إدراكات صناع القرار**: التوتر يؤثر على إدراكات صناع القرار وسلوكياتهم، مما يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الأزمة إذا لم يتم احتواؤه بشكل فعال.

2- النزاع CONFLICT:

تتعدد التعاريف المرتبطة بالنزاع،وتختلف كثير منها في تفسير الظاهرة النزاعية بين التفسير الموضوعي الذي يعتبر النزاع وضعا تنافسيا والتفسير الذاتي الذي يعني بادراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا[1].

واعتبر ريمون آرون"AROUN RAYMOND" النزاع "CONFLICT" على أنه: "نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أوالسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة"[2].

أما بالنسبة لغالتونغ (J.Galtung)، فيرى أن النزاع يقوم على مجموعة من القيم المتعارضة التي تسعى لاستبعاد بعضها البعض، أي حالة من التناقض بين أهداف وقيم الدول في النظام الاجتماعي (Social System) [3].

[1]عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص95.

[2]القدوس بوعزة، "إدارة النزاعات الأهلية: اليمن نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية،2022/2021، ص31.

[3]Galtung Johan,**Theories of conflict: Definitions, Dimensions. Negations,Formations**, Columbia University, 1958, p.24.

وعليه يعتبر النزاع تناقض في المصالح و المنافع و الإرادات و السلوكيات التي يمكن أن تتحقق فيها المصالح المتعارضة لتتبنى أربعة أنماط من النزاع كالتالي[1]:

- **النمط السلمي للنزاع (Conflict peaceful).**
- **النمط العنيف للنزاع (Conflict Violent)**، أي يستخدم أحد الأطراف العنف ليصبح "نزاعا عنيفا" .
- **النزاع المسلح (Armed Conflict)**، ويمكن أن يتطور ليتحول إلى نزاعا مسلحا إذا اقترن باستخدام القوة و الحل العسكري.
- **النزاع المعاصر (contemporary Conflict)**، وقد اقترن ظهوره مع نهاية الحرب الباردة، وهو مرتبط كذلك باستخدام العنف.

كما يمكن تصنيف النزاعات إلى ثلاثة أصناف رئيسية مقترنة بمستويات التحليل، مما يعزز فهمنا لتعقيداتها، ويوضح كيف يمكن أن تختلف النزاعات بناءً على السياق والمستوى الذي يتم تحليله، إذ من المهم تحليل أسباب النزاعات من خلال مستويات متعددة لفهم تعقيداتها بصورة شاملة وتفسير أنماط التفاعل والسلوك الدولي.

فبينما اعتمد "ديفيد سنجر" على المستوى الدولي الوحدوي، اقترح "كينيث والتز" إضافة مستوى "النظم/النسق" باعتباره مستوى أشمل للتحليل حسبه، ثم أعاد "سنجر" تصنيف مستويات تحليل النزاعات الدولية مع إضافة مستوى ثالث وفقا لمايلي: المستوى الكلي(النظام الدولي)، المستوى الجزئي (النظم الفرعية الدولاتية المكونة للنظام الدولي)، ومستوى صانع القرار، أما " باري بوزان barry buzan" فقد إقترح مقاربة أوسع لمستويات للتحليل، حيث فرق بين (مستويات التحليل ومصادر التحليل) وفقا لمايلي:

- المستوى الدولي (يضم النظام الدولي والأنظمة الفرعية الإقليمية).
- المستوى الوطني (يركز على دور النخب الحاكمة وصناع القرار).

[1] سميرة ناصري، مرجع سابق، ص43.

- المستوى البيروقراطي (يركز على دور المؤسسات المسئولة عن صناعة القرارات المصيرية المتعلقة بالسياسات العليا للبلاد) .
- المستوى المجتمعي للتحليل (يركز على دور المجتمع بمتغيراته السيكولوجية والهوياتية والإيديولوجية كمستوى قائم بذاته).

ومن هذا التطور لمستويات تحليل النزاع يمكن إستنباط التصنيفات الثلاثة للنزاعات الدولية وفقا لمايلي:

أ- التصنيف الأول: النزاعات الداخلية (Intra-State Conflicts)

تتضمن ثلاث مستويات:

- **المستوى الفردي:** تتعلق النزاعات الفردية بالصراعات الشخصية والقرارات التي يتخذها الأفراد والتي قد تؤدي إلى تصاعد التوترات داخل الدولة.
- **المستوى البيروقراطي:** يتعامل مع الصراعات داخل المؤسسات الحكومية والبنى التنظيمية والتي قد تؤدي إلى اضطرابات سياسية.
- **المستوى المجتمعي:** يتناول النزاعات الناشئة عن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، مثل الصراعات العرقية والطائفية والهوياتية.

ب- التصنيف الثاني: النزاعات بين الدول (Inter-State Conflicts)

تشمل ثلاث مستويات كالتالي:

- **المستوى الوطني:** تشمل النزاعات بين الدول صراعات الحدود، النزاعات على الموارد الطبيعية، والخلافات السياسية التي تنشأ بين دولتين أو أكثر.
- **المستوى الدولي:** تتضمن هذه النزاعات تدخلات دولية، حيث قد تتدخل قوى خارجية أو منظمات دولية للمساهمة في حل النزاع أو تأجيجه.
- **المستوى الإقليمي:** تركز على النزاعات التي تؤثر على منطقة جغرافية معينة وتستدعي تدخلات من الدول المجاورة أو التحالفات الإقليمية.

ج- التصنيف الثالث: النزاعات عبر الدول (Trans-State Conflicts)

تشمل مستويين هما:

- **المستوى العالمي:** تشمل النزاعات التي تتجاوز الحدود الوطنية كالتهديدات اللاتماثلية (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والتهديدات السيبرانية...)،والتي لها تأثير عالمي وتتطلب استجابة من المجتمع الدولي
- **المستوى النظمي:** يركز على كيفية تأثير هذه النزاعات على النظام الدولي ككل، بما في ذلك التأثير على الاستقرار العالمي والتوازنات الجيوسياسية.

-العلاقة بين الأزمة والنزاع من خلال منحنى النزاع لمايكل لاند:

منحنى النزاع لمايكل لاند هو أداة تحليلية تساعد في فهم تطور النزاعات ومراحلها المختلفة، بما في ذلك العلاقة بين النزاع والتوتر، ويمكن تحليل هذه العلاقة عبر مراحل منحنى النزاع كما يلي:

الشكل رقم 2 : منحنى مايكل لاند لتحليل النزاع

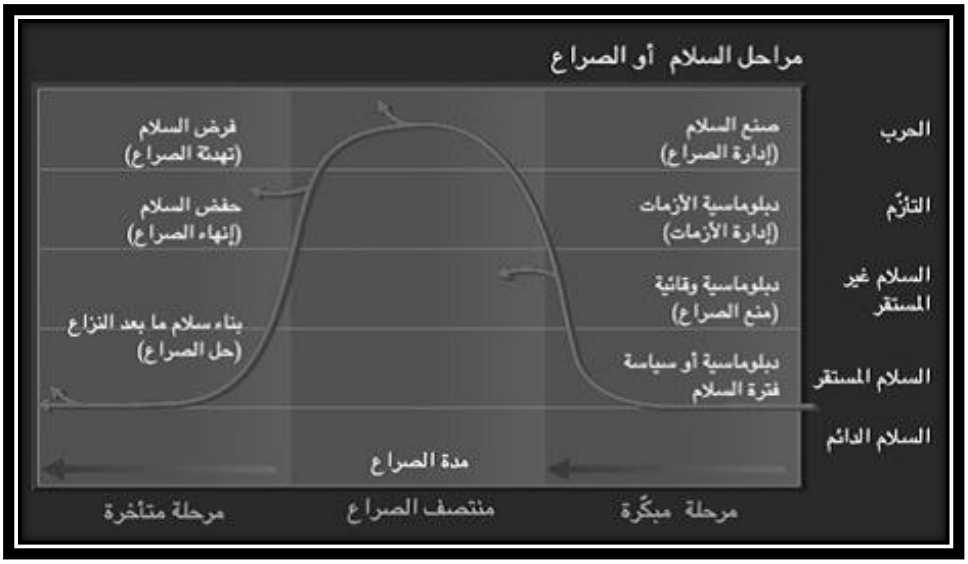

المصدر: معهد السلام الأمريكي، "تحليل الصراعات"، دورة مؤهلة صدرت عن مركز التعليم والتدريب، 2006، ص7، تاريخ الإطلاع: 22/05/2021، متحصل عليه من: online/training/org.usip.www

يمثل المنحنى الذي يتخذ شكل قوس من اليمين إلى اليسار عبر الرسم التوضيحي مسار الصراع أثناء صعوده وهبوطه عبر الزمن، فكما توضح الأسهم المنحرفة عن الخط، فإن **مسارات** النزاعات الفعلية يمكن أن تتبع **مسارات** متنوعة تشمل تغيرات طويلة وقصيرة الأمد،

وفقًا لمستويات حدة متفاوتة مقسمة إلى مراحل مختلفة للسلام أو الصراع، وهي(السلام الدائم، السلام المستقر، السلام غير المستقر، الأزمة، والحرب)، وتتميز المراحل الأقل حدة بالسلوك التوفيقي المتبادل التفاعلي، مثل (النقاشات والمفاوضات)، أما المراحل الأعلى حدة فتتميز بالسلوك القسري أحادي الطرف، مثل (الإنذارات، العقوبات، واستخدام القوة المادية)، حيث يتيح لنا النموذج رؤية كيفية تصاعد الأزمات إلى نزاعات مسلحة وكيف يمكن أن تهدأ وتعود إلى حالات أقل حدة من خلال التدخلات المناسبة.

3- الصراع :

يعبر مفهوم الصراع عن عدم التوافق بين المصالح والقيم والمعتقدات، حيث يرى بيتر فالنستين (Peter Wallenstein) أن الصراع هو "وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف Parties للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة"[1].

ويعد يوهان غالتونغ أبرز من وضع تعريفا للصراع باعتبار هذا الأخير أحد المفاهيم التي لاقت جدلا كبيرا، خصوصا وأن ترجمة المصطلح من اللغة الإنجليزية Conflict أو الفرنسية Conflit إلى العربية يقابله "النزاع"، غير أن مصطلح "الصراع" يشير إلى وجود خلاف طويل الأمد واختلاف في المعتقدات والأفكار، أما النزاع فقد يعني المجابهة المباشرة والتصادم العنيف.

وعليه يعرف غالتونغ الصراع بأنه: "حالة تناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف"[2].

ومن هذا المنطلق يبدو أن الصراع أعمق في مفهومه من النزاع والأزمة معا كون هاذين الأخيرين مرحلتين سابقتين لمرحلة الصراع، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] بيتر فالنستين، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب و السلام و النظام العالمي**، ترجمة: سعد فيصل السعد، محمد محمود دبور، عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، 2005، ص35.

[2]. عبد الله عمران، "ظاهرة الصراع الدولي"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية**، مجلد14، العدد55، جامعة الفرات الاوسط التقنية-المعهد التقني بابل- قسم تقنيات الغدارة القانونية، آذار2022، ص446.

الشكل رقم 3 : علاقة الأزمة بالنزاع والصراع

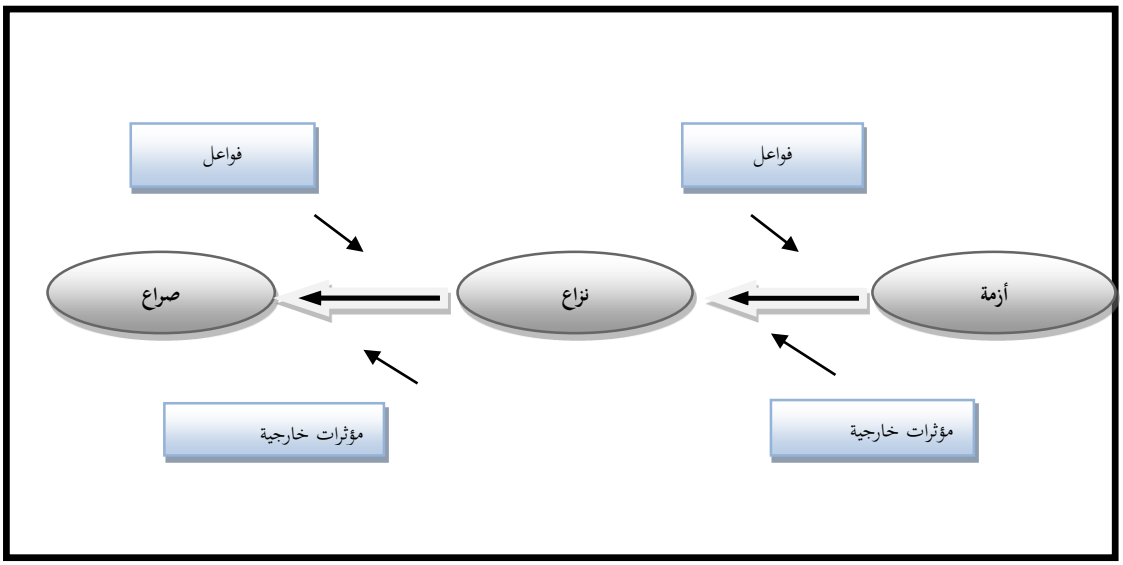

المصدر: إعداد الباحثة

لذلك فعادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله[1]، فالصراع أشمل وأوسعوأعمق والتسوية فيه أصعب، ولعل أبرز مثال على ذلك الصراع العربي–الإسرائيلي، غير أن نطاق الأزمات قد يكون محدودا سواء زمانيا أو مكانيا، ناهيك عن عدم توفر عناصر "المفاجأة"، وضيق الوقت" في الصراع، ومنه فالصراع أشد خطورة وأكثر تعقيدا.

4- التنافس:

يعرف التنافس على أنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لاتصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعادا اقتصادية وسياسية لتحقيق مصلحة ما ومكانة معينة في الإطار الدولي أو الإقليمي[2].

ويعرفه آخرون بأنه موقف ينظم فيه الصراع بقواعد مقبولة بالتبادل أو مفروضة يطيعها الأفراد عادة دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه[3].

---

[1]. إبراهيم حسين قادري، مرجع سابق، ص24.

[2]عبد الرزاق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد21، العدد02، 2021، ص322.

[3]سميرة ناصري، مرجع سابق، ص45.

أما **لويس كوسر** يرى بأن الصراع "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية خصومهم"[1]، فهو يعبر عن مواجهة بين أطراف يكون الهدف فيها هو سعي كل طرف إلى تحقيق أهدافه دون منع الآخر من الوصول إلى أهدافه.

وتبعا لذلك فالتنافس مرتبط بتحييد الخصوم في تحصيلهم على القوة والموارد دون إلحاق الضرر بهم بعيدا عن العنف المادي، لذا فالتنافس يأخذ الطابع السلمي بعيدا عن المواجهة المباشرة أو العنيفة، وعليه تتحدد العلاقة بين التنافس والأزمة من خلال:

- أن التنافس يمكن أن يكون مرحلة سابقة للأزمة، فعندما تتنافس الدول لتحقيق مصالح معينة دون التوصل إلى اتفاقيات أو حلول مرضية قد يتصاعد التوتر ويؤدي إلى أزمة، فالتنافس يتميز بأنه منظم بقواعد وقوانين، بينما الأزمة تتطلب تدخلاً سريعًا لتجنب التصعيد إلى نزاع عنيف.
- **مرحلة التنافس:** الدول تتنافس لتحقيق مصالحها ضمن إطار سلمي.
- **مرحلة الأزمة:** التنافس يتصاعد ويتحول إلى توتر حاد يتطلب تدخلاً دبلوماسيًا لحل المشكلة ومنع تفاقمها إلى نزاع.

وبالتالي، يمكن القول إن التنافس والأزمة يمثلان مراحل مختلفة من التفاعل بين الدول، حيث يتحول التنافس إلى أزمة إذا لم تتم إدارة التوترات بشكل فعال.

5- الحرب:

تعرف الحرب على أنها استخدام القوات المسلحة في نزاع ما وتكون خاصة بين البلدان[2] ، حيث أنها ملازمة للدول في أغلب الأحيان، ويرى "**برتراند راسل**" أن الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة منها قتل وتشويه وتعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: مكتبة ترجمة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص140.

[2] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة: 2002، ص167.

للوصول إلى هدف تعمل من أجله، إذ تأخذ شكلا واحدا من حيث طبيعتها وهو اللجوء للعنف المسلح.

وفي كتابه من الحرب (Von Kriege) عرف "**كلاوزوفيتز**" الحرب على أنها "عمل من أعمال العنف، الهدف منها إجبار الخصم والعدو على تنفيذ إرادته"، أو بعبارة أخرى، ووفقا للمنطق الكلاوزوفيتزي فهي امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى أكثر عنفا[1] .

كما يعرف قاموس العلاقات الدولية الحرب على أنها: "نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة تستخدم فيه القوات المسلحة"[2]، وعليه تشكل الحرب الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى حسب تناقضاتها المتجذرة بالآلات العسكرية بعد عجزها عن حلها بالأساليب السلمية والدبلوماسية، لذلك فهي تمثل المرحلة الأخيرة من مسار الصراعات الدولية.

ومن جهة أخرى يرى **تيري اوكلاهان ومارتن غريفيش** أن للحرب ثلاثة أوجه كالتالي[3]:

- **الحروب العقلانية:** وهي أداة يستعملها صناع القرار لتحقيق أهداف قومية.
- **حروب الصدام و الانزلاق:** وهي تلك التي تجد فيها الدول نفسها منخرطة بسبب سوء حسابات و سوء إدراكات مسيرة معينة للأحداث.
- **الحروب الاضطرارية:** تتقاطع مع أولى الفئتين، كان تشن دولة حربا على أخرى خوفا من السلام، أو بتعبير آخر أن إدراكها الطويل المدى للسلام المستقر أقل احتمالا، لذلك تضطر لشن الحرب لتثبيط المخاوف والمحافظة على استقرار الأهداف القومية.

وعليه فالحرب هي نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر، أو بين جماعات داخل الدولة، تستخدم فيه القوات المسلحة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويكون اللجوء إليها بعد فشل جميع الوسائل السلمية في حل النزاع.

---

[1] ناصيف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي،1985،ص294.

[2] إبراهيم حسين قادري، مرجع سابق، ص20.

[3] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، مرجع سابق، ص ص 167-168.

وفي علاقتها مع الأزمة تُعتبر الحرب المرحلة النهائية في منحنى النزاع، حيث تمثل تصعيدًا حادًا للأزمة في مراحل النزاع السابقة، مثل التوتر والتنافس والأزمة، تكون هناك محاولات للحل الدبلوماسي والسياسي، لكن عندما تصل الأطراف إلى مرحلة الحرب، فهذا يعني أن جميع المحاولات السلمية قد باءت بالفشل، وأن الأطراف قد قررت اللجوء إلى القوة العسكرية كوسيلة لحسم النزاع، و الشكل التالي يوضح العلاقة بين هذه المصطلحات

الشكل رقم 4 : المنحنى الخطي لتطور الأزمة

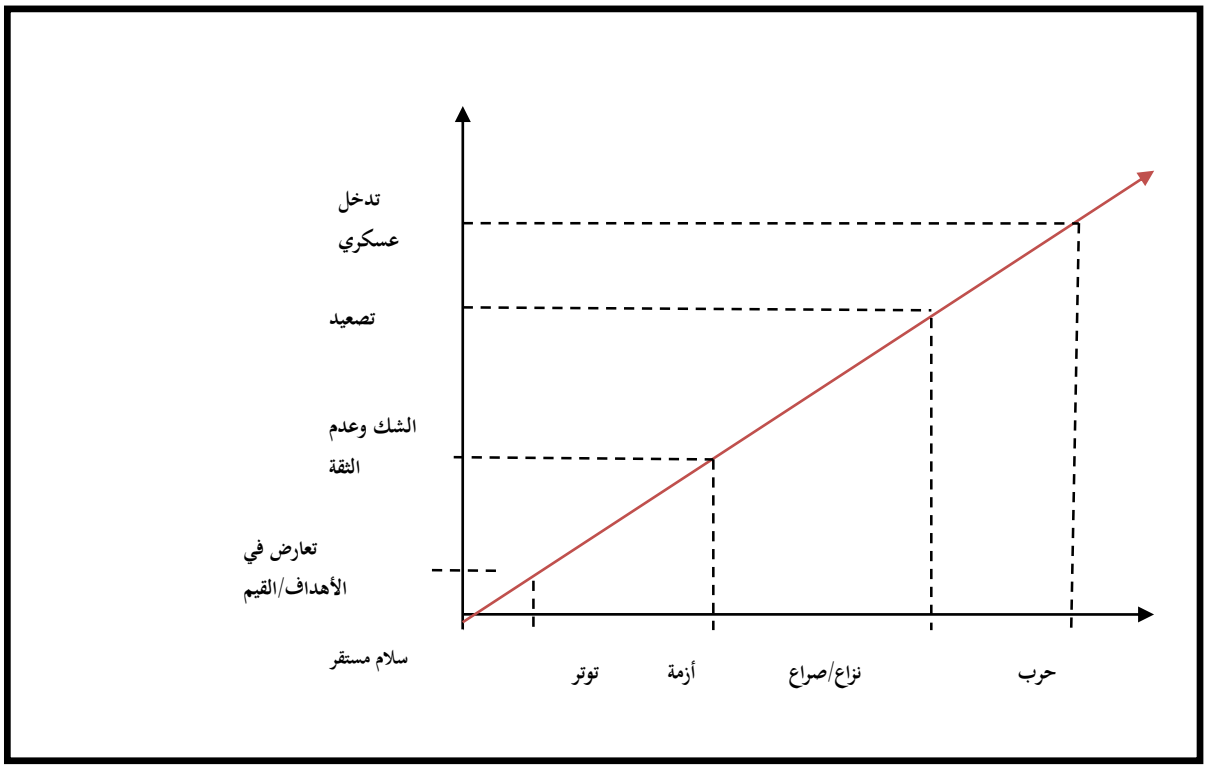

المصدر: إعداد الباحثة

ويتضح من المخطط أن كل من التوتر، النزاع، الصراع، التنافس والحرب هي مراحل متفاوتة للأزمة، فقد يشكل أحدهما "التوتر" مرحلة متقدمة، بينما يشكل الآخر "النزاع، الصراع، التنافس و الحرب" مرحلة متأخرة تلي الأزمة في شدتها، حيث تتطور النزاعات من حالة سلمية ومستقرة إلى تصاعد التوترات نتيجة لتعارض القيم والمصالح، مما يؤدي إلى دخول مرحلة الأزمة حيث يسود الشك وعدم الثقة بين الأطراف، وفي ظل استمرار عدم التوصل إلى حلول سلمية، يتصاعد النزاع والصراع بين الأطراف، مما يمكن أن يتسبب في حدوث الحرب حيث

يلجأ الأطراف إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في حال فشل الجهود الدبلوماسية والسياسية في حل الخلافات بطرق سلمية.

المطلب الثاني: أسباب و مراحل تطور الأزمة:

تعتبر الأزمة مرحلة وسطى بين حالة السلم و الحرب[1]، وترى "كورال بيل" Coral Bell، أن الأزمة نقطة تحول Turning point في طبيعة العلاقات بين أطراف ما، حيث ترتفع حدة الصراعات إلى تهديد طبيعة العلاقات بين الفواعل، إذ تنتقل هذه العلاقات في حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء من حالة السلم إلى حالة الحرب[2].

أولا: أسباب نشوء الأزمة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات التي تعتبر عمليه معقده تتم دراستها وفق عدة مستويات حيث تدور حول المستويات التالية:

1 – على الإطار الضيق: وهي تلك المرتبطة بالفواعل وتشمل دور الأفراد وصناعة القرار على وجه الخصوص كحدوث الأخطاء البشرية أو بتعبير أدق سوء الإدراك والتقدير ومحدودية التفكير العقلاني للقادة والساسة[3]، بالإضافة إلى تغليط الحقائق والمعلومات ومزجها مع البيانات الكاذبة لإعلانها في توقيت معين ومناخ وبيئة محيطه تم إعدادها بشكل سابق لاستغلال الأحداث والتأثير على صانع القرار الذي بدوره قد يتخذ قرار تفجير الأزمة والتسرع في إصدار الأحكام والقرارات التي تكون من قبله أو من جانب الأطراف الأخرى نتيجة لسوء إدراك وقراءة الموقف.

ومن أكثر الأسباب التي تندرج ضمن هذا المستوى سوء التقييم والتقدير، حيث يفصل الدكتور "محمد احمد عبد الغفار" في هذه الجزئية على أنها تنتج بأسباب ذاتية متعلقة بصانع

---

[1]Charles A, Mc Celland, The **Begining, Duretion, and Abatement of international crisis: Comparison in two Conflict Arenas**, In Charles F.Herman (Ed), International Crisis: Insights from Behavior Research, New York: The Free Press, 1972, p.83.

[2]Bell Coral, **The Convention of Crisis. A study in Diplomatic Management**, London: Oxford University Press, 1977, pp 4.

[3] سامي ابراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفضل المنازعات**، ط1، قطر : مركز الجزيرة للدراسات،2014، ص12.

القرار والفاعل الرئيسي في الأزمة كالمغالاة والإفراط في الثقة في النفس والقدرات الذاتية على مواجهه الآخر في مقابل الاستخفاف واستصغار الخصم كل هذا قد ينتج عنه نوع من الاسترخاء الأمني واتساع الثغرات الأمنية الذاتية، ويتم استغلاله من الطرف الآخر لتحقيق عنصر المفاجأة فالصدمة واختلال التفكير التي تؤدي بدورها إلى عدم القدرة في اتخاذ القرار[1].

2- على الإطار الأوسع: وهي تلك المرتبطة بمتغيرات البيئة الخارجية وظهور قوى وظواهر مؤثرة في البيئة الدولية كالعولمة والإرهاب والشركات الدولية العابرة للقارات[2]، على اعتبار تداخل المصالح الاقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية وما يخلق انعكاسا على إدارة هذا النوع من الأزمات خصوصا في ظل السياق الدولي الراهن الذي لا يكرس هيمنة الدولة والسيادة المطلقة ناهيك عن دور الفواعل غير الدولاتية التي تؤثر بطريقه غير مباشره في تعظيم الأزمات.

وكثيرا ما تنجح الدول الكبرى في نقل أزماتها إلى الدول التابعة لها، فيكون تأثير تلك الأزمات فيها أشد خطرا منه في الدولة المركز، وأبرز مثال على ذلك أزمة الكوريتين 50-53 وأزمة الصواريخ الكوبية 1962.

ولا ينبغي تجاهل الأزمات التي لا تندرج نشأتها تحت النشاط البشري، وتكون نتيجة للعوامل الطبيعية مثل: الزلازل والبراكين والأخطار البيئية الناجمة عن الاحتباس الحراري، إذ يمكن لكارثة طبيعية أن تؤدي إلى أزمة خانقة في دولة ما، خاصة إذا كانت تفتقر إلى الخبرة اللازمة لمواجهة آثارها المدمرة والتعامل مع نفاياتها. على سبيل المثال، أزمة الفيضانات في جمهورية بنغلاديش تبرز كمثال على ذلك.

وقد أشار بريشر إلى دور النظام الدولي والأنظمة الفرعية المرتبطة به من خلال تعقيد التفاعلات الثنائية المهيمنة فيه في نشوء الأزمات[3].

---

[1] سامي ابراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص146.

[2] نفس المرجع ، ص 110.

[3]Brecher,M, Toward. "A Theory of international crisis Behavior: a prebiminary Report" **international studies quarterly**, vol. 21, no 1, March 1977,p 43.

كما أن هناك أزمات ذات الصلة بالبيئة الإقليمية من حيث النزاعات الحدودية على غرار ما حدث بين الكويت والعراق وأثارها السلبية على اليمن، إذ ساهمت الحرب في عودة مليون عامل يمني من السعودية بسبب إلغاء الامتيازات في ظل إيقاف مجلس التعاون الخليجي للمساعدات عن اليمن[1]، والمخطط الموالي يلخص أسباب نشوء الأزمات على المستويين (الضيق والواسع)، ضمن تأثيرات متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

الشكل رقم 5 : أسباب نشوء الأزمات

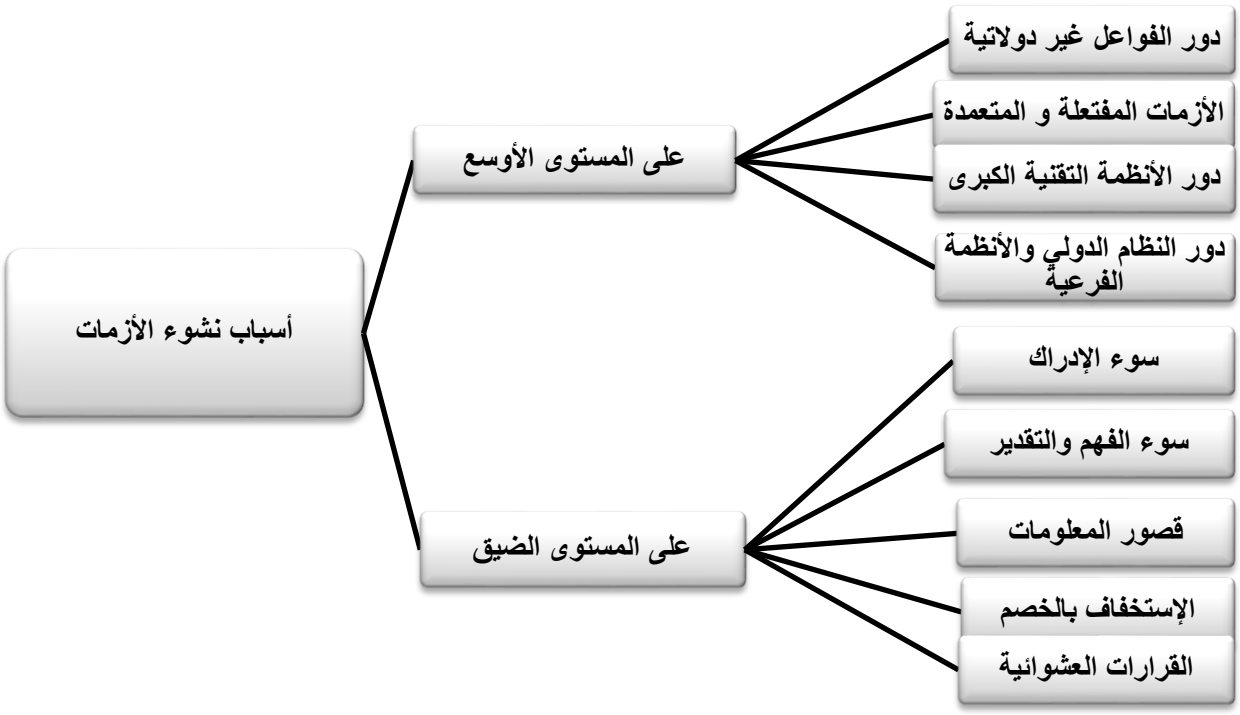

المصدر : إعداد الباحثة

[1] علي صالح المصري، "إدارة الأزمات الأمنية في ضوء المتغيرات المعاصرة ماهية الأزمة وأسبابها"، **كتب وقراءات شؤون العصر**، العدد21،أكتوبر،2005،ص6.

ثانيا: مراحل تطور الأزمة:

الأزمة ليست فقط وليدة تفاعل ذاتي وإنما أيضا هي عملية يمكن صناعتها[1]، إذ تختلف وتتعدد الدراسات التي تناولت مراحل تطور الأزمة، فهناك من يصنفها في ثلاث مراحل: (مرحلة الاكتمال والظهور، حالة التصاعد والاستفحال، مرحلة التصادم والانتشار)[2]، في حين يعتمد العديد من المختصون بإدارة الأزمات إلى صياغة دورة خماسية يمكن تلخيصها في:[3]

- مرحلة الميلاد والحضانة (Stage of Birth): بزوغ وميلاد الأزمة.
- مرحلة النمو والتطور(Stage of Growth): اتساع الأزمة وفق معطيات ذاتيه ومحفزات خارجية.
- مرحلة التكامل والنضوج(Stage of Maturity): استفحال الأزمة.
- مرحلة التراخي والانكماش (Stage of Relaxation): انحصار وتقلص الأزمة.
- مرحلة الفناء والاختفاء(Stage of Disappearance): تلاشي وانتهاء الأزمة.

وأوردت الأدبيات الحديثة تصنيف ثلاثي الدورة للأزمة كالتالي:[4]

1- مرحلة ما قبل الأزمة (Pre-Crisis)

وهي فتره تسبق الأزمة، تظهر فيها بوادر تنذر بوقوع أزمات ما، وعادة ما تكون مبهمة وغير مباشرة ويصعب تحديدها، في حين ترسل إشارات عدم ارتياح تنذر بخطر وشيك يسميها بعض المحللين بـ"مرحلةالإنذار المبكر"[5]، حيث يمكن فيها إدارة الأزمة وتنفيسها والتحكم فيها

---

[1] تقيه فرحي،" إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: دراسة مفاهيمية نقدية "، **مجلة جامعة عمار الثليجي الأغواط**، العدد45، أوت 2016، ص9.

[2] عالية عبد الحميد عارف، "إدارة الأزمة- المفهوم والاستراتيجيات مع تقييم الإدارة المصرية لأنفلونزا الطيور"، **مجلة النهضة**، مجلد9، العدد.3، يوليو2008، ص114.

[3] يوسف حلمي شحات،" نحو منهجية علمية لإدارة الأزمة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز** ، مجلد12، العدد1998،1، ص103.

[4] محمد ايثار عبد الهادي، "إستراتيجية إدارة الأزمات على وفق المنظور الإسلامي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعه بغداد: كلية الإدارة، مجلد 17، العدد 64، 2011، ص ص 52-53.

[5] مالك محسن العيساوي، **الحرب بالوكالة: إدارة الأزمات الدولية في الإستراتيجية الأمريكية**، ط1، مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 19.

قبل تطورها، وهذا عن طريق إنشاء مراكز متخصصة تركز مهمتها في التخطيط لمواجهة إدارة الأزمات، مع مراعاة المشكلات الطارئة والعمل على تفكيك البؤر المحتملة الظهور وتصحيح مسارها .

وتكون إدارة الأزمات في هذه المرحلة مقلقة وممزقة كما وصفها الدكتور "إيثار عبد الهادي" خصوصا إذا ارتبطت بانعدام الأداء غير المتقن من قبل صانع القرار من جهة، وتراكم المشكلات دون الاعتراف بخطورتها من جهة ثانية، مما يولد حالة من الإنكار للأزمة قد تصل بصانع القرار إلى حالة من القلق وعدم الاتزان وتبادل الاتهامات التي تنشأ بدورها الصراعات فتتولد الأزمة، وكل هذه الأسباب لا تمنع صانع القرار من إدارة الأزمة والحيلولة دون تحولها إلى أزمة كاملة الأبعاد.

2- مرحلة الأزمة (Crisis): نتيجة لسوء إدارة المرحلة الأولى في الوقت المناسب تنشأ الأزمة وتبدأ في النمو والأخذ بالاتساع من خلال مؤثرين إثنين[1]:

- **مؤثرات داخلية(ذاتية المنشأ):** ذات علاقة بالأزمة في حد ذاتها، تكونت معها في المرحلة الأولى عند بروزها لأول مرة.
- **مؤثرات خارجية(مستقطبة):** تدفعها نحو الاتساع والقوة ويتفاقم خطرها، وهنا يلجأ متخذ القرار إلى التدخل للتحكم في الأزمة وتحييد المحفزات الخارجية الداعمة لها لتسهل مواجهتها فيما بعد، إذ لابد من مراعاة الوقت والتصرف بسرعة وحكمة بإيقاف نمو الأزمة عند المرحلة التي وصلت لها[2].

وقد تصل الأزمة إلى أقصى عنفها وشدتها وتحدث عندما لا يتخذ صانع القرار الأساليب اللازمة لإدارتها في وقت محدد، ناهيك عن تعاظم دور المؤثرات السابقة الذكر(الداخلية والخارجية)، وقد يصعب السيطرة عليها لتصل لمرحلة الصدام العنيف الذي يتطلب التدخل

[1] محمد اثار عبد الهادي، مرجع سابق، ص 52.

[2] رياض نابل العاسمي، **علم النفس التفاوضي في مواقف الأزمة**، ط1، عمان: دار الإعصار العلمي،2016، ص312.

المباشر والسريع، وأطلق عليها البعض "مرحلة النضج"[1]، وتكون نتائجها مدمرة للكيان ولصانع القرار إن لم يتم تحويل اتجاهها والسيطرة عليها نتيجة لاستفحالها.

3- مرحلة ما بعد الأزمة (Poste-Crisis)

بعد أن تصل الأزمة إلى مستواها الأخير من الصدمة نتيجة لضعف إدارتها بشكل مدروس، تفقد الكثير من قوتها وتبدأ في الانحصار والتقلص بفعل "الصدام المنظم لمواجهتها"، فتفتر القوى الدافعة لها وتنكمش ثم تتراخى وتستقر[2]، وهنا وجب الإشارة إلى دور الكيان ومراكز صنع القرار في إعادة بناء ما خلفته الأزمة من آثار ونتائج واستعاده فاعليته بعد اكتسابه المناعة والخبرة للتعامل مع أسباب الأزمة.

وفيما يلي "منحنى الأزمة " يوضح مسار تطور الأزمة ومراحل تصاعدها:

الشكل رقم 6 : النطاق الزمني للأزمة

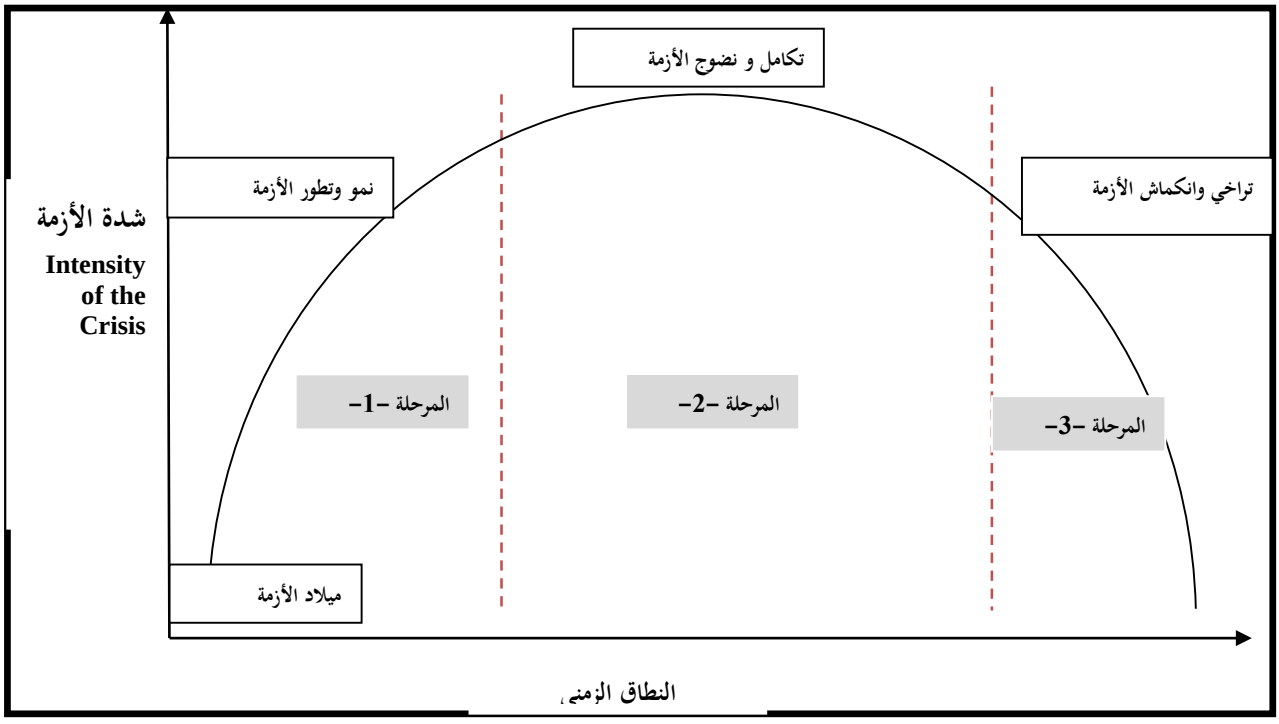

المصدر: إعداد الباحثة

[1] رياض نابل العاسمي، ص313.

[2] يوسف حلمي شحادة، مرجع سابق، ص104.

في تحليلنا لـ "منحنى الأزمة" في الشكل أعلاه، يوضح مسار تطور الأزمة ومراحل تصاعدها، بدءًا من ميلاد الأزمة، ثم نمو وتطور الأزمة، وصولًا إلى تكامل ونضوج الأزمة، وبعد ذلك، انكماش وتراخي الأزمة، وأخيرًا انتهاء وفناء الأزمة، حيث يوضح المنحنى شدتها ومراحلها الثلاث بشكل تسلسلي وفقا لـ:

- **ميلاد الأزمة:** تبدأ الأزمة بنقطة تحول أو حادثة معينة تؤدي إلى ظهور التوترات والقلق بين الأطراف المعنية، قد يكون السبب سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا أو طبيعيًا.
- **نمو وتطور الأزمة:** تتصاعد الأزمة تدريجيًا مع تزايد التوترات والخلافات بين الأطراف، في هذه المرحلة، تتفاقم المشكلات وتصبح أكثر تعقيدًا، وقد تبدأ الجهود الدبلوماسية والمفاوضات للسيطرة على الوضع.
- **تكامل ونضوج الأزمة:** تصل الأزمة إلى ذروتها في هذه المرحلة، حيث تكون التوترات في أعلى مستوياتها وتزداد احتمالية حدوث تصعيد كبير، قد تتضمن هذه المرحلة استخدام أدوات الضغط المختلفة مثل العقوبات، أو حتى التهديدات العسكرية.
- **انكماش وتراخي الأزمة:** تبدأ الأزمة في التراجع مع التوصل إلى حلول مبدئية أو إتفاقات تهدف إلى تخفيف التوترات،قد يتم التوصل إلى تسويات أو اتفاقات مبدئية تساعد في تخفيف حدة الصراع.
- **انتهاء وفناء الأزمة:** تنتهي الأزمة تمامًا بعد تنفيذ الحلول المقترحة واستعادة الاستقرار، وقد يستغرق الأمر وقتًا لتحقيق هذا الهدف، ولكن الأزمة تتلاشى تدريجيًا وتعود الأمور إلى وضعها الطبيعي.

من خلال هذا المنحنى، يمكننا فهم تطور الأزمات وكيفية إدارة كل مرحلة من مراحلها بفعالية.

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمة

تعد الأزمة حدثا مفاجئا يهدد المصلحة القومية ، ولذلك فلابد من مواجهتها في ظروف ضيقة الوقت، إذ يترتب على تفاقمها نتائج خطيرة[1]، مما يخلق اختلافا في أسلوب التعامل معها وإدارتها حسب طبيعتها وفي ضوء الإمكانيات المتاحة، ومن هنا تأتي أهمية استخدام الأسلوب العلمي في إدارة الأزمة المبنية على التخطيط القائم على الإمكانيات والتنبؤ والتنظيم الفعال وتنسيق الجهود لضمان إدارة فعالة لها[2]، ومن هذا المنطلق فلابد أولا من معرفة مفهوم إدارة الأزمة قبل التطرق لإستراتيجيات إدارتها.

أولا: تعريف إدارة الأزمة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

1- تعريف إدارة الأزمة:

إختلف الفقهاء حول تعريف إدارة الأزمات والتعامل معها كونه علم حديث النشأة، فرغم أن حدوث الأزمات قديم قدم الإنسان إذ لا يخلو مجتمع من المجتمعات من حدوثها، غير أنه ظهر بداية على مستوى علم الإدارة قبل أن تتبلور أفكاره ويستقل كعلم قائم بذاته[3].

يعرف "سنايدر" (Snyder) إدارة الأزمة على أنها: "سعي أطراف أزمة ما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر كبيرة"[4].

---

[1]أحمد جلال عز الدين، **إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1410، ص23.

[2] عباس أبو شامة، **إدارة الأزمة في المجال الأمني: الفكر الشرطي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، د.س.ن، ص303.

[3]هدى بو لقمح، "اليقظة الإستراتيجية: أداة لتفعيل الإدارة الوقائية للازمات"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، المجلد 14، العدد02،سبتمبر 2010،ص ص 47-69.

[4]Gabrriel Almond &Powel, **Comparative Politics: A development Approach**, Bosten: mass, Little Browen, 1966, p.2.

ويعرفها "مهنا محمد ناصر" على أنها: "الطريقة التي يتم من خلالها التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها"[1].

كما يعرفها "صبحي" بأنها: " العلم الذي يهتم بالتنبؤ والتوقعات وبناء القدرة على التصدي لما يكون محتملا أو السعي لتقليل الأخطار واستخلاص الدروس وإزالة الأعراض والأسباب"[2].

أما "دومينيك"(Dominic) فيرى أن إدارة الأزمة هي: " قدرة المنظمة على الاستجابة الفعالة في حال حدوثها ومدى مرونة المؤسسة في الإعتماد على الاستراتيجيات المختارة آنفا في الوقت المناسب حين تكون المنظمة في خطر"[3].

وعليه، فليس هناك تعريف متفق عليه في إدارة الأزمة، فمن الفقهاء من يرى بأنها علم، بينما يعتبرها الآخر بأنها فن، في حين يعتمد فريق ثالث على أنها مرتبطة بقدرة المنظمة على الاستجابة الفعالة، ويرى رابع بأنها مرتبطة بقدرة طرفي الأزمة في عملية الضغط المرن على الطرف الآخر، وكل هذه التعاريف تتشارك في قاسم مشترك يتفق عليه أغلب الفقهاء، وهو أن إدارة الأزمة هي القدرة الفعالة على التحكم في ثلاث متغيرات:

- التهديد المفاجئ
- ضيق الوقت
- يتضمن النظام المتكامل للمعلومات والاتصال استراتيجيات علمية وعملية لتجنب حدوث الأزمات وتقليل تأثيراتها السلبية (الأسلوب الوقائي)، ففي حالة حدوث الأزمة، يتم تنفيذ استراتيجيات علاجية لتصحيح المسار وتخفيف الآثار الناتجة عنها (الأسلوب العلاجي).

ويشير العديد من المختصين في العلاقات الدولية إلى أن الهدف الأول لإدارة الأزمات الدولية يكمن في "ترويض المخاطر وإخضاعها للمراقبة المستمرة لتحصيل اتفاق مع الخصم

---

[1] محمد سرور حكمات الحريري،" استراتيجيات إدارة الأزمات في الجامعات الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في جامعات العالم العربي و الإسلامي"، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، مجلد4، العدد1، 2019، ص157.

[2] إيمان الصالحين بوذهب، بديعة عاشور قدور، "إدارة الأزمات وعلاقتها بتنمية التفكير الإبداعي من وجهه نظر أكاديميين في جامعه عمر المختار درنة"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية الإدارية**، العدد.1، جوان 2017، ص26.

[3]Caudia Dominic**, Crisis Management- What is it and how is it Delivered**, london: 2011, p.12.

يبقى على دور ومكانة الطرف الأول بفعل استراتيجيات ومساعي دبلوماسية لدعم و تقوية عملية السلام"[1].

2- علاقة إدارة الأزمة بالمفاهيم ذات الصلة: يمكن الإشارة في هذا السياق إلى تداخل إدارة الأزمة بمجموعة من المفاهيم كـ (الدبلوماسية الوقائية، بناء السلام، صنع السلام، حفظ السلام، دعم السلام، الإدارة بالأزمة وإدارة النزاع).

1-الدبلوماسية الوقائية:

تشير الدبلوماسية الوقائية إلى الجهود الرامية لمنع نشوء النزاعات بين الأطراف و الحد من تصاعدها وتحولها إلى صراع ووقف انتشارها عند وقوعها، أي مجموعة التدابير الوقائية لخلق الثقة عن طريق تفعيل جهاز "الإنذار المبكر"[2]، ويتعلق مفهوم الدبلوماسية الوقائية بدور "الطرف الثالث" مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي[3]، وفقا لإستراتيجيتين: إستراتيجية التدخل الخفيف (لمعالجة الأزمة في بدايتها ومنع تصعيدها على المدى القصير، أي حل آني) أو التدخل العميق (معالجة أسباب النزاع الفعلية وإدارة النزاع بوسائل سلمية لتحقيق أهداف يعيده المدى).

لذلك فالوقاية من النزاعات والأزمات مرتبطة بمسألة "عولمة النزاعات الداخلية"، أو ما يطلق عليها بـ " حروب الجيل الثالث" [4] Wars Of Third Kind.

وعليه تتضمن الإجراءات والتدابير الوقائية للتخفيف من اندلاع الصراعات بحسن النوايا والإرادة لدى الحكومات في خلق جو من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة في ظل الجهود الأممية لتقصي الحقائق وإرسال البعثات لجمع المعلومات كوسيلة وقائية تنذر بوقوع أخطار

[1]Yoon Taeyong, « between peace and war : South Korea's crisis Management Strategies Towards North Koria », Accessed: 13/04/2022, available at: **https://iews.or.kr/index.php?hCode=BOARD&bo_idx=16&page=view&idx=1078**

[2] هاجر خلالفة، مرجع سابق، ص5.

[3]سميرة ناصري، مرجع سابق، ص 193.

[4]محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص249.

مستقبلية عن طريق جهاز الإنذار المبكر ومن ثم اللجوء للانتشار الوقائي الأممي في مناطق الأزمات وإنشاء مناطق منزوعة السلاح.

ويمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي يتخذها طرف ثالث (مثل الأمم المتحدة أومنظمات دولية أخرى) لمنع تصاعد النزاعات بين الأطراف المتنازعة، واحتواء الأزمات وتخفيف آثارها، من خلال أدوات دبلوماسية ووسائل سلمية تهدف إلى بناء الثقة والتعاون بين الأطراف.

- **علاقتها بإدارة الأزمة:** تعتبر الدبلوماسية الوقائية جزءًا أساسيًا من إدارة الأزمات، حيث تركز على التعامل مع الأزمة في مراحلها المبكرة لمنع تفاقمها وتحولها إلى صراع مفتوح، وتتكامل الدبلوماسية الوقائية مع استراتيجيات إدارة الأزمات من خلال:
- **الوقاية والتدخل المبكر:** العمل على منع تصاعد النزاعات وتخفيف التوترات قبل أن تتحول إلى أزمات أكبر.
- **بناء الثقة:** تعزيز العلاقات بين الأطراف المتنازعة من خلال الحوار والتعاون الدبلوماسي.
- **تقصي الحقائق:** جمع وتحليل المعلومات حول النزاعات المحتملة لاتخاذ إجراءات استباقية.
- **إدارة النزاعات بوسائل سلمية:** استخدام الأدوات الدبلوماسية والوسائل السلمية لحل النزاعات وإعادة الاستقرار.

بذلك، تلعب الدبلوماسية الوقائية دورًا حيويًا في تقليل احتمالية اندلاع النزاعات المسلحة وتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

2- صنع السلام Peace Making

يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة **بطرس غالي** أن عملية صنع السلام هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية عن طريق الوسائل السلمية التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وتبنى عملية صنع السلام حسب المقترحات التي قدمها"غالي" إلى تعزيز دور المحكمة الدولية التي تساهم في فرض جزاءات قانونية ضد الدول المهددة للسلم والأمن الدوليين في إطار تحقيق سلام مستديم خالي من النزاع حتى إن استدعى ذلك تدخل أممي وقائي (عسكري).

وعليه فصنع السلام هو مجموعة من الإجراءات السلمية لحل النزاعات، تشمل التفاوض والوساطة والتحكيم وتعزيز دور المحكمة الدولية.

علاقة صنع السلام بإدارة الأزمة: يمكن تحديد العلاقة الترابطية بين المفهومين في كون كلاهما يسعى لمعالجة مثيرات النزاع وتحقيق استقرار طويل الأمد ومستدام ومنع تكراره مجددا عن طريق بني مجموعة من الآليات والميكانيزمات الكفيلة بدرء مسبباته وتقليص الفجوة النزاعية، كما تسهم عملية صنع السلام لفرض جزاءات قانونية عن طريق التدخل الأممي الذي يكفل إرساء قواعد الأمن والسلم الدوليين.

3- حفظ السلام Peace Keeping:

مرحلة حفظ السلام تأتي بعد مرحلة صنع السلام كوسيلة لتعزيز الجهود المبذولة في منع نشوب المنازعات، من خلال نشر قوات أممية، سواء كانت مسلحة أو مدنية، في مناطق النزاع بموافقة الأطراف المتنازعة، وتتمثل مهمة قوات حفظ السلام في الإشراف على عمليات وقف إطلاق النار ونزع السلاح بوسائل غير قهرية، بالإضافة إلى المساهمة في إنشاء مناطق عازلة ومناطق خاضعة لنظام منزوع السلاح.

[1] كمال حماد، مرجع سابق، ص131.

ويؤكد الدكتور "غالي" أن الشروط الأساسية لنجاح عملية حفظ السلام تكمن في تعاون الأطراف إلى جانب الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن (ماليا و إمداد عسكري ومدني)[1].

وعليه فإن قوات حفظ السلام تلعب دورًا حاسمًا في منع تصعيد النزاع إلى صراع مسلح من خلال تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة وإنشاء مناطق عازلة ومنزوعة السلاح، كما تساهم هذه القوات في توفير استقرار مؤقت يمكن من خلاله مواصلة التفاوض على حلول طويلة الأمد، مما يعزز من إدارة الأزمة بشكل فعال، بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم مجلس الأمن لقوات حفظ السلام من خلال الإمدادات المالية والعسكرية والمدنية يزيد من قدرتها على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يساهم في تقليل التوترات واستعادة السلام بشكل مستدام.

4- بناء السلام Peace Building

تتعلق هذه العملية بالجمع بين عملية صنع السلام وحفظ السلام كأسلوب طويل الأمد، حيث تتداخل عملية بناء السلام مع الجوانب الهيكلية للنزاعات، مما يهدف إلى الاقتراب من إنهاء النزاع وحله. وعند النظر إلى النزاع، يمكن ملاحظة أن عملية صنع السلام تهدف إلى تغيير السلوكيات الأمنية لأطراف النزاع[2].

يقع كل من مفهومي (إدارة الأزمة وبناء السلام)على خط واحد باعتبار أن عملية إدارة السلام تهدف إلى تحويل النزاع إلى علاقات سلمية مستديمة عبر عمليا و مراحل ممتدة زمنيا بوسائل تمنعها من التدهور لحالة الحرب، لذلك فعملية السلام لا يمكن الاستغناء عنها و الشكل التالي يوضح العلاقة التفاعلية بين المفهومين:[3]

[1] كمال حماد، مرجع سابق، ص134.

[2] سميرة ناصري، مرجع سابق، ص 150.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 264.

الشكل رقم 7 : العلاقة بين إدارة الأزمة، درء الأزمة، إدارة السلام

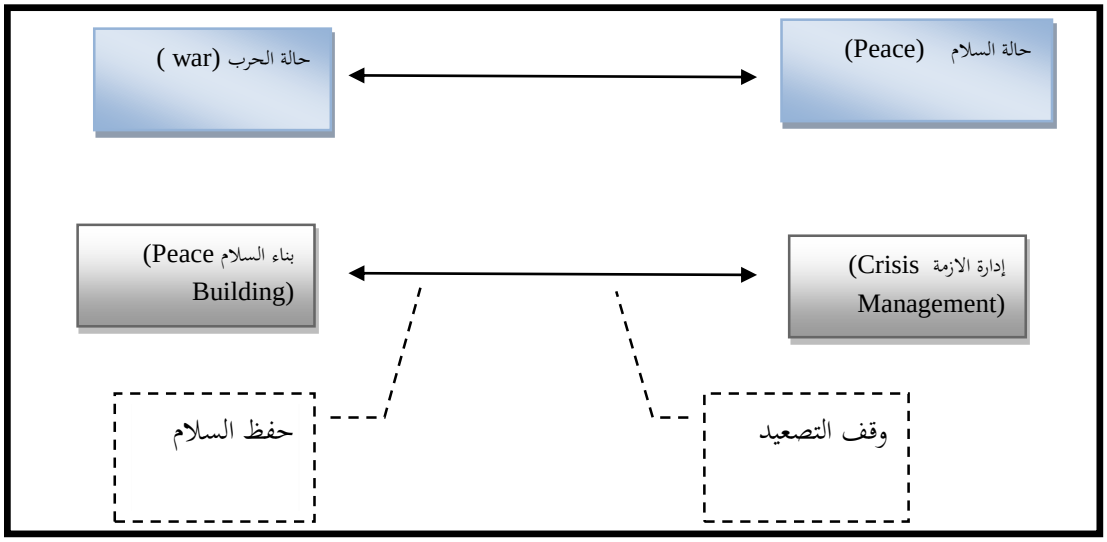

Source: John, G.stoissenger:1974

وقد كان الأمين العام للأمم المتحدة السابق " بطرس بطرس غالي" من خلال تقريره الذي وسم بـ " أجندة من أجل السلام" أول من أكد إلى ضرورة الحاجة إلى إحداث تغيير في ممارسة بناء السلام التي تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل لمرحلة بناء السلام والتعافي كمرحلة شمولية[1]، لذا فعملية إدارة السلام تعنى بإحلال السلام في مناطق النزاع ومنعها من الانخراط في الحروب حتى إن اقتضى الأمر إستعمال الوسائل القهرية والعسكرية، في حين أن بناء السلام هي المرحلة التي تلي النزاع ويتم من خلالها إعادة الإعمار وبناء الهياكل الأساسية للدولة والمجتمع، أو كما سماها "غالتونغ" (J. Galtunh) بإنشاء هياكل الدعم الذاتي التي تهدف إلى القضاء على القضاء على الحروب وإنشاء البدائل في حال حدوثها[2]، أي عملية التعافي بعد الحروب باعتباره عملية ديناميكية مستمرة طويلة الأمد.

[1] صدام عبد الستار رشيد، علي محمد علوان، "بناء السلام بعد الصراع"، **دراسات دولية**، العدد77-78، 2019، ص 163.

[2] هاجر خلالفة،" مقاربة الجندر لبناء السلام: المضامين و الدلالات"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد01، جويلية2017، ص4.

5-الإدارة بالأزمة Management By Crisis

تختلف إدارة الأزمة (Crisis Management) عن الإدارة بالأزمة (ManagementBy Crisis)، باعتبار هذه الأخيرة إستراتيجية لإدارة الأزمات من خلال افتعال أزمة للتخلص من أزمة أخرى كوسيلة للتغطية والتمويه على ظروف ومشاكل قائمة بالفعل[1]، كل هذا للخروج من الأزمة الواقعة بخسائر أقل تكلفة من الثانية.

6- إدارة النزاع:

يعتبر يوهان غالتونغ أن إدارة النزاع الدولي ضمن الدراسات المحافظة والمتميزة منهجيا، وبحكم التعريف للطرف الأقوى إذا كان محور تخفيف حدة النزاع هو محور دراسات إدارة النزاع، فستكون النتيجة ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة وتجميد الوضع القائم[2].

وفقًا لرؤية يوهان غالتينغ، فإن إدارة النزاعات الدولية تركز على الحفاظ على القوة الحالية وتجميد الوضع القائم، مما يعني أن هذه الدراسات تميل إلى المحافظة على الاستقرار أكثر من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، هذا النهج يمكن أن يكون فعالًا في الحد من تصاعد الأزمات ومنع تحوّلها إلى صراعات مسلحة، ومع ذلك، قد يؤدي إلى تجاهل العوامل الأساسية التي تسببت في النزاع في المقام الأول، مما يجعل الحلول مؤقتة وغير دائمة.

في هذا السياق، ترتبط إدارة الأزمة بتطبيق استراتيجيات تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار ومعالجة جذور النزاع لتحقيق حلول دائمة ومستدامة.

والشكل التالي يلخص أهم الفروق بين الأزمة و المفاهيم ذات الصلة

---

[1] حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول**، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 22.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحل مختلفة"، (د.س.ن)، تاريخ الإطلاع 17/07/2021، متحصل عليه من:
http://ia600800.us.archive.org/15/items/329873233/adart-alsrah.pdf.

الشكل رقم 8 : العلاقة بين إدارة الأزمة، درء الأزمة، إدارة السلام

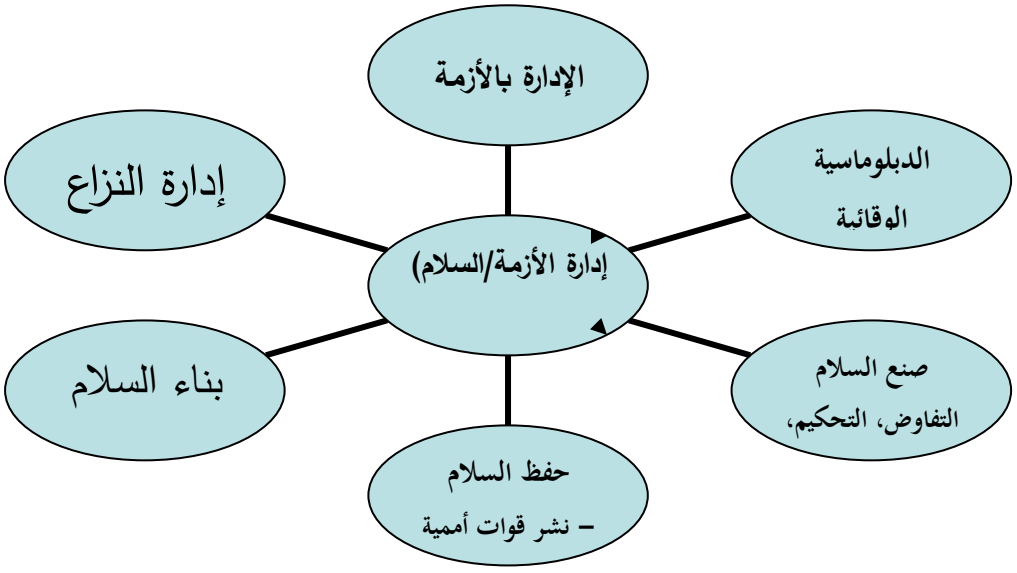

المصدر: إعداد الباحثة

ثانيا: نماذج إدارة الأزمة:

تتعدد النماذج التي أوردها الباحثين والدارسين في ميدان إدارة الأزمات، بداية نموذج Fink وكان من أوائل من أورد نموذج يوضح فيه استراتيجيات إدارة الأزمة في كتابه الصادر عام 1986كما هو موضح في الجدول الموالي:[1]

[1] شذى أحمد علوان، "إدارة الأزمة في جامعة البصرة/دراسة وصفية تحليلية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد18، العدد 66، ص132.

الجدول رقم1 : استراتيجيات إدارة الأزمة حسب نموذج Fink(1986)

أعراض الأزمة(المرحلة الأولية)	شدة الأزمة (المرحلة الحادة)	تزامن الأزمة (المرحلة المزمنة)	إعادة حل الأزمة (مرحلة الحل)
-مؤشرات تحذيرية - التواصل مع وسائل الإعلام	-إلحاق الضرر بالمؤسسة. -تنفيذ إستراتيجية الأزمة -اتخاذ تدابير علاجية	-تحليل آثار الأزمة - مراجعة أساليب علاجية لها	- البحث عن الآثار المبنية لها ومعالجتها

المصدر:إعداد الباحثة بناءا على: شذى أحمد علوان، مرجع سابق، ص 132

ويوضح Fink مراحل إدارة الأزمة على شكل دورة حياة كالتالي:

الشكل رقم 9 : نموذج Fink لدورة إدارة الأزمات

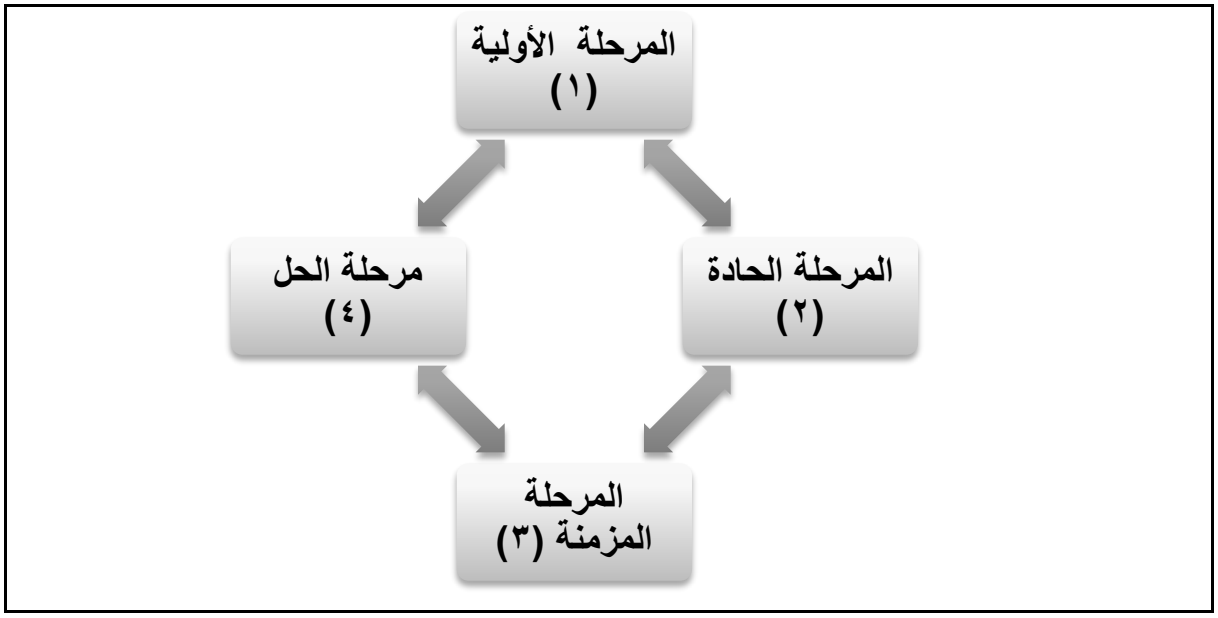

Source : Andi Marker , Models and Theories to Improve Crisis Management, available at: https://www.smartsheet.com/content/crisis-management-model-theories

فيما يعتمد Jacques على نموذج يختلف عن الذي قدمه Fink، حيث يرى أن إدارة الأزمات ليست عملية خطية من العمليات المتسلسلة التي تعالج كل مشكلة على حدا، إذ يؤكد بان مجال إدارة الأزمات مترابطة خطيا مع مجال إدارة القضايا لأن هذه الأخيرة هي مصدر أساسي للأزمات إذا لم يتم التعامل معها بشكل روتيني، وفي ما يلي العناصر الأربعة التي

اقترحهاJacques عام 2007 كما هي موضحة في الشكل رقم (10)، حيث تنقسم إلى قسمين[1]:

- **مرحلة إدارة ما قبل الأزمة: وتضم مرحلتين:**
  - الاستعداد للأزمات
  - منع الأزمات
- **إدارة الأزمات: وتضم مرحلتين هي الأخرى:**
  - إدارة حوادث الأزمات
  - إدارة ما بعد الأزمة

وهو ما يسميه بـ "النموذج العلائقي لإدارة الأزمات" أو "نموذج العلاقات لإدارة الأزمات".

[1] آية رياض العبد القادر بورزان، **إدارة الأزمات**، سوريا: منشورات الجامعة الإفتراضية السورية،2021، ص 32

الشكل رقم 10 : النموذج العلائقي لإدارة الأزمات

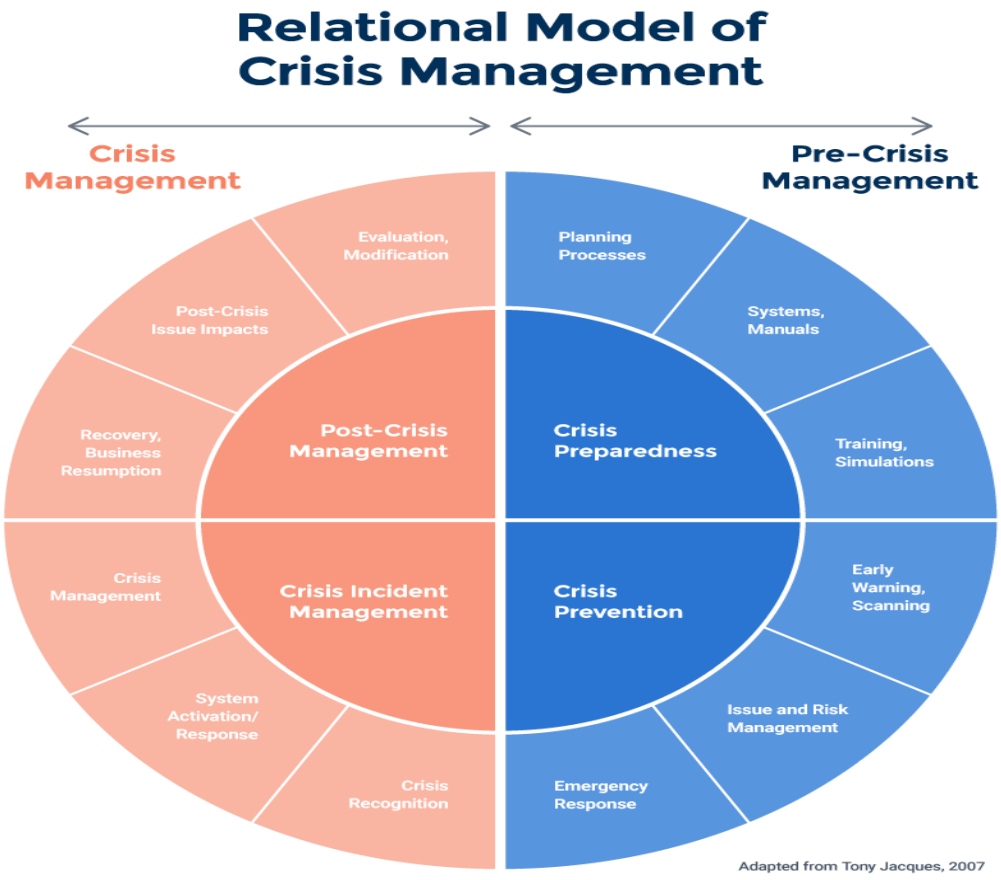

Source : Andi Marker, op.cit.

ويمكن التوصل إلى مراحل استراتيجيات إدارة الأزمة بما يتوافق مع التصورات السابقة لمختلف النماذج كالتالي:

أ- استراتيجيات ما قبل الأزمة:

ترتكز مرحلة ما قبل الأزمة على قدرة المنظمة أو صانع القرار على اكتشاف الأزمات المحتملة ومعالجة طرق الوقاية والاستعداد المناسب في حاله حدوث الأزمة[1]:

1- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: تنبع أهمية هذه الإستراتيجية في محاولة الوقاية من الأزمة وتوفير الوقت والجهد" المادي والمعنوي" لمواجهتها قبل استفحالها.

ويعرف نظام الإنذار المبكر على أنه: " نوع من نظم المعلومات التي تعمل على صد وتحليل إشارات الإنذار وهي الإشارات التي تتنبأ باحتمال وقوع أزمة"، وهناك من شبه هذا النظام بالرادار (Radar) في حين سماه البعض بنظام اليقظة الإستراتيجية[2] .

2- الاستعداد والوقاية:

بعد مراقبة مراكز صنع القرار لإشارات الإنذار المبكر، يأتي العمل على تسجيل الإنذارات بعد جمع المعلومات المتعلقة بالأزمة وتحليلها وتركيبها ثم تقييمها كل هذا تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب حول الأزمة، وتعبئة أكبر عدد من القوى المادية والبشرية لمواجهتها[3]، وهذا بغرض تقليل إشارات الخطر إلى أدنى مستوى للتخفيف من آثار الأزمة عن طريق تحديث هيكلة الاتصالات (مراجعة أنظمة الاتصالات) كدعامة للتصدي للأزمات والوقاية من الشائعات، حيث تتميز هذه الإستراتيجية بأن لها طابعا دفاعيا، ومن هنا برز التفكير في أهمية وضع إستراتيجية وقائية لتحقيق أهداف بعيدة المدى[4].

ب- الاستراتيجيات أثناء الأزمة:

---

[1]Granville King, "Narcissism and Effective Crisis Management: A review of Potential Problems and Pitfalls", **Jornal of contingencies and Crisis Management**, vol.15, no4, December 2007, p.55.

[2]هدى بولقمح، مرجع سابق، ص ص58-61.

[3]عائشة عتيق،" إستراتيجية إدارة الازمات"، **دراسات إستراتيجية**، العدد01، 2013،ص141.

[4]آمال قاسيمي، "الاتصال ودوره في إدارة الأزمات: قراءة نظرية في النماذج الاتصالية و الإدارية"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، مجلد17، العدد،201928، ص7.

خلال هذه المرحلة تبرز القيادة الفعالة والناجعة من قبل صانع القرار[1]، فبعد تحديد الأزمة يتم تبني إجراءات وخطط للتقليل من آثار الأزمة الجانبية.

1- الاستجابة الفعالة للأزمة: تركز هذه المرحلة على إعداد وتنفيذ برامج جاهزة ومختبرة قصيرة وطويلة المدى[2]، وبعد مراجعة أنظمة الاتصالات في المرحلة السابقة لابد من تفعيلها بعد تقدير الوضع الحالي، ومن المؤكد لصانع القرار عدم إغفال الجوانب الخارجية وتفعيل خطة الاتصالات الداخلية أيضا.

وعليه ففي هذه المرحلة وجب الاهتمام بمعالجة الأزمة وعدم إنكارها[3]، وهذا بعد الإعلان عنها فعليا وتفعيل "خطة الاستجابة " من قبل صناع القرار في النظام، لذلك فهذه المرحلة تحمل بعدين هما:

- الاعتراف بالأزمة وعدم إنكارها.
- الاستجابة الفعالة للأزمة لاحتواء الأضرار.

ج- استراتيجيات ما بعد الأزمة:

تتضمن هذه المرحلة الأساليب العلاجية لاحتواء الأضرار الناجمة عن انتهاء الأزمة وفقا لمراحل:

1- استعاده النشاط: يتم في هذه المرحلة استعادة التوازن بعد الإعلان الرسمي عن انتهاء الأزمة، وهذا من خلال محاوله استعاده الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت[4]، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تبني مبدأين[5]:

- **مبدأ التشاركية:** أي المساهمة الجماعية لتحقيق الأهداف المنشودة.

---

[1]Granville King, Op.Cit, p.58.

[2]إلياس الشاهد، قابوس علي، "القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات"، **رماح للبحوث و الدراسات**، العدد9، 2012، ص133.

[3] هدى بولقمح، مرجع سابق، ص134.

[4]إلياس الشاهد، علي قابوسة، مرجع سابق، ص134.

[5] حلمي شحادة يوسف، مرجع سابق، ص107.

- **مبدأ الاستمرارية:**أي أن التخطيط لا يكون آنيا أو حاله عارضة، بل يتصف بالاستمرار والمواصلة التي تتأثر بتلاحق الأحداث والزمن والاستراتيجيات.

ولابد من الاستفادة من خبرات الأزمة من خلال إحداث فرق مختصة في إعادة الوضع لسابق عهده وإعادة التوازن والنشاط وتعويض المتأثرين من الأزمة ماديا ومعنويا[1].

2- التعلم:

تأتي هذه المرحلة بعد عملية تقييم وتقويم للدروس المستنبطة من الأزمة السابقة تمهيدا لوضع استراتيجيات بعيده وقصيرة المدى للتعامل مع الأزمات المستقبلية كتغذية عكسية، إذ يتم تقييم ما تم انجازه أثناء إدارة الأزمة السابقة حتى يتمكن صانع القرار في المستقبل من تحسين أدائه والحيلولة دون تكرار نفس الأخطاء.

وفي سياق متصل لابد من تطوير أنظمة الاتصالات والمعلومات وربطها بمراكز اتخاذ القرار من أجل الحصول على المعلومات الكافية لإدارة الأزمة والاتجاه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق تكوين فرق لإدارة الأزمات، حيث أنه في دراسة عن "النموذج الياباني لإدارة الأزمات" وجد أن المفهوم الياباني في المعالجة يبنى على الأشخاص الأقرب للأزمة، فهم الأقدر على حلها عن طريق استخدام "وسيلة الاجتماعات "عند تكوينها لفرق إدارة الأزمات ويطلق عليها بـ"حلقات الجودة اليابانية"[2].

إجمالا يمكن القول أن إدارة الأزمة تحمل بعدين استراتيجيين كالتالي[3]:

- أولها متعلق بعملية درء المخاطر كرد فعل (Reactive) عن أزمة واقعه بالفعل، وهذا البعد قد ينجم عنه العديد من الخسائر في حاله الإدراك الخاطئ لمخاطر الأزمة وتوسع أبعادها وخروج مسارها عن الوضع الطبيعي (تتطلب توسيع المعرفة واستخدام البيانات والمعلومات الدقيقة كأساس لاتخاذ القرار بعيدا عن العشوائية والارتجالية).

[1] حلمي شحادة يوسف، مرجع سابق، ص102.

[2] عالية عبد الحميد عارف، مرجع سابق، 129.

[3] نفس المرجع، ص 119

- أما البعد الثاني فهو مرتبط بإدارة الأزمة وفق "النمط الاستشرافيPCM" كبعد وقائي لتجنب المخاطر عن طريق أساليب "اليقظة الإستراتيجية ونظام الإنذار المبكر" وهي الطريقة الأحدث والأنجع في إدارة الأزمات في العالم المعاصر.

المبحث الثاني: مدخل تأصيلي للهوية:

إن تحديد العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية ومدى تطور هذه العلاقة مرتبط بشكل أساسي بتحليل كلا المتغيرات على حدا، فالهوية باعتبارها أحد أهم المفاهيم المستجدة في العلاقات الدولية ذات اهتمام متزايد وكبير من قبل الدارسين والمحللين خصوصا مع التطور في مستويات التحليل الأمني، بالموازاة مع تصاعد الخطاب الهوياتي للنزاعات ذات الطبيعة القومية والإثنية لدى صانعي القرار، كما أن الهوية تعد من بين أهم الإشكالات التي تحتل اهتماما خاصا لدى الباحثين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه الخصوص، باعتبارها تشكل إحدى أدوات الصراع السياسي و الثقافي في المجتمع العالمي خصوصا مع تزايد الاهتمام بموضوع الأمن والهوية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية:

تعتبر "الهوية" مصطلحا شائعا في الفلسفة الوجودية والمثالية، واعتبره العديد من الفلاسفة القانون الأول في الفكر والوجود تحت مسمى"قانون الهوية"، حيث يعتبر موضوعا فلسفيا بالأصالة[1]، ثم أدخله "العرب والمسلمون" إلى "التصوف الديني" لتؤدي معنى فعل الكينونة في اللغات الهندو- أوربية[2]، كما ساهمت أبحاث عالم النفس والاجتماع "**أريكسون**" في توسيع استخدام مصطلح الهوية في العلوم الإنسانية[3].

أما على الصعيد السياسي فقد بدأت دراسات الهوية مع بداية الاهتمام بالظاهرة القومية، حيث كان الألماني **يوهان جوتفريد هيردر (J.G.Herder)**أول من اشتق مصطلح "القومية" في نهاية القرن الثامن عشر خصوصا مع الثورات التي أطلقت حراكا قوميا في القارة الأوروبية

---

[1] حسن حنفي حسنين، **الهوية**، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2012، ص9.

[2] فيصل الحفيان، "اللغة و الهوية: إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات"، **التسامح**، العدد5، كانون الأول2004، ص ص39-56.

[3] عزمي زكريا أبو العز، "الأمازيغية و إشكالية الهوية"، **هرمس**، المجلد02،العدد 02،2013،ص ص249-269.

كالثورة الفرنسية1789، وعليه أصبحت الظاهرة القومية مجالا ضروريا لدراسات التاريخ والسياسة والاجتماع.

وكما هو معلوم فإن جل التعاريف في العلوم الاجتماعية تعاني إشكالية التعريف و الدلالة، إذ ينطوي مفهوم "الهوية" لغويا واصطلاحيا على معنى واحد مشترك يتعلق بتحديد الماهية (المعنى و الطبيعة، المكونات والخصائص)[1]، بمعنى البحث عن جوهر الشيء وطبيعة كينونته وما يميزه عن غيره.

أ- الهُوّيَة لُغويًا: أن يكون الشيء "هو هو" و ليس غيره، وهو قائم على التطابق والاتساق في المنطق، ولفظ "هُوِيَّة"(Identity) من الضمير (Id) أي "هو".[2]

ويعرف المعجم الوسيط " **الهُوّيَة**" على أنها: " حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، أو هي بطاقة يثبت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده وعمله، وتسمى " البطاقة الشخصية" كذلك، أما المعجم الوجيز فيورد بأن:"الهُوِّيَة هي الذات"[3]، وهو ما يؤكده الفارابي في قوله:" هوية الشيء، وعينيته وتشخّصه، وخصوصيته ووجوده المنفرد له كلٌّ واحدٌ، وقولنا انّه إشارة إلى هويته، وخصوصيته، ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك"[4].

وعليه فالهوية من الناحية اللغوية تشتمل ماهية الشخص على المستوى الاجتماعي وماهيته على المستوى الذاتي" الفردي" أي الإجابة على سؤال: من هو؟

ب- إصطلاحا: تعددت الأطروحات حول إزالة اللبس عن هذا المفهوم بإبراز العديد من التعاريف المصنفة للهوية لتشكل بذلك استجابة مرنة تتحول مع تحول الأوضاع الاقتصادية

---

[1]صمويل هنتنكتون، **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار النشر:2005، ص37.

[2]نفس المرجع، ص11.

[3]وفاء بن طراد،" قراءات في مفهوم الهوية وإشكالاتها"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد20، جوان2017، ص ص571،541.

[4]جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية و الفرنسية و الإنجليزية و اللاتينية، دار الكتاب اللبناني**، دار الكتاب المصري، ج2، لبنان:1982، ص530.

والسياسية والمجتمعية، وهو ما ذهب إليه **الجابري** في طرحه حينما أكد على أن الهوية ليست أمرا مطلقا بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية والتداول العلمي للأفكار و الثقافات ولعبة التوازنات[1].

وقد بدأ الاهتمام بموضوع **الهوية** (Identity) وفقا لثلاث أطروحات تاريخية ذات بعد فلسفي أوردها**كلود دوبار**(Claude Dubar) في كتابه "**أزمة الهويات** "على النحو الآتي[2]:

- **على الجانب السياسي لـنوربرت إلياس** (Norbert Elias): الذي اعتبرها "تصورات نحن–أنا" أي الانتقال من أشكال جماعية (سيطرة الـ"نحن") إلى أشكال فردانية (سيطرة الأنا") أو ما يطلق عليها بـ "صيرورة الحضارة" *.
- **الجانب الاجتماعي العقلاني لـ ماكس فيبر(Max Weber)**: إذ يدعو فيبر إلى صيرورة "العقلنة" المرتبطة بالعلاقات التاريخية بين نمطين واسعين للتدامج الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المرتبطة جماعاتانيا (العلاقات الاجتماعية مبنية على الشعور الذاتي والانتماء) أو تطويعيا(العلاقات الاجتماعية المبنية التراضي و تنسيق المصالح)[3]، أي البحث عن الدوافع الاجتماعية التي شكلت مفهوم الهوية.
- **على الجانب الاقتصادي لـ ماركز و إنجلز** (Marks & Engels) المرتبطة بالهوية الطبقية (الانتقال من مجتمعات جماعتيهما قبل رأسمالية إلى جماعات شيوعية) أي بناء الهوية عن طريق صيرورة التحرر الطبقي، بيْد أن توالي الحروب والثورات والظواهر التي أفرزها التقدم العلمي أطاحت بالأنظمة الاجتماعية التي كانت تبدو راسخة والتي تساوي مفهوم الهوية بالانتماء، بل أصبحت تشكل "مسألة إستراتيجية بالدرجة الأولى"[4]، إذ شكلت "الهوية" موضوعا

---

[1]عزمي زكريا أبو العز، مرجع سابق، ص ص.249–269.

[2]كلود دوبار، **أزمة الهويات – تفسير تجول**، ترجمة: رندة بعث، ، لبنان: المكتبة الشرقية، 2008، ص.ص،39–40

* صيرورة الحضارة لدى إلياس نوبرت المؤسَّسة على المركزية السياسية و التعقيد الاجتماعي أو ما يطلق عليه **دوركهايم** بزيادة الكثافة المادية و المعنوية للمجتمعات وبتعبير آخر **لإلياس** "لا يوجد هناك هوية للانا دون هوية لنحن"، أنظر: كلود دوبار، المرجع السابق، ص41.

[3]نفس المرجع، ص61.

[4]بيتر كوزان، **البحث عن الهوية "الهوية و تشتتها في حياة إيريك إيركسون وأعماله"**، ترجمة: سامر جميل رضوان، الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2010،ص91.

بحثيا علميا لأول مرة في ستينيات القرن الماضي في حقل العلوم الاجتماعية والتحليل الاجتماعي بالمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات (INSEE) واعتبارها كمرادف لمصطلح "الانتماء" ثم تداولت على العديد من الحقول الاجتماعية (الفلسفة، الأنثروبولوجيا، علم النفس..)، غير أن الغموض والتعقيد الذي يطال هذا المفهوم منعه من تحقيق إجماع علمي حوله[1].

يعرف **اريكسون** (E. Erikson) الهوية على أنها: "شعور ذاتي ونشيط بوحدة واستمرارية ذاتية"[2]، إذ يجمع بين التركيبة البيولوجية للفرد والشعور بالتكامل والانتماء وتحولات البيئة الاجتماعية ذات الطبيعة الديناميكية.

وذهب **جون بيار وارني** (J.Pierre Warnier) إلى مساواة الهوية بمفهوم الإنتماء حين اختزلها في: "الإنتماء إلى مجموعة أو تركيبة معينة "[3]، وفي نفس السياق عرفها رجل السياسة البريطاني **ادموند بورك** على أنها:" تمثل درجة الترابط الوثيق بين مجموعة أفراد يحملون نفس الخصائص كجزء من النظام الطبيعي من جهة وترابطهم من جهة أخرى مع من يختلفون عنهم اكتمالا لحياة الفرد"[4].

ويرى **عفيف البوني** أن الهوية عامل مشترك يجتمع عليه كل أفراد الأمة التي تعبر عن ذاتهم الجماعية، وهو بذلك يعبر عنها على أنها عنصر تجانس وتماسك للمجتمع من جانب اجتماعي.

على ضوء التعريفات السابقة يمكن القول أن الهوية ليست فقط معطى ذاتي مرتبط بالشعور بالذات والانا (خصائص فردية)، بل لابد من إدماجها من خلال الشعور بالانتماءالجماعي(الهوية الجماعية)، لذلك يمكن تعريف الهوية على أنها الاستجابة الشخصية

---

[1]Gleason Philip, " Identifying Identity : A Semantic History ", cité par Rogers Brubaker; au-delà de "l'edentité", **Actes de la recherché en sciences sociales**, Paris : no.139, avril2001.
[2]Erikson E, **Adolesence et crise**, **la quete de l'identité**, Paris : Flamarison, 1972, p.13.
[3] Warnier JeanePierre, **Patrimoine et mondialisation**, Paris : Ed. La Découverte, 2008 p24.
[4]ستيفن ديول، **التفكير السياسي والنظرية السياسية و المجتمع الدولي**، ترجمة: وهبة ربيع، القاهرة: دار الإسكندرية،2000،ص 50.

والجماعية لمجموعة من العوامل المشتركة، بما في ذلك القيم، والتقاليد، واللغة، والتاريخ، التي تشكل هويتهم الفردية والجماعية.

وفي سياق الدراسات الأمنية تبنت مدرسة كوبنهاجن تجديد رؤية شاملة للمجتمع باعتباره المرجع الوحيد غير الفردي إلى جانب الدولة و الذي يتجاوز الرؤية الموضوعية التقليدية[1]، حيث يشار للهوية حسب ويفر بما يمكن للجماعة الإشارة إلى نفسها بضمير « We » في مقابل الآخر « you »، إذ عمد ويفر على ربط الهوية بالمجتمع في ظل ما يسمى بالأمن المجتمعي، والذي يرادف في معناه البقاء الهوياتي وكل ما يشكل تهديدا لأمن الجماعة/المجتمع سوآءا دينية أو عرقية/إثنية اعتبره تهديدا ذاتيا أكثر منه موضوعي متعلقا ببقاء المجتمعات إلى جانب بقاء الدول.

وفي هذا الإطار يرى "علي الدين هلال" أن تحليل موضوع الهوية لا يكون إلا بتبني ثلاث أطر كالتالي:

- **المستوى الفردي:** تتمحور حول منظومة القيم والمشاعر التي تربط الفرد بجماعة ما فتخلق له الشعور بالانتماء لهته الفئة.
- **المستوى الجمعي-السياسي:** وهذا عن طريق الانتماء إلى جماعات وأحزاب سياسية ذات نفس التوجه الهوياتي.
- **المستوى القانوني-التنظيمي:** عن طريق تبلور الهوية في مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية من خلال الأنظمة السياسية والحكومات.

المطلب الثاني: الهوية والمفاهيم ذات الصلة:

يتشابك مفهوم الهوية مع العديد من المفاهيم القريبة منها، أبرزها:

[1]Williams, Michael C. "Modernity, Identity and Security: A Comment on the 'Copenhagen Controversy.'" **Review of International Studies** , vol 24, no. 3 1998, pp 35–39.

أولا: الإثنية (Ethnicity):

وهي من الأصل اليوناني " Ethnos " وتعني "شعب أو قوم"[1] ، إذ تحمل في معناها مدلولا سلبيا إذ كان يشار للشعوب غير المتمدنة بصفة الإثنية (ethné)[2]، حيث يطلق هذا اللفظ على مجموعة من الناس تربطهم علاقة عائلية وأصل واحد وهي مرادفة للعرقية[3]، كما أن الإثنية تخص الفئة ذات اللغة الموحدة داخل الوطن الواحد[4]، أما في اللغة العربية فمصطلح "الإثنية" يرادف "القومية" في ترجمته الدلالية[5].

وفي الاصطلاح أشار الألماني **موريس** (Morris) إلى أنها " فئة متمايزة من الناس تعي في مجتمع اكبر، لها ثقافة خاصة و متمايزة، وتشعر بذاتيتها وتربطها روابط السلالة، الثقافة، او القومية"[6]، في حين يرى(Vacher de lapouge) أن الإثنية مجموعة مختلفة من السلالات ذات التنظيم السياسي والمؤسساتي ذات الأعراف المتشاركة وفقا لتتابع زمني متراكم[7]، أي ذات طابع ديناميكي متأثر بتراكم المؤثرات التاريخية ذات الطابع القيمي العقائدي.

وعليه فالإثنية تعنى بتلك العلاقات المتداخلة التي تربط بين الجماعات التي تعتبر نفسها متمايزة ثقافيا عن أعضاء جماعات أخرى يعتبرونها مختلفة عنهم، إذ يعتبر **ايريكسون Erikson** الإثنية بأنها نمط من العلاقات التي تربط الأشخاص و الجماعات الذين لديهم مميزات مشتركة تجمعهم، في حين يُجمع **أنتوني سميث Smith Antony** بأن هناك 6 معايير أساسية لتمييز الهوية الإثنية لمجموعة ما وهي:[8]

---

[1]مجيد حميد عارف، **الإثنوجرافيا و الأقاليم الحضارية**، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1984، ص9.

[2]Martinello, M, **L'ethnicité dans les sciences sociales,** Paris : 1995, p14.

[3]خليفة داود،" الإثنية اللغوية و أزمة الهوية"، **المجلة التعليمية**، مجلد 4، العدد 10، مارس 2017، ص ص 89-95.

[4] محمد حسين الشواني، **التنوع الإثني و الديني في كركوك**، ط1، العراق: مطبعة وزارة التربية، 2006، ص26.

[5]داود خليفة، مرجع سابق، ص89.

[6]فاروق مصطفى إسماعيل، **العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية**، ط3، د.ع.ن، دار قطري، 1986، ص26.

[7]Philip Pouignat, Jocelyne Streiff- Fenart, **Théorie de l'ethnicité,** Paris : 1995, PUF, p35.

[8]سعيد مهديد، مرجع سابق، ص 33.

" التاريخ و الماضي المشترك، الثقافة المشتركة، الاسم، التضامن بين الأفراد و الإقليم الموحد"، وفي نفس السياق يذهب **غيرتز Gertez** بوصفه لستّة روابط على نفس المنوال الذي ذهب إليه **سميث**، حيث يرى بأن رابطة الدم والعرق واللغة والإقليم والدين والعادات هي المحدد الأساسي لهوية الجماعات الإثنية[1].

ومن هذا المنطلق فيمكن تعريف الإثنية وفقا لمعيارين :

- أولهما واسع يرى بان وهو ما أكده **أنتوني سميث** و **غيرتز** في تعريفهما.
- في حين أن التعريف الضيق فيطلق على الجماعة المرتبطة بميزات فيزيقية وبيولوجية (وحدة الأصل) أو بدين واحد أو لغة مشتركة **اللغة الأم Mother Tongue** هاته الأخيرة تعتبر معيارا أساسيا حسب هذا الطرح في تمييز جماعة إثنية عن أخرى، غير أن غيابها في المعيار الأول (الواسع) لا يلغي الانتماء إلى جماعة إثنية معينة التي تكسب تدريجيا خصائصها الثقافية عبر الزمن والتي تخضع لتنظيم سياسي و اجتماعي غير انه يشكل إطارا حضاريا مغاير للإطار الحضاري للمجتمع الذي يعيشون وسطه مدركين بذلك لمقومات هويتهم و ذاتيتهم لمواجهة عوامل الضعف و التحلل حسب تعبير **أحمد وهبان**[2].

لذاك، فالإثنية تمثل جزءًا أساسيًا من هوية الأفراد، حيث تسهم في تحديد هوياتهم الفردية والجماعية من خلال القيم والتقاليد والموروثات الثقافية التي تنتمي إليها.

ثانيا: القومية/الوطنية:(Nationalism)

تتعدد معاني لفظ "القومية" بسبب غياب إجماع حول تعريف موحد لها بسبب تشعب النظريات المحددة لأسس ومقومات المصطلح في حد ذاته (Nationalism) المشتق من

[1] دانيال برومبرغ، **التعدد و تحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة و كيف تستقر؟**، بيروت: دار الساقي، د.س.ن، ص246.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص89.

الأصل اللاتيني (nascor) والتي تعني "أنا مولود"[1]، والقومية في اللغة مشتقة من "القوم" وهم "جماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها"[2].

وفي الاصطلاح فقد ذهب الفقهاء إلى تقسيم المصطلح إلى شطرين:

- أولهما يحمل معنى "الأمة القومية" أي الشعور بالانتماء الذي يحمله الأفراد لمجتمع بخصائصه الثقافية والدينية والعرقية واللغوية منفردة أو مجتمعة، وهو ما أكده **غيلنر** حين قالأن القومية هي الصلة الفريدة بين العرقية والدولة، أي أن أي جماعة عرقية تتوفر فيها معالم الهوية(اللغة، الدين..) يطلق عليها القومية، وفي نفس السياق ذهب **إيريكسون** للقول بأن للأمم(القومية) بناءات إيديولوجية(موضوعية) تهدف لتلحيم الصلة بين الجماعة الثقافية والدولة كوحدة ثقافية[3].

والقومية (الأمة) عند **دانيال باب Daniel.S.Papp**هي "قوة سيكولوجية تربط الأفراد مع بعضهم البعض، هؤلاء الأفراد يفتخرون بعضويتهم في أمتهم"[4].

كما عرفها **لويس سنايدر** بأنها:" حالة ذهنية أو مشاعر أو عواطف عند مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة ويتكلمون اللغة ذاتها وذوي ثقافة مشتركة تمثل تقاليد وطموحات الأمة، وتعبر عن مشاعرها بالتعلق برموز وتقاليد معينة ويكون لها ديانة موحدة"[5].

- وفي السياق الآخر فقد ذهب البعض إلى ربط مفهوم "القومية" بـ "الوطنية" التي تحصر الانتماء ضمن حدود الدولة الواحدة، أي لا تتجاوز روابط الولاء والانتماء للحدود

---

[1] عبد الوهاب الطيب البشير، **الأقليات العرقية و الدينية ودورها في التعايش السلمي في إثيوبيا**، د.ع.ن : مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2009، ص36.

[2] مارتن غريفش و تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص340.

[3] توماس هايلاند إيريكسون، ترجمة: عبد الحسين لاهاي، **العرقية والقومية وجهات نظر إنثروبولوجية**، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، ص153.

[4] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط1، 2005، ص132.

[5] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص79.

السياسية للدولة والوطن الواحد[1]، غير أنه من الواجب التنبيه أن المصطلحين ليس لهما نفس المعنى، فالقومية (Nationalism) ترتبط بمفهوم الانتماء لشعب أو جماعة ثقافية معينة، أما الوطنية (Patriotism) فالمقصود منها الانتماء لوحدة ترابية معينة (الانتماء إلى الدولة)[2]

وعليه ترتبط "القومية" أساسا بتحديد روابط التماس بين (الجماعات الإثنية وفقا للنسق الإثنوثقافي) وبين (الهوية الوطنية ضمن النسق السياسي).

ثالثا: الإنتماء (AFFILIATION):

إن السؤال عن هوية أي شخص تعادل السؤال عن كينونته أو بعبارة أخرى: من يكون، وما هو دوره في الجماعة التي ينتسب إليها[3].

أ- **الإنتماء لغة:** كما جاء في المعاجم العربية هو الانتساب والاعتزاء، وأصل الكلمة من النمو ومعناه الزيادة والكثرة والارتفاع[4].

كما أن الإنتماء هو الانتساب الذي يجسد خيوط الولاء التي تشد الإنسان المنتسب إلى ما ينتسب إليه، فينجذب إليه، ويرتبط به، ويخلص له الولاء والانتماء[5] .

وعليه فالعلاقة بين الإنسان والانتماء علاقة تلازمية مرتبطة بتاريخ الوجود الإنساني واستمراريته (الانتماء للأسرة ثم للقبيلة ثم العادات والثقافات الدينية ...) في مكان وزمان محدد يتفاعل معهما وينتسب إليهما.

ب- **أما اصطلاحا:** فالإنتماء هو ذلك الشعور الذي يتأتى للأفراد طوال فترة نشأتهم لخلق ولاءات اتجاه الجماعات التي ينتمون إليها، وخلق هوية جماعية خاصة بهم لضمان استمراريتهم، حيث يرى **هالاندر** (Hollander) أن الإنتماء (Affiliation)

---

[1] حسان بن نوي، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص48.

[2] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص81.

[3] James D.Fearon, **What is identity? (Ase We now use the word)**, standfored: Departement of political science, 1999, pp. 11.14.

[4] حسن منصور، **الانتماء و الاغتراب دراسة تحليلية**، عمان: د.د.ن، 2013،ص10.

[5] محمد عمارة، **الانتماء الثقافي**، مصر: دار النهضة للنشر و التوزيع، 1997، ص8،

هو انجذاب الفرد لجماعة معينة كمصدر للهوية الاجتماعية(Social identity) والتآزر الاجتماعي(social support) للاستفادة من الامتيازات التي تقدمها له الجماعة (المكانة والمكافآت الاجتماعية المقترنة بانتمائه لها)[1].

ويعني الإنتماء أيضا الحفاظ على هوية المجتمع التي تتمثل في القيم والتقاليد والأعراف والتعبير عنها على النحو الذي يؤكد وجود هذه الهوية التي تتميز بخصوصيتها وتعمق إنتماء الفرد لبيئته[2].

في حين يرى فريق آخر أن الإنتماء مرتبط بالوطن من لوازم المواطنة، فهو حسبهم شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه و الدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له[3]، إذ أن هذا المفهوم مقتصر على الجوانب السياسية والإيديولوجية المقترنة بمفهوم المواطنة وهذا النوع من الانتماءات اختيارية يمكن للفرد تغييره حسب التوجه الذي يقترن به أو ما يطلق عليه بـ"**الهوية المكتسبة**"، غير أن دوائر الانتماء تتعدد وتتشابك وفقا لأبعاد أوسع ثقافية وحضارية ودينية وإقليمية..، كما أن هناك من الدوائر التي ترتبط بالفرد منذ ولادته ولا يد له في اختيارها كالانتماء للعائلة والعرق والأرض ويطلق عليها "**الهوية الإنتمائية**".

وعليه فالإنتماء يُعتبر عملية تفاعلية تتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية، ويُظهر الارتباط العميق بالقيم والأفكار والتقاليد التي تميز المجموعة التي ينتمي إليها الفرد أو المجتمع، بالتالي يسهم الإنتماء في تشكيل وتعزيز الهوية الشخصية والجماعية للأفراد.

---

[1]Hollander.E, **Principles and Methods of Social Psychology**, New York: Ncmillon, 1981, p.449.

[2]مفيد الزيدي، **قضايا العولمة و المعلوماتية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص147.

[3]عيسى الشماس، "المواطنة بين الانتماء و الولاء"، **الفكر السياسي**، العدد43-44، ربيع وصيف 2012، ص ص91-108.

رابعا: المواطنة:

أ-المواطنة لغة: حسب إبن منظور مأخوذة من الوطن: وهو المنزل الذي يقيم به الإنسان وموطنه ومحله، وَطَنَ، يَطِنُ، وَطَناً، والمواطنة إصلاح يشير إلى الانتماء إلى امة ووطن[1].

ب- إصطلاحا: فالمواطنة حسب "محمد الصاقوط" هي عضوية كاملة تنشأ من علاقة الفرد والدولة وفقا لما تحددها قوانين تلك الدولة، وبما تتضمنه من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن ذاك البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت، وحق تولي المناصب العامة في الدولة[2].

وعليه فالمواطنة هي ذلك التفاعل بين الفرد ودولته، مُستندًا إلى الالتزام بالواجبات والحقوق التي يحددها الدستور في تلك الدولة، هذا التفاعل يربط الفرد بالمصلحة القومية أو العليا للدولة، ويعكس الانتماء العميق والتفاعل الوثيق بين المواطن والهيكل السياسي والقانوني والمجتمعي لبلده.

وتشكل الهوية الوطنية أحد أهم العوامل المؤثرة في تشكيل المواطنة وتفاعل الفرد مع دولته، وفقا لمنظومة القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات والمبادئ التي تشكل هوية المجتمع وترسخ الإنتماء المادي والمعنوي للوطن.

على ضوء ما سبق يمكن الاستعانة بمخطط لتوضيح مختلف الدوائر التي تحدد طبيعة و تعدد علاقات الفرد بالجماعات المختلفة كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] جمال ابن منظور، مرجع سابق، ص338.

[2] إبراهيم الصاقوط، **المواطنة والوطنية**، الجزائر: مطبعة النجاح الجديدة، 2007، ص14.

الشكل رقم11 : مخطط توضيحي لدوائر انتماءات الفرد وطبيعة علاقته بالجماعة

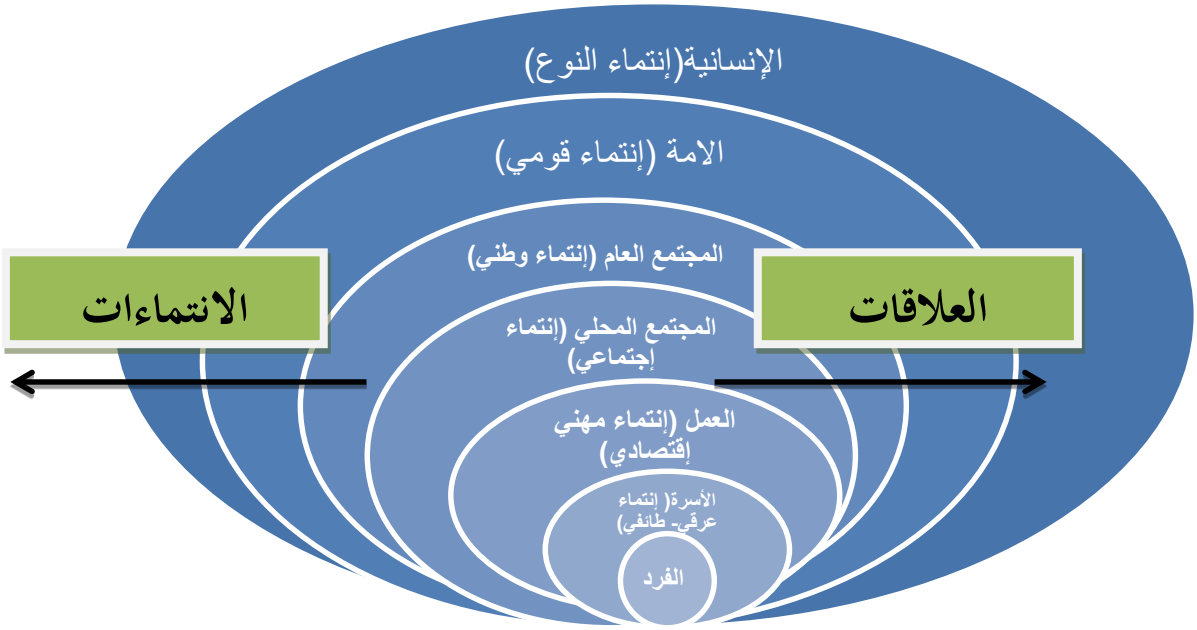

المصدر: من إعداد الباحثة

يشير المخطط أعلاه لاتساع هذه الدوائر بداية من الدائرة الشخصية للفرد، تليها دائرة الأسرة(انتماء عرقي/طائفي)، ثم دائرة العمل الذي يمارسه التي تسمح له بتكوين انتمائه النقابي والطبقي، فالمجتمع المحلي الذي يساهم بتكوين انتمائه الاجتماعي، يليه المجتمع العام الذي ينتسب له (الانتماء الوطني)، ثم الأمة (الانتماء القومي)، فالإنسانية التي تربط علاقاته مع شتى الأفراد ضمن مجموعة يرتبط معها بنوع معين من أنواع هذه العلاقات[1].

وعليه تُعرّف الهوية بأنها تلك الخاصية التي تمكّن الفرد من التعرف على ذاته وعلاقته بالمجتمع الذي ينتمي إليه، فالانتماء يتم تحديده عبر انضمام الفرد إلى مجموعة معينة واندماجه فيها، وهذا الانضمام الطبيعي أو المكتسب يولّد "الهوية" التي تؤكد وجوده، وتعبّر عن علاقة تأثير وتأثر، وبالتالي، يؤثّر الفرد في تشكيل الهوية الاجتماعية وفي الوقت نفسه يحتاج إلى

[1] علي محمد الحسين الأديب، " الأبعاد النفسية لمفهوم الانتماء السياسي"، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الاجتماعية**، العدد201، 2012، ص ص27-44.

الانتماء إلى تلك المجموعة التي تساهم في إدراكه الذاتي، وتحدد الشعور بالوجود لديه وفقًا لمدركات ثقافية أو قيمية تتمتع بضوابط تنظيمية ذات بُعد سياسي لبناء المواطنة.

المطلب الثالث: تحديات وإشكالات الهوية

في ظل ما تعيشه المجتمعات من تحديات وتحولات متناقضة (تشتيت وتهجين، إفرازات ما بعد الحداثة، نزعة عرقية وإثنية..) فإنه لابد من معالجة عميقة للموضوع من خلال إبراز أهم إشكالات الهوية لفهم دقيق لمسألة الهوية في الوقت الراهن.

أولا: التعدد الإثني و الثقافي:

تعتبر التعددية (Pluralism)على أنها من أحدث المصطلحات التحليلية في النقاشات الإثنية و التركيبات العرقية والثقافية باعتبارها خيارا إيديولوجيا، إذ تعرف بأنها سمة لمجتمع تكون فيه الجماعات الإثنية في انفصال، لكنها تشارك في الحياة الاقتصادية و السياسية[1].

كما يرى "**جان فرانسوا**" أن المجتمعات ذات التعددية الثقافية كالدول المتجانسة ثقافيا تقوم الفوارق فيها بادئ الأمر على الإثنيات، لكنها تشمل كذلك "الجنس و الدين" لذلك تثير المعالجة السياسية لهذا التنوع العديد من التحديات والرهانات لاسيما ما ارتبط بالهوية وعلاقتها بالمواطنة[2].

وفي نفس السياق، فإن محاولة الدولة لخلق التوازن بين الوحدة والتنوع داخل المجتمعات المتمايزة عرقيا وثقافيا عن طريق دعم الاختلاف أو الترويج للمساواة كفرض لغة موحدة مثلا قد ينجم عنه ردات فعل من قبل الأقليات المعنية بأن حدودهم وهوياتهم مهددة أو خاضعين لسياسات التمييز عبر تدخل الدولة في شؤونهم في ظل ما يسمى بـ " الفصل العنصري بوجهٍ إنساني" أي أن كلتا السياسات المساواتية أو التفريقية للأقليات يمكن ان تكون مثيرة للنزاعات وهو ما يشير صراحة إلى تناقض التعددية الثقافية[3].

---

[1] نبيلة سالك، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] رسول مطلق، "التنوع الإثني في العراق: "سيسيولوجيا التعدد في الوحدة"، **مجلة الآداب**، العدد110، 2014، ص ص457-490.

[3] توماس هايلاند أريكسون، مرجع سابق، ص222.

كما أن المجتمعات التعددية تتسم بالانقسامات الدينية و اللغوية والثقافية والإثنية مما يغذي الانقسام داخل المجتمع الموحد وهو مايشكل معضلة مجتمعية حقيقية خصوصا إذا ارتبط الأمر بتوزيع الأدوار (السياسية و الاجتماعية) لتلك الجماعات داخل الدولة.

ومما يزيد الوضع سوءا هو غياب دور الدولة في احتواء مثل هذه الاختلافات الثقافية ضمن سياسة شاملة تضم شتى القيم الثقافية الفرعية، أما من وجهة نظر أخرى، فيرى **راولز** أن أي اعتراف مؤسساتي من قبل الدولة بالهويات الثقافية على العموم والتعدد الثقافي على وجه الخصوص هو أمر غير شرعي حسبه، حيث يؤدي غالبا إلى تفتيت المجتمع الديمقراطي وإضعافه[1]، ومنه فالتعددية الإثنية تمثل حالة فرعية من التباين الاجتماعي أساسه تعدد أو تنوع إثني و طبقي قد يخلف بطريقة أو بأخرى آثارا على المستوى الهوياتي بالدرجة الأولى وكذا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

ثانيا: الشتات وخلط الأعراق Mongrelization:

يرى **بيتر فان دير فيير** بأن بناء هويات الشتات الجمعية مرتبطة بما يسميه " الخطاب المهيمن والخطاب المحلي"، حيث ينظر إلى "الهجرة والقومية" كعمليات متعارضة ومتناقضة، فقد تكون للهجرة دورا بارزا حسب "إيريكسون" في إنعاش "الهوية القومية" خصوصا مع إعادة تكيفها في بيئة مغايرة مع الرجوع لأصل الوجود الثقافي لها، وهذا ما ينتج حتما "هويات هجينة" نتيجة الهجرات الجماعية أو السياسات الإقصائية داخل الدولة (Exclusion)، لذلك فمصطلحا الشتات وخلط الأعراق الهجينة متعارضان، فأحدهما يدعو للاستمرارية والهويات الجمعية المستقرة داخل أو خارج الحدود، بينما يركز الثاني على التغيير و التدفق[3].

كما تتجلى أهمية الإقليم الواحد في تحديد هوية المجتمع وتمييزه عن باقي المجتمعات وهو ما يؤكده الأنثروبولوجي "بلاندي" **Blandy** حين اعتبر أن رابطة الإقليم في كثير من

---

[1] باتريك سافيدان، ترجمة: المصطفى حسوني، **الدولة و التعدد الثقافي**، الرباط: دار توبقال للنشر، 2011،ص52.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة الوطنية، 1993، ص34.

[3] توماس هايلاند أريكسون، مرجع سابق، ص 236.

الأحيان أقوى من الرابطة العشائرية والأسرية في تحديد معالم المجتمع داخل الكيان السياسي[1]، بيد أن ظاهرة الـ "الشتات" قد بددت نوعا ما من أهمية الوحدة الإقليمية في جمع "الهويات المتناثرة" نتيجة للسياسات الاستعمارية المبنية على سياسة "فرق تسد"، إذ تركز دراسة "الأقليات المهاجرة" على جماعة عرقية أو قومية مهاجرة متقصية الديناميات داخل الجماعة وما ينتج عنها من استغلال لخصوصيات الهويات الثقافية كعنصر شقاق وتفرقة من ضرب لمكونات المجتمع وإثارة الصراع داخله على أسس عرقية ومذهبية وخلق كيانات صغيرة ضعيفة غير قادرة عن الدفاع عن حقوقها والمحافظة على هويتها[2]، حيث تتسع الهوة بين الجماعات الإثنية التابعة للبلد الواحد "داخل الجماعة" وبين المهاجرين أو المشتتين في باقي الأقاليم ومختلطي الأعراق "الهجينين" من "خارج الجماعة" وهذا ما ينمي العنف والصراع بين "نحن" و "هم".

ثالثا: تحديات العولمة واضمحلال البنى الاجتماعية التقليدية:

يعتبر مفهوم "العولمة" ترجمة حرفية للمصطلح الفرنسي « **Mondialisation** » والمصطلح الإنجليزي « **Globalisation** » واللتان تعنيان "الكوكبة" و"العولمة"، ويعد هذا الأخير المصطلح الشائع استعمالا في الأدبيات الحديثة[3].

ولعل المصطلح يفضي إلى تعريف شامل كون العولمة ظاهرة متعددة الأنماط (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) تطرح مسألة إلغاء الحدود المادية والرمزية ويهدف إلى قلب العالم وفقا لأنموذج حضاري غربي مبطن في قالب واحد، و الإشكالية الأكبر التي ترتبط بالهوية في هذا الطرح تكمن في أن إزالة الحدود هو " اختراق للهوية أساسا" هاته الأخيرة التي تعتبر المعبر الأصلي للخصوصية التاريخية لأمة من الأمم وفقا لمركب متجانس من القيم والرموز والعادات والتقاليد التي تميز مجتمعا ما عن الآخر وتبرز هويته المجتمعية والحضارية.

---

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي و السياسي في حوض النيل**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص85.

[2] توماس هايلاند أريكسون، مرجع سابق، ص236 .

[3] محمد شقشوق، "العولمة الثقافية: المفهوم و التجليات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32، خريف2011، ص131.

وقد ساهمت العولمة في تراجع الانتماءات الإيديولوجية وتفكك الأسس الفكرية والمرجعية للمجتمعات التقليدية أمام تأزم القيم و المنظومات الأخلاقية نحو القيم والنماذج والتيارات العلموية و اكتساح "العقلنة المفرطة" (Hiperrationalisation)[1]، التي تغذي الأبعاد التقنية و الاقتصادية أمام اضمحلال وتلاشي الانتماءات الجماعية وتفتت الأنسجة الثقافية وبروز التمايزات الهوياتية.

[1] سارة غربي، "التعددية الثقافية و سياسات الهوية: دراسة في ثنائية الوحدة و التعددية"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة، 2019/2018)، ص59.

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الهوياتي :

تمايزت الدراسات والنظريات في تناول مفهوم الأمن، وهذا من خلال النقاشات النظرية المتعاقبة بين مختلف المدارس المقترنة بتطور الدراسات الأمنية واتساع مستويات التحليل، لذلك، كانت الحاجة لبناء مقاربة متكاملة للأمن لتفسير مختلف أبعاد الظواهر الأمنية الحديثة مواكبة مع الصيرورة والديناميكية المستمرة في الساحة الدولية.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن:

يعد مفهوم الأمن من بين أكثر المفاهيم واسعة الاستخدام في العلاقات الدولية وأكثرها تعقيدا وإثارة للجدل والخلاف بسبب غياب قاعدة مفاهيمية مشتركة وفقا لما أطلق عليه **WB GALLIE** على أنه مفهوم متنازع عليه بشكل أساسي، وعليه فإن مثل هذه المفاهيم (كالأمن والقوة والسلام والحرية) تتطلب تحليلا نظريا من أجل كشف التناقضات التي تتلبدها وكذلك لتحديد مجالات تطبيقها و النطاقات التي تتقاطع معها[1].

أولا:الأمن في اللغة:

أشار معجم "مختار الصحاح" إلى أصل كلمة "أمن" من باب السلام والأمان يقال "أمِن" بكسر الميم بمعنى "سلِم و فهِم"، والأمن ضد الخوف والأمنة تقابل الثقة والتصديق[2].

كما نظر "ابن المنظور" إلى أن "الأمن هو نقيض الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر"[3]، إذ أن أصل الأمن في اللغة "طمأنينة النفس و زوال الخوف"، وقد وردت كلمة "الأمن" في القرآن الكريم في مواضع عدة من بينها:

﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ **(قريش-04)**، بمعنى الذي مهد لهم سبيل الرزق وأوجد لهم الأمن بعد الخوف و الفزع فهو بذاك مرتبط ارتباطا مباشرا بالإنسان إذ يعبر

---

[1]Barry Buzan**, people, states and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war,** 2Ed, boulder, Lynne rienner publishers, pp. 21-22.

[2]محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، **قاموس مفتاح الصحاح**، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1950، ص38

[3] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، م1، 2003، مادة: أمن، ص163.

عن حاجته الأولى وهي التحرر من الخوف والبحث عن الطمأنينة والأمن، ليصبح بذلك شرط أساسي لاستمرار الحياة وديمومتها.

وكنقيض للخوف في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾.**(النور–55).**

والإيمان وهو التصديق في قوله تعالى ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾.**(الأنفال–11).**

وبالرجوع لإيتيمولوجيا الأمن"**Security**" في اللاتينية فهو اسم مركب من شطرين "**sine**" التي تعني "**بدون**" و" **cura** " التي تعني" **عناية**" أي "**بدون عناية**" أو "**لا أمن (in) Security**" حيث يرى الكثير أنها تحمل تناقضا في حد ذاتها فالأمن مرادف للأمن حسب هذا المفهوم[1]، وهذا ما يخلق ازدواجية في المعنى تتجسد في تناقض المعنيين.

ثانيا– الأمن اصطلاحا:

من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية، فالأمن يعني: "**حماية الأمة من خطر القهر على يد قوى أجنبية**" أي أن الغاية الأسمى للأمن حسب هذا التعريف تتمحور حول فكرة "الوجود و البقاء"، كما جاء في القاموس الإنجليزي (اكسفورد The Oxford English Dictionnary) أن الأمن يقتضي أن تكون في وضعية أمنة بعيدة عن أي خطر أو تهديد مع ضمان الحرية من أي شكل من أشكال القلق والخوف للوصول إلى الاستقرار الدائم[2].

وفي ذلك يرى باري بوزان BARRY BUZAN احد رواد مدرسة كوبنهاغن و المختصين في الدراسات الأمنية على أنه "العمل على التحرر من التهديد"، كما يعرف الأمن في سياق النظام الدولي على أنه" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها

[1]Thierry Balazacq, « qu'est-ce que la sécurité nationale ? **», revue internationale et stratégique**, 2003.no52, p35

[2]صليحة كبابي،" الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد38، ديسمبر2012، ص.ص،229–248

الوظيفي ضد أي قوى معادية تسعى لتغيير الوضع الدائم والمستقر"[1]، إذ ركز في دراسته حول الشعوب والدول والخوف**People, State and Fear** على ثلاث مستويات مهمة للإحاطة بالمفهوم وهي:[2]

- السياق السياسي لمفهوم الأمن.
- أبعاده المختلفة.
- سمة الاختلاف والتعقيد عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

لذلك فقد اعتمد في تحليله على ثلاث مستويات للأمن هي:

- الأفراد.
- الدول.
- النظام الدولي.

كما أنه حاول تبني رؤية "دولية أكثر شمولية و اتساعا" لمفهوم الأمن تشمل أبعادا سياسية، مجتمعية، اقتصادية، بيئية وعسكرية، غير أنه يرجح مركزية الدول كمرجعية أولى وأساسية لموضوع الأمن.

وفي نفس السياق يعتبر أرنولد وولفرز **ARNOLD WOLFERS** أقدم من وضع تعريفا للأمن حسب المختصين حيث يعرفه على أنه:" في الجانب الموضوعي فالأمن يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وفي الجانب الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل تهديد"، وهذا التعريف يحيلنا لتسليط الضوء على القيم المركزية التي أشار إليها وولفرز، حيث أثار التساؤل إذا كانت تتمحور حول " البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الهوية والرفاه الاقتصادي أو الحريات الأساسية"[3].

---

[1]Barry buzan, ole weaver, **regions and powers: the structure of international relation,** Cambridge studies in international relations, 2003, p42.

[2] سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن: مستوياته صيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، صيف2008، ص10.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ،2005، ص14.

منذ إبرام معاهدة ويستفاليا1648 واعتماد الدولة كوحدة مرجعية في العلاقات الدولية اقتصر تحليل الظواهر السياسية والأمنية في إطار الدولة القومية التي تحفظ قيمها الأساسية عن طريق استعمال القوة العسكرية لتحقيق الردع، وهذا ما أورده **والتر ليبرمان Walter Lippermann** في تعريفه حين يقول:" أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة، أو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[1].

في حين يرى **ديلان Dillon** أن "الأمن مفهوم مزدوج حيث لا يعني فقد وسيلة التحرر من الخطر فقط، بل وسيلة لجعله محدوداً، و بما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم واحتواء الخوف"[2].

ووفقا لما تم طرحه فقد سيطرت على جل التعريفات السابقة مقاربة واقعية اختزلت مفهوم الأمن في الجانب العسكري من زاوية القوة القومية، من خلال سعيها الدائم لتكريس بقائها وضمان استمراريتها وتعظيم قوتها العسكرية وهو ما يعطيها الشرعية لخوض الحروب والصراعات لضمان أمنها ووجودها و الحفاظ على مصالحها القومية من منطلق "من يملك القوة، يملك الحق"[3]، وتبعا لهذا المنظور فالأمن في تصوره التقليدي مرتبط بالدولة كوحدة أساسية للتحليل إلى جانب القوة العسكرية والمصلحة ومفهوم البقاء والصراع، وهذا ما يفسر سيطرة السياسات ذات العلاقة بـ" الأمن القومي" كونها المصدر الأعلى للسلطة[4].

وعليه يمكن إعطاء مفهوم إجرائي للأمن بناءا على التعاريف السابقة على أنه:

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1،الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والترجمة، 2004، ص414.

[2] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، مصر: دار الموقف العربي، 1984، ص45.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص15.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص20.

مجموعة من التدابير الشاملة (العسكرية و التنموية) التي تتخذها الدولة لحماية مواطنيها في الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنهم، بما يكفل لهم حياة كريمة تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة.

المطلب الثاني: توسع مفهوم الأمن:

إن التوسع في مفهوم الأمن والتهديد أخذ مجالا واسعا من ميكانيزمات الدفاع التقليدي وقد اتسمت هذه الأخيرة بمظهرين:[1]

أ- **المظهر الأول:** أشكال العنف والتهديد التي تستفرد باحتكار " القوة الصلبة Hard power" أو كما سماها باري بوزان بـ "الإنكشافات الأمنية"، وتختلف هاته التهديدات بتطور السياسات الأمنية و توسعها لتشمل أنماطا مختلفة من الصراعات ومختلف التهديدات التماثلية و اللاتماثلية كالإرهاب و الجريمة المنظمة..، لذلك فالغاية الأولى للدولة هو توفير الحماية لمواطنيها سوآءا على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ب- **المظهر الثاني:** وجوب توفير الأمن في أبعاده الأخرى غير العسكرية (البيئية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية..)، وذلك من خلال الاعتماد على "القوة الناعمةsoft power"، وقد عرض هذا الطرح كبديل لنموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية وفقا لنظرة شمولية للأمن متجاوزة بذلك المنظور التقليدي في ظل تهديدات غير عسكرية تمس الفرد (الأخطار البيئية والأوبئة، البطالة، الآفات الاجتماعية، المجاعة، الجريمة..)، أو كما عبر عنه باتيستيلا **D.Batiistella** بالانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة"[2].

[1] صليحة كبابي، مرجع سابق،ص232.

[2]Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris : presses de sciences po, 2003, pp.454, 458.

أولا: أبعاد الأمن:

في إطار النظرة الموسعة لمصطلح الأمن في ظل التداعيات التي جاءت بها نهاية الحرب الباردة، أعتمد "بوزان Buzan " على خمسة أبعاد أساسية للأمن كالتالي:

1- الأمن العسكري: يتعلق الأمن العسكري أساسا حسب الدكتور **بن عنتر عبد النور** بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا قدرات و مدركات الدول ونواياها المتبادلة[1].

ويرى **سبيكمان نيكولاس** (Nicholas J.Spykman) أبرز منظري المدرسة الواقعية أن قوة الدول تقاس بقدرتها على شن الحرب للمحافظة على وجودها في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى[2]، حيث يربط سبيكمان امن الدولة بقدراتها العسكرية وببلوغها لقمة ما أسماه بـ"الطغيان العسكري".

وقد تمت الإشارة للأمن العسكري في كتابات العديد من الدارسين على انه مرادف للأمن القومي، حيث يعتقد "**سمير خيري**" أن الأمن القومي "تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأي شعب"[3]، كما يرى "**محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي**" أن الدولة مستعدة لتبني خيار الحرب لحماية مصالحها والدفاع عنها تقدمه أحيانا حتى على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين[4].

2- **الأمن البيئي:** ارتبط ظهور مصطلح"الأمن البيئي" مع تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994(UNDP) كبعد أساسي من أبعاد الأمن الإنساني[5]، حيث تم الإشارة إليه في التقرير على أنه يخص كل التهديدات المتعلقة بالتلوث والتدهور البيئي ونقص الموارد.

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

[2] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 117.

[3] سمير خيري، **نظرية الأمن القومي العربي**، العراق: دار القادسية للنشر،1983،ص18.

[4] علي عباس مراد، **الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر و التوزيع و دار الوافد الثقافية، 2017، ص 33.

[5] محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص 11.

ويتحقق الأمن البيئي حسب أحد أهم رواد المعهد الدولي للسلام **نيلس بيتر غليديتش** Nils Petter Gleditsch عن طريق" التحرر من الدمار البيئي و ندرة المواد"[1]، كما يفرز التدهور البيئي خللا في الأنظمة البيئية و تفشي للصراعات و الأزمات التي تنعكس بدورها على رفاهية الفرد، إذ اكد **ديكسون** Homer Dixon على دور التفاعلات الديناميكية الديمغرافية مع الأنظمة البيئية على زيادة حدة النزاعات[2].

كما أشار **بوزان** أن **الأمن البيئي** في معناه الشامل ينقسم إلى معنيين مزدوجين[3]:

- **أمننة البيئة Securitization of the Environment:** المتعلقة ب النظم الإيكولوجية والبيئة الحيوية والأنواع إلى المحيط برمته.
- **العلاقة بين البيئة/الحضارة:** فالشكل الأول يتعلق بكيفية إدراج قضايا بيئية على أنها مسائل أمنية أما الثاني فيرتبط بفكرة "البقاء" أي كيفية الحفاظ على الحضارة الإنسانية ومنعها من الاندثار.

3- **الأمن الاقتصادي:** ويرتبط بقدرة الدول على المنافسة في ظل منظومة دولية تتسم بالتعقيد والتشابك وذلك عن طريق الوصول إلى الأسواق العالمية(الاستهلاكية) من جهة وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى لضمان الوصول إلى الموارد المالية، وعلى المستوى الفردي الوصول إلى مستوى "الرخاء و الرفاهية للفرد" أي يكون بذلك مؤمّنا اقتصاديا[4].

4- الأمن المجتمعي: يتحقق من خلال خلق التوازن الفعلي بين الخصوصية (الثقافية والدينية، اللغوية والعرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج السياسي للأفراد في بناء مجتمع تعددي عادل وتحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، وذلك عن طريق تكريس شعور

---

[1]Eric Van De Giessen, **Horn of Africa: Environmental security assessment, The Hague**, the Netherlands: institute for environmental security, 2011, p.21.

[2]محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[3]Peter halden, "the past, present and futur(s) of Environmental security studies",**cooperation and conflict**, vol.46, no 03, 2011, p.406.

[4]محمد شلبي "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، في أشغال الملتقى الدولي الأول حول: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003، ص163.

الانتماء للجماعة يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي الذي يتمحور حول ما يمكن للجماعة الإشارة إلى نفسها بضمير (نحن) مقابل الآخر(هم) الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي يمكن أن تمثل (أمة إثنية أو عرقية أو جماعة دينية)[1]، حيث تشعر إزائهم **باللاأمن** وهذا ما يطلق عليه بوزان بـ" **المعضلة الأمنية المجتمعية Societal Security Dilemma.**

كما أشار **أولي ويفر**(O.Waever) أحد أهم رواد مدرسة كوبنهاغن الموسعة لمفهوم الأمن مؤكدا أن هوية المجتمعات مقارنة بهوية الدول أصبحت على المحك في ظل ما أفرزته ظواهر العولمة كتصاعد ديناميكية الاندماج داخل المجتمعات نتيجة تزايد حركات الهجرة، وهو ما يشكل تهديدا هوياتيا للتوليفة المجتمعية داخل الدولة الواحدة ضد "الآخر" الغازي، لذلك وجب نقل الموضوع المرجعي للأمن حسبه من "الدولة" إلى " المجتمع" ضمن موضوع مستقل ذاتيا يركز على فكرة "بقاء الأفراد والشعوب" بدل "بقاء الدول"[2].

5- **الأمن السياسي:** يتجلى في حماية المصالح الحيوية والقيم الأساسية للدولة من التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء في حالة المساس بأمنها القومي ومصلحتها الوطنية، ولا يتأتى ذلك إلا بتداخل **السياسة الداخلية** التي ترمي إلى تحقيق التماسك بين أفراد الشعب الواحد وسلطاته العليا و **السياسة الخارجية** لإدارة مصادر قوة الدولة والتأثير على المجتمع الدولي والبحث عن مكانة دولية ضمن القوى العالمية لتكريس البقاء[3].

وركز **بن عنتر عبد النور**على **البعد السكاني** كأحد أهم مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي المتزايد في الدول الأخرى قد يشكل تهديدا للأمن الوطني الغربي حسب "**صامويل هانتنكتون" ،إلى جانب** أبعاد أخرى قد أخذت حيزا واسعا في دراسة العديد

[1] توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018، باتنة، ص 184.

[2] إلياس أبو جودة، **الأمن البشري و سيادة الدول**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008، ص48.

[3] أشرف علام، **مشروع قناة البحرين و الأمن العربي**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2008، ص89.

من المهتمين بتوسيع قطاعات الأمن **كالأمن المائي** الذي يعتبر محور الصراعات الحديثة وكذا **الأمن الغذائي** وقدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصا في دول العالم الثالث[1].

ثانيا: مستويات الأمن:

للأمن ثلاث مستويات مهمة في التحليل الأمني حسب الطرح الذي أورده **ميلر(Miller)**، وقد برزت مع التوسع في مفهوم الأمن عقب ظواهر الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قد أفرزت عن بروز مستويات تحت قومية، كقضايا الهوية و العرقية التي تمس بالفرد كوحدة للتحليل ناهيك عن تأثيرها الإقليمي فوق القومي بأبعاده الدولية، ونوجزها في الآتي:

1- أمن الفرد (Individuel Security): يرى **بوزان** أن الأمن الفردي يتعلق بمتابعة التهديدات ذات الجانب الاجتماعي سواءكانت تهديدات جسدية مباشرة (مرض، ألم، موت) مرتبطة ببقائه أو تهديدات تمس ممتلكاته وحرمانه من موارده، أو تهديدات معنوية تهدد أفكاره، قيمه، ثقافته وهويته، وتمس كذلك بحقوقه السياسية وحرياته المدنية[2].

2- أمن الدولة/الأمن الوطني (National Ssecurity):ارتبط مفهوم الأمن الوطني بالدولة منذ نشوء هذه الأخيرة في 1648 واعتمادها كوحدة أساسية في التحليل الأمني، والهدف منه هو حماية أمن وكيان الدولة واستقلالها وسيادتها في مواجهة مصادر التهديد الخارجية، حيث يرى **فريديريك هارتمان** أن الأمن الوطني يمثل "جوهر المصالح القومية للدولة"[3].

وعلى اعتبار أن أول ظهور لمصطلح الأمن الوطني كان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز المؤسسات الأمنية الأمريكية المختصة بحماية الدولة وإدارة مشاغلها الأمنية،

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 17.

[2] Barry buzan, op.cit, p.19.

[3] علي عباس مراد، مرجع سابق، ص35.

فترى **هيلقا هافتندورن** (Helga H aftendorn)أن الأمن الوطني/القومي هو "نتيجة للمَأسسة التدريجية للدولة كاملة السيادة منذ أواخر القرن 17"[1].

3- أمن المجموعة/المجتمع:

مرتبط بتطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية[2]، حيث يرتبط هذا المستوى حسب **باري بوزان** بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط والمقالب التقليدية الأولية للغة، الثقافة، الدين، الهويات الوطنية والعادات والتقاليد، وعليه تتحد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها[3]، وهو ما يعبر عنه **كارل دويتش** (Karl Deusch) بمبدأ "الشعور بالجماعة" وتقليل الفوارق المجتمعية[4].

لذلك، فالأمن المجتمعي أحد أهم إفرازات مدرسة كوبنهاغن التي تستند إلى دراسة وضعية الجماعات التي يحويها المجتمع، والتي تنمي شعورها بالتمايز العرقي/ الديني لإثبات وجودها وتمايزها الهوياتي أو التأثير في سياسات أنظمتها الحاكمة وتبدأ بالتصرف في قالب "الهوية الإثنية.

بالإضافة لهذه المستويات يمكن إضافة بعدين أساسين من بين أهم الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن و**باري بوزان** وهي البعدين **الإقليمي والدولي.**

4- الأمن الإقليمي(Regional Security): بدأ الاهتمام فعليا بهذا المستوى من مستويات الأمن بعد نهاية الحرب الباردة إذ يعبر عنه **باري بوزان** بفكرة العلاقة الترابطية للأمن، أي أن أمن أي دولة لا يمكن فهمه إلا من خلال العلاقة الترابطية التي تربطها بين

---

[1] عمار بالة، " التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي أنموذجا- "، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية،2018/2017)، ص23.

[2] علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي دراسة في الأصول"،**مجلة شؤون عربية**، العدد 1984،35،ص14.

[3] جميلة علاق، "الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم و العناصر"، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية**، العدد 10، جوان 2017، صص102-119.

[4] حنان بن عبد الرزاق، "تأثير المأزق الأمني على الاستقرار الداخلي للدولة –دراسة للنموذج الإسباني منذ 1939- "، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016-2017)، ص23.

دول الجوار(**التخومية**Adjacency) في نفس الإقليم حيث يجادل **بوزان** و**ويفر** في كتابهما المشترك "**الأقاليم و القوى، بنية الأمن الدولي** Regions andPowers , Security **international of structure**عام 2003على دور" **النظام العالمي للأقاليم القوية**" أو "**النظام العالمي متعدد الأقاليم**" في السياسة العالمية[1].

في السياق **ذاته** تطرق **بوزان** إلى فكرة "مركبات الأمن" كمقاربة بديلة للتحليل الأمني على المستوى الإقليمي[2]، حيث تم التعبير عنها باسم " **المركب الأمني الإقليمي** Regional Security Complex" التي تدعوا لبناء تجمعات أمنية(مجموعة دول) تربط بينهم مخاوفهم ومصالحهم المشتركة بشكل وثيق لدرجة ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[3].

ومنه تركز الفكرة الأساسية للأمن الإقليمي على اعتباره جوهر مركزي للتحليل الأمني لفهم قضايا السياسة الدولية والأمنية من منطلق إقليمي، بيد أن التحليل لا يكتمل إلا باعتماد أدوار الأطرافالأخرى ومختلف القوى الفاعلة على الساحة الدولية.

5- الأمن الدولي (international Security):

شغل الحديث عن الأمن الدولي العديد من المنظرين في العلاقات الدولية بسبب الجدل القائم حول ما إذا يتم ربطه بأمن الدولة و أهمية تحقيق توازن القوى، و بين من يربطه بأمن المجتمع الأمني[4].

وفي ضوء نفس الاتجاه ظهر فريق يدعم فكرة تفعيل **نظام الأمن الجماعي** Collective) Security) أمثال **وودرو ويلسون** (Woodrow Wilsson) و**ستيف سميث** (Steve Smith) وذلك عن طريق تعزيز استقرار الوحدات الدولية بتحمل جميع الأطراف مسؤولية

[1]Barry.Buzan&O.Waever,op.cit, p43.

[2]Barry.Buzan, **People State and Fear**, op.cit, p.53.

[3]صليحة كبابي، مرجع سابق، ص175.

[4]Amitav Acharya**, Human Security. In the Globalization of World politics**, Ed: John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford University Press, Oxford Publishing Limited, 2016, p.449.

رد أي اعتداء كان، سواء من طرف وحدات سياسية أو منظمات دولية كالأمم المتحدة وحلف الناتو والعمل على تامين كيان النظام الدولي أو المجتمع العالمي[1].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الهوياتي:

يتجه باري بوزان لمفهوم أوسع للأمن، حيث يحلل من خلال مقاله "الأنماط الجديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين" كيف يمكن أن تؤثر قطاعات الأمن الخمسة " العسكري، السياسي، البيئي، الاقتصادي والمجتمعي" على بناء هوية المجتمع والدولة معا من خلال تأثير هذه المتغيرات على المركز الذي تقع فيه[2]، إذ يتفق جل المفكرين على أهمية الهوية كأداة لفهم السياسة الأمنية والتي تختلف باختلاف التفسيرات النظرية بين من يراها كمعطى ثابت وطبيعي وعقلاني مرتبط بالدولة وبين من يعتبرها معطى نسبي ونتيجة عملية بناء مستمرة ذات بناء تاريخي و اجتماعي غرار البنائية والتيارات النقدية.

يندرج الأمن الهوياتي ضمن الأمن المجتمعي الذي يرتبط بالحفاظ على الذات والهوية الفردية والحفاظ على الخصوصية اللغوية والدينية ومشاعر القومية أمام محاولات الاحتواء لتحقيق الاستقرار لدى الأفراد والمجتمعات وتنمية الشعور لديهم بالانتماء للجماعة[3]، في نفس السياق يتعلق الأمن الهوياتي بقدرة المجتمعات على تخطي شتى الأخطار الداخلية المتأتية من داخل الدولة أو خارجها المرتبطة بتدفقات العولمة الهادفة بالأساس إلى إذابة الهوية الوطنية والقيم القومية من خلال رفع الحواجز والحدود.

أولا: المؤثرات الداخلية للأمن الهوياتي:

من بين أهم المؤثرات الداخلية في الأمن الهوياتي نذكر:

---

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة، خالد العدوان، مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، **دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، مجلد 48،العدد03، 2021، صص 288-307.

[2] خير الدين بوهدة، "البناء النظري للأمن الهوياتي في بناء الدولة و المجتمع"، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، مجلد 16، العدد01، 2022، ص ص 403-419.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص16.

1- التنوع العرقي (الأقليات): إذ تتميز المجتمعات التعددية في كونها تتميز بالانقسامات الدينية والعرقية واللغوية وشتى أشكال التباين الثقافي والاجتماعي الذي يعتبر متغيرا أساسيا في إثارة هذه الهويات ما يشكل صراعا متباينا بين الأغلبية المهيمنة التي تسيطر عليها الدولة والأقلية المضطهدة.

2- الولاء لدى الجماعات الأقلية: إذ تشعر الجماعات العرقية بأنها سابقة في وجودها عن الدولة وهذا ما يجعلها مميزة عنهم حيث يشير له "إيرليك" (Ehrlick) بالتعصب كونه اتجاه عرقي يتسم بعدم التفضيل[1]، لذلك يطغى لديها فكرة الولاء لجماعتها المكونة أساسا للدولة حسبهم[2]، وهو ما يسبب شرخا في قضية الأمن الهوياتي للدولة بين الهوية الإثنية للجماعات ومطالبها الانفصالية ومسألة المواطنة التي تسعى الدولة لتعميمها في حين تراها الجماعات الإثنية تهديدا لوجودهم.

3- السياسات التمييزية داخل الدولة: وهي مرتبطة بالاستراتيجيات أحادية الجانب من قبل النظم السلطوية القمعية تجاه الجماعات الإثنية التي تنطوي على عمليات المساومة وتبني إيديولوجيات قومية استبعادية ما يغذي من شعور تلك الهويات الإثنية بالخوف واللاأمن تجاه السلطة التي تشاركها نفس الإقليم، كل هذا يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان**(Barry Buzan)** بـ"المعضلة الأمنية المجتمعية" **(Societal Security Dilemma).**

ثانيا: المحددات الخارجية للأمن الهوياتي:

ترتبط المحددات الخارجية للأمن الهوياتي بمتغيرين أساسيين:

1- كثافة تدفقات الحركات الهجرية على مستوى العالم وبين الدول من قبيل ظاهرة اللجوء والتهجير القسري.

[1] معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1989، ص41.

[2] حنان بن عبد الرزاق مرجع سابق، ص368.

2- هيمنة العولمة الثقافية أحادية القطب كامتداد للاستعمار التقليدي في شكله الحديث، إذ ساهمت العولمة في إضعاف المؤسسات والأنظمة الاجتماعية نتيجة التشكيك في القيم الموروثة والانتماء وتكريس مظاهر الديمقراطية الليبرالية وإضعاف دور الدول المنقسمة في طبيعتها والمساهمة في نشأة الهوية العرقية، الأمر الذي يوحي ببروز صراعات عرقية على الأفق[1].

وفي السياق ذاته فعمليات البناء الهوياتي داخل المجتمعات الشبكية في ظل النمط الجديد من التنظيم الاجتماعي الناتج من تفاعل العولمة الثقافية والتكنولوجيا وسلطة الهوية (النوع، الدين، الوطن، الإثنية، التركيبة البيولوجية..) تبنى على ثلاث أصول كالتالي:[2]

- **هوية إضفاء الشرعية (legitimation identity):** وهي مرتبطة بتلك الهوية التي تستند عليها المؤسسات العليا المسيطرة على باقي الفاعلين الإجتماعيين ومن شأنها أن تقود المجتمع في شكل عقلاني، على سبيل المثال في ميانمار، الحكومة العسكرية والمجتمع البوذي يشكلان الهوية السائدة التي تستند إليها المؤسسات الرسمية، وهذه الهوية تُعَزّز من خلال السياسات الوطنية التي تضع البوذية كدين الدولة وتعزز الثقافة البورمية، فالحكومة العسكرية تفرض هذا النظام كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطتها والسيطرة على باقي الفاعلين الاجتماعيين (الدستور الوطني الذي يعزز مكانة البوذية ويهمش الأقليات الدينية والعرقية).
- **هوية المقاومة (Resistance Identity):** تنتجها تلك المجتمعات المحلية التي يساهم شعورها بالاختلاف والتمايز نتيجة سلوكيات معادية أدت إلى استبعادهم، فيقومون بتكوين جماعات **(Communities)**كوسيلة للتعامل مع ظروف القهر الممارسة ضدها، خصوصا إذا ارتبطت هذه السلوكيات بسياسات الإقصاء**(Exclusion)**،**وهي ما** تتجلى بشكل واضح في مجتمعات الروهينغا المسلمة، التي تعاني من التمييز والإقصاء والتطهير العرقي،

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص197.

[2] إدريس الغزواني، "مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية و السلطة في عصر المعلومات"، **مجلة عمران**، مجلد 09، العدد 33، صيف 2020، ص ص 143-162.

وبسبب هذه الظروف القاسية، طورت هذه الجماعات هوية مقاومة، مثلاً، العديد من الروهينغا شكلوا جماعات تدافع عن حقوقهم وتوثق الانتهاكات التي يتعرضون لها على أمل جذب انتباه المجتمع الدولي والحصول على الدعم والعدالة، كحركة "الروهينغا للتضامن الوطني" التي تعمل على تعزيز الهوية الجماعية لهذه الأقلية والتصدي للاضطهاد الممارس ضدهم.

- **هوية المشروع المستقبلي (Project identity):** وهي مرتبطة بالحركات الاجتماعية التي تصوغ هوية خاصة بها تسعى من خلالها إلى إحداث تغيير كامل للمجتمع وتبحث عن تشكيلات جديدة للمجتمع تختلف عن تلك الهويات الأولية التي تدور حول الجنس والدين والتركيبة البيولوجية،مثال على ذلك، حركة النسوية العالمية، التي تسعى إلى إعادة تشكيل المجتمع ليكون أكثر مساواة بين الجنسين، وتدعو إلى تحقيق حقوق المرأة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذه الحركات تسعى لتكوين هوية جديدة مبنية على المساواة والعدالة بين الجنسي[1].

ومنه فالهوية تعد مرجعا أساسيا للأمن من خلال أن مكوناتها المتعارف عليها كاللغة والدين والقيم والثقافة يمكن أن تستند عليها الدولة لتمرير سياساتها وتعبئة المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تساهم فكرة المواطنة والتنشئة السياسية للأفراد داخل المجتمعات في بلورة الهوية الوطنية التي تمكن الدولة من تحديد مكانتها في النظام العالمي باستعمال الهوية كأداة للتأثير على الساحة الدولية وفرض نموذجها الهوياتي في مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية و الخارجية، كما أن تحقيق الأمن الهوياتي يعتبر أبرز مظاهر التحرر من المؤثرات الخارجية كونه معطى حضاري لا يقل شأنه عن الجوانب الأخرى التي تسعى الدول و المجتمعات لتطويرها كونه يمس أهم قطاعاتها وهو المجتمع.

[1] نفس المرجع، ص 162.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية لتفسير الأمن الهوياتي

برزت عدة أطر نظرية ومقاربات متمايزة في آرائها تتناول موضوع الأمن الهوياتي من زوايا مختلفة ومتباينة برزت فيها مختلف الآراء والأفكار للباحثين لتحليل هاته الظواهر وتفسيرها وتحديد خصائصها وأطرها المفاهيمية وما تؤدي إليه من نتائج قابلة للتعميم.

أولا: المقاربة الإثنوواقعية (Ethno-Realist Aprroch) لتفسير المأزق الأمني:

يعتمد الإثنوواقعيون على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية كوحدة للتحليل ففي الوقت الذي يرى فيه **وولفرز** أن مفتاح دراسة العلاقات الدولية هو سلوك الدول، فإنه يدعو كذلك إلى التركيز كذلك على الأفراد، إذ يربط بين سلوك الدول التي يعتبرها تجمعات منظمة من الأفراد تبنى على ردودهم السيكولوجية لذلك فالأطراف فوق وعبر ودون القومية تلعب دورا هاما في السياسات الدولية ولابد من إخضاعها للتحليل[1]، لذلك أصبح الحديث عن الجماعة الإثنية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة أمر لابد منه.

ويرى **ستيوارت كوفمان**(Stewart Kaufman) أحد أبرز رواد هذه المدرسة أن المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها تحديد عناصر الهوية الإثنية كالتالي[2]:

- الهوية المشتركة (الاسم و الكنية)
- الإقليم (البقعة الجغرافية التي تضم أعضاء الجماعة الإثنية).
- التاريخ المشترك.
- القيم الثقافية الموحدة (العادات والتقاليد، الدين واللغة..).

كما يؤكد باري بوزان **(Barry Buzan)** في مقالته حول المعضلة الأمنية و النزاع الإثني على ما يطلق عليه بالفوضى الناشئة **(Emerging Anarchy)** حينما تحاول الجماعات الإثنية في تحصيل أمنها الخاص نتيجة غياب دور الدولة العاجزة متعددة الإثنيات،

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 79.

[2] Jack Donnelly**, Realism and international Relation**, Cambridge University Press, 2006, p7.

لذلك تلجأ للاعتماد الذاتي والبحث عن البقاء في سياق فوضوي[1]، ويمكن أن نستشف أهم العناصر المرتبطة بتصاعد حدة الصدامات و التوترات الإثنية التي تؤدي إلى بروز المأزق الأمني**(Security Dilemma)** من خلال توفر العناصر التالية:

1- تصاعد حدة الخوف واللاأمن لدى الجماعات الإثنية نتيجة لسوء الإدراك **(Misperception)**، فتلجأ إلى تكوين جماعات إثنية والاحتماء خلف هويتها وإثنيتها خصوصا أمام عجز الحكومات وفشلها في تحقيق الحماية لها لذلك تتجه نحو تعزيز أمنها لضمان بقائها واستمرارها وهو ما يفسره الجانب الآخر على أنه خطوة عدائية ضده ويتجه نحو التصعيد كرد فعل ليستمر الوضع في شكل حلقة مفرغة وهو ما يطلق عليه بدوامة المأزق الأمني.

2- انهيار الدولة متعددة الإثنيات وعجزها عن تحقيق سبل التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة داخل الدولة.

3- انتقال فوضى النظام الدولي إلى داخل الدول التي تعيش حالة من الانهيار في ظل تصاعد حدة الانقسامات الداخلية ، وهو التفسير الذي اعتمده باري بوزان في إسقاطه لمفهوم المعضلة الأمنية داخل الدولة ما يساهم في تغذية النزاعات الإثنية ويزيد من حدة الصدامات فيها[2]، نفس التفسير قدمه براون **(Brawn)** على ما سماه بـ "ظاهرة الجوار السيئ" التي تقف وراء بروز أحد صور المأزق الأمني بين أقطاب مجتمعين يقتسمون نفس الإقليم[3].

4- مشكلة الولاء بالنسبة للجماعات الإثنية، حيث أن الهوية الإثنية تنطوي على مشاعر أكثر عمقا خصوصا في ظل النزاعات الإثنية.

---

[1] عمار بالة، مرجع سابق، ص48.

[2] Barry Buzan, "The security Dilemma and Ethnic Conflict ", **survival**, no.1, vol.03, 1993, pp, 27-39.

[3] حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص82.

لذلك فالحل الذي يراه الإثنوواقعيين أقرب للتطبيق على أرض الواقع هو الفصل المادي بين الجماعات الإثنية المختلفة وتقليص فرص الاحتكاك لتخفيف حدة المأزق الأمني[1]، أي عن طريق تدخل طرف ثالث يكفل فقط تجميد الصدام دون توقيفه أو حل النزاع على المستوى البعيد.

ثانيا: المقاربة الليبرالية:

يختلف التحليل الليبرالي بمختلف توجهاته من منظور لآخر إبستمولوجيا في تحليله للنزاعات الإثنية ومعالجة التنوع الثقافي لدى المجتمعات المنقسمة، غير أنه يركز على أسس وقيم مشتركة كالفردانية والشمولية والمساواة والحرية، لذلك ساهمت الأفكار الليبرالية في الحد من دور الدولة في المجال الإنساني خصوصا مع تنامي الدعوات للسلم والأمن الدوليين و التي تعززت بأطروحات الرئيس الأمريكي "أندرو ويلسن" **(Woodrow Wilson)** عن الحرية و الحقوق الأساسية للإنسان و المساواة في القانون[2].

وتركز الليبرالية البنيوية على كيفية تفعيل منظومة لاحترام الأقليات عبر التركيز على[3]:

1- دور الأبعاد الأقلية الهرمية في تعزيز قيم التعاون و السلام كالتركيز على إقامة علاقات بين الجماعات الإثنية المختلفة لتخفيف حدة سوء الإدراكات بينها وهامش الشك والريبة، وهذا لخلق فرص تزيد من هامش الولاءات عبر الإثنية، مع التركيز كذلك على العلاقات التعاونية ذات البعد الاقتصادي لتجنب الصدامات حول الموارد، إذ يعتقد

---

[1] عادل زقاغ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي و البنائي"، تاريخ الإطلاع: 22/10/2021، متحصل عليه من:
www.giocities.com/adelzeggagh/irapproches-intervention.html

[2] عقيل وصفي، أيمن هياجنة، خالد العدوان،" مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 48، العدد03، 2021، ص ص 288-307.

[3] عادل زقاغ، " تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي"، مرجع سابق.

"**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" أن الاعتماد المتبادل وتحرير التجارة ونشر القيم الليبرالية يحفزان على السلام.

2- دور المؤسسات الدولية كطرف ثالث لحفظ السلام والسماح لها بتقديم المساعدة في الدول التي تشهد نزاعات وعدم انغلاقها على نفسها ما من شانه من تأجيج حدتها واستمرارها، لذلك فقد تم التوجه نحو "مأسسة حماية الأقليات" وتطوير منظومات إقليمية ودولية لحماية الأقليات.

3- خلق توازن في توزيع الموارد والعائدات الوطنية ومنع انحصارها في يد فئة قليلة خصوصا إذا كانت ذات قاعدة إثنية و عرقية.

4- التركيز على مفاهيم حقوق الإنسان وحرية المعتقد و التنوع و المشاركة السياسية للجماعات الإثنية في السلطة.

وعليه يشير تطور المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية إلى تحول كبير في كيفية فهم وتطبيق النظريات الليبرالية في السياق العالمي، مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، أصبحت الدول أكثر وعياً بضرورة التعاون والتنسيق لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام، هذا التحول يمكن تحليله من خلال عدة نقاط رئيسية[1]:

أ- نظرية الاعتماد المتبادل:

تشير إلى أن الدول أصبحت تعتمد بشكل متزايد على بعضها البعض من الناحية الاقتصادية، مما يجعل الحروب والصراعات أقل جدوى وأكثر تكلفة، كما تساهم في تعزيز السلام الدولي من خلال تشجيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، مما يخلق روابط قوية بين الدول تمنع النزاعات.

[1]Paul R. Viott and Markand Kauppi, **international relations theory: realism – globalism**, London: Routledge, 1999,p.218.

ب- الليبرالية المؤسساتية:

تدعو إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات الدولية التي تعمل كفواعل إلى جانب الدولة للتعاون وحل النزاعات، وتعتبر المؤسسات مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي أبرز المؤسسات لتعزيز التعاون الدولي والوظيفي.

ج- الأمن الجماعي:

يعتمد على فكرة أن أمن أي دولة هو مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، وأن المؤسسات والفواعل الأخرى مثل مجلس الأمن الدولي تعمل على فرض النظام ودرء التهديد من خلال التعاون الجماعي.

د- التكتلات والمؤسسات الاندماجية:

التكتلات الإقليمية تساعد في خلق استقرار إقليمي وتقليل فرص النزاع ،فالاتحاد الأوروبي مثال رئيسي على كيف يمكن للدول أن تتكتل في مؤسسات ذات صفة اندماجية لتعزيز التعاون والاندماج السياسي والاقتصادي.

- **التعاون متعدد الأطراف " Multilateralism":**

يشير إلى التعاون بين عدد كبير من الدول لتحقيق أهداف مشتركة، ويشمل اتفاقيات دولية ومنظمات متعددة الأطراف تعمل على قضايا مثل التجارة، البيئة، والأمن.

ومن هذا الأساس، فالليبراليين قد أشركوا فاعلين غير الدول في محاولاتهم لتوسيع مفهوم الأمن، إلا أنهم لا يزالون يعتبرون الدولة كالمحور الأساسي. فكل هذه الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة وتسعى لتحقيق مصالحها المادية والسياسية، مما يؤكد على الدور الرئيسي للدولة في ضمان الأمن والاستقرار الدولي.

ثالثا: المقاربة البنائية:

إن أول ظهور لمصطلح **البنائية(Constructivism)** كان من قبل "**نيكولاس اونيف**" N. Onuf في كتابه "**عالم من صنعنا: القواعد والحكم في النظرية الاجتماعية و العلاقات الدولية**" معتبرا أن الدول مثل الأفراد الذين يعيشون في عالم موحد من صنعنا[1]

وصفت البنائية بالجسر الرابط بين نظريات الاتجاه الوضعي التفسيري و ما بعد الوضعي التكويني لأنها حاولت تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة ذات بعد تكويني أكثر منه نقدي إذ يؤكد **ألكسندر واندت**(A.Wendt) أحد أهم مؤسسي هذا التيار على إبراز أهم افتراضات البنائية على ما يلي[2]:

- دور الأفكار والقيم والمعايير في بناء الظاهرة الاجتماعية، إذ يركز على العلاقة بين **الفاعل**(Agent) و **البنية**(Structure) في السياسة الدولية ودور البنى الاجتماعية (Social Constructionism) في تشكيل الهويات ومصالح الفواعل.
- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل
- البنى الأساسية للأنظمة القائمة على الدول تبنى "تذاتانيا"(Intersubjective).

إن التصور البنائي يقوم على كيفية بناء الأفراد لتصوراتهم اتجاه الآخرين واتجاه انتماءاتهم أمام تأثير البيئة الاجتماعية المؤسسة لسلوكياته ومعتقداته الحضارية والفكرية والهوياتية، لذلك ركزت على متغير "الهوية" كأحد أهم مسببات النزاعات الإثنية بعد الحرب الباردة نتيجة عجز الدول عن خلق إطار هوياتي مشترك بينها وبين الجماعات الإثنية، فتلجأ هذه الأخيرة إلى تبني أطر بديلة تتخذ من التجانس العرقي والانتماء الإثني مظلة لها ما يزيد من شدة الصدامات ونشوء النزاعات، وهو ما فشلت فيه بعض النظريات التفسيرية كالواقعية في فهم

[1]Behravesh.M, Constructivism ,accessed:2011/2/3, available at: **https://www.e-ir.info/2011/02/03/constructivism-an-introduction**

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص322.

الأشكال الجديدة للنزاعات الداخلية خصوصا ذات البعد الإثني والهوياتي على أساس أن متغير "الهوية" هو الذي يغذيها[1].

لذلك تتبنى تلك الجماعات الإثنية متغير الهوية كإطار لتفاعلاتها وعلاقتها مع باقي الجماعات الأخرى ما يضفي على تلك العلاقات البينية نمط اللعبة الصفرية[2]، وعليه فمفهوم "الهوية" يلعب دورا بارزا بالنسبة للبنائيين في التفاعلات بين الأفراد والنسق الدولي، إذ يؤكد "واندت (Wendth)" على وجود أنواع مختلفة من الهوية منها[3]:

- الهوية الشخصية التي تميز الذات عن الآخر تتضمن الإحساس بـ "الأنا الشخصية" وعند اقترانها بالدول فيتطلب الشعور بـ "نحن" بدل "الأنا".
- هوية النوع التي تنطبق على الأشخاص الذين يشتركون خصائص بيولوجية موحدة كالعرق أو صفات سلوكية كاللغة أو قيم ومعتقدات كالدين.
- هوية الدور تعتمد على الثقافة والمصالح و التوقعات المشتركة و التي تتحقق من خلال شغل الوظائف في البنى الاجتماعية.
- الهوية الجماعية والتي تؤدي إلى تحديد الهوية الذاتية باعتبار هذه الأخيرة مكونة لها.

وعلى هذا الأساس، يبرز متغير "الهوية" المميزة لكل جماعة وفقًا لمنظور تغليب مظاهر "الأنا ونحن" على "هم"، بمعنى تغليب التفرد الذاتي والخوف من الآخر عن المظاهر التعاونية نتيجة سوء الإدراكات والبيئة التي يسودها الشك وعدم الثقة، لذلك، فإن التفاعل بين الجماعات يؤدي إلى نشوء المعضلة الأمنية الإثنية، حيث يتم توجيه "الهوية" بإضفاء الطابع الأمني عليها

[1]Alexander Wendt, "Anarchy is what State make of it: the social construction of power politics", **in international organization**, Vol.46, No.2 (spring, 1992), pp.391-425.

[2]جون بيليس ، مرجع سابق، ص485.

[3]Henri Tajfel, J. C. "The Social Identity Theory of Intergroup Behavior",1986, available at: http://christosaioannou.com/Tajfel%20and%20Turner%201986.pdf

في الخطابات السائدة أو طبيعة التفاعل مع الجماعات الأخرى أوما يسمى بـ "عملية الأمننة"، ومن خلال ذلك يمكن تفسير مختلف الميولات والتوجهات لدى الجماعات الإثنية.

- مسار عملية الأمننة (Securitization)

قدمت مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية إطارًا جديدًا لفهم الأمن يعتمد على منظور بنائي اجتماعي، إذ يركز هذا الإطار على كيفية نشوء المشاكل الأمنية وكيفية حلها من خلال عملية الأمننة[1].

الأمننة هي عملية يتم من خلالها تحويل قضايا غير أمنية إلى قضايا أمنية مستعجلة، هذا التحول يعتمد على الفاعلين المختصين الذين يقدمون القضية كتهديد وجودي، فالأمننة تعتمد على ما يعرف بنظرية "الفعل الخطابي" التي تطورت من قبل جو أوستين في عام 1962، حيث يعتبر الأمن فعلًا خطابياً يحمل دلالات اجتماعية، أي أن القضايا تصبح أمنية عندما يتم تقديمها والتعامل معها كتهديد وجودي **Existential Threat**للكيان المرجعي (غالبًا الدولة)، لذا نظرية الأمننة، التي طُورت من قبل أولي ويفر وباري بوزان وياب دي فايلد، تمثل إسهامًا أكاديميًا بارزًا لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث تهدف هذه النظرية إلى بناء إطار نظري جديد يتعامل مع مواضيع الدولة والقطاع العسكري[2]، وفيما يلي مخطط يبرز أهم المرتكزات التي تستند عليها عملية الأمننة:

[1]Thierry Balzac, op cit, pp.31.

[2] عزيز نوري ،" الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019)، ص 57.

الشكل رقم 12 : مرتكزات عملية الأمننة

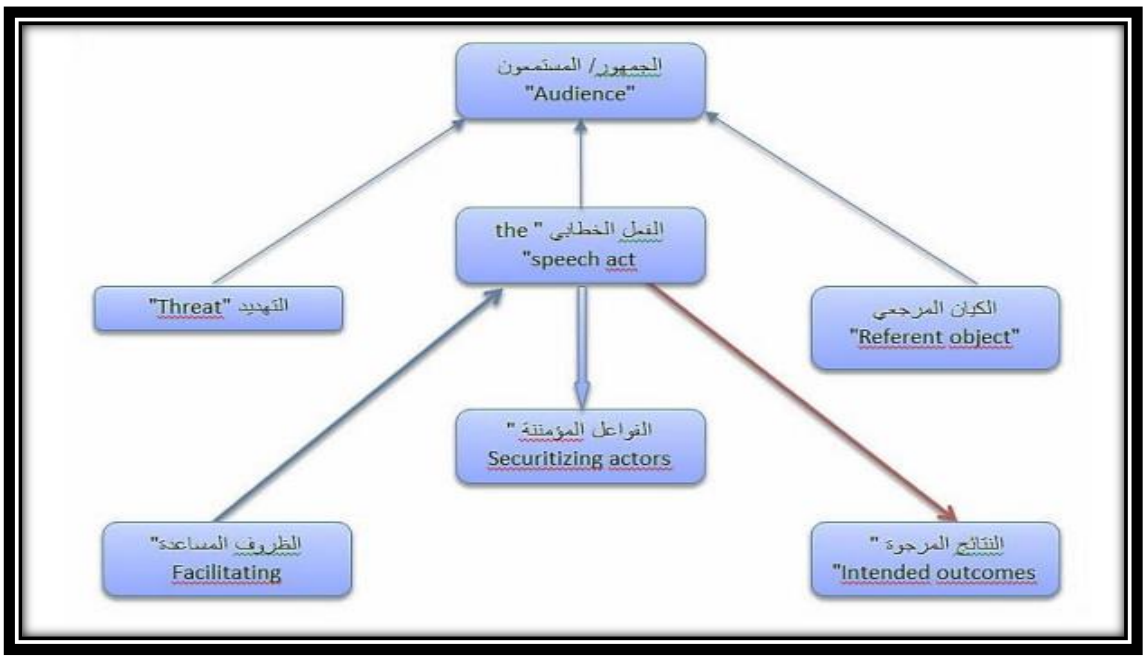

المصدر: عزيز نوري ، مرجع سابق، ص 60.

المخطط يوضح المرتكزات الأساسية لعملية الأمننة (**Securitization**)، حيث يشير إلى كيفية تحويل قضايا أو مواضيع معينة إلى قضايا أمنية تتطلب إجراءات خاصة، في هذا الإطار يلعب الجمهور دورًا حاسمًا حيث يتوجب على الفاعلين المؤمنين — مثل السياسيين أو القادة العسكريين — إقناع الجمهور بوجود تهديد حقيقي من خلال الفعل الخطابي الذي يعد الوسيلة الأساسية لنقل رسالة التهديد، ويتم تحديد التهديد بشكل واضح، ويعرض الفاعلون هذا التهديد على أنه يشكل تهديدا على كيان مرجعي محدد مثل الدولة أو المجتمع أو القيم الاجتماعية، والهدف النهائي لهذه العملية هو تحقيق نتائج مرجوة مثل تبني سياسات جديدة أو اتخاذ تدابير أمنية.

وعلى هذا الأساس يعتمد نجاح عملية الأمننة بشكل كبير على الظروف المساعدة، مثل السياق السياسي والاجتماعي، والتي تسهم في مدى فعالية الفعل الخطابي وقبول الجمهور للتهديد والنتائج المرجوة، كما يُظهر المخطط كيف تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض لتشكيل عملية الأمننة وتوجيه السياسات والإجراءات التي يتم اتخاذها بناءً على ذلك.

إستنتاجات الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للمتغيرات الرئيسية للدراسة، ويمكن تلخيص أهم ما تم التوصل إليه في مايلي:

❖ على الرغم من تعدد التعاريف والمصطلحات المرتبطة بالأزمة وإدارة الأزمة، هناك تباين بين الباحثين حول التركيز على متغير دون الآخر كطبيعة الإدراك، وعنصر التهديد، والمفاجأة، كل هذه العوامل ساهمت في خلق التباين والاختلاف حول تعريف الأزمة نظرًا لاختلاف طبيعة الأزمات وعالمية نطاقها، وعدم قدرة أطراف الأزمة على إدارتها قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحولها لتطال أطرافًا غير مباشرة، مما يستدعي تحركًا سريعًا للحد من آثارها.

❖ تتبع مسارات النزاعات الفعلية حسب منحنى مايكل لاند مسارات متنوعة، تشمل تغيرات طويلة وقصيرة الأمد، وفقًا لمستويات حدة مختلفة مقسمة إلى مراحل للسلام أو الصراع، وهي: (السلام الدائم، السلام المستقر، السلام غير المستقر، الأزمة، والحرب)، تتميز المراحل الأقل حدة بالسلوك التوفيقي المتبادل التفاعلي، مثل النقاشات والمفاوضات، بينما المراحل الأعلى حدة فتتميز بالسلوك القسري أحادي الطرف، مثل الإنذارات، العقوبات، واستخدام القوة المادية، المنحنى يتيح لنا رؤية كيف يمكن أن تتصاعد الأزمات إلى نزاعات مسلحة وكيف يمكن أن تهدأ وتعود إلى حالات أقل حدة من خلال التدخلات المناسبة.

❖ تعتبر الهوية مرجعا أساسيا للأمن من خلال أن مكونات الهوية المتعارف عليها كاللغة و الدين والقيم و الثقافة يمكن أن تستند عليها الدولة لتمرير سياساتها وتعبئة المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تساهم فكرة المواطنة و التنشئة السياسية للأفراد داخل المجتمعات في بلورة الهوية الوطنية التي تمكن الدولة من تحديد مكانتها في النظام العالمي باستعمال الهوية كأداة للتأثير على الساحة الدولية وفرض نموذجها الهوياتي في مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية و الخارجية.

❖ كما أن تحقيق الأمن الهوياتي يعتبر أبرز مظاهر التحرر من المؤثرات الخارجية كونه معطى حضاري لا يقل شأنه عن الجوانب الأخرى التي تسعى الدول والمجتمعات لتطويرها كونه يمس أهم قطاعاتها وهو المجتمع.

❖ تلعب المقاربات النظرية الثلاث—الإثنوواقعية، الليبرالية، والبنائية—أدوارًا حيوية في فهم وتحليل النزاعات الإثنية من منظور الأمن الهوياتي، إذ تركز الإثنوواقعية على فهم وتخفيف المعضلة الأمنية والفوضى الناشئة في الدول متعددة الإثنيات، معتبرة الهوية المشتركة والخوف المتبادل كمحركات رئيسية للنزاع، بينما تقدم الليبرالية رؤية مختلفة، تعتمد على التعاون الدولي، ونشر القيم الديمقراطية، وتفعيل المؤسسات الدولية لتعزيز السلام والأمن الجماعي، أما البنائية، فتؤكد على دور الأفكار والهوية والخطاب في تشكيل النزاعات، وتعتبر أن فهم التفاعلات بين الفاعلين والبنية الاجتماعية ضروري لتحليل النزاعات الإثنية، كل من هذه المقاربات توفر أدوات تحليلية متميزة تسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لحل النزاعات وتحقيق الأمن الهوياتي.

الفصل الثاني

إيتيمولوجيا الأزمة الإثنية للروهينجا كعامل مرتبط بالانقسام الأمني الهوياتي

يشكل التعدد الإثني والهوياتي أهم العقبات وأكبر التحديات الأمنية التي يمكن أن تخلق أزمة استقرار داخلي ذات أبعاد دولية ممتدة، كنتيجة حتمية لاختلاف قيم وأهداف المجموعات مع القيم الوطنية للدولة، خصوصا إذا سعت هذه الأخيرة إلى حرمان أحد إثنياتها من هويتها الشخصية وفرض قيمها، فإنها بذلك تصر على التمسك بانتمائها العرقي وتحول ولائها الوطني إلى ولاء إثني، وهو ما يفاقم النزاع المجتمعي الذي يعد أكبر العوائق للاستقرار السياسي كما هو الحال بالنسبة للأزمة الإثنو-هوياتية للروهينجا، فقد أدت الانقسامات والتنوعات الإثنية داخل ميانمار في ظل شيوع سيطرة نظام الحكم العسكري وبروز دور الفواعل على المستوى الخارجي(دور الاستعمار) إلى تأجيج الأزمة دون مراعاة للتركيبة الإثنية والعرقية فيها.

لذا، من خلال هذا الفصل المنقسم إلى ثلاثة مباحث، ستتم عملية تحليل الأزمة الإثنية للروهينجا كما يلي:

المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية ميانمار الاتحادية/بورما

المبحث الثاني: السياق التاريخي لأزمة الروهينجا

المبحث الثالث: محركات المعضلة الإثنو-هوياتية لأقلية الروهينجا في ميانمار

المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية ميانمار الإتحادية/بورما

سيتم التركيز في هذا المبحث على تحليل العوامل الطبيعية والبشرية في سياق الجغرافيا السياسية، من خلال استعراض هذا المنحى لفهم كيفية تفاعل العوامل الجغرافية في سلوك الدول، وكيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية وموقعها في هرمية الدول التراتبية[1].

المطلب الأول:دراسة جيو-إستراتيجية لميانمار داخل إقليم جنوب شرق آسيا

تتمتع ميانمار أو بورما سابقا بموقع جيوستراتيجي مهم في جنوب شرق آسيا نظرا لتقاطعها مع أكبر الدول في المنطقة على غرار العملاقين (الصين والهند)، مما عزز دورها كممر اقتصادي ورئيسي ومركزا للتبادل التجاري والثقافي، الأمر الذي يعكس الأهمية الحيوية للدولة في تعزيز الروابط الاقتصادية و السياسية في المنطقة.

أولا: التحديد الجغرافي لميانمار –المقومات الاقتصادية–

تمتد جمهورية ميانمار الاتحادية(Republic of the Union of Myanmar) في الجنوب الشرقي لقارة آسيا وهي أحد بلدان الهند الصينية وتسمى أيضا براهماديش أو بورما"، عبر مناطق حيوية.

1- الموقع الجغرافي:

تتميز ميانمار /بورما بتموقعها الاستراتيجي الذي يجعلها قطبًا جغرافيًا يربط بين عدة دول، يحدها من الشمال الصين والهند، ومن الشمال الغربي هضبة التبت وشبه جزيرة ملايو ومن الجنوب تطل سواحلها على المحيط الهندي وخليج البنغال وتايلاند، ومن الشرق الصين ولاوس وتايلاند، ومن الغرب خليج البنغال وبنغلاديش والهند.

والخريطة الجغرافية التالية توضح بدقة الموقع وفقا للمتغيرات الحدودية المرتبطة به كالآتي:

---

[1] مصطفى علوي، "قابلية التأثر: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، القاهرة،2014، ص11.

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لجمهورية ميانمار الإتحادية

المصدر: ميانمار – معلومات أساسية، الجزيرة نت، متحصل عليه من :

http://www.aljazeera.net/news/2022/07/22

وتنحصر أرض ميانمار بين دائرتي عرض 10 شمال الاستواء و28 شمالاً، وتقدر مساحتها بأكثر من 261,000 ميل مربع، وتقدر مساحة إقليم آراكان بحوالي 20,000 ميل مربع، ويفصله عن باقي أرض ميانمار حد طبيعي هو سلسلة جبال (آراكان يوما) الممتدة من جبال الهيملايا، يتوسطها حوض نهر "الإيراوادي" وتضم الجبال والمرتفعات المحيطة به، وتعد منطقة الحوض أو الدلتا شريان الحياة في ميانمار ومصدراً هاماً لتوليد الطاقة والزراعة والاقتصاد[1].

- **التضاريس(Topography)**

أما عن التضاريس في ميانمار، فيمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الشمال العلوي والجنوب السفلي.

[1] طارق شديد، **الروهينجا في ميانمار الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم**، د.ب.ن: قسم الدراسات العربية، 2015، ص6.

- **القسم الشمالي (العلوي):**

يشمل هذا الجزء الشمالي من ميانمار المناطق الجبلية والتضاريس الهضابية،كما يشمل سلسلة من الجبال الرئيسية، مثل جبال هيمالايا وجبال شان، كما يشكل جبل هكابو رازي، الذي يقع في ولاية كاتشين، أعلى نقطة في ميانمار ،ويضم هذا القسم من الجهة العلوية الشمالية سلسلة من الجبال الرئيسية، مثل جبال هيمالايا وجبال شان، ويشكل جبل هكابو رازي الذي يقع في ولاية كاتشين أعلى نقطة في ميانمار[1].

- **القسم الجنوب السفلي:**

يتضمن هذا الجزء المناطق السهلية والمنخفضة والتضاريس الساحلية، كما يضم على سهول خصبة تقع بين سلاسل الجبال، مثل وادي نهر الايراوادي، ويشمل السهول الساحلية على الحدود البحرية مع خليج البنغال وبحر الأندامان[2]

هذا التقسيم يعكس الاختلافات البيئية والجغرافية بين الجزء الشمالي الجبلي والجزء الجنوبي الأكثر انخراطًا مع السهول والمناطق الساحلية.

- **المناخ (Climate):**

وبالرغم من إن ميانمار تقع في منطقة الرياح الموسمية في جنوب شرق القارة الآسيوية، إلا أن مناخها يتغير بشكل كبير بسبب موقعها الجغرافي وتضاريسها الطبوغرافية، بحيث يخضع الساحل الغربي لأجواء استوائية عرضية، إذ تتلقى المناطق الساحلية والنطاقات الغربية والجنوبية الشرقية أكثر من 200 بوصة (5000 ملم)من الأمطار سنويا، بينما تتلقى منطقة الدلتا حوالي 100 بوصة (2500ملم)، في حين تقع المنطقة الوسطى على الجانب الأكثر جفافا من جبال راخين–في ظل المطر– فتناقص الأمطار يصل نحو 20 إلى 40 بوصة فقط[3].

[1]R.LeeHadden,**The Geology of Burma (Myanmar): An Annotated Bibliography of Burma's Geology, Geography and Earth Science**,Alexandria: Topographic Engineering Center, 2008, p.6.
[2] Ibid,p.6.
[3]Ibid.p.8.

وتتمركز أغلب المناطق في ميانمار بين خط الاستواء ومدار السرطان هذا الأخير يقسم البلاد إلى منطقتين:

- الجنوب الاستوائي الذي يغطي ثلثي البلاد.
- الشمال شبه الاستوائي والمعتدل وهو الثلث المتبقي من ميانمار.

وهذا التقسيم يولد موسمين متميزين:

- **موسم الجفاف:** من منتصف أكتوبر إلى منتصف مايو.
- **موسم الرطوبة:** يتخللها موجة برد خلال موسم الأمطار من ديسمبر لمنتصف فبراير.

ويبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية 27 درجة مئوية (81 درجة فهرنهايت)، وعلى العموم فنطاق درجات الحرارة اليومي في ميانمار أكبر من نطاق درجات الحرارة في أغلب الأجزاء الأخرى من جنوب شرق آسيا بالتقريب غير أنها تقل في المناطق الجبلية والشمالية.

- **الديموغرافيا (Demographics):**

يبلغ عدد السكان الحالي لميانمار ما يقارب 54.728.965 حسب آخر إحصائية للأمم المتحدة عام 2023، ويعادل هذا العدد 0.68 % من إجمالي سكان العالم بكثافة تبلغ 84 نسمة لكل كيلومتر مربع (216 نسمة لكل ميل مربع)، كما أن متوسط العمر في ميانمار هو29.6 سنة[1]، وتبلغ نسبة السكان في المناطق الحضرية 33.0%في عام 2023، والجدول الموالي يوضح بدقة تطور عدد السكان في أخر 13 سنة.

[1]" Myanmar Population", available at :**https://www.worldometers.info/world-population/myanmar-population/2023/11/09**

الجدول رقم2 : التطور السنوي للسكان في ميانمار وفقا للبيانات السنوية للأمم المتحدة

السنة	السكان		التغيير السنوي%	منتصف العمر	الكثافة (ن/كم²)	نسبة السكان في المناطق الحضرية	الترتيب العالمي لميانمار
2023	54,577,997		0.74%	29.6	84	33.0%	27
2022	54,179,306		0.71%	29.3	83	32.7%	26
2020	53,423,198		0.72%	28.8	82	31.9%	26
2015	51,483,949		0.83%	27.3	79	30.4%	26
2010	49,390,988		0.69%	25.7	76	29.3%	25

Source : **Worldometer, available at**: www.Worldometers.info

يظهر الجدول تطورًا تدريجيًا في عدد سكان ميانمار مع انخفاض طفيف في معدل النمو السكاني وزيادة في معدل الخصوبة، مما يظهر تأثير الهجرة الصافية، حيث يشير الإحصاء إلى تغيير سكاني سنوي بنسبة 0.74%،كما يُلاحظ توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية، إذ يشكل سكان المناطق الحضرية حوالي 33.0%.

وعليه يمكن استخدام هذه المعلومات لتوجيه السياسات الديموغرافية والتنموية في ميانمار بهدف تحقيق التوازن السكاني ودعم التنمية المستدامة.

إن أبرز مدن ميانمار يانجون (رانجون) Yangon، وهي العاصمة بتعداد سكاني يقدر 4.47 م/ن حسب آخر الإحصائيات لعام 2023، كما تضم مدن أخرى أبرزها ماندالاي، ماولمين، بيجو، باسين، سيتوي (آكياب)، تاونجي، منيوا، وغيرها[1]، وتتضمن 6 أقاليم وهي كالتالي:

[1]Turner, Barry, **Myanmar: Myanmar Naingngandaw (Union of Myanmar)**, *The Statesman's Yearbook 2000: The Politics, Cultures and Economies of the World*, 1999, p.1160.

الجدول رقم3 : أهم الأقاليم التي تضمها ميانمار

الأقاليم Rigions	1□2□3□4□5□6□ إقليم يانجون (Yangon Region)	2	3	4	5	6
	إقليم يانجون (Yangon Region)	إقليم ماندلاي (Mandalay Region):	إقليم راخين (Rakhine State)	إقليم شان (Shan State)	إقليم تانينثاري (Tanintharyi Region)	إقليم ساغاينج (Sagaing Region)

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال قراءة الجدول الذي يوضح توزيع الأقاليم في ميانمار، نجد أن إقليم "راخين**Rakhine**" يأتي بين الأقاليم البارزة ذات أهمية خاصة بناءا على تعقيدات الوضع فيه كونه موطن أحداث أزمة أقلية الروهينجا محل الدراسة، لذا فتحديد جغرافيته يصبح ضروريا لضمان فهم دقيق للأوضاع الراهنة، حيث يعكس التحديد الجغرافي والإستراتيجي في فهم تأثير البيئة والموقع الجغرافي على الديموغرافيا والديناميات الاجتماعية والاقتصادية.

2- أهمية إقليم راخين(Rakhine) الجيو- اقتصادية :

إقليم راخين (المعروف أيضًا باسم آراكان حتى عام 1989) يقع في الجزء الغربي من ميانمار، يغطي مساحة تبلغ 36778 كيلومتر مربع (14200 ميل مربع)، ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي 640 كيلومترًا، وعرضها في أقصى اتساعها حوالي 145 كيلومترًا،وتتألف من شريط طويل وضيق من الأرض على طول الساحل الشرقي لخليج البنغال ويمتد من نهر ناف على حدود منطقة تلال شيتاغونغ في بنغلاديش شمالاً إلى نهر غوا في الجنوب[1]، كما له حدود برية مع بنغلاديش في أقصى الحدود الشمالية، ويحده شرقا ولايات (تشين، ماغواي، باغو، ايباراودي)

كما تعتبر راخين إحدى المناطق الأقل نموا في ميانمار نظرا لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكبر منذ اندلاع العنف الطائفي في عام 2012، ومع ذلك، فإنها محاطة بموارد طبيعية، كما أن موقعها الاستراتيجي وجمالها يخلق إمكانات للاستثمار في السياحة

[1]" Rakhine State Overview", accessed: 2023/11/11, available at : http://www.thaibizmyanmar.com/docs/Rakhine%20State%20Overview.pdf/2023/11/11

والزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك في المنطقة، إذ يعتمد سكان راخين إلى حد كبير على الزراعة وصيد الأسماك،ويعتبر الأرز المحصول السائد في مناطق الدلتا، حيث يتركز 85%من السكان، وهذا ما يمكن توضيحه في الخريطة التالية:

الخريطة رقم 2: الموقع الجغرافي لإقليم راخين

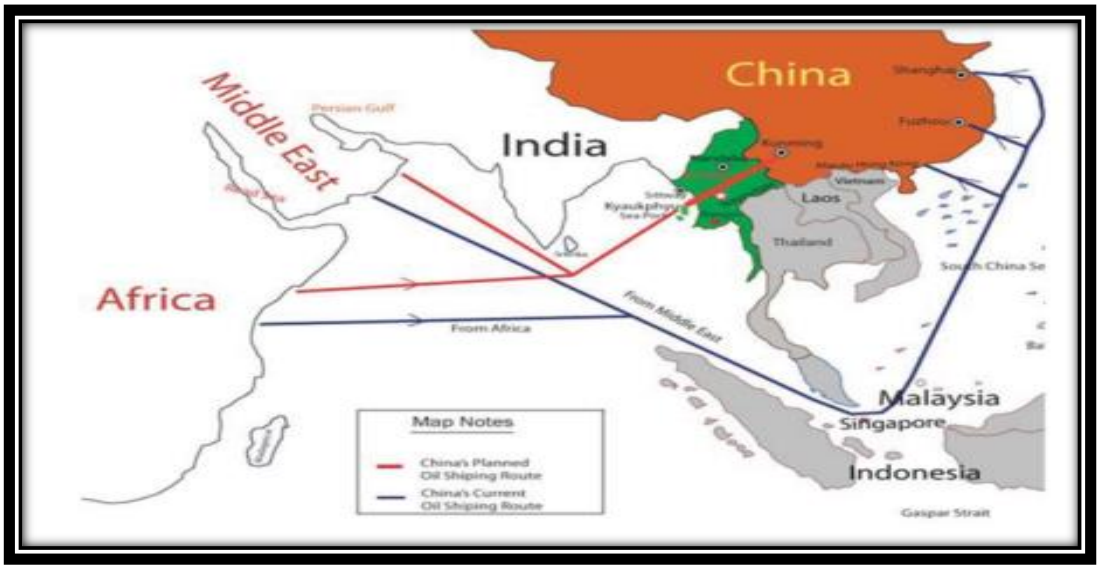

Source: Mostakim Bin MotaherMostakim Bin Motahe, The Rohingya Conflict: An Analysis through the Lens of the Geopolitical Economy of Resources, available at : https://www.researchgate.net/publication/335827992_The_Rohingya_Conflict_An_Analysis_through_the_Lens_of_the_Geopolitical_Economy_of_Resources

من الخريطة يتضح جليا موقع "راخين" الجغرافي داخل ميانمار، حيث تقع في منطقة تقاطع تسمى بـ "البوابة الغربية" في ميانمار، إذ تعتبر ممرا مهما على الفضاء الإقليمي الذي يربط جنوب آسيا بدول جنوب شرق آسيا، كما لها ساحل إستراتيجي يبلغ طوله أكثر من 360 ميلا، مما يتيح العبور للمحيط الهندي،كما يوفر الإقليم ممرا سياسيا واقتصاديا لميانمار للتواصل مع دول إفريقيا والشرق الأوسط، وتحدها ثلاث نقاط جيوسياسية: الهند وبنغلاديش وميانمار. وعاصمتها "سيتوي"، حيث تقع هذه الولاية بالقرب من "مضيق ملقا" (Malacca Strait) الذي يعتبر أهم الممرات المائية في العالم كونه رابطا تجاريا وإستراتيجيا مهما بين الشرق الأوسط

[1]Motaher,Mostakim Bin, "The Rohingya Conflict: An Analysis through the Lens of the Geopolitical Economy of Resources", **Master Thesis**, (Linnaeus University: Faculty of social sciences,Peace and Development Studies, 2019), p.7.

وشرق آسيا، وكذا إمداد إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية لربطه لقواعدها العسكرية في المحيط الهادئ والشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، فإن موقعها الجغرافي الإستراتيجي على خليج البنغال ووفرة الموارد الطبيعية، إذ تعتبر ثامن أهم مقاطعة في ميانمار من حيث الموارد الطبيعية كالغاز الطبيعي واحتياطات الطاقة، (حتى عام 2015، كان لدى ميانمار 3.2 مليار برميل من النفط و18 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، والتي تقع غالبيتها في مناطق عرقية مثل مقاطعة راخين)[1]، وهو ما يجعل من الإقليم منطقة إستراتيجية اقتصاديا مما يخلق منافسة استثمارية بين الدول الكبرى كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند.

ثانيا: الإمكانيات الاقتصادية لميانمار:

يجمع الخبراء على أن ميانمار تزخر بموارد طبيعية هامة وغير مستغلة (احتياطية) كفيلة بجعل اقتصادها يزدهر، غير أن الواقع الاقتصادي البورمي يشهد عكس ذلك إذ تعتبر من أفقر الدول في جنوب شرق آسيا منذ عقود بسبب السياسات الحكومية غير الرشيدة، ووفقا للتقرير الأممي للتنمية البشرية، فميانمار تقع ضمن قائمة البلدان ذات (تنمية بشرية منخفضة)، حيث أن ترتيبها يقع وفقا للتسلسل رقم 184 وبناتج محلي يبلغ (82مليار دولار) بنسبة إجمالية تقدر بحوالي2.9% سنويًا، وهو أدنى معدل للنمو الاقتصادي في المنطقة الكبرى لنهر الميكونغ[2]**(Mekong Sub-region)**

ويمكن تلخيص مزاياها الاقتصادية وفق المقومات التالية:

- **الزراعة والثروة الغابية والحيوانية:**

تشكل الزراعة والغابات وصيد الأسماك معًا أكبر المساهمين في اقتصاد ميانمار، إذ يخصص حوالي نصف المساحة الزراعية في بورما لزراعة وتعزيز إنتاج الأرز، كما يشكل القطاع نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويوظف حوالي ثلثي القوى العاملة (كانت

[1]Kunal Debnath, Souvik Chatterjee, and AfnanBint Afzal, "Natural Resources and Ethnic Conflict: A Geo-strategic Understanding of the Rohingya Crisis in Myanmar",**Journal of International Relations,** vol26, no2 , 2022, pp 186-207.
[2]R.Lee Hadden, op.cit, p.22.

ميانمار قديما "بورما" بعد ضمها إلى الهند البريطانية 1886 اكبر مصدر للأرز في العالم)[1]، فضلا عن(الذرة, والبذور الزيتية والمطاط وقصب السكر والشاي)، بالإضافة لزراعة الخضروات والفواكه والفول السوداني والسمسم والقمح والتبغ والقطن، وتشكل القطاعات الأخرى نشاط أقل من الزراعة بنسب متفاوتة (الخدمات 35%، الصناعة 8%)، كما تعد ميانمار من الدول الأكثر كثافة من حيث الغابات، حيث تغطي الغابات نصف أراضيها تقريبًا، وتشكل أشجار النبك حوالي 8% من الإنتاج العالمي، ثم يأتي بعدها الأرز[2].

- **الموارد الطبيعية:**

وفقا للإحصائيات الدورية لمركز إدارة المعلومات الطاقوية في الولايات المتحدة الأمريكية**(The US Energy Information Administration)**، فإن ميانمار تمتلك تقديرًا يصل إلى 10 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز، وحوالي 50 مليون برميل من احتياطيات النفط، كما أنها تضم مجموعًا ما يقدر بـ(105 حقل للنفط والغاز) ومن بينها 25 حقلًا يقع في منطقة ولاية راخين، 23 منها في البحر واثنان على البر أبرزها مشروع الغاز "شاو"(Shwe Gas Project) الذي يقع في ولاية راخين، إذ يُعتبر واحدًا من أربعة مشاريع بحرية تحقق إيرادات تصدير كبيرة لميانمار[3].

هذه التقديرات تعكس إمكانيات هائلة لتوليد إيرادات كبيرة لموارد الغاز والنفط على حد السواء، إذ يمكن استخدام هذه الموارد لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في المنطقة الجنوبية لشرق آسيا وما جاورها، إلى جانب الاستفادة من الموارد الطبيعية الأخرى غير المستغلة (القصدير والذهب والمطاط والأحجار الثمينة كاليشم) ويمكن أن تكون فرصة لتحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادي إن تم استغلالها بشكل رشيد وعادل.

---

[1]Ibid,p.23.

[2]نجيب عبد المجيد نديم،" المأساة الإنسانية المؤلمة لمسلمي الروهينجا وتلاقي قوى الصراع الإقليمية والدولية"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، مجلد9، العدد35، 2020، ص ص 29-104.

[3]Motaher,Mostakim Bin, op.cit, p.8.

- **الاستثمارات الأجنبية:**

شكل عام 2012 فرصة حقيقية لتحسين الاستثمار الأجنبي في ميانمار نظرا لرفع العقوبات الاقتصادية من قبل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبداية تدفق الإستثمارات من شركات عالمية عريقة على غرار **British Gas**، **Chevron**، **Shell**، و**Total**، بالإضافة إلى تمرير مشروع الاستثمار المستحدث عام 2016 لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص للمستثمرين وتحسين القطاع الخاص، من خلال خلق مناطق صناعية (Trading Zone) ومناطق تجارية[1](Economic Zone) وهذا ما توضحه الخريطة أدناه:

الخريطة رقم 3: الموارد الطبيعية والإستثمارات الإستراتيجية في ميانمار (إقليم راخين).

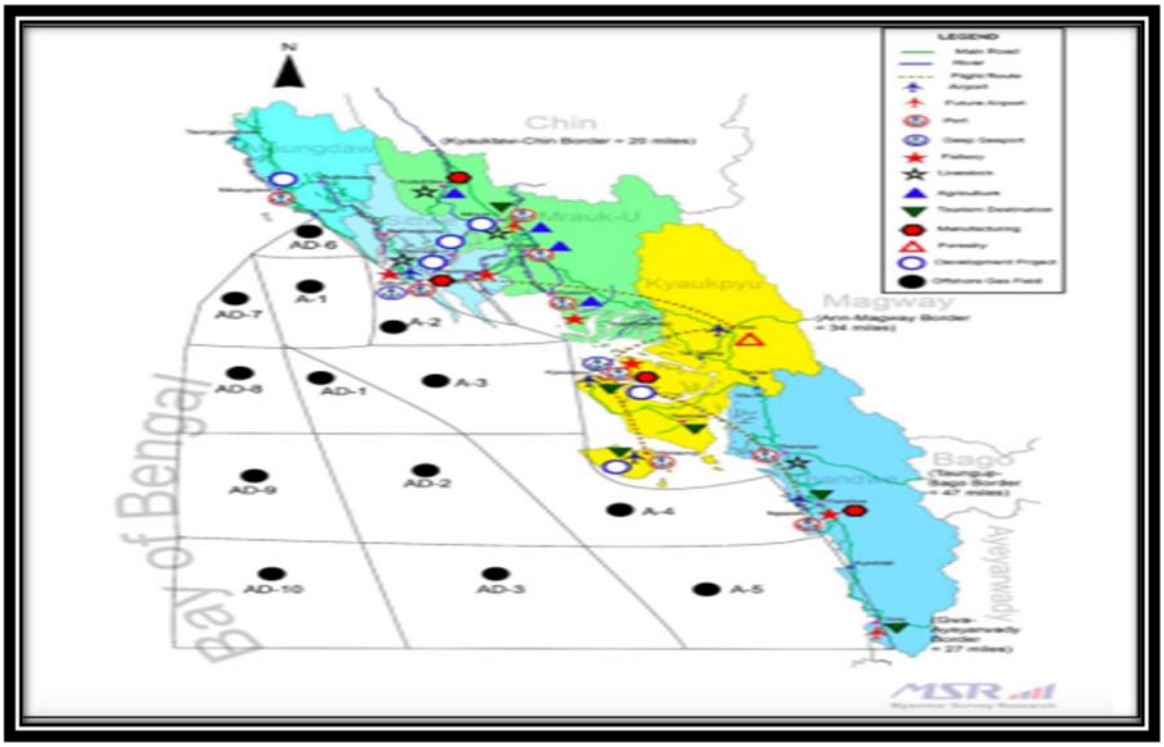

Source :Motaher,Mostakim Bin, op.cit,p.9

من خلال قراءة هذه الخريطة يتبين أن إقليم راخين يلعب دورا إستراتيجيا بالنسبة لميانمار في تعزيز اقتصادها الوطني من ناحية زخره بالموارد الطبيعية، إذ يعتبر ممرا حيويا ورائدا لتعزيز التبادل التجاري مع الدول المجاورة والشركاء الدوليين، كما يعتبر مركزا إستراتيجيا لتنفيذ

[1]Motaher,Mostakim Bin, op.cit, p.9.

المشاريع الكبرى وحصة الصين منها هي الأكبر لقربها جغرافيا وتمريرها لمشاريعها الضخمة أهمها:

- مبادرة الحزام والطريق الاقتصادي الحريري البري والبحري **the land-based Silk Road Economic Belt and the sea-based 21st Century Maritime Silk Road**:

أعلن عنه الرئيس الصيني "شي جين بينغ " في عام 2013، قام على أنقاض "الطريق الحريري القديم" من خلال استثمار أكثر من 900 مليار دولار في البنى التحتية والسكك الحديدية على طول الطريق الذي يربطها بالقارات الثلاث (الأوروبية الإفريقية والآسيوية)، تشارك فيه 123 دولة من بينها ميانمار عبر ممر بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند[1].

- أنبوب النفط والغاز بين ميانمار والصين **(The Myanmar-China Oil and Gas Pipeline)**

ينطلق هذا الأنبوب من ولاية راخين في غرب ميانمار، تحديدًا من مدينة كياوكفيو(Kyaukphyu)، ويمتد لمسافة تقارب 770كيلومترًا (480 ميلاً)، حتى يصل إلى مدينة كونمينغ(Kunming) في مقاطعة يونان (Yunnan) الواقعة في جنوب الصين، يعبر هذا الأنبوب مجموعًا عبر 21 بلدة في ولاية راخين، ومناطق ماغواي، وماندالاي، وشان الصينية[2] ، والخريطة رقم (4) في الأسفل توضح مسار هذا الأنبوب بين الصين وميانمار، إذ يتبين أن هذا المشروع الغازي/النفطي يساعد في توجيه النفط الخام من الشرق الأوسط وإفريقيا إلى الصين دون استخدام مضيق ملقا (Strait of Malacca) وبحر الصين الجنوبي، ويعتبر جزءًا هامًا من مبادرات الحزام والطريق الصينية(الطريق الحريري).

[1] د. مؤلف، "من الصين للعالم..كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع 20/11/2023، متحصل عليه من: https://www.aljazeera.net/ebusiness/

[2] Motaher,Mostakim Bin, op.cit,p.12.

الخريطة رقم 4: مسار خط الأنابيب النفطي والغازي بين ميانمار والصين

Source: Motaher, Mostakim Bin, op.cit, p.12

وعليه فإن اكتشاف النفط والغاز في البلوكات البحرية لميانمار منذ الثمانينيات قد غيّر بشكل كبير الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وذلك مع الطلب الهائل على الطاقة نتيجة للنمو الاقتصادي الملحوظ في المنطقة، حيث تم تعزيز استغلال موارد الطاقة في خليج البنغال، إذ أصبحت شركات عالمية كبرى مثل توتال Total الفرنسية، وشيفرونChifron الأمريكية، وبي تي تي إي بي BTTAB التايلاندية مشاركة في مشاريع مثل مشروع يادانا، الذي يستغل احتياطيات الغاز الطبيعي، كما ظهرت ميانمار كبلد مهم في تصدير الطاقة، وهو مايفسر العلاقة بين توافر الطاقة والجيوسياسية/الاقتصادية التي تفرض مقترحًا مفاده أن اقتصاد قوي غالبًا ما يؤدي إلى زيادة التسلح، مشيرًا إلى مسار الصين كمثال بارز، وهذا يتحقق تدريجياً ولو بشكل نسبي في حالة ميانمار[1].

المطلب الثاني: النظام السياسي في ميانمار:

تعد ميانمار من بين الدول الآسيوية التي شهدت تغيرات عميقة إقليميا ودوليا في ظل التحديات الحداثية التي فرضها عالم مابعد الحرب الباردة، خصوصا على المستوى السياسي

[1] KARIM MOHD AMINUL, **GENOCIDE AND GEOPOLITICS OF THE ROHINGYA CRISIS**, New York : NOVA Science Publishers, 2020, p49.

والديمقراطي، إذ مرت بفترة انتقالية هامة في نظامها السياسي بعد تأثرها بعدة مراحل تاريخية وتغيرات جذرية، بدءًا من الفترة الاستعمارية وصولاً إلى حكم العسكر، ساهمت في إحداث نقلات كبيرة في هياكل الحكم والسلطة وتغييرات في السياق السياسي والمؤسساتي للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن ميانمار هي نظام برلماني تكتلي موحد من حيث الحكومة، يتألف من سبع ولايات وسبع مناطق، إذ تم تعديل الدستور في عام 2008 ليصبح البلد نظامًا ديمقراطيًا متعدد الأحزاب، بيد أن الجيش لا يزال يحتل سلطة سياسية كبيرة كما أن هذا الدستور المعدل منح الصلاحيات الكاملة لاستمرارية تولي الجيش لمناصب حساسة كوزارة الدفاع والداخلية وإدارة المناطق الإثنية[1]، ولدراسة المسار السياسي لتشكل النظام في ميانمار لابد من الرجوع إلى اللبنات الأولى لتشكيله بداية من الفترة الاستعمارية للحكم البريطاني ثم حكم العسكر.

أولا: الفترة الاستعمارية– تحت الحكم البريطاني- (1824-1948):

شهدت الفترة من 1824 إلى غاية 1885 ثلاثة حروب أنجلو بورمية (1824-1826،1852و 1885)، وخلال هذه الفترة ضمت بريطانيا آراكان (راخين) في عام 1826 وبعد حربين إضافيتين كانت جميع مناطق بورما تحت الحكم الملكي البريطاني بحلول عام 1886 كمقاطعة تابعة إداريا للهند البريطانية شرقا وكانت الأسباب متنوعة[2]:

- **التمدد الغربي لميانمار/بورما (1824-1826):**

نتيجة توسع بورما نحو الغرب في بنجال الشرقية ومانيبور واصطدام الإمبراطوريتين عند نهر الناف اندلعت الحرب الأنجلوبورمية الأولى، حيث عارضت مملكة الهند الشرقية البريطانية جهود سلالة "كونباونج Konbaung" للتمدد غربا.

[1]Motaher,Mostakim Bin, op.cit,p.10

[2] GANESAN, Narayanan et HLAING, Kyaw Yin (ed.), **Myanmar: state, society and ethnicity,** Institute of Southeast Asian Studies, 2007,pp.70-72.

- **الأطماع التجارية (1852):**

اندلعت الحرب الثانية نتيجة لفرض سياسات تجارية بريطانية ليبرالية على دولة ميانمار/بورما ذات النظام الميركانتيلي، في ظل تطلع بريطانيا للوصول إلى موارد ميانمار الطبيعية، فأدت إلى احتلال البريطانيين للوسط السفلي لبورما، موحدة الساحل كله تحت الحكم البريطاني، بعد ضم مقاطعة "آراكان/راخين" والمنطقة الشرقية من "تناسريم" كتعويضات من النزاع الأول.

- **مجابهة النفوذ الفرنسي المحتمل في المنطقة (1885):**

كانت الحرب الثالثة موجهة لتسهيل آفاق التجارة مع يونان "الصين"، ومجابهة التأثير الفرنسي المتزايد، والتوسع الاقتصادي المحتمل أو حتى الاستعمار المباشر للاوس وفيتنام وكمبوديا مما يهدد التواجد البريطاني في بورما، في ظل التنافس الأنجلو–فرنسي في جنوب شرق آسيا، لتنجح بريطانيا بعد الحروب الثلاثة في ضم كل بورما إلى إمبراطوريتها في الهند وتصبح مقاطعة إدارية تابعة لها.

ويرجح العديد من المؤرخين أن السياسة الاستعمارية البريطانية نحو ميانمار أو بورما (الاسم الذي قدمته بريطانيا سابقا للبلاد) ارتكزت على عوامل عديدة [1]:

- **المكانة الجغرافية:** نتيجة ارتباط ميانمار على الحدود الشرقية للإمبراطورية الهندية البريطانية، بين الصين وفرنسا الإندوشينية (لاوس المحتلة من قبل الاستعمار الفرنسي)، كتبعية بريطانية "اسمية" فقط خلال القرن التاسع عشر.
- **الظروف التاريخية:** بسبب الاحتلال الياباني الذي ساهم في تسليح الحركات القومية البورمية المتشددة أو ما يسمى بـ "جيش الاستقلال البورمي" والتأثير الذي خلقه على الوعي الوطني البورمي، مما أدى إلى قرار منح الاستقلال عن عجل في عام 1948.

[1]David STEINBERG, **Burma/Myanmar: What everyone needs to know**, Oxford University Press, 2013, p.40.

ثانيا: الحكم العسكري في بورما/ميانمار:

في الفترة الثانية بعد استقلال بورما/ميانمار عن بريطانيا في الفترة من عام **1948** إلى غاية **1988**، شهدت البلاد تواليًا للأنظمة العسكرية والتغييرات السياسية، على الرغم من أن "دستور 1947" أعلن عن نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، إلا أنه تم تجاوزه وتحولت السلطة إلى يد القادة العسكريين نتيجة لعدة أسباب أهمها:

- **عدم استقرار الفترة ما بعد الاستقلال** 1948: كانت ميانمار تواجه تحديات هائلة بعد استقلالها، بما في ذلك قضايا الانفصال الإقليمي، والصراعات العرقية والدينية، وضعف التنظيم الحكومي.
- **السيطرة على الاقتصاد والموارد:** كان للعسكر دورًا كبيرًا في السيطرة على الموارد والاقتصاد في ميانمار، بما في ذلك النفط والغاز والمصادر الطبيعية الأخرى. هذا ساهم في تعزيز سيطرتهم على السلطة.
- **الحفاظ على الأمن الداخلي/القومي:** رغبة في الاستقرار والتوحيد، سعت الحكومة العسكرية إلى تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد البلاد، ولذلك استخدمت السلطة العسكرية وسائل قمعية للحفاظ على النظام.

وقد تم الإعلان عن قيام "اتحاد بورما" عام 12 فبراير 1947 بتوقيع 22 مندوبا من دول الجوار وبورما نفسها ممثلة بواسطة رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك " الجنرال اونغسانغ" الذي تم اغتياله لاحقا في نفس العام 1947، وفي 4 يناير 1948 منحت بريطانيا استقلالها عن بريطانيا، بيد أن هذا العقد من الديمقراطية وفقا للدستور المعلن عليه 1947 لم يدم وتم أول إنقلاب عام 1962، حيث أطاحت القوات المسلحة بالحكومة المدنية، لتشهد ميانمار سلسلة من التغييرات السياسية والحكومية، أبرزها[1]:

[1]Kipgen, Nehginpao, **Myanmar: A political history,** Oxford University Press, 2016, pp.2-3.

- **الإنقلاب العسكري (مارس 1962):**

أدى الإنقلاب الذي قاده الجنرال "ني وين" إلى الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الديمقراطي "أو نو"، حيث تم تغيير الاسم الرسمي للحكومة العسكرية إلى أسماء مختلفة على مر السنوات، من المجلس الثوري المتحد (URC) أو مجلس الثورة (RC) إلى مجلس استعادة القانون والنظام الداخلي(SLORC) ، ومن ثم إلى مجلس السلامة وتطوير الدولة (SPDC) ، وكان المجلس الثوري الذي قاده الجنرال "ني وين" هو الهيئة الحاكمة العليا للحكومة العسكرية.

- **تأسيس الحزب الاشتراكي البورمي (BSPP):**

تم نقل السلطة إلى "بيتوهلوتاو"، حيث أَسس المجلس التشريعي الأحادي الغرفة، وكانت فلسفة حكومة المجلس الثوري مبنية على "الطريق البورمي نحو الاشتراكية"، وهدفت إلى تحويل بورما إلى دولة اشتراكية ديمقراطية قائمة بذاته، وتم تأسيس الحزب الوحيد القانوني في البلاد "**الحزب الإشتراكي البورميBSPP**" في 4 يوليو 1962، لتتحول عقيدته تدريجيا من حزب "النخبة العسكرية" إلى " الفلسفة الشيوعية والبوذية"، وقد تمت الإشارة من قبل العديد من الباحثين أنه تم استخدام الخطاب البوذي والماركسي لدعم الطريق البورمي نحو الاشتراكية، حيث تأممت جميع الأعمال التجارية، وفي 3 مارس 1974 تم الإعلان عن دستور جديد في ميانمار، كان هذا الدستور جزءًا من تغييرات هامة في الهيكل السياسي للبلاد، بموجب هذا الدستور، تم تشكيل**Hluttaw Pyithu**، وهو المجلس التشريعي الأحادي الغرفة الجديد الذي نقلت إليه السلطة.

- **استمرارية الحكم العسكري (1962-1988):**

استمرت الحكومة العسكرية في السلطة حتى عام 1988، حيث شهدت البلاد تحركات احتجاجية واسعة النطاق ضد النظام، وقد شهدت هذه الفترة استمرار الحكم العسكري، مع التركيز على تعزيز دور القوات المسلحة في السيطرة على الحكومة والاقتصاد، وفي عام 1988، تم تشكيل المجلس السلمي بعد احتجاجات طلابية واسعة النطاق، خاصةً في ظل الأزمات الاقتصادية في عام 1988، مما أدى إلى استقالة الجنرال "**ني وين**"، بيد أنه لم يؤدي

ذلك إلى تحقيق الديمقراطية المستدامة، بل أدى إلى انقلاب عسكري جديد في نفس العام، مما أسفر عن قمع عنيف للمتظاهرين واستمرار حكم العسكر في ميانمار[1].

- **الإصلاحات السياسية وتأسيس حكومة مدنية (1988-2015):**

بعد الاحتجاجات الشاملة في سبتمبر 1988، قام الجيش بتشكيل المجلس العسكري لاستعادة القانون والنظام **(SLORC)** وإلغاء دستور 1974 وحل البرلمانثم تنظيم انتخابات في 1990، ولكن هذه النتائج لم تؤدي إلى تسليم السلطة للفائزين المدنيين والأحزاب السياسية ذات الخلفية العرقية (وعلى وجه الخصوص، فازت حزب رابطة آراكان بإحدى عشر مقعدًا من أصل سبعة وعشرين في راخين)، وتم الإعلان أن الحكومة العسكرية ستظل في السلطة حتى يتم إعداد دستور جديد، وتم حظر معظم الأحزاب التي شاركت في الانتخابات، ولكن تم السماح لحزب الديمقراطية الوطني بالعمل قانونيًا نظريًا، بينما تم تقييد سلطتهم بمضايقة واعتقال ممثليهم بشكل متكرر[2]، واستمر (SLORC) في حكم البلاد بشكل غير مباشر حتى عام 2011.

شهدت ميانمار في 2011، تحولًا هامًا عندما قررت الحكومة العسكرية السابقة بقيادة الجنرال تين شوي إجراء إصلاحات سياسية والانتقال إلى نظام ديمقراطي، حيث تم تشكيل حكومة مدنية جديدة برئاسة ثين سين، الذي كان ينتمي إلى الجيش السابق، وشملت هذه الإصلاحات الإفراج عن بعض السجناء السياسيين ومنح حقوق أكبر للتجمعات وحرية التعبير.

تم تنظيم انتخابات ديمقراطية في نوفمبر 2015، حيث فاز حزب الدعم الاتحادي والتنمية (NLD) برئاسة أونغ سان سو كي بأغلبية كبيرة، تولت أونغ سان سو كي رئاسة البلاد، لكنها لم تتمكن من تولي الرئاسة بسبب قاعدة دستورية تمنع أي شخص يكون لديه أطفال ذوي جنسيات أجنبية من تقلد أي مناصب في البلاد، ومع ذلك، أصبحت هي الشخصية الرئيسية في الحكومة وتولت منصب مستشارة الدولة.

[1] Michael F. Martin, **Burma's 2010 Elections: Implicationsof the New Constitution and Election Laws**, Congressional Research Service, 2010, pp 06-17.

[2] Hein, Patrick, "Book Review: Azeem Ibrahim, The Rohingyas: Inside Myanmar's Hidden Genocide"**, political studies association**, vol16, 2018, pp.57-58.

من خلال ما سبق ذكره تعتبر إقامة المؤسسات في ميانمار جزءًا من إستراتيجية النظام السياسي للبقاء في السلطة، في ظل الدستور الذي تم إقراره في عام 2008 والمؤسسات السياسية التي أُنشئت خلال عملية صياغته،ومدى توجيهها كإستراتيجيةلضمان البقاءوتوطيد التوزيع السلطوي بين مجلس الجيش وزعيمة النظام (صانع القرار).

لذا يبرز دور الفاعلين الإستراتيجيين في صنع القرار السياسي في ميانمار على النحو الآتي[1]:

- المؤسسات السياسية الإستراتيجية التي تم إنشائها بموجب دستور 2008.
- أدوار القادة والمجالس العسكرية كفاعلين أساسيين في الحكم العسكري.
- دور القوات المسلحة .

كما تشير بعض الدراسات على غرار باربرا جيدز (2003) وغيرها من الباحثين (بروكر، 2009؛ فينر، 1985؛ ويلش، 1992)، إلى أن الحكومات العسكرية غالبًا ما تتطور من خلال مراحل مختلفة كلما طالت مدة حكمها[2]، ميانمار تُعد مثالًا رئيسيًا على ذلك، على الرغم من أنها تُعتبر عمومًا أنها من أقوى وأطول الأنظمة العسكرية في العصر الحديث، إذ أن معظم الأنظمة العسكرية لديها فترة حياة قصيرة علاوة على ذلك، يكون من غير المرجح أن يبقى زعماء الديكتاتوريات العسكرية في المنصب مقارنة بزعماء الأنظمة غير العسكرية وعادة ما يتم إطاحتهم بالانقلابات.

وعليه بدأ النظام السياسي في ميانمار كنظام عسكري نموذجي يحكمه مجلس ثوري (حتى عام 1974)، ثم تطور إلى نظام استبدادي هجين، وانتقل في عام 1988 إلى حكم عسكري جماعي، ثم تحول مؤخرًا إلى حكم عسكري غير مباشر مع تمثيل مدني.

[1]Aurel Croissant, and JilKamerling,"Why do military regimes institutionalize? Constitution-making and elections as political survival strategy in Myanmar", **Asian Journal of Political Science**, vol21, no2, 2013, pp.105-125.
[2]Ibid, p.109.

المطلب الثالث: التكوينات التاريخية والحركات العرقية داخل ميانمار/بورما

تعكس العلاقة بين الأقلية (Minority) والأكثرية (Majority) في ميانمار تحديات الهوية والتنوع في سياق دولة تشهد تاريخاً معقداً وتطوراً سياسياً صعباً في ظل الصراعات الداخلية والاضطرابات السياسية التي تستفز التفاوتات والتمييز بين الجماعات العرقية، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات وتفاقم الانقسامات، ناهيك عن السياسات التي اتبعتها الحكومة، بما في ذلك فترات التمييز وقمع حقوق الأقليات، زادت من التوترات وأثرت على عدم التوازن في العلاقات بين الأقلية والأكثرية.

أولا: التركيب الإثني والعرقي في ميانمار/بورما

تعتبر ميانمار من أكثر دول جنوب شرق آسيا تنوعا عرقيا، حيث تشير العديد من التقديرات إلى أن المجموعات العرقية تشكل ما لا يقل عن ثلث السكان وتشغل نصف مساحة الدولة، كما أنها تتحدث بأكثر من 100 لغة ، بالإضافة لوجود "135 عرقا"في ظل عدم توفر بيانات موثوقة حول التعداد العددي للأقليات في بورما/ميانمار[1]،

كما تأخذ ولايات كاتشين وكارين وكاريني وشان وتشين ومون وراخين (أراكان) أسماء السبعة مجموعات الأقليات التي كانت تستطيع تاريخياً التفاوض على الحدود الإقليمية مع الحكومة، ومع ذلك، فإن هذه الولايات ذاتها ليست ذات تجانس عرقي، ويشكل البورميون الأكثرية بنسبة 50–75 في المائة بحوالي 30 مليون نسمة من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم 50 مليون نسمة[2]، أو ثلثي الإجمالي، ولكن هذه التقديرات تعتمد على الاستخدام الأساسي للغة البورمية،وهذا ما يمكن ملاحظته في الخريطة المرفقة في الشكل الموالي:

[1]Martin Smith, and A. Allsebrook. "Ethnic groups in Burma." **Anti-Slavery International,** London (1994), pp 17-18.

[2]ChizomEkeh, and Martin Smith. "Minorities in Burma" , **Minority rights group international,** vol 30, 2007, pp 1-5.

الخريطة رقم 5: توزيع الأقليات في ميانمار

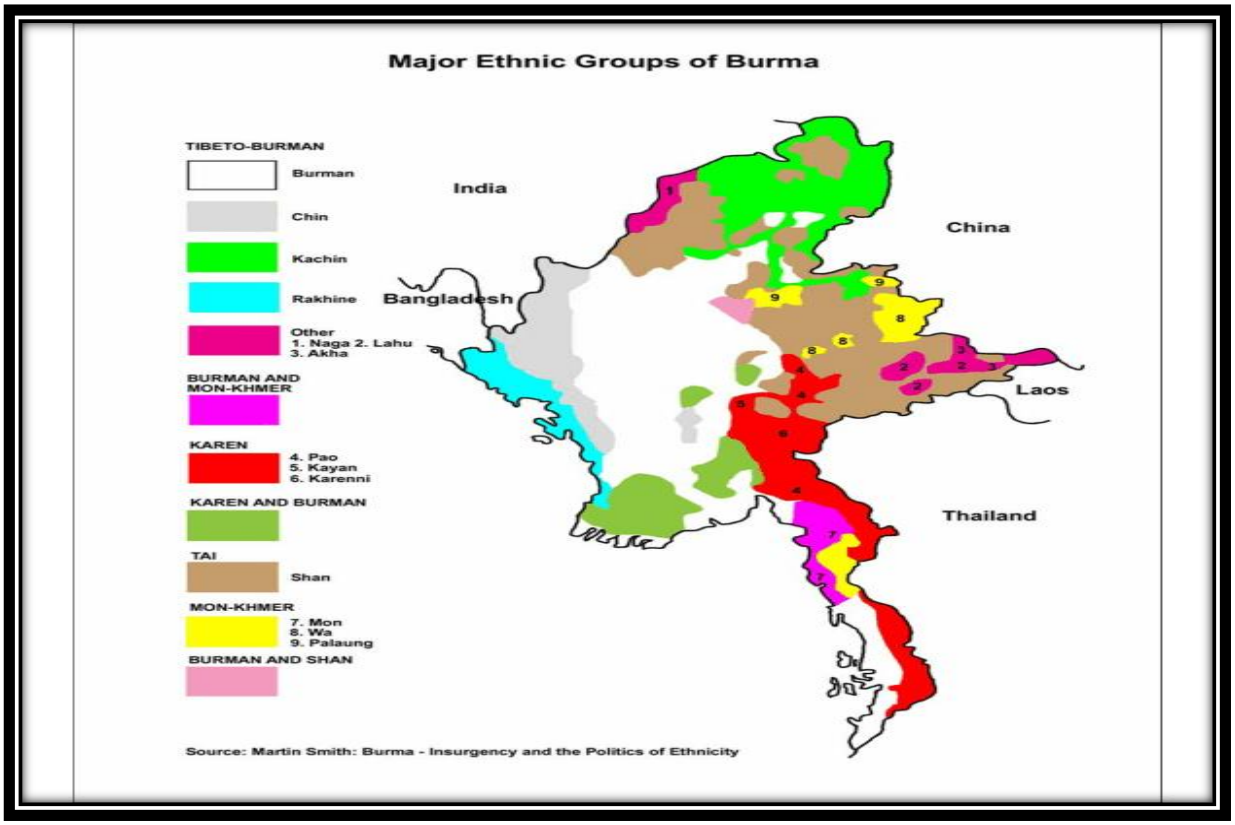

Source: Indiashould hold the line on Myanmar, accessed: 2023/11/28, available at: **https://www.indianpunchline.com/wp-content/uploads/2021/03/Myanmar-3.png**

تتوزع الأقليات في ميانمار كما توضحه الخريطة أعلاه بشكل متفاوت حيث تعتبر أقلية الشان أكبر العرقيات في ميانمار، حسب التقديرات والإحصائيات السكان تقدر بما لا يقل عن (9%) والكارين (7%)، وتشمل الأقليات الأخرى مثل ("الراخين"4 %، الصينيين 3%، الهنود2%، المون 2%، و5% لجماعات أخرى أبرزها: (التشين والكاتشين، الكاريني، الكايان، الدانو، الآخا، الكوكانج، اللاهو، الناغا، البالا، نجوالباو، التافويان والوان)[1].

بالإضافة إلى هذه المجموعات المتنوعة، تتضمن المجموعات الأخرى غير المعترف بها التِبتيين، والأنجلو بورميين، والجوركاس، والبانثاي، والباكستانيين البورميين – وهي مجموعات تتألف أساسًا من المهاجرين أو أبناء المهاجرين الذين استقروا في البلاد منذ سنوات عديدة

[1]R. Lee Hadden, op.cit, p14.

[1].وغالبًا ما يُطلق على أولئك الذين ليسوا من أصل بورمي لقب "الأقليات العرقية" أو "الجنسيات العرقية"، ويتنامى الشعور باللاأمن اتجاه هذه العرقيات بسبب أن الحكومة المركزية قد دعمت "سياسة التبورمة"، محجبة حقوقهم وثقافتهم، وتخويلهم إلى هوامش المجتمع[2].

ثانيا: التعدد اللغوي والديني للأقليات في ميانمار:

يتم التعبير عن هذا التنوع العرقي أيضًا من خلال تعدد اللغات وفقا لكل إقليم وكل أقلية كالتالي: البورمية (اللغة الرسمية)، شان، كارين، راخين، تشين، كاشين، مون، الصينية، الخ، معظمها من عائلات اللغات التبتية البورمية، ولكن أيضًا مع عدد كبير من اللغات من مجموعات تاي–كاداي، وهمونغ–مين، والأستروآسيوية[3].

تعد ميانمار من أكثر الدول البوذية تدينا (على مذهب تيرافدا) من حيث نسبة الرهبان بين السكان، ونسبة الدخل المنفق على الدين[4]، وتمارس البوذية كل من هذه المجموعات العرقية "البرماويين، والشان، والراخين والمون، والكارين، والصينيين المندمجين في المجتمع الميانماري، كما يدعى الرهبان بـ "السانغا" الذين شارك العديد منهم في "ثورة الزعفران عام 2007، بينما الإسلام بصفة أساسية المسلمين في ميانمار هم من المذهب السني ويشكلون 4.3% من السكان وفقًا للتعداد الحكومي يتكونون من(الروهينغيا، والهنود، والماليزيون، وأقليات أخرى).

أما الهندوسية فيمارسها الهنود وتتشكل نسبتهم 0.5% من الأديان الأخرى[5]، ويوضح الشكل التالي التفاوت في توزيع الجماعات الدينية بين المجتمع الميانماري.

---

[1]"A Brief Overview of the Ethnic Minorities of Burma" ,accessed: 2023/11/28,available at: https://www.hart-uk.org/a-brief-overview-of-the-ethnic-minorities-of-burma/

[2]YamonhPwintThit, " FPTP Electoral System of Myanmar as a Barrier for Et Minority Inclusiveness in Parliamentary Decision-Making", **ESPERGESIA: Literary and Research Journal,** Cesar Vallejo University, Peru:Vol. 10 No. 2, 2023, p103.

[3]" Myanmar - World Directory of Minorities & Indigenous Peoples",accessed: 2023/11/28, available at : https://minorityrights.org/country/myanmarburma/#:~:text=The%20main%20ethnic%20groups%20living,%2C%20Kachin%2C%20Rakhine%20and%20Karenni

[4]Sarah Shaw Cone, Margaret Gombrich, Richard F," The Perfect Generosity of Prince Vessantara. 2011" **OrientalistischeLiteraturzeitung** , vol 112, no 4-5, 2017, pp 426-429.

[5] د. مؤلف، "الدين في ميانمار"، **مركز عريق**، تاريخ الإطلاع:29/11/2023، متحصل عليه من :

الشكل رقم 13: توزيع الأديان في ميانمار

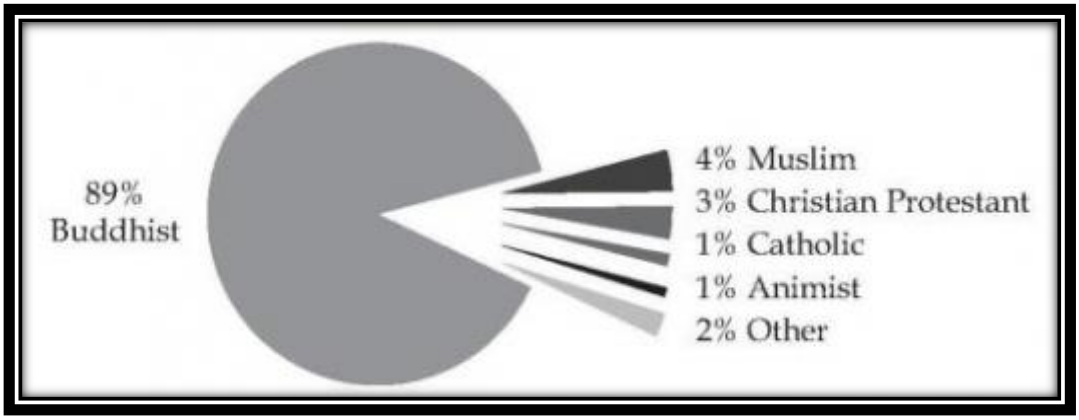

Source: from Central Intelligence Agency, ***The World Fact Book,*** 2011, available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/burma/

على الرغم من أن ميانمار لديها تاريخ طويل من تعايش مجموعات الأقليات والأعراق المختلفة، إلا أن الوضع أصبح معقدًا بسبب التمييز الذي تفرضه الحكومة ضد مجموعات عرقية متنوعة، منذ استقلال ميانمار، حيث قامت جميع المجموعات العرقية تقريبًا بالتمرد ضد الحكومة المركزية، فبالإضافة إلى التباين في توزيع الثروات برز دور الدين كعامل أساسي في تشكيل الديناميات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الميانماري، ما خلق صدامات في أنحاء مختلفة من ميانمار[1].

ومن جانب آخر تشير البيانات إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية المسيحية كان أكبر بكثير من نسبة المسيحيين في السكان حيث يظهر أن المجموعات المسيحية قد نمت بشكل كبير وحصلت على الشرعية، خاصة في المناطق العرقية تتمركز بكثرة في (كاشين، وجين، وكارين)، حيث يكون السكان المسيحيون أكثر انتشارًا، بينما تعمل بعض هذه المنظمات تحت مظلة الكنيسة، تختار العديد منها عدم إظهار هويتها الدينية بشكل واضح لتجنب الصدام

https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1.html

[1]MahanamBhattacharjeeMithun, " Ethnic Conflict and Violence in Myanmar: The Exodus of Stateless Rohingya People", **koninklijke brill nv**, leiden, vol 10, 2018, pp 1-17.

مع السلطات، بينما الجمعيات الهندوسية والإسلامية أقرب إلى نسبة السكان لتلك الديانات" في دليل منظمات غير الحكومية لعام 2009"، من بين 88 منظمة، هناك 14 منظمة بوذية تعتمد على الدين، و 18 مسيحية (بما في ذلك 10 معمدانية و 2 كاثوليكية و 6 غير محددة)، بشكل إجمالي، تظهر 13 منظمة غير حكومية مهام تبشيرية صريحة (بما في ذلك البوذية والمسيحية....)[1].

[1]LNGO directory 2009, **The directory of local non-governmental organisations (LNGOs) in Myanmar**, English and Myanmar version, Yangon: 2010, p101.

المبحث الثاني: السياق التاريخي لأزمة الروهينجا

مما لا شك فيه أن أزمة الروهينجا نشأت في نسيج تاريخي معقد يمتد للعصور الوسطى، وتفاقمت في القرن العشرين مع التمييز العرقي والديني بما في ذلك السياسات الحكومية التمييزية، وانطلاقا من أن النزاع الإثني يحدده الاختلاف العرقي، لذلك، يتطلب فهم أصول أزمة الروهينجا في ميانمار الحاجة إلى إستكشاف التحولات التاريخية والعوامل السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تفاقم الوضع الإنساني المعقد، كما يظهر أيضًا دور الأقلية الروهينجية في تحويل مسار الأزمة إلى أزمة إثنية دينية ذات بعد اجتماعي هوياتي في ميانمار بناءا على الأدوات التحليلية "النظرية" والنماذج المختارة.

المطلب الأول: المرجعيات التاريخية لأقلية الروهينجا في إقليم "راخين–آراكان"

"الروهينجا" « Rohingya » هو مصطلح عرقي أطلق على المسلمين الذين يعيشون في ولاية راخين في ميانمار، ويعتقد أن الكلمة تعود إلى العصور القديمة حيث كانت تستخدم في السابق لوصف العرقية المسلمة، ويشتمل الجدل حول أصول "الروهينجا" على جوانب دينية وثقافية، حيث يرى البعض أن "الروهينجا" هي تطور لاسم "آراكان"، ومع ذلك، تظهر السجلات التاريخية أن هذا المصطلح استخدم لوصف المسلمين في ولاية راخين"آراكان" منذ فترة طويلة، إذ يمثل المسلمين في آراكان الأغلبية ب 90%من مجموع السكان بينما تمثل أقلية "الماغ magh" البوذية نسبة 10% فقط.

الجدول رقم4 : تطور تسمية آراكان على مر العصور

المراجع العربية والأجنبية	•أشار الجغرافي العربي رشيد الدين إلى المنطقة بأسماء "راهان" أو "رحم" في عام 1310 م •وصف المسافر البريطاني رولف فيتش (Relph Fitch) في عام 1586 م المنطقة بـ "روكون"'Rocon" •بينما أظهرت خريطة رينيل من عام 1771 م اسم "راسون" (Rassawn)
المراجع التاريخية المحلية	•إعتمد العديد من المؤرخين في "آراكان" و "شيتاغون" على غرار ماردان وغازي دويلات (QuaziDaulat) وشمسر علي (Shamser Ali)أسماء مختلفة مثل "روشانج"، و"روشانجا"Roshanga‘ ,’Roshang‘ و"روشانجو شارRoshangoShar" و"روشانجو ديس Roshango Des"
التسميات الثقافية والدينية	• أطلق الهندوس في بنغلاديش على المنطقة اسم "روسون" • أطلق الفرس عليها اسم "ركون" • سماها الشاكماس والساكس في القرن الثامن عشر "روانج" • يستخدم الماغ (maghs) اسم "راخين" للتعريف بأنفسهم ويشيرون إلى المنطقة بـ "راخين بي"Rakhine pye" • يطلق المسلمون في أراكان على المنطقة "روهانج" أو "أراكان" ويسمون أنفسهم "روهينجا".

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Mohammed Ashraf ALAM**, A short historical background of Arakan**, Chittagong (Bangladesh) : Arakan Historical Society,1999, p. 5-6.

بشكل عام، يبرز الجدول أعلاه التنوع الثقافي والتاريخي لتسميات منطقة آراكان من خلال مصادر ومراجع مختلفة من الجغرافيين العرب والمسلمين إلى المستكشفين الأوربيين مرورا بتفسيرات السكان المحليين، وتُظهر كيف أن هذه التسميات تعكس تأثير العديد من الثقافات والحضارات على مر العصور في ظل تباين الهويات والتسمية الترابية ضمن السياق المجتمعي نفسه.

ويعود تاريخ الروهينجا في آراكان "راخين حاليا" إلى تاريخ معقد ومتعاقب من العصور، حيث تأسس وجودهم في آراكان المعروفة تاريخيا باسم "روهانج" منذ القرن السابع منذ وصول الملاحين العرب حتى قبل العصر الإسلامي، كما وصلت مجموعات متعددة من الموريسكوس، الترك، الباشتون، المغول، وغيرهم إلى آراكان وبالتداخل مع السكان الأصليين تطورت العرقية الروهينجية بخصائص مميزة عن باقي السكان في ميانمار(ثقافية ودينية وفيزيولوجية)[1]، وهو ما يفند الأطاريح بين الطوائف البوذية التي تدعي بأن الروهينجيا ليسوا جزءًا من تاريخ ميانمار القديم، وأنهم مهاجرون بنغلاديشيون غير شرعيون ومع ذلك تشير الأدلة التاريخية والأكاديمية إلى أن الروهينجيا لديهم وجود طويل في هذه المنطقة وأسسوا تاريخًا غنيًا من التفاعلات الثقافية والاجتماعية، وقد أظهرت الأبحاث والدراسات العديدة وجود آثار وشواهد تاريخية تثبت وجود الروهينجيا في آراكان لعدة قرون، وهذا ما يوضحه الشكلان المواليان:

[1]Mohammed Ashraf ALAM, op.cit, 1999, p. 9.

الشكل رقم14 : نسبة مسلمي الروهينجا في" آراكان" و"ميانمار"

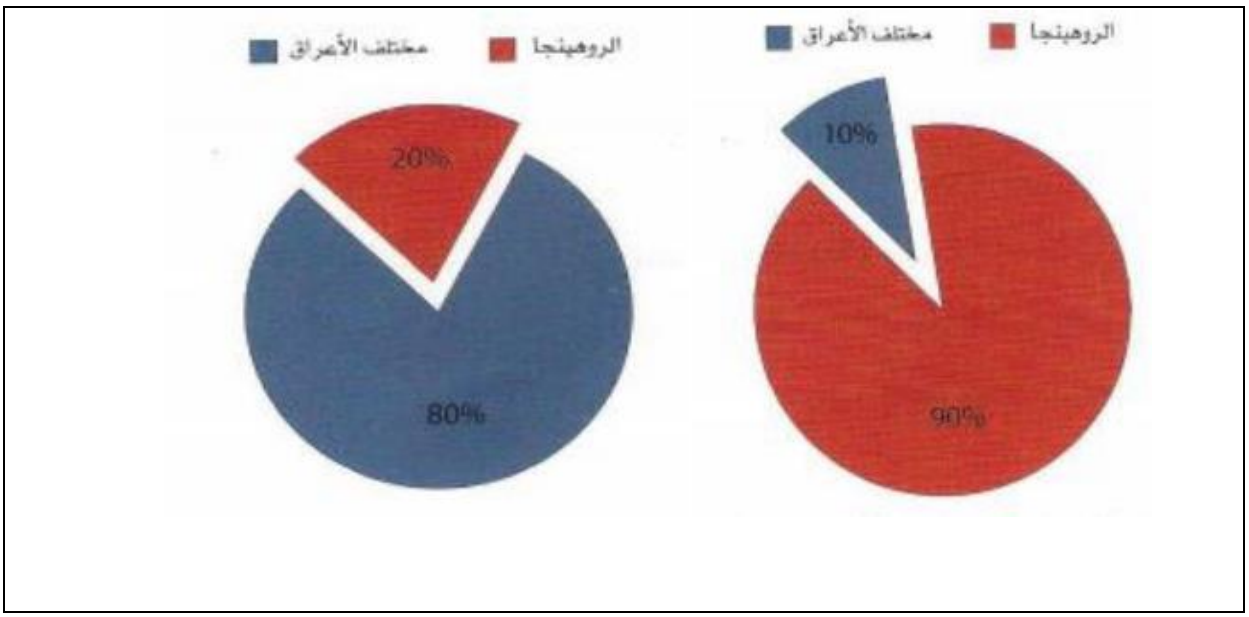

المصدر:مسلمو بورما، مرصد الأزهر باللغات الاجنبية، فبراير 2016: تاريخ الإطلاع:2024/03/19، متحصل عليه من: http://www.azhar.eg/observer/

غير أن السياسات الحكومية الممنهجة الرامية للحد من الوجود العرقي للروهينجا، شكل طفرة ديموغرافية ، حيث تم استخدام الطرد الجماعي والتهجير كوسيلة للتصدي للروهينجا، ومن ثم استجلاب أفراد عرقية ماغ من ولايات ميانمار أو من خارجها، وتوطينهم في مناطق جديدة كما حدث عام 1988م عندما تم نقل حوالي 150 ألف روهينجا من ديارهم لبناء قرى نموذجية للبوذيين[1]، وهو ما يفسر جزئيا التناقص الكبير في التقديرات بشأن عدد الروهينجا بسبب عدم تضمين بيانات التعداد السكاني الخاصة بالدين والعرق لعام 2014 لكل أفراد الروهينجا، والتي تقدر بنحو 1.2 مليون نسمة. في المقابل، تقديرات الحكومة تشير إلى أعداد أقل تقدر بحوالي 800 ألف نسمة[2]. ومن المهم أن نلاحظ أن بعض المصادر تقدر أعداد الروهينجا بأكثر من مليون نسمة، مما يظهر التباين الكبير في الأرقام المذكورة.

[1] حميد فارس حسن، " مأساة أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار وموقف المنظمات الدولية"، **مجلة تكريت**، جامعة تكريت: كلية التربية للبنات، العدد17، 2019، ص 205

[2] طارق شديد، **الروهينجا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم**، الإمارات: المنظمة الدولية الخليجية لحقوق الإنسان، 2015، ص.10

الجدول رقم 5 : الأوضاع التاريخية لتواجد أقلية الروهينجا في آراكان

مملكة آراكان (القرن الثالث – القرن السابع عشر)	• بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، حكمت سلالة مروك–يوآراكان، وخلال هذه الفترة، أصبح الإسلام هو الدين الرئيسي بين سكان الروهينجيا، بينما حافظت غالبية شعب الراخين على هويتهم البوذية.
فترة الفتح البورمي 1784	• في عام 1784، نجح الملك البورمي البوذي "بودا باي" في إنهاء حكم مملكة آراكان الإسلامية عام 1784، مما أدى إلى هجرة جماعية للسكان، بما في ذلك الروهينجيا، إلى المستعمرة الإنجليزية في بنغلاديش، وهذه المنطقة مقسمة الآن بين بنغلاديش والهند.
الفترة الاستعمارية البريطانية (1824 – 1948)	• خلال الفترة الاستعمارية البريطانية من عام 1824 إلى عام 1948، دخلت آراكان، جنبًا إلى جنب مع باقي ميانمار، تحت الحكم البريطاني. • سهلت السلطات البريطانية تنقل السكان، بما في ذلك أعداد كبيرة من بنغلاديش ومناطق أخرى في الهند، إلى آراكان، مما أدى إلى تحولات سكانية في المنطقة.
بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 1982	• خلال الحرب العالمية الثانية، شهدت المنطقة اضطرابات كبيرة. • لعبت الروهينجيا والجماعات العرقية الأخرى أدوارًا في الصراع بعد الحرب، ظهرت مطالب بتحرير ولاية نورث راخين من قبل الإنفصاليين البنغلاديين (الروهينجيا). • انقلاب 1962 الذي أسس لنظام عسكري ذو توجه ماركسي . • في عام 1982، أدخلت الحكومة الميانمارية قانونًا جديدًا أضاف تفاقمًا إلى أزمة الروهينجا يُعرف رسميًا بـ"قانون الجنسية 1982"

الفترة مابين (1978-1992) إلى عام 2012	• بداية "عملية ناجامين" في 1978 أسفرت عن تدفق أول للاجئين الروهينجا إلى بنغلاديش بحوالي 250،000 شخص وهي اولى عمليات التهجير القسري. • وفي عام 1992 حدث التدفق الثاني للروهينجا إلى بنغلاديش بحوالي 200،000 شخص، يليه التدفق الثالث للروهينجا في بنغلاديش وفق لعملية ما يسمى بـ" إعادة توطين حوالي 360.000 من لاجئي الروهينجا بواسطة المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين". • استمرار التوترات واندلاع أعمال الشغب والقتل بين البوذيين والمسلمين الروهينغا عام 2012 أسفر عنه تدفق العديد من اللاجئين لدول الجوار.
2017 إلى غاية اليوم	• اشتداد الأزمة بشكل حاد في عام 2017 بعد إطلاق حملة "عملية التطهير"، مما أسفر عن نزوح هائل للروهينجا في الداخل والخارج عبر دول الجوار (حوالي مليون لاجىء) وتفاقم الأوضاع الإنسانية والذي يعتبره الكثير "تطهيرا عرقيا وإبادة جماعية". • تدهور الوضع الانساني للروهينجا في الداخل واللاجئين في الخارج نتيجة تعقد الوضع القانوني لعديمي الجنسية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :حميد فارس حسن، مرجع سابق، ص ص 205،207.

المطلب الثاني: مصادر الأزمة من منظور أنظمة التعقيد الاجتماعي –المستوى الخامس

في خضم الاضطرابات في بنية النظام الدولي ، يمكن الاستناد لمجموعة من الأدبيات الكفيلة بتطوير مفهوم "العصر الوسيط الجديد" الذي طرحه "**أرنولد وولفرز**" لأول مرة مطلع الستينات، وأعاد نشره "**هادي بول**" نهاية السبعينات الذي يجادل بعدم قدرة الدولة على ضبط هذا النظام المضطرب بسبب إنتشار مظاهر متعددة لاتماثلية للعنف مع التأثير اللامتناهي لدور النخب والجيوش والعصابات الإجرامية، أو ما سماه "روزنو" بـ "براديم الإضطراب وتعقد

الحوكمة العالمية" وهي أحد أهم إسهامات نظرية التعقد في العلاقات الدولية التي تقر بوجود أنظمة متعددة المسارات، تسمح بانتقال الطابع المركزي للفواعل الدولية إلى الفواعل الأخرى(المحلية والعالمية) اللاسيادية من غير الدولة، لتتبنى الخصخصة التدريجية للعنف المسلح أو مايسمى بالعنف الاحادي الجانب **One Sided Violence**[1].

تتعدد المعايير المستخدمة في تحليل الأزمات والنزاعات الدولية بين من يوظف التمييز بين أطراف الأزمة كمعيار للتحليل، وبين من يركز على محتوى الوضع القائم ضمن الأزمة "موضوع الأزمة"، فيما يلجأ الطرف الآخر إلى التصنيف القائم على الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوبها.

وعليه سنرصد مختلف العوامل التي أدت إلى استفحال أزمة الروهينجا في ميانمار وفقا للمستندات النظرية التي قدمها كل من:**Woodhouse.T Ramsbotham.O,Miall.H** في كتابهم **(Contemporary Conflict Resolution)** والتي تتعلق بالمستوى الخامس للنقاش "نموذج المستوى الخامس"، وفقا للجدول التالي:

[1] محمد حمشي، "نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة الأدبيات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018، ص6.

الجدول رقم 6 : جدول يوضح تصنيف مصادر النزاعات لدى كل من Woodhouse.T, Ramsbotham.O,Miall.H

المصادر	الأزمة/النزاع
المصادر الإقليمية	بين دولة وأخرى (النزاعات الاجتماعية الممتدة)
المصادر الداخلية (داخل الدولة)	ثوري إيديولوجي (الانقسامات الثقافية، الاختلال الاجتماعي، التخصيص غير العادل/الحرمان النسبي)
تعبئة المجموعات/الطبقات العرقية	هوية/انفصال
النخب والأفراد	فصائلي

Source :MARSHALL, M. G. "Major episodes of political violence 1946-2018", Centre for Systemic Peace, accessed:/2023/12/11,available at: https://www.systemicpeace.org/inscr/MEPVcodebook2018.pdf

يوضح الجدول أعلاه تصنيف مصادر النزاعات لـ Woodhouse.T، Ramsbotham.O، وMiall.H، حيث يعكس أنماطًا مختلفة من الأزمات والنزاعات بناءً على مصادر النزاع المحتملة، كما يقدم الباحثين إطارًا مفيدًا لتحليل ودراسة النزاعات والأزمات الدولية وتطبيق الاستراتيجيات اللازمة لإدارتها والتعامل معها بفعالية في ظل التنوع و التعقيد في السياقات السياسية التي تساعد في فهم الطبيعة المعقدة والمتنوعة لهذه النزاعات التي تم تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية تنقسم إلى نزاعات بينية وداخلية، نزاعات هوياتية وأخرى فصائلية، وهو ما يجعلها نزاعا اجتماعيا مستمرا نظرا لارتباطها بمصالح وحاجات مادية وغير مادية كالمكونات الهوياتية والدينية والعرقية[1]، أو ما يعرف بـ " النزاع الاجتماعي المتأصل أو المزمن **Protracted social conflict**" لإدوارد آزار **Edward Azar** في الدول التي تعرف تنوعا إثنيا وعرقيا.

[1] زينب شنوف، "أدوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الإجتماعي المزمن لإدوارد آزار"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد 4، العدد01، ص65.

وعليه يمكن تحليل هذه العوامل على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية

تتحدد العوامل الداخلية في:

1- التعدد العرقي" المحتوى الطائفي":

من بين أهم المؤشرات التي تساهم في تحويل المجتمعات السلمية إلى مجتمعات نزاعية هو المحتوى الطائفي الذي عبر عنه "آزار" بأنه مصدر النزاع الأساسي بحيث تستجيب الدولة لمطالب جماعة عرقية على حساب الجماعات الأخرى مما يولد العنف[1]، ومن الواضح أن تمركز أقلية الروهينجا في ميانمار نتيجة لسياسات التقسيم الاستعماري والخصوصيات التاريخية للتركيبة العرقية المتمايزة والديناميات الثقافية المختلفة التي تنقسم إلى 135 عرقية رئيسية.

وللإجابة على سؤال، كيف ساهم المحتوى الطائفي في تفاقم أزمة أقلية الروهينجا؟ سيتم تسليط الضوء على ثلاث جوانب رئيسية للأزمة[2]:

أ- تفوق القومية البورمية استنادًا إلى العرق والدين: والتي جعلت هوية الروهينجا موضوعًا متنازعًا ، ونذكر على سبيل المثال استخدام السانغا* والتعاليم البوذية كوسيلة لتبرير التمييز ضد الأقليات الدينية الأخرى وتعزيز الهوية البورمية والتفوق الثقافي لها

ب- تسييس هوية الروهينجا "أمننة" عن طريق عدم الاعتراف بالهوية المميزة للمجموعة وسياسات الاستبعاد الممنهجة "البورمنة"Burmanization لتعزيز فكرة النقاء العرقي والهيمنة الثقافية للبورميين

ج- قرار ميانمار بحرمان الروهينجا من حقوق الجنسية، مما جعلهم يعانون من التهميش والاستبعاد في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد

---

[1] Oliver Ransbotham, and others**, understanding compteprop**ry **conflict**, 3rd edition, USA : press polity combridge, 2011, p.85.

[2] Alam, J," The Rohingya of Myanmar: Theoretical Significance of the Minority Status". **Asian Ethnicity**, vol 19, no 02, 2018, P.P.180–210.

***السانغا the Sangha**، أو البندا، هو الهيكل التنظيمي للرهبان في البوذية، ويشكل جزءًا أساسيًا من المجتمع والحياة الثقافية في ميانمار. في السياق البورمي، وعلى الرغم من أن السانغا يعتبر تقليديًا رمزًا للسلام والحكمة، إلا أنه في بعض الأحيان تحول إلى أداة لتشجيع التحيز والعنصرية ضد الأقليات الدينية والعرقية في البلاد.

2- دور المؤسسة العسكرية"Tatmadaw " وهشاشة النظام السياسي للدولة:

من أبرز العوامل الكامنة وراء تدخل المؤسسات العسكرية في إدارة الشؤون العامة في ميانمار، هشاشة البنى والمؤسسات السياسية بعد إستقلال بورما عام 1948،والاتجاه نحو تشكيل حكومة الائتلاف الفيدرالية بدعم من قبل الجماعات العرقية، غير أن المشهد السياسي تغير بعد اغتيال "**أونغسانغ Aung San**"، وتبني سياسة "الهيمنة البورمية والدولة الوحدوية"وتهميش الأقليات، هذه الأخيرة التي انتفضت ضد النظام أواخر الخمسينات، لتستفيد القوات العسكرية البورمية "**تاتماداوTatmadaw**" من هذه الفوضى حيث نفذ الجنرال "**ني وين Ne Win**" انقلابًا لتولي السلطة في عام 1962، ومنذ ذلك الوقت، وصفت الحكومة الروهينجا بأنهم أعداء وغير مواطنين"أجانب" في ميانمار بسبب تعاونهم السابق مع البريطانيين، كما تم عد "الهوية الروهينجية" تهديدا سياسيا للبلد[1]، حيث دخلت الدولة في عزلة ولم تنظم للكومنولث البريطاني لتخفيف الضغط الدولي عليها في ظل انتهاكاتها المستمرة ضد الأقليات والارتقاء بالقومية الدينية الحاكمة، فسيطرت البامار البوذية على الحكم و الجيش بمعية " الماغ " كونهم يمثلون الأغلبية وأقصيت باقي العرقيات على غرار الروهينجا و الكارين والكاشين، وبعد إصدار دستور 1974 لجمهورية ميانمار الاشتراكية وقانون الهجرة الطارئ، واللذين وضعا أساسًا للمواطنة على أساس العرق.

وفي عام 1982، أقرت ميانمار قانون المواطنة الذي لا يسمح للروهينجا بالحصول على الجنسية، ويتطلب القانون الجديد إثبات أن أجدادهم استوطنوا ميانمار قبل عام 1823. وفي يونيو 1989، تم تغيير اسم ولاية آراكان إلى "ولاية راخين"، والتي تعتبر دولة بوذية حصرية للراخين[2].

[1]Stefan BEPLER, "The Rohingya conflict: Genesis, current situation and geopolitical aspects. Pacific Geographies", **Academia edu**, 2018, vol. 28, no 50, p. 4-10.
[2]YUSUF Imtiyaz, "Three faces of the Rohingya crisis: Religious nationalism, Asian Islamophobia, and delegitimizing citizenship", **Studia Islamika,** vol. 25, no 3, 2018, p 503-542.

تمتلك **Tatmadaw** نفوذًا هائلًا في الحكم السياسي لميانمار، حيث تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، إذ كانت السيطرة العسكرية على السلطة مستمرة لعقود، وقد شهدت البلاد عدة حكومات عسكرية تحكمها **Tatmadaw** بشكل مباشر وتتداخل مصالحها مع المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد، مما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في تحديد مسار التطور السياسي والاقتصادي[1]، ومع ذلك، يواجه النظام العسكري في ميانمار تحديات هامة تتمثل في هشاشة النظام السياسي، حيث يتعرض لانتقادات دولية واسعة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والقيود على الديمقراطية والحريات الأساسية. وهذا يعرضه لضغوط دولية متزايدة لوقف الانتهاكات ضد الأقليات العرقية والدينية في البلاد بما في ذلك الروهينجا التي شهدت عمليات تطهير عرقي في السبعينيات والثمانينيات أدت إلى نزوح كبير للروهينجا إلى بنغلاديش، مع تكرار هذه العمليات في فترات لاحقة.

3- التعبئة السياسية الإثنية كعامل مرتبط بالاستعمار الداخلي:

أكد " تاراس و جانغولي" Taras &Ganguly في دراسة لهم سنة 2002 على تطابق عامل التعبئة السياسية مع نظرية الاستعمار الداخلي الذي قدمه مايكل هيشتر Michal Hechter(1975) كنموذج تفسيري للتنمية غير المتكافئة بين النسيج الإثني الاجتماعي[2]،

وعليه فإن الاختلافات الثقافية والإثنية داخل ميانمار المتعددة عرقيا، أساس الاحتجاجات والمطالبات الانفصالية، خصوصا في ظل سعي الجماعة المهيمنة "الماغ" إلى تحقيق الاستقرار والاحتكار لامتيازاتها على حساب العرقيات الأخرى والروهينجا التي تشهد نمط متأصل من الهيمنة والعدوان والانتهاكات، في ظل عمليات التطهير الممنهج التي تشهدها المنطقة ضد أقلية الروهينجا في إقليم راخين.

[1] Andrew SELTH, **Myanmar's armed forces and the Rohingya crisis**, Washington : United States Institute of Peace, 2018, p.p.12-14.

[2] شاعة محمد، مرجع سابق، ص ص 181،182.

4- عدم إشباع الاحتياجات الإنسانية Unmet Human needs:

يصف آزار أن "الحرمان " نتيجة متأصلة عن دور الدولة ونمط الروابط الدولية نتيجة خلل في إشباع الطوائف المشكلة للمجتمعات داخل النزاعات الإثنو ثقافية من حاجاتها الأساسية من منطلق هوياتي Communal Identity[1].

ومن خلال إسقاط نظرية "جون بورتون John Burton" للاحتياجات الإنسانية على أزمة الروهينجا يتضح أن تفاعل عوامل اللاإستقرار في النظام السياسي لميانمار بالإضافة إلى هشاشة التركيبة المجتمعية المتنوعة عرقيا، كذا ضعف القدرة الاقتصادية وسوء تسييرها وتوزيعها بشكل عادل لنخب ومصالح على حساب الجماعات الأخرى، خصوصا وأن إقليم راخين غني بالثروات الطبيعية والمعدنية، ففي ظل غياب القيم المؤسساتية ينتج عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يتوازى مع تلبية الاحتياجات الأساسية لكل طوائف المجتمع دون أقلية الروهينجا على سبيل الحصر والتي لا يمكن حصرها في المطعم و المشرب و المأوى على المستوى الشخصي بل تتعداه للحاجة إلى الهوية على المستوى الجماعي ككل.

والشكل الموالي يلخص المصادر الداخلية لأزمة الروهينجا وفقا لنموذج آزار للنزاعات الاجتماعية الممتدة.

[1]Oliver Ramsboothan and others, op cit, p.85.

الشكل رقم15 : المصادر الداخلية لأزمة الروهينجا وفقا لنموذج النزاع الاجتماعي الممتد

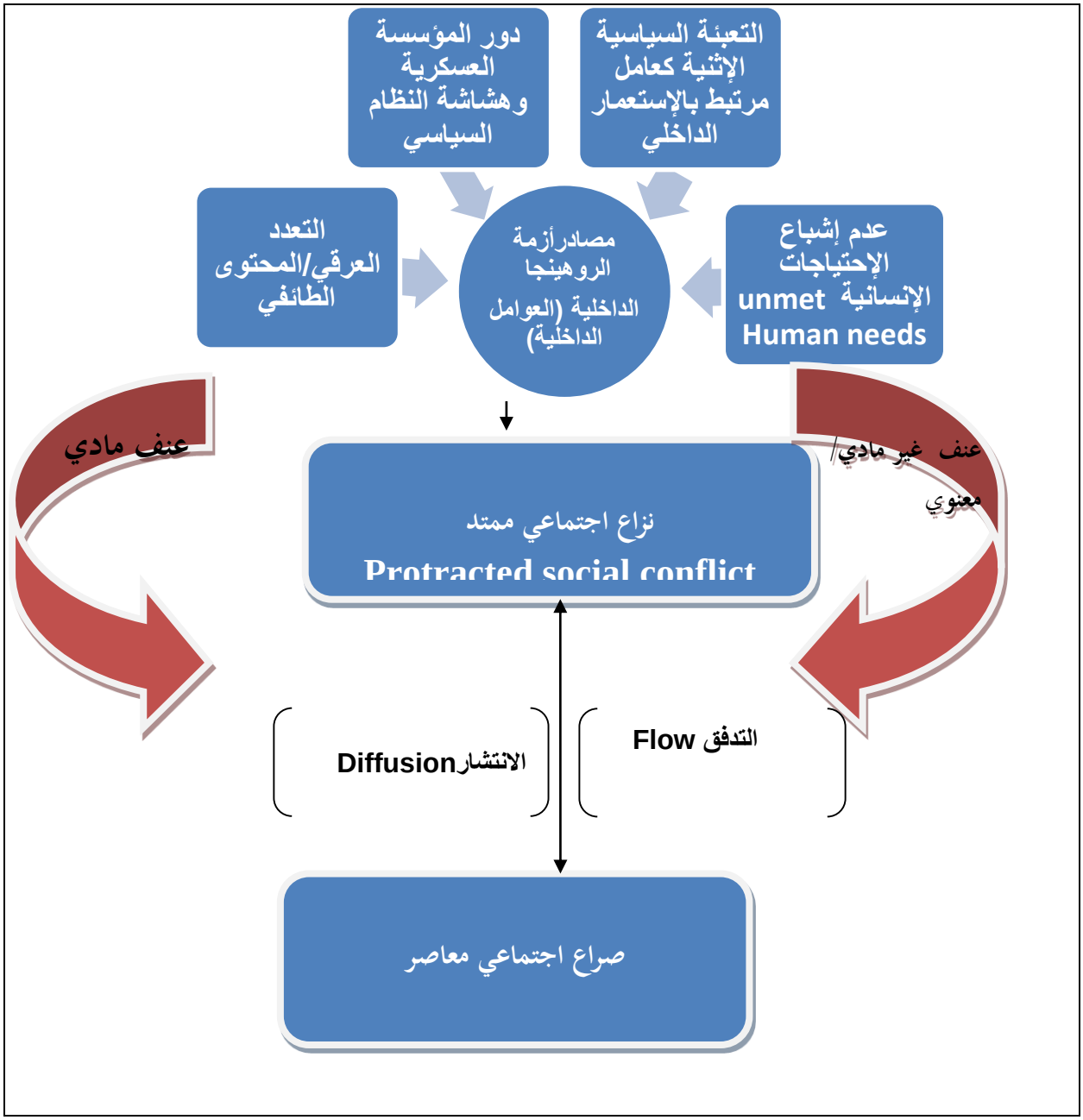

المصدر: من استنتاجات الباحثـــة

ثانيا: العوامل الخارجية

1- السياسات الاستعمارية colonial policies.

ساهمت السياسات الاستعمارية بشكل كبير في تغذية الصراعات الإثنية من خلال سياستها النمطية " فرق – تسد"، ومن المعروف أن السياسة الاستعمارية البريطانية اعتمدت على نمط الحكم غير المباشر والتمايز بين الدولة الأم والمستعمرات، مما ساهم في تغذية

النزاعات الإثنية والإقليمية وأفضت إلى خلق إشكاليات ومعضلات واضحة في عملية بناء الدولة ما بعد الاستعمارية.

احتل البريطانيون "آراكان" لأول مرة عام 1826، وبحلول عام 1887 استولوا على كامل بورما،وبعد استقلال بورما عام 1948 ضمت الهند الشرقية ولاية آراكان مع الإدارة البنغالية، مما أدى في النهاية إلى هجرة العديد من البنغاليين إلى آراكان والعديد من الأراكان إلى تشيتاغونغ، إحدى مناطق بنغلاديش، ودعم الروهينجا البريطانيين في حربهم ضد اليابان، في المقابل دعم البورميين اليابانيين وتصاعدت حدة الاشتباكات بين البوذيين البورميين والروهينجا منذ ذلك الوقت[1]، حيث تم وعد "الروهينجا" من قبل البريطانيين بمنحهم الحكم الذاتي في أراضي مستقلة بعد دعمهم لها خلال الحرب العالمية الثانية، ورأت السلطات الميانمارية بعدها أن هذه الأقلية المسلمة تمثل تهديدا لهويتهم القومية واعتبروهم "أجانب، بنغال وحتى إرهاب[2]، ويدعم أصحاب هذا التيار نظرية "البناء الحديث لأقلية الروهينجا في بورما/ميانمار" الذي يتألف من"الشيتاغوريان" البنغال غير القانونيين chittagorian Illegal– الذين وصلوا كنتاج ثانوي لمخلفات الاستعمار البريطاني[3].

وكنتيجة للسياسات الاستعمارية التي ساهمت في تحريض البوذيين القوميين ضد المسلمين الروهينجا وإمدادهم بالسلاح ومصادرة أملاكهم وأراضيهم وتهجيرهم قسريا، تم ارتكاب مجازر إبادة عرقية راح ضحيتها 30 ألف من الروهينجا سنة 1938 وبعدها في عام 1942 راح ضحيتها أكثر من مائة ألف مسلم[4]، ومن ثم إنكار حق "الجنسية للروهينجا"، لتستمر هذه

[1]Rahman, K.A, "Ethno-political conflict: The Rohingya vulnerability in Myanmar", **International Journal of Humanities and Social Science Studies**, vol 2, no 01, pp.288-2952015, p.296.

[2]Abdelkader engy," Myanmar: The Rohingya Crises as an Analytic Lens to Understanding Violent Extremism (November 25, 2019)". Handbook on the Dynamics of Violent Extremism, Extremist Groups and State Fragility, Routledge, Forthcoming,accessed:12/1/2024/ , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3493716.

[3] Ahsan Ullah A.K.M, "Rogingya crisis in Miyanmar : seeking justice for the « stateless »", **Journal of Contemporary Criminal Justice**,vol 32, no 03 ,August 2016, p286.

[4] طارق شديد، مرجع سابق، ص9.

العداوات والممارسات القسرية في التصاعد في ظل الحكم العسكري خصوصا بعد انقلاب 1962.

2- عوامل العدوى والانتشار من/إلى دول الجوار:

حسب "مانوس ميدلارسكيManus Midlarsky"، فالانتشار في النزاعات الإثنية نتيجة تفاعلات الجماعات العرقية مع عناصر محددة في بيئتها، نتيجة ظروف سياسية واجتماعية معينة، بينما العدوى تعبر عن انتقال الصراعات الداخلية في بلد ما بشكل مباشر للدول المجاورة على افتراض أن التقارب والتواصل الإقليمي يجعل الدول أكثر عرضة للخطر في حالة نشوء صراع على مقربة منها مباشرة[1].

أما "فاسكيزVasquez"، فيرى أن أبرز عوامل انتشار الصراعات الداخلية والعرقية في حالة وجود تحالفات عرقية عابرة للحدود بين المجموعات الفاعلة في الصراع والنخب المهيمنة على السلطة السياسية في بلد مجاور مايزيد من احتمالية التدخل الخارجي أيضا[2]، ويمكن أن يكون الدعم المقدم مباشرا مرتبط بالدول أو غير مباشر، كأن تدخل فواعل ثانوية في النزاع دون أن تتورط في حروب مباشرة.

ولأن منطقة جنوب شرق آسيا بيئة رطبة للنزاعات العرقية، يلعب الدين دورًا مركزيًا في صنع الهويات العرقية والقومية التي تؤثر على حالة العلاقات بين الجماعات الدينية العرقية المختلفة في بلدانها بطرق متوترة[3]، وبالتالي فالقومية الدينية تختلف من دولة إلى أخرى، غير أنها تحدد مسار الأنظمة السياسية في المنطقة ككل، وتبنت ميانمار نفس المسار من خلال تعزيز القومية البوذية كجزء من الهوية الوطنية، وهو ما أدى إلى تحجيم حقوق الأقليات الدينية والعرقية، وذلك من خلال عدم الاعتراف بالهوية المميزة لأقلية الروهينجا وسياسات الاستبعاد "التبورمنة" التي اعتمدتها ميانمار أهمها على الإطلاق قرار ميانمار بسحب حقوق الجنسية من

[1]OanaTranca," La diffussion Des Conflicts Ethniques : Une Approachedynamique", **étude internationales**,vol 37, N4, dec 2006 ,P.507.

[2] John A.Vasquez, **Facteurs liés à la Contagion et la diffussion de la violence internationale**, The internationalization of communal strife (Routledge Revivals), 2014, p.149-172.

[3]YUSUF, Imtiyaz, op.cit, p 528.

الروهينجا، وتهميشها تدريجيًا في جميع جوانب الدولة والنشاطات والقيم المجتمعية والهوياتية، إذ يمكن أن تكون العرقية المشتركة عاملاً آخر لانتشار الأزمات بين دول الجوار وتبعاته من التهديدات اللاتماثلية وفقا لمدخلين :

- **زيادة تدفق اللاجئين:**

أدت هذه الظاهرة إلى الأحداث العنيفة في عام 2012، بالإضافة إلى تلك التي وقعت في عام 1978، 1992 ،2001 و2009، هذه الأحداث دفعت بتدفق جماعي لنحو 200،000 روهينجا نحو دول الجوار وأبرزها بنغلادش الدولة الصغيرة ذات الأغلبية المسلمة[1]، بالإضافة لتايلاند وإندونيسيا ولاوس.

- **الاتجار بالبشر:**

إن أكثر القضايا المثارة في المنطقة بعد الهجرة غير الشرعية هي تجارة البشر عبر الحدودية التي أصبحت قضية حقوق الإنسان الرئيسية في ميانمار[2]، خصوصا في الأقاليم التي تعاني من عدم الاستقرار والفوضى، وإقليم راخين أبرز المتضررين والمصدرين لمثل هذه التهديدات لدول الجوار، حيث تسببت النزاعات العرقية في تشظي الأمن داخل وخارج الإقليم، مما جعل من الصعب مكافحة الجرائم المنظمة بما في ذلك الاتجار بالبشر والتي لاقت انتشارا منقطع النظير في الآونة الأخيرة بحكم ارتفاع الطلب على العمالة المتاجر بها من طرف الدول المجاورة مثل الصين وتايلاند، ولذلك فقد ازدهرت تجارة البشر كأعمال تجارية سرية قوية في ميانمار وخارجها.

3- التأثير الجيوسياسي للقوى الإقليمية والدولية:

يبرز بوضوح تداخل الجغرافيا السياسية والدين والعرقية على النزاع الداخلي في إقليم آراكان، حيث يشكل ساحله موقعا إستراتيجيا هاما بمساحة 360 ميلا ليمتد إلى المحيط الهندي

[1]MohdAminul Karim, op.cit.p.112.

[2]Seunghyun HAN, "Human trafficking and ethnic minority problems in Myanmar", accessed: 2024/02/4, available at: https://www.researchgate.net/publication/325332030_Human_trafficking_and_ethnic_minority_problems_in_Myanmar_Policy_recommendations_for_Myanmar_and_neighboring_states

عبر خليج البنغال، ويقدم أيضًا ممرًا سياسيًا واقتصاديًا إلى ميانمار، مما يضمن الارتباط مع دول إفريقيا والشرق الأوسط والهند والصين، وعدا كونها منطقة غنية بالموارد الطبيعية، فهي تعد مكانًا مهمًا للشركات القادمة من آسيا وأوروبا للاستثمار(شركات التعدين والتنقيب عن النفط والغاز)، كما لعبت القوات العسكرية والشركات الأجنبية دورا بارزا في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في إقليم راخين المحاط بحقول النفط والغاز*، كما توضحه الخريطة أدناه:

الخريطة رقم 6: حقول النفط والغاز البحرية والبرية في منطقة راخين

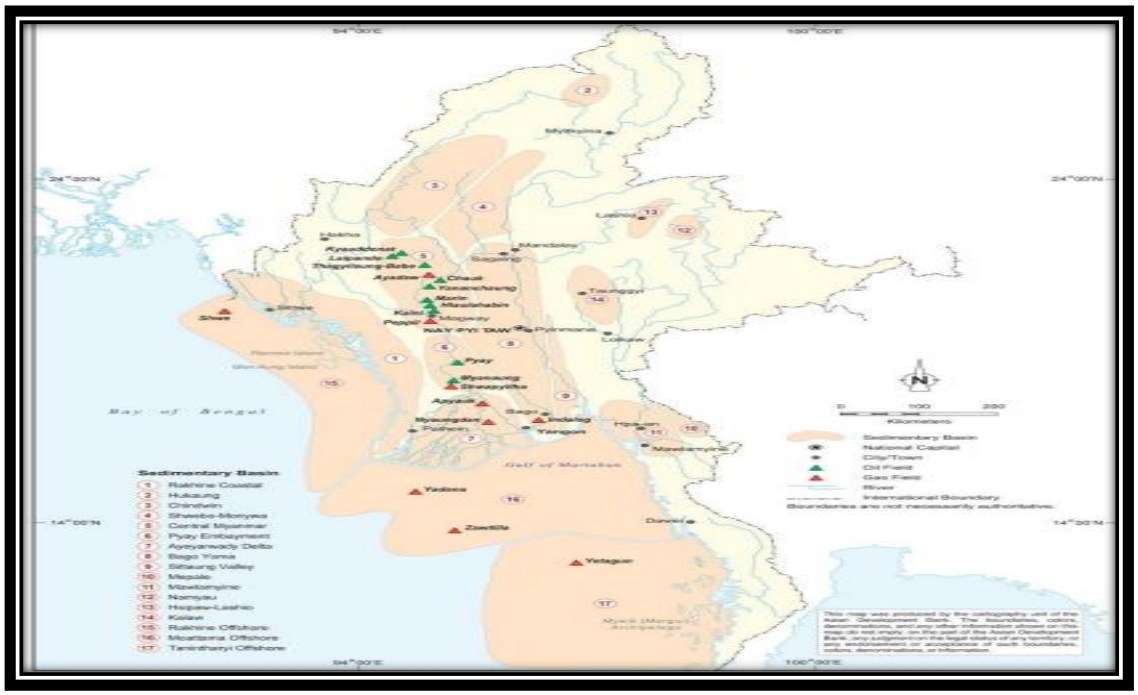

Source:Karim Mohd Aminul, Op.Cit, P47

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مسارًا إمداد استراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد يؤدي تعقد الوضع في المنطقة لتأخير المفاوضات مع الصين وتدفق تهديدات اللاتماثلية كتورط المجموعات المتمردة في تهريب المخدرات وتدفق الأسلحة والاتجار بالبشر[1]، فكل من الولايات

*وفقًا لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، تقدر ميانمار بحوالي 10 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز، وحوالي 50 مليون برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط. لدى ميانمار مجموع 105 حقول نفط وغاز، يتواجد منها في ولاية راخين حوالي 25 حقلاً، 23 بحريًا واثنان بريًا. يعتبر مشروع الغاز شوي، الواقع في ولاية راخين، واحدًا من أربعة مشاريع بحرية تحقق إيرادات تصدير هائلة لميانمار. الطاقة الإنتاجية اليومية لحقل الغاز شوي تبلغ 500 مليون قدم مكعب

[1]Karim Mohd Aminul, Op.Cit, P42.

المتحدة والصين والهند تتنافس لخلق نطاق تأثيرها في المنطقة،كما برز التأثير السوفيتي السابق من خلال صراع الأحزاب السياسية الشيوعية على السلطة "حزب بورما الشيوعي(CPB) [1].

إضافة إلى كل ذلك، فهي تشكل هدفا إستراتيجيا واقتصاديا هاما للصين، حيث يعتبر ميناء "كياوكيبو البحري" في شمال "راخين" جزءا من مبادرة الحزام الحريري، مما يوفر مسارا بديلا للصين لاسترداد الطاقة من الشرق الأوسط إلى المحيط الهندي بتجنب التهديدات البحرية "القرصنة" في مضيق "ملقا"، كل هذا ضمن إستراتيجية الصين الإقليمية " إستراتيجية الخرز الصيني" التي تشمل تشيتاغونغ في بنغلاديش وجوادار في باكستان وهامبانتوتا في سيريلانكا[2]، لتؤكد على موقف الصين الواضح وإستراتيجيتها المعلنة تجاه أزمة الروهينجا ودعمها لحكومة ميانمار وحماية مصالحها الاقتصادية هناك، بينما المنافس الآخر للصين في المنطقة هو "الهند" إذ يحلل العديد من الخبراء على المكانة البارزة الاقتصادية لإقليم راخين بالنسبة لها كونها تشكل منطقة حيوية وعازلة بين الصين والهند، حيث تدور المصالح حول مشروعات البنية التحتية وخطوط الأنابيب في المنطقة لتخرج من سياسة العزلة التي استمرت لعقود وتوسيع وجودها في ميانمار وتطويق الوجود الصيني[3].

ويبرز كذلك دور الفواعل الثانوية في الأزمة لتمرير مصالح سياسية وعسكرية في المنطقة، حيث كشفت تقارير صحفية أن لإسرائيل دورا مهما في الأزمة، إذ ساعدت العلاقات الوطيدة العسكرية بينها وبين النظام العسكري في ميانمار على بيع الأسلحة مقابل الحصول على الدعم السياسي والتسويق لصناعتها العسكرية لتأسيس الجيش العسكري البورمي رغم

---

[1] Nadia Annous, op.cit. p.21.

[2]Aung.A, The international politics of the rohingya crisis in myanmar : China, Japan, and the Unated States", **Kyoto Working Papers on Area Studies**, vol134, 2020, pp.1-50.

[3]براكريتي غوبتا، "الإقتصاد يلعب دورا خفيا في أزمة الروهينجا"، **الشرق الأوسط**، تاريخ الإطلاع: 22/01/2024:
http://aawsat.com/home/article/1052321

الوصف الأممي لما يحدث للروهينجا بأنه "تطهير عرقي وإبادة جماعية"، ومن جانب آخر لتمرير اتفاقيات تزويد إسرائيل بآلاف الأطنان من الأرز تحت مسمى " اتفاقية الأرز"[1].

ومنه لايُعد الساحل الاستراتيجي في المنطقة موقعًا مهمًا للمصالح الجيوسياسية والاقتصادية فحسب، بل منافسة جيوسياسية وسعي للتأمين الدائم للوصول إلى المحيط الهندي، حيث يُسهم السباق نحو استغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى دور الشركات الأجنبية في استغلال تلك الموارد، وتأتي المساعي الدولية والإقليمية لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية، من خلال توجه السياسات المحلية لميانمار لمصادر خارجية من شأنها تعقيد الأوضاع الداخلية واستغلال الوضع القائم لممارسة ضغوطات سياسية وخلق تحالفات نخبوية وسلطوية على حساب المجموعات العرقية المحلية.

المطلب الثالث: كرونولوجيا تطور الأزمة وفقا لمنحنى مايكل لاند:

سنرصد من خلال هذا المطلب أهم المحطات التاريخية التي مرت بها أزمة الروهينجا ضمن أنموذج قدمه مايكل لاند لمراحل دورة النزاع تحت مسمى Bacic Life-history and the phases of engagement حيث نتتبع مسارات الأزمة أثناء صعودها وهبوطها على مدار الوقت التي تعرض مختلف تدخلات إدارة النزاع المتعلقة بمستويات حدته المختلفة ومدى ارتباطها ببعضها وبطبيعة تدخل الطرف الثالث في النزاع.

[1] محمد وتد، رفعت عنها السرية.. وثائق تكشف علاقة إسرائيل وسلاحها بـ"التطهير العرقي" في ميانمار، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ الإطلاع: 11/02/2024، متحصل عليه من:
https://www.aljazeera.net/politics/2024/02/11

الشكل رقم16 : مراحل تطور أزمة الروهينجا في ميانمار وفقا لمنحنى مايكل لاند

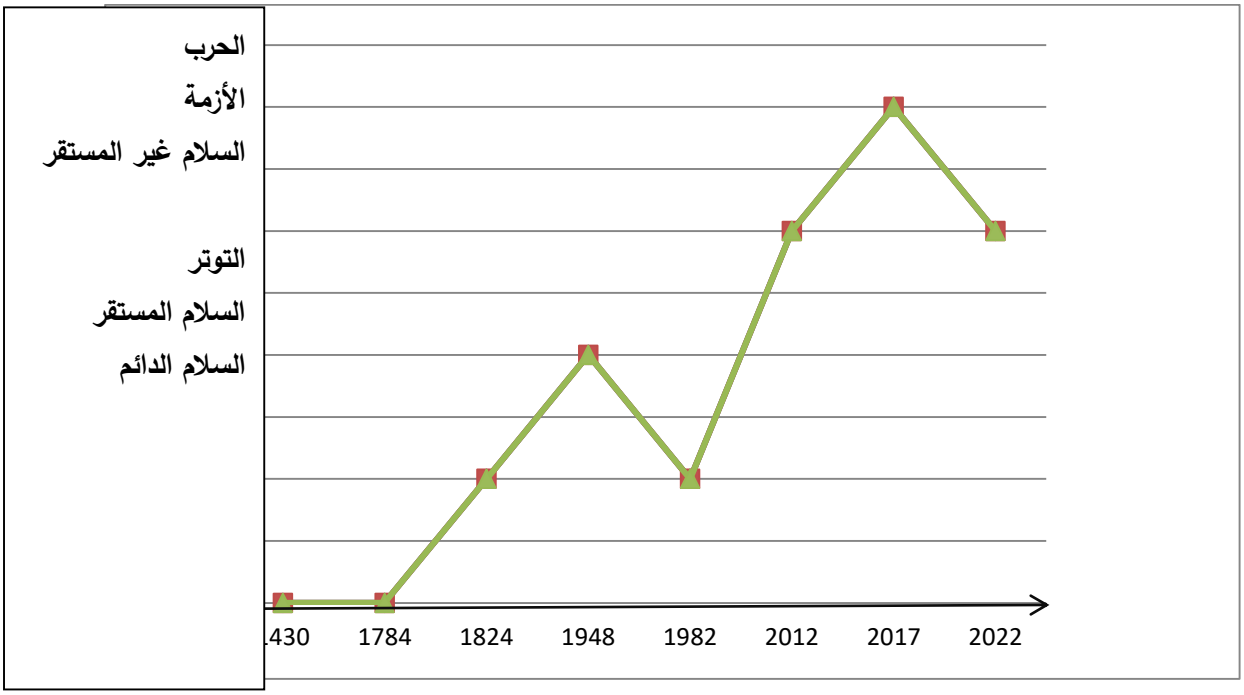

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: منحنى مايكل لاند لتحليل النزاع

المرحلة الأولى: السلام الدائم (القرن 15-القرن 17)

اعتبرت " آراكان" مملكة مستقلة خلال فترة سلالة مروك يو (Mrauk-U) حيث استمرت من عام 1430 حتى عام 1784، وكان للمسلمين خلال هذه الحقبة تأثير كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الآراكاني، كما شهدت المملكة نمواً اقتصادياً بفضل موقعها الجيواستراتيجي المميز على طرق التجارة بين الهند وجنوب شرق آسيا، ما جعلها مركزًا تجاريًا هامًا جاذب لاهتمام القوى الإقليمية الكبرى المجاورة كالإمبراطورية الهندية والبنغالية، وتميزت الحياة الثقافية والدينية خلال هذه الفترة بتعايش سلمي وتفاعل ثقافي بين البوذيين والمسلمين في المملكة مما ساهم في بناء مجتمع مستقر ومتوازن[1].

وعليه تضمنت هذه المرحلة مستوى عال من التبادلية والتعاون ساد خلاله نوعا من "السلام الإيجابي" بناءا على ما يسميه لاند بالأهداف والقيم والمؤسسات المشتركة للمجتمع الآراكاني، وهو مايمثله الخط المستوي أول المنحنى، غير أن نهاية القرن ال17 تحولا في

[1]Yusuf Imtiyaz, op.cit, pp 508-509.

مسار المنحنى لينتهي معها فترة السلام الدائم بغزو الملك البورمي بوداوبايا لمملكة أراكان ذات الأغلبية المسلمة في عام 1784، ونتج عن هذا الغزو ضم أراكان إلى مملكة بورما وانتهاء حكم سلالة مروك يو[1]، لتبدأ مرحلة جديدة من القمع والتمييز ضد الروهينغا والأقليات الأخرى في المنطقة، مما وضع الأساس للأزمات اللاحقة التي واجهتها هذه الجماعات العرقية.

المرحلة الثانية: السلام المستقر –الغزو البريطاني (1824–1948)

باستخدام مصطلحات من منحنى النزاع فقد سادت مرحلة الغزو البريطاني لآراكان في فترة 1824 لغاية 1948 سلاما مستقرا، حيث لم يكن الهدوء السائد آنذاك مرتكزا على مدى توافق القيم والأهداف التي تقتضيها مرحلة السلام الدائم، لذا فواقع السلام المستقر فرضته بريطانيا من خلال قدرتها العسكرية عن طريق الضبط القسري للأمن لتحقيق كل من التوازن والقوة المركزيين واحتواء أي صراع محتمل في المنطقة، بيد أن الاختلاف في القيم والأهداف لكل طرف في النزاع خصوصا مع اعتماد بريطانيا لسياستها المعروفة "فرق تسد" وتزكية العداوات والشك والريبة بين الأقليات والتي حتما هزت أسس هذا السلام المستقر، ما سبب في إبادة لأقلية الروهينجا عام 1942 راح ضحيتها الآلاف.

المرحلة الثالثة: تصاعد التوتر نحو السلام غير المستقر–تفاقم سياسات التمييز العرقي ما بعد الاستعمار(1948–1982):

هذه الفترة تمثل فترة هامة في تاريخ بورما بعد الاستقلال في عام 1948، حيث في البداية حاولت الحكومة إقامة نظام فدرالي يحظى بدعم المجموعات العرقية المختلفة، وتمثلت في جهود أونغ سان، الذي كان رئيسًا للوزراء في ذلك الوقت، لكن بعد وفاته المبكرة، شهدت بورما تغيرًا في السياسات نحو الهيمنة البورمية، مما أثار غضب الأقليات العرقية وجعلها تشعر بتهديد لهوياتها وحقوقها[2]، لتتفاقم التوترات بين الحكومة المركزية لميانمار والمجموعات العرقية في المناطق الحدودية، وأصبح الوضع أقل استقرارا مع تصاعد حدة التوتر بسبب

[1]Ibid.p 509.
[2]Stephan Bepler,op.cit , p. 4-10.

التشريعات المتضاربة والمعاملة غير المتساوية للمجموعات العرقية التي ساد بينها الشك، مما أدى في النهاية إلى إطاحة الحكومة المدنية وتولي الحكم من جديد بواسطة القيادة العسكرية في عام1962 واستخدم بذلك الدين لتثبيت أركانه وتمرير سياساته مستغلا البوذية لتمرير القومية[1].

المرحلة الرابعة: التوتر – تصعيد الأزمة (1982–2012)– قانون الجنسية:

كجزء من سياسته لزيادة تمييز الأقليات وإضفاء عليه الصفة الرسمية، أصدر الجيش في عام1982، قانون الجنسية الذي أنشأ نظامًا ثلاثي الطبقات للجنسية، مستبعدًا الروهينجا تمامًا من أي فئة من فئات الجنسية، وكان هذا التصنيف يميز بين المواطنين الكاملين والمساعدين والمجنسين، مع شروط صارمة تجعل من السهل إلغاء جنسية الفئتين الأدنى[2]، وفي ظل تزايد التوترات العرقية والدينية تصاعد العنف والتوتر في إقليم راخين خلال السنوات التي تلت إصدار قانون الجنسية إلى إتاحة السلام غير المستقر مكانه لحدوث الأزمة، خصوصا مع تشجيع البوذيين على الاستيطان في آراكان بالمقابل تهجير المسلمين الروهينجا لدول الجوار هربا من العنف المبرر عبر هذا التشريع.

المرحلة الخامسة: الأزمة (2012–2018): تزايد العنف والنزوح

في عام 2012، اندلعت اشتباكات عرقية ودينية بين الروهينجا والبوذيين في ولاية راخين، مما أدى إلى نزوح 140,000 من الأقلية إلى مخيمات اللاجئين، ومع تصاعد حدة التوتر والعنف السياسي المستمر أعلنت الحكومة عن أول هجوم مسلح كبير نفذه مئات الأشخاص على مراكز للشرطة الحدودية في أكتوبر 2016، هذا الهجوم تبنته حركة اليقين باسم جديد "جيش إنقاذ روهينجا آراكان"، أعقبه حملة أمنية واسعة النطاق أدت إلى نزوح مئات الآلاف

[1] د.مؤلف، "أزمة الروهينغا.. محطات وتطورات"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2017، تاريخ الإطلاع:2024/5/17، متحصل عليه من:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/12

[2] David Steinberg, Burma/Myanma.r—What Everyone Needs to Know, UK: Oxford University Press, 2010, p73.

من الروهينجا إلى بنغلاديش، واستمرت هذه الحملة مع استمرار أعمال العنف ليصل عدد الروهينجا في مخيمات اللاجئين ببنغلادش نهاية 2017 إلى مايقارب700ألف لاجئ بعد حرق قراهم في آراكان وتعرضهم للإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير والعنف الجنسي ضد الأطفال[1]. هذا التصعيد يمثل ذروة الأزمة حيث تجلت الأبعاد الإنسانية المأساوية بشكل واضح، لذا فتحت بدورها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحقيقا في مجازر الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في راخين، حيث تم الإبلاغ عن أن كبار المسئولين في ميانمار مثل القائد العام للجيش التاتماداو مين أونغ هلينج يرتكب جرائم حرب ضد الإنسانية نهاية عام 2018[2]، هذه الاستجابة الدولية والضغط الدولي تشير إلى اعتراف دولي بالأزمة وحجم الانتهاكات، لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب الوضع السياسي/الديني/الإثني المعقد في ميانمار.

المرحلة السادسة: تجدد الأزمة- (انقلاب 2021 للآن)

في 1 فبراير 2021، بدأ الانقلاب العسكري الأحدث في ميانمار، حيث تم اعتقال الرئيس "وين ميينت" ومستشارة الدولة "أونغ سان سو تشي" من قبل قوات التاتماداو (الجيش البورمي) مما يجعل من عودة الروهينجا إلى ميانمار خيارًا غير قابل للتحقق ويزيد من تعقيد أزمة اللاجئين في بنغلاديش.

وساهمت جائحة كوفيد-19 من جهة أخرى في تفاقم الأوضاع الإنسانية في مخيمات اللاجئين الروهينغا، كذا تعقد الإجراءات الصحية الوقائية والقيود على التنقل زادت من التحديات التي يواجهها اللاجئون في الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية، كما أن خطوة نقل اللاجئين إلى جزيرة "باسان شار" أثارت مخاوف منظمات حقوق الإنسان التي تساءلت عن قدرة الجزيرة على توفير ظروف معيشية مناسبة، بالإضافة إلى ذلك، فهناك مخاوف من عزل

[1] د.مؤلف، "أزمة الروهينغا.. محطات وتطورات"، مرجع سابق.

[2] Nadia Annous ,op.cit, p24.

اللاجئين بشكل أكبر وتقليل فرصهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الحصول على دعم دولي فعال ناهيك عن صعوبة تحقيق أي نوع من الاستدامة الذاتية للسكان في الجزيرة[1].

ووفقا لتقارير أممية عام 2022، فإن أقلية الروهينجا تشهد أزمة إنسانية غير مسبوقة بعد الانقلاب الأخير وتصاعد حدة العنف السياسي المتكرر الذي خلف عشرات الآلاف من النازحين، وصعوبة التعامل معهم خصوصا في مخيمات "كوكس بازار" التي تعاني وضعا مأساويا صعبا بدون حل دائم لهم مع الوصول المحدود للمساعدات لهته الأقلية، كما أن مايقارب 600 ألف من الروهينجا يخضعون لقيود الحركة والتنقل بسبب عدم امتلاكهم لوثائق الهوية[2]، ومع ذلك تصاعد حدة التوتر مقارنة بالوضع المستقبلي المجهول للأقلية في الداخل والخارج (دول الجوار) ليصبح بعدها السلام غير المستقر رهن الوضع القائم لغاية اليوم.

[1]Robin E AL-HADDAD, Kendra L .DURAN, AHMED, Saleh, "A lost generation: perpetual education insecurity among the Rohingya", **Race Ethnicity and Education**, vol 25, no 6, 2022,pp. 874-900.

[2]شهرزاد فكيري، مرجع سابق، ص57.

المبحث الثالث: مظاهر تأثير المعضلة الإثنو-هوياتية لأزمة الروهينجا على الاستقرار الداخلي

سيتم في هذا المبحث توضيح انعكاس مظاهر المعضلة الإثنو- هوياتية على الاستقرار الداخلي للدولة لتشمل صورا مختلفة من العنف المادي واللامادي (السياسي، الهوياتي..) في صور تطهير وتصفية عرقية وإبادات جماعية، وأمننة للخطاب السياسي في ظل سياسات إنكار الهوية لأقلية الروهينجا.

المطلب الأول: الفوضى الداخلية الناشئة:

تستند نظرية معضلة الأمن المجتمعي إلى ما يسمى "الفوضى (الداخلية) الناشئة"، عندما تبدأ الدول المنقسمة على نفسها عرقيًا في الانهيار، فتكون النتيجة فوضى داخلية واسعة النطاق، تؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاستقرار الداخلي للدولة، في هذا السياق، طرح "باري بوزان Barry Buzan" مقالته "The Security Dilemma and Ethnic Conflict" عام 1993، يحلل فيها مفهوم المعضلة الأمنية في سياق النزاعات الإثنية، ويجادل بوزان بأن هذه المجموعات تتصرف بطريقة مشابهة للدول في النظام الدولي الفوضوي، حين يشعر كل طرف بالتهديد من الآخر، وهذا السلوك النيوواقعي ينبع من الطبيعة الفوضوية للعلاقات بين المجموعات الإثنية، ويمكن أن يؤدي إلى العنف والتطهير العرقي كوسيلة لضمان الأمن وتحسين الوضع النسبي، تفسير بوزان يساعد في فهم الديناميات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات الإثنية داخل الدول متعددة الإثنيات، حيث تعزز الفوضى التنافس على الموارد والأمن، مما يخلق بيئة محفوفة بالمخاطر وعدم الاستقرار[1].

وعليه يمكن إسقاط مخرجات الفوضى الناشئة على عدة مظاهر تبنتها ميانمار تجاه الأقليات الإثنية والروهينغا على وجه الخصوص، إذ أسفرت "السياسات المركزية Centralisation Politics" الرامية إلى تكريس التمايز والانقسام الإثني من خلال تهميشهم سياسيًا واقتصاديًا، تجريدهم من حقوقهم الأساسية، وفرض سياسات تعليمية وأمنية تمييزية،

[1]Barry buzan, "The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival", op.cit,27-47.

مما أدى إلى تصاعد العنف والاضطهاد ضدهم، وأدى إلى أزمة إنسانية ونزوح جماعي إلى الدول المجاورة كنتيجة لتبني الدولة لسياستي[1]:

- سياسات القمع Oppression Politics.
- سياسات التهجير Transmigration Policy.

هذه السياسات أدت إلى تعزيز المعضلة الإثنوهوياتية من خوف وشك وغياب للثقة، حيث شعرت أقلية الروهينجا بتهديد مستمر لوجودها، مما جعلها أكثر عرضة للعنف والتمييز المستمر من قبل السلطات الميانمارية والجماعات الدينية " جماعة الماغ البوذية Magh".

ومن أبرز مخرجاتها:

أ- الإبادة الجماعية والتطهير العرقي لأقلية الروهينجا " The genocide of the Rohingya minority"

تشير العديد من التقارير المحددة من قبل منظمة "مراقبة الإبادة" إلى أن أزمة الروهينجا في ميانمار تتوافق مع عشر مراحل من الإبادة الجماعية*، بالإضافة إلى تحقيق عدة معايير محددة في المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة الإبادة[2]، هذا يشير إلى وجود تهديد جدي لوقوع إبادة جماعية ضد أقلية الروهينجا كما هو محدد آنفا.

وترتكب جرائم الإبادة الجماعية من قِبل ثلاث فواعل رسمية ودينية في ميانمار، كقوات الجيش البورمي والشرطة والتنظيمات العسكرية الأخرى، ودينيا من قِبل حركة 969 البوذية المتطرفة ضد مسلمي أقلية الروهينجا ومن أبرز صورها، القتل وإلحاق الضرر البدني والعقلي

---

[1] آمال بلغالم، "الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية "دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة" ، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص115.

* تعرف المادة 6 من اتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها لعام 1948 جريمة الإبادة الجماعية على أنها أي فعل من الأفعال التالية: قتل أفراد الجماعة بصفتهم جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إلحاقاً بهم هلاكًا، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، كليًا أو جزئيًا، إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية تقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا، اتخاذ تدابير لمنع الإنجاب داخل الجماعة، ونقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

[2]Christina SZURLEJ, "Preventing genocide against the Rohingyamuslim minority in Myanmar", **Język–Szkoła–Religia**, vol 11, no 2 , 2016 ,p.90.

والنفسي، والإخضاع العمدي لأحوال معيشية تهدف إلى إهلاك هذه الأقلية بصورة كلية أو جزئية كفرض تدابير منع الإنجاب والنقل القسري خارج الديار إلى مخيمات داخل البلد أو طردهم خارج الحدود[1].

فمنذ عام 1962، عندما تولت الحكومات العسكرية مقاليد الحكم في ميانمار، تبنت سياسات وبرامج تستهدف التطهير العرقي للروهينجا[2]، هذه السياسات كانت تشمل إجراءات معلنة وأخرى خفية، تهدف إلى تهجير الروهينجا وتقليل عددهم[3]، وفي عام 1978، نفذ الجيش البورمي عملية وحشية عرفت باسم "ملك التنين"، نجم عن العملية تهجير حوالي 200,000 روهينجي إلى بنغلاديش، كانت هذه العملية خطوة كبيرة في إطار جهود الحكومة العسكرية لتطهير إقليم الراخين من الأقلية المسلمة، كما سجل الجيش البورمي في عام 1994 إبادة نحو 5,000 شخص من الروهينجا. تندرج هذه الإبادة ضمن إطار سياسات القتل المنظم ضد الأقلية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية[4].

لتتوالى الهجمات ضد الأقلية خلال الأعوام من 2012 إلى 2022 والتي بلغت ذروتها خلال سنة 2017 بعد أحداث العنف والقتل والتهجير ضد أقلية الروهينجا، حيث صرحت منظمة أطباء بلا حدود أنه خلال الأشهر الأولى من الهجمات تم قتل نحو 6700 روهينجي ولجوء أكثر من 740 ألفا منهم في ظل زرع العديد من الألغام على طول الشريط الحدودي المتاخم لبنغلادش الذي يسلكه الفارون من الأقلية[5]، مما عرض ميانمار ومازال، لتهم بـ"الإبادة

---

[1] زياد ربيع، "جرائم الإبادة الجماعية"، **مجلة دراسات الدولية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد59، 2014، ص 108.

[2] يلن بابه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2007، ص108.

[3] Trevor Wilson Judging," Myanmar's Human Rights Abuses: Is There a Role for a Commission of Inquiry", **Asia Rights Australian National University**, 2011, accessed :2024/4/12: Available at: https://ssrn.com/absract=2690608

[4] أحمد أبي معاذ ، **مسلمو أراكان وستون عاماً من الاضطهاد**، الرياض: د.د.ن ،2012، ص145.

[5] د.مؤلف، "تقرير عن زيارة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائقإلى مخيمات لاجئي الروهينجا في ميانمار 2-6 جانفي 2018"، ص ص6-7، تاريخ الإطلاع عليه: 20/04/2024، متحصل عليه من: https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=9861&refID=4271.

الجماعية والتطهير العرقي" أمام محكمة العدل الدولية، والجدول الموالي لتوضيح مراحل الإبادة الجماعية التي تعرضت لها أقلية الروهينجا في ميانمار وفقا لمعايير محددة في المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة الإبادة كالتالي:

الجدول رقم 7 : المراحل العشر للإبادة الجماعية لأقلية الروهينجا

المرحلة	الوصف	الإسقاط على أقلية الروهينجا في ميانمار	تاريخ التصنيف
التصنيفClassification	تصنيف الناس إلى "نحن" و"هم" بناءً على الخصائص العرقية أوالدينية.	تصنيف الروهينجا كمجموعة إثنية منفصلة وغير مرغوب فيها.	منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1948.
الترميزSymbolization	إعطاء أسماء أو رموز للأقليات.	تسمية الروهينجا بـ "البنغاليين" لإيحاء أنهم مهاجرون غير شرعيين.	**منذ عقود**
التمييزDiscrimination	حرمان المجموعة المستهدفة من حقوقها المدنية والإنسانية.	إلغاء الجنسية البورمية للروهينجا عام 1982، وفرض قيود على حركتهم وزواجهم وتعليمهم.	**1982**
التجريد من الإنسانيةDehumanization	اعتبار المجموعة المستهدفة أقل من البشر واستخدام الدعاية لتبرير العنف ضدهم.	وصف الروهينجا بأنهم "غزاة وإرهابيون" مما يجردهم من إنسانيتهم بسبب وحشيتهم	**مستمر**
التنظيمOrganization	بشكل رسمي: تنظيم الفئات والجهات التي ستقوم بأعمال العنف من قبل الدولة، لكن تستخدم الميليشيات المتعاونة	تنظيم الجيش والجماعات المتطرفة 969" لعمليات العنف العسكرية ضد الروهينجا، بما في ذلك عمليات "ملك التنين."	/1978 2017/2012

	معها لتنفيذه للتنصل من المسؤولية لاحقة.		
التحريض	نشر الدعاية لزيادة الانقسام بين المجموعات وتقنين التمييز لإبعاد الجماعات عن بعضها كقوانين الزواج او منع التفاعل الإجتماعي البيني.	خطاب الكراهية والدعاية من قبل البوذيون المتطرفون "حركة 969" لتقييد حقوق الروهينجا بشكل أكبر. "قوانين حماية العرق والدين"، لتقييد التحول الديني وتعدد الزوجات وفرض تدابير للتحكم في تعداد سكان مسلمي الروهينجا.	**منذ 2015**
الإعدادPreparation	تحديد وتنظيم الفئات المستهدفة للإبادة، بما في ذلك إعداد القوائم والتدريب.	تعد الحكومة والجيش استعدادًا لـ "العمليات التطهيرية" ضد الروهينجا، مبررة أفعالها بأنها ضد الإرهاب.	**مستمر**
الإضطهادPersecution	اضطهاد أفراد الأقلية بشكل مكثف، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية والتعذيب والقتل.	إقامة محتشدات مكتظة بالروهينجا، وتعريضهم للحرمان من احتياجاتهم الخاصة بالإضافة لحملة الاعتقالات الجماعية والاغتصاب والتعذيب والطرد من منازلهم.	**الذروة في 2017/ مستمر**

الإبادة Extermination	بدء عمليات القتل والإبادة الممنهجة ضد المجموعة المستهدفة.	قتل آلاف الروهينجا في العمليات العسكرية، وتهجير أكثر من 700,000 إلى بنغلاديش.	**2017/2012 / مستمر**
الإنكار Denial	إنكار الجرائم ومحاولة إخفاء الأدلة، مع تبرير الجرائم بأنها أفعال ضرورية أو عفوية.	إنكار الحكومة الميانمارية للجرائم المرتكبة على أقلية الروهينجا وادعائها أنها عمليات ضد "إرهابيين متطرفين ".	**مستمر**

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: Christina SZURLEJ, op.cit, pp.89-116

وعليه يظهر الجدول تطبيق مراحل الإبادة الجماعية التي وضعها "جريجوري ستانتون" والتي تعرف بـ"معايير ستانتون العشر"، حيث تتوافق وتعريف الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، ويظهر من خلالها أن ميانمار استوفت كل معايير الإبادة الجماعية ضد الروهينجا، ويتضمن ذلك التصنيف والتمييز، حيث تم تحديد وتمييز الروهينجا "كأقلية متمايزة دينيا وإثنيا عن باقي الأقليات" وفرض سياسات تمييزية ضدهم وكان قانون الجنسية 1982 أبرزها، ويشمل أيضًا التنظيم والتحريض عن طريق تحويل الخطاب ونشر الدعاية الكاذبة ضدهم، بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التحليل الاضطهاد والإبادة الفعلية، حيث تم تنفيذ العمليات القمعية بشكل مكثف، بما في ذلك القتل الجماعي والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري كما يظهر التطهير العرقي كأبرز مظاهر الإبادة الجماعية الذي تواجهه الأقلية في ميانمار، وعليه تبدو الحاجة ملحة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية المستدامة لمنع تصاعد الأزمة وإدارتها بشكل ناجع لضمان حماية الأقلية على أقل تقدير.

المطلب الثاني: الخطاب السياسي وسياسات إنكار الهوية الروهينجية

تعتبر نظرية الأمننة إحدى النظريات البارزة في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، حيث تقوم على فكرة أن القضايا تصبح مسائل أمنية ليس لأنها تهديدات بطبيعتها، بل لأنها تُصور وتُقدم كتهديدات من قبل الجهات الفاعلة.

ويعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لموضوع مرجعي معين قد يكون الدولة أو أفراد أو جماعات كما قد يكون هوية، بهدف شرعنة اللجوء إلى ترتيبات استثنائية لتأمين الموضوع المرجعي المهدد من التهديدات المحيطة به، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة المؤمنة من السياسات العامة إلى السياسات الطارئة [1]، أي تحويل قضية عادية إلى قضية أمنية عبر الخطاب السياسي الموجه وهي انعكاس للأمن المجتمعي كما تعبر عنها مدرسة كوبنهاغن.

أولا: إضفاء الطابع السياسي على الهوية الإثنية للروهينجا

تم استخدام الخطاب الأمني في ميانمار، بشكل واضح لتبرير السياسات القمعية ضد الروهينجا، حيث اعتبرت أقلية الروهينجا كتهديد للأمن القومي وللهوية البوذية للدولة من قبل القادة البوذيين والسلطات العسكرية، هذا الخطاب استغل الفجوات الاجتماعية والدينية لتعزيز الخوف والعداء تجاه الروهينجا من خلال وسائل الإعلام الرسمية والخطابات العامة، إذ صورت سلطات الروهينجا كـ "آخر" أجنبي وغير مرغوب فيه، وأنهم مهاجرون غير شرعيين سمح لهم بالدخول من قبل مستعمريهم البريطانيين السابقين على الرغم من الروابط القبلية التي كانت تربط الأقلية بالأرض[2]، وساعد هذا الخطاب الموجه كل من الجهات الخاصة والعامة على تبرير الاضطهاد الذي بلغ ذروته مؤخرًا في جرائم الإبادة الجماعية بما في ذلك القتل الجماعي، والاغتصاب، والتهجير القسري.

---

[1] محمد حمشي، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد6، جويلية2018،ص345.

[2] Abdelkader, Engy, op.cit, p 3.

بالتالي، تم نقل مسألة الروهينجا من قضية إنسانية مرتبطة بحقوق الإنسان والأقليات، إلى قضية أمنية طارئة، هذا التحول سمح للسلطات باتخاذ إجراءات استثنائية وقمعية تحت ذريعة أنهم يشكلون خطرًا على الاستقرار والأمن الوطنيين ومنع التهديدات المحتملة التي يشكلونها، وأهم ما اعترض الوضع، التطورات الخاصة بالهوية التالية:

أ- قانون الجنسية 1982: أصدرت حكومة الحزب الواحد الماركسية ببورما قانونا يقضي بحرمان أقلية الروهينجا المسلمة من حقوق المواطنة والجنسية البورمية، واعتبارهم أجانب بنغاليين يشكلون عائقا على البلد[1]، ليساهم هذا القانون في إحداث أكبر أزمة بناء أمن هوياتي في البلد، حيث يعتبر ويشكل جزءًا من إطار أوسع للتمييز ضد الروهينجا، وقد أدى إلى تكريس الانفصال الاجتماعي والسياسي والهوياتي لهذه الأقلية داخل المجتمع الميانماري.

فبعد إصداراها لمسودة قانون يقضي بسحب الجنسية البورمية عن الأقلية الروهينجا في 1982 منذ أن كانت تعترف بها في 1948 وفقا لتقسيم طبقي يتضمن[2]:

- **المواطنون من الدرجة الأولى:** الكارنيون والشائيون والباهيون والصينيون والكامينيون.
- **المواطنون من الدرجة الثانية:** يتضمن خليط من عدة أجناس الدرجة الأولى.
- **المواطنون من الدرجة الثالثة(الدنيا):** الأقلية المسلمة الدخيلة على بورما باعتبارهم مهاجرون بنغال.

وبناءا عليه ترى السلطات الميانمارية بحكم سلطتها أن هناك ضرورة لاعتبار هذا القانون "قانون الجنسية وسحب الهوية" إجراء استثنائيا (Extraordinary Measure)لمواجهة أي تهديد وجودي لهوية المجتمع ومكوناته "البوذية".

[1] طارق شديد ، مرجع سابق ،ص12.

[2] نفس المرجع، ص13.

ثانيا: دور العامل الديني كعمق إستراتيجي للمعضلة الإثنوهوياتية للدولة:

تعد ميانمار دولة ذات أغلبية بوذية وغير علمانية، إذ يعتنق معظم السكان البوذية التيرافادا، وتعتبر المسيحية ثاني أكبر ديانة في البلاد، بينما يشكل المسلمون ثالث أكبر مجتمع ديني، فوفقًا لتعداد السكان في بورما، يمثل البوذيون 89.8 في المائة من السكان، في حين يشكل المسيحيون 6.3 في المائة، والمسلمون 2.3 في المائة[1].

وتعتبر الأزمة المستمرة للروهينجا في ميانمار، ذات أبعاد متعددة وتشمل عدة جوانب، لتتجاوز التصور الشائع لها كأزمة حقوقية إنسانية للأقلية المضطهدة فحسب، لذلك ستحاول الدراسة فحص الجانب الخفي فيها وهو دور العامل الديني في تشكيل وتأكيد هوية مجتمع ما، كماقد يكون الصراع دينيًا في شكله الظاهر، ولكنه في الواقع ينبع من التناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي فرضها المنطق الاستعماري وإضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات العرقية كمدخل أساسي للتحريض على الحروب الأهلية وتبني خيار العنف.

ويمكن الأخذ ببعدين لتحليل دور العامل الديني في التأثير على مسار الأزمة الروهينجية من خلال:

1- صعود القومية البوذية:

على مدى 69 عامًا من وجودها، هيمنت ميانمار سياسيًا على يد الأغلبية البوذية البامارية، إلى جانب 135 مجموعة عرقية أخرى معترف بها رسميًا، إذ تصنف إلى ثماني قوميات رئيسية: البامار، التشين، الكاتشين، الكايين، الكايا، المون، الراخين، والشان، الذين يُعتبرون السكان الأصليين لميانمار، أما الجماعات الأخرى، مثل المسلمين الروهينجا، فيُصنفون كأجانب أو مهاجرين غير شرعيين[2].

ارتبط إدراك العالم الغربي للبوذية البورمية منذ 1988 لغاية 2007 (ثورة الزعفران) من خلال زعيمة المعارضة والحائزة على جائزة نوبل للسلام أونغ سان سو كي بالتظاهرات السلمية

[1] Yusuf Imtiyaz, "Islam and Muslim Societies",**A Social Science Journal**, Vol 10, No 2,2017, p82.

[2]Ibid,p.82.

لصالح الديمقراطية، غير أن عدم التزام أونغ سان سو كي بشكل واضح بالآليات السلمية لإدارة أزمة الأقليات الإثنية المتعددة في ميانمار والروهينجا بشكل خاص قد غير من الإدراك الإيجابي لهذه الأزمة المنسية حيث ارتبطت البوذية الثيرافادا والهوية الوطنية البورمية إلى حد ما بالعرقية والتطرف البوذي والاستبعاد والكراهية للأقليات الأخرى في ميانمار من خلال الأنشطة المعادية للإسلام للقوميين البوذيين والجماعات المرتبطة بهم كحركة 969 و(ماباثاMabatha) المنبثقة من حركة 969، بسبب الاختلافات التاريخية والثقافية والعقائدية[1].

ويعتبر الملك أناوراثا (1044–1099) الأب الروحي للبوذية (التيرافادا(Theravada)، حيث اعتنقها لأول مرة في القرن 11 في مملكة باغان ورفض البوذية الآرية[2]، وشكل الرهبان البوذيين منذ ذلك الوقت الدعامة الأساسية لنظام الحكم البورمي والركيزة العقائدية التي يعتمد عليها في هرم السلطة الطبقي.

غير أن الاستعمار البريطاني الذي أنهى فترة الحكم الملكي كان له تأثير عميق على الدولة البوذية التقليدية خصوصا وان العلمانية تتعارض مع ارتباط البوذية الوثيق برسم السياسات العليا للدولة، وفي ظل التغيير الاجتماعي السريع للمجتمع البورمي تسعى الحركات القومية البوذية (969 وماباثا) لتعزيز الهوية الوطنية وتوحيد المجتمع ضد تهديد تاريخي مشترك من خلال تبني خطاب الكراهية ضد الإسلام (الإسلاموفوبيا)، ومن الممكن أن يرجع الدور السلبي للسلطة السياسية آنذاك وحتى الوقت الآني حيال الأزمة الإثنية/الدينية للروهينجا في راخين، لصرف الأنظار عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، كما لاتزال القوات العسكرية تمتلك تأثيرا كبيرا على صناع القرار في ميانمار، ونتيجة لذلك تستمر الحكومة في رفض إعطاء الروهينجا حقهم في أن يكونوا أقلية شرعية على أقصى تقدير[3].

---

[1]Roman Husarski, "Buddhist nationalism and Islam in modern Myanmar", **ActaAsiatica Varsoviensia** ,vol 02, no.30, 2017,p56.

[2] MaungHtin Aung, “Folk-Elements in Burmese Buddhism”, accessed: 11/5/2024 ,available at http://www.theatlantic.com/magazine/archive/1958/02/folk-elements-in-burmesebuddhism/306833/

[3]Roman Husarski , op.cit,pp.70.72.

2- الصدام الديني بين الإسلام والبوذية في ميانمار:

وفقًا لتقرير منظمة حقوق الأقليات الدولية، يتواجد في ولاية راخين مجموعتان مسلمتان رئيسيتان: الكامان أومسلمو ميانمار، والروهينجا، ويتحدث الكامان لغة راخين أو البورمية، وتتشابه عاداتهم وتقاليدهم مع تلك الخاصة بالسكان البوذيين في ميانمار، وقد منحت حكومة ميانمار الكامان الجنسية البورمية، في حين أن لغة أقلية الروهينجا هي الروهينجا، أو روانغا، التي تشبه لغة تشيتاغونغ في بنغلاديش وتختلف عن اللغات الأخرى التي تُتحدث في ولاية راخين وميانمار[1]، وهو ما يؤكد دور العامل اللغوي في تحديد الهوية العرقية لجماعة معينة لكونها تسهم في فرض الهيمنة اللغوية للأغلبية على الأقلية داخل المجتمعات.

ولأن الفرضيات تعددت حول تواجد المسلمين لأول مرة في ميانمار كما فصلنا قبل، فإن المرجح أن الإسلام وصل لميانمار، ومنه لإقليم آراكان في القرون الوسطى عبر التجار العرب والفرس، حيث يشكل الروهينجا جزءا كبيرا من السكان المسلمين، بيد أنه ظهر لأول مرة في سجلات "مملكة بيغو" في القرن الحادي عشر وسُمح لهم بالاستقرار داخل الممالك وأحيانًا تم توظيفهم حتى في البلاطات الملكية كما تلقى أحد المماليك "الملك ساولو" (1077-1088) تعليمه في شبابه على يد عربي مسلم[2]، مما يثبت العلاقة المستقرة بين المسلمين والبوذيين داخل بورما خلال المراحل الأولى لتواجدهم، إذ شملت فترة التعايش البوذي الإسلامي على عدة أوجه أبرزها :

أ- **التبادل الثقافي:** حيث تبادل المسلمون والبوذيون المعرفة والتقاليد الثقافية عبر الحدود الدينية، مما أدى إلى تأثير متبادل بين الثقافتين، كمساهمة العلماء المسلمين في الفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر في دراسة البوذية بالمقارنة مع الديانات التوحيدية الأخرى، وأبرز تلك الأعمال للمؤرخ والرائد الفلسفي في دراسة الأديان الفارسي

[1]Ullah, AKM Ahsan, and Diotima Chattoraj, **The unheard stories of the Rohingyas: Ethnicity, diversity and media,** Bristol: Policy Press, 2023,p7.
[2]M. Yegar, **The Muslims of Burma. A Study of a Minority Group**, Wiesbaden: Otto Harrassowitz 1972, pp. 1-2.

المسلم صاحب كتاب "الملل والنحل" عبد الكريم الشهرستاني (1086-1153)[1]، حيث أبدى احتراما كبيرا للبوذا والديانة البوذية.

ب- التجارة: كانت السلع والتجارة وسيلة مهمة للتواصل بين المسلمين والبوذيين، مما ساهم في إرساء التعايش السلمي بين المجتمعين.

ج- القيم المتشابهة: كالتحرر من العبودية والسلام ومحاربة التطرف وإرساء أسس التعايش السلمي.

غير أن العلاقات بين الإسلام والبوذية بدأت في الصدام منذ تولي الملك "بوداباي" لمقاليد الحكم في أراكان واحتلال أراضيها وضمها لبورما لتكون فترة 42 سنة من حكمه من أسوء الفترات التي مرت على المسلمين الروهينجا من خلال تعرضهم للقتل والتشريد وتدمير المكاتب الإسلامية والمساجد والمآثر القديمة المتعلقة بالوجود الإسلامي بآراكان، ثم بدأ في إنشاء المعابد البوذية كأول خطوة لمحو الهوية الإسلامية في الإقليم[2]، وتتابعت أزمات المسلمين مثلما تم التفصيل فيها فيما سبق مع توالي الحكومات المتعاقبة في ظل استخدام الحركات القومية البوذية المتطرفة لمحاربة الإسلام باستخدام العنف ضد مسلمي ميانمار بدوافع دينية وخطب حماسية محرضة كحركة 969 التي تقود اكبر موجة إبادة جماعية للأقلية المسلمة الروهينجا، ليتجدد السؤال حول إمكانية تصنيف أزمة الروهينجا على أنها أزمة دينية ممتدة تتطلب الحاجة إلى بدء الدراسات والأبحاث حول سبل إعادة إرساء السلام بين الإسلام والبوذية في الإقليم كمشروع ديني/حضاري/أكاديمي.

[1] Yusuf Imtiyaz, "Three Faces of the Rohingya Crisis: Religious Nationalism, Asian Islamophobia", and Delegitimizing Citizenship, op.cit,pp 508,509.

[2] طارق شديد، مرجع سابق، ص ص 8-9.

إستنتاجات الفصل الثاني:

بناءا على ماتقدم في الفصل الثاني، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- يمثل إقليم راخين في ميانمار موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، ليس فقط من حيث الموقع الجغرافي بل أيضًا بسبب تأثيره على الديناميات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وفهم الوضع الجغرافي والإستراتيجي لهذا الإقليم ضروري لفهم التعقيدات المتعلقة بأزمة الروهينجا.
- مرت ميانمار بتحولات سياسية كبيرة بدءًا من الاستعمار البريطاني، مرورًا بحكم العسكر، ثم التجربة الانتقالية الديمقراطية قصيرة المدى وصولًا إلى الانقلاب العسكري الأخير عام 2021، ومع ذلك، فإن النظام السياسي التكتلي الموحد في ميانمار، والذي يتألف من سبع ولايات وسبع مناطق، لا يزال يتضمن تعديلات دستورية تمنح الجيش سلطات كبيرة، مما يعيق التحول الديمقراطي الكامل ويساهم في استمرار التوترات السياسية وعدم الاستقرار.
- ساهم التشظي الأمني الداخلي والتشرذم المجتمعي تبعا للتأثيرات المسببة لأزمة الروهينجا على كافة المستويات سواءا الداخلية (التعدد العرقي" المحتوى الطائفي، دور المؤسسة العسكرية وهشاشة النظام السياسي، التعبئة السياسية الإثنية كعامل مرتبط بالإستعمار الداخلي، عدم إشباع الإحتياجات الإنسانية)، أو الخارجية (السياسات الإستعمارية، التأثير الجيوسياسي للقوى الإقليمية والدولية) إلى الإنتقال لما يسمى بالنزاعات الإجتماعية الممتدة وفقا لخاصيتي التدفق Flow والانتشار Diffusion، والتي نتبع مسارات صعودها وهبوطها وفقا لأنموذج مايكل لاند "منحنى النزاع" لمراحل دورة النزاع.
- تشمل مظاهر المعضلة الأمنية الإثنوهوياتية على الإستقرار الداخلي لميانمار صورا مختلفة من العنف المادي واللامادي(السياسي، المجتمعي، الهوياتي..) في ظل تفاقم الفوضى الأمنية الداخلية نتيجة لتبني الدولة لسياستي القمع والتهجير وسياسات إنكار الهوية وتحويل الخطاب السياسي، نتيجة لما تعيه الأقلية من عنف وتطهير عرقي قادت في نهاية

المطاف إلى إضطراب البيئة الأمنية المجتمعية وتوسيع دائرة فواعل الأزمة الذي يمتد للمستوى الإقليمي وحتى الدولي وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تداعيات أزمة الروهينجا على الأمن الهوياتي ضمن الفضاءات الإقليمية والدولية

تمثل أزمة الروهينجا تحديًا أمنيًا وهوياتيًا عابرًا للحدود، مما يستدعي استجابات حوكماتية وأمنية على المستوى الدولي والإقليمي لمعالجة انعكاساتها على دول الجوار ضمن الفضاءات الإستراتيجية لميانمار.

في هذا الإطار يتطلب تحليل هذه التداعيات الانتقال من المستوى النظري الذي تم تحديده في الفصول السابقة إلى المستوى التجريبي القائم على الإسقاط المباشر، إذ يُعد هذا الانتقال ضروريًا لفهم التداعيات الأمنية المتعددة لهذه الأزمة وآليات إدارتها في ظل إبراز دور فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات وسبل معالجتها في إطار ترتيبات أمنية إقليمية ودولية وذلك وفق:

المبحث الأول: الانعكاسات عبر الحدودية لأزمة الروهينجا في الجوار الإقليمي.

المبحث الثاني: أدوار فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة أزمة الروهينجا.

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية لإدارة أزمة الروهينجا.

المبحث الأول: الانعكاسات عبر الحدودية لأزمة الروهينجا في الجوار الإقليمي:

عقب التطرق والتحليل بالتفصيل لمدخلات أزمة الروهينجا وأبعادها على المستوى الداخلي، سيتم الانتقال إلى دراسة تأثيراتها على الزحف الحدودي لدول الجوار ضمن حدود البيئة الإستراتيجية الإقليمية،حيث يعتبر تحليل الفضاء الاستراتيجي لأي دولة من أهم المرتكزات الأساسية في التحليل الجيوسياسي عبر تحديد الفضاءات الإقليمية، كالتالي:

أ- **امتداد قاري آسيوي:** يتضمن ثلاث أقاليم مهمين:

- **إقليم جنوب شرق آسيا:** يشمل الدول المجاورة مثل تايلاند، لاوس، فيتنام، كمبوديا، ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، الفلبين، وبروناي المنطويين في ظل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).
  - **إقليم جنوب آسيا:** يضم الهند وبنغلادش.
  - **إقليم شرق آسيا:** يضم الصين.

ب- **امتداد بحري:** من خلال انتمائها لمطلين بحريين هما:

- **خليج البنغال:** يمتد الساحل الجنوبي لميانمار على خليج البنغال، مما يربطها بحركة التجارة البحرية الإقليمية والدولية.
- **بحر آندامان:** يقع في الجنوب الشرقي من ميانمار، ويؤثر على علاقاتها التجارية والبحرية مع دول الجوار.

ج- **امتداد وجداني:** يتضمن الانتماء للفضاءات التي تربطها علاقات ثقافية ودينية وعرقية مشتركة مثل:

- **الفضاء الإسلامي:** الذي يربط أقلية الروهينجا بمسلمي بنغلاديش وماليزيا وإندونيسيا ودول منظمة التعاون الإسلامي
- **الفضاء البوذي:** الذي يربط ميانمار مع دول جنوب شرق آسيا الأخرى مثل الهند تايلاند وسريلانكا.

بالتالي، يمكن القول أن تقسيم الفضاء الاستراتيجي لميانمار يوفر أدوات تحليلية هامة لفهم تأثيرات الأزمة الإثنية والدينية، وتوجيه السياسات الخارجية للدول الإقليمية والدولية، مما يساهم في إدارة الأزمة بشكل أكثر فعالية.

المطلب الأول: مخرجات تدفق اللاجئين نحو بنغلادش/ماليزيا/إندونيسيا:

تعد ظاهرة اللجوء من أعقد القضايا التي واجهت المجتمعات الدولية منذ عقود، حيث يرتبط المصطلح بتغيير الأفراد لإقامتهم من دولة لأخرى لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية على سبيل الاضطرار والإكراه، ويمكن تحديد مفهوم اللجوء من خلال:

أولا: مفهوم اللجوء:

اختلفت مفاهيم اللجوء باختلاف وجهات النظر المتبناة من قبل المفكرين والدارسين أو المنظمات الدولية والحكومية المتخصصة وفقا لما يلي:

1- تعريف اللجوء:

تعددت المواثيق والمعاهدات الدولية التي عرفت مصطلح "**اللجوء Refugee**"، إذ عرفت اتفاقية جنيف سنة 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يمكن أن يجد نفسه في وضع يدفعه إلى الهجرة أو طلب اللجوء نتيجة لخوفه من تعرضه للاضطهاد بسبب عرقه، دينه، جنسيته، انتمائه الاجتماعي، أو آرائه السياسية خارج بلده، وقد لا يكون بإمكانه أو قد لا يرغب في البقاء تحت حماية بلده بسبب هذا الخوف، أو قد يكون غير راغب في العودة إلى بلده بسبب هذا الخوف"[1].

هذا التعريف الذي وصف بأنه أشمل تعريف لوصف اللاجئ ، يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الخوف من الاضطهاد الحالي، ولكن أيضًا الاضطهاد المحتمل الوقوع في المستقبل، مما يعزز حماية الأفراد من العودة القسرية إلى بيئات قد تكون غير آمنة لهم.

[1] مثنى العبيدي، "مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظل الأزمات الراهنة"، **مجلة رؤية تركية**، العدد.8، 2019، ص 182.

كما عرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي: بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها، لفرد طلب هذه الحماية[1]

يركز هذا التعريف على الحماية التي توفرها الدولة للشخص الذي يطلب اللجوء لأسباب سياسية كحمايته من الاضطهاد الذي يتعرض له داخل دولته ، ويشمل جميع المناطق التي تقع تحت سلطة الدولة، سواء كانت داخل حدودها الجغرافية أو في مناطق تخضع لسيطرتها.

وعليه، فإن اللجوء هو جميع الإجراءات الاستثنائية الإنسانية والقانونية التي تمنحها الجهة المستضيفة (سواء كانت دولة أو منظمات دولية وحقوقية) لحماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والاضطهاد بسبب الدين أو العرق أو آرائهم السياسية في بلدانهم الأصلية، وذلك لضمان حقهم في البقاء في بيئة آمنة ومستقرة.

2- الفرق بين اللجوء والنزوح والهجرة:

أ- النزوح واللجوء:

يشمل مصطلح النزوح الأشخاص الذين نزحوا قسرًا نتيجة للاضطهاد أو النزاعات المسلحة أو حالات العنف الشديد أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية، لذلك يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للانتقال إلى مناطق أخرى داخل بلدهم أو إلى خارجها، بينما يشير مصطلح النزوح القسري إلى حركة اللاجئين وملتمسي اللجوء عبر الحدود الدولية، وكذلك حركة النازحين داخليًا[2].

فالنزوح هو مفهوم أوسع يشمل الانتقال القسري داخل وخارج الحدود، بينما يتعلق اللجوء بالبحث عن الحماية الدولية من الاضطهاد في دولة أخرى، ويتضمن حقوقاً وحماية محددة بموجب القانون الدولي.

---

[1] عبدالوهاب الكيالي، وآخرون، مرجع سابق، ص467.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ط8، جنيف: قطاع الإنتاج، 2008، ص09.

ب- الهجرة واللجوء:

تُعرف الهجرة بأنَّها مغادرة الشخص إقليم دولته نهائيًا أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة فيها بصفة دائمة أو مؤقتة[1].

وقد أوصت هيئة الأمم المتحدة بتصنيف المهاجرين عند وصولهم إلى وجهتهم في الأصناف الأربع التالية:[2]

- **المهاجرون الدائمون:** هم غير المقيمين الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد على السنة.
- **المهاجرون المؤقتون:** هم غير المقيمين الذين يخططون لممارسة عمل في بلد الوصول لفترة سنة أو أقل،
- **الزوار:** هم الأفراد الذين يرغبون في البقاء في البلد لفترة سنة أو أقل دون نية لممارسة أي عمل، ويشمل هذا التصنيف أيضًا أفراد عائلاتهم الذين يرافقونهم.
- **المقيمون العائدون:** هم الأفراد الذين يعودون إلى بلدهم بعد غياب تجاوز السنة.

وعليه فاللاجئ يفر من بلده بسبب الاضطهاد والنزاعات المسلحة للبحث عن مكان آمن يضمن له سلامته الشخصية، حيث يجبر على عبور الحدود الوطنية لطلب اللجوء في إحدى الدول المجاورة، وتعترف المفوضية السامية للاجئين والمنظمات الأخرى بوضوح بهؤلاء الأشخاص باعتبارهم "لاجئين"، حيث يصبح العودة إلى المنزل خطيرًا بالنسبة لهم ويحتاجون إلى مأوى وحماية في بلدان أخرى[3].

بينما المهاجر ينتقل عادة من بلده إلى بلد آخر للبحث عن أوضاع معيشية أفضل، وليس هناك تهديد مماثل لحياة المهاجرين في دولتهم الأصلية أو عائق لعودتهم، على عكس اللاجئين، يتلقون حماية من حكوماتهم الخاصة كلما اختاروا العودة إلى بلادهم.

---

[1] سالم، أحمد، **الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر التوزيع، 2011، ص34.

[2] خليل البدو، **علم الإجتماع السكاني**، عمان: دار حامد،2009، ص32.

[3] Debasish Nandy, Majee Debtanu." Refugees In Bangladesh: The Question Of Human Security**". Himalayan And Central Asian Studies,** Vol. 26, No 1/2, 2022 ,P.65.

وعليه يتمثل التحدي الرئيسي للاجئين الروهينجا في دول الجوار في ضمان الحماية الشاملة لحقوقهم الإنسانية وتوفير الظروف الضرورية لحياة كريمة وآمنة، إذ يتصدر الاضطهاد السياسي والعرقي قائمة الأولويات التي يواجهونها في ميانمار، بالإضافة إلى ذلك، يواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم في الدول المستضيفة، مما يؤثر على صحتهم وفرصهم المستقبلية، كما يعيش العديد منهم في ظروف معيشية قاسية في المخيمات، حيث يفتقرون إلى المأوى والغذاء الكافي، ناهيك عن خطر العنف والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء خاصة.

لذلك، سيتم التركيز على مخرجات تدفق اللاجئين الروهينجا في دول الجوار الأكثر تأثرا واستقبالا لتدفقات اللاجئين كبنغلادش في المركز الأول تليها ماليزيا ثم إندونيسيا كملجئ جديد للفارين من الأوضاع المعيشية المزرية في المخيمات.

ثانيا: اللاجئين الروهينجا في بنغلادش:

تستضيف بنغلاديش حاليًا أكبر مخيمات اللاجئين في العالم في كوكس بازار(الجنوبية الشرقية المتاخمة لحدود بنغلادش)، حيث يبلغ عدد الروهينجا الذين نُزحوا قسرًا من ميانمار ولجئوا إلى هناك منذ أغسطس 2017 ما يقرب من مليون شخص، ويعيش معظمهم في 34 مخيمًا مؤقتًا في منطقة كوكس بازار وبعضهم في جزيرة باشان شار، هذه المخيمات توفر الأساسيات للحياة، لكنها تفتقر إلى الكثير من مقومات الاستدامة، غير أن حكومة بنغلاديش لا تعترف بالروهينغا كلاجئين، مما يحرمهم من الحقوق التي يحصل عليها اللاجئون بموجب القانون الدولي، بحيث يتم تصنيفهم كـ"نازحين قسراً من ميانمار"، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 17: أعداد تدفق اللاجئين الروهينجا في بنغلادش

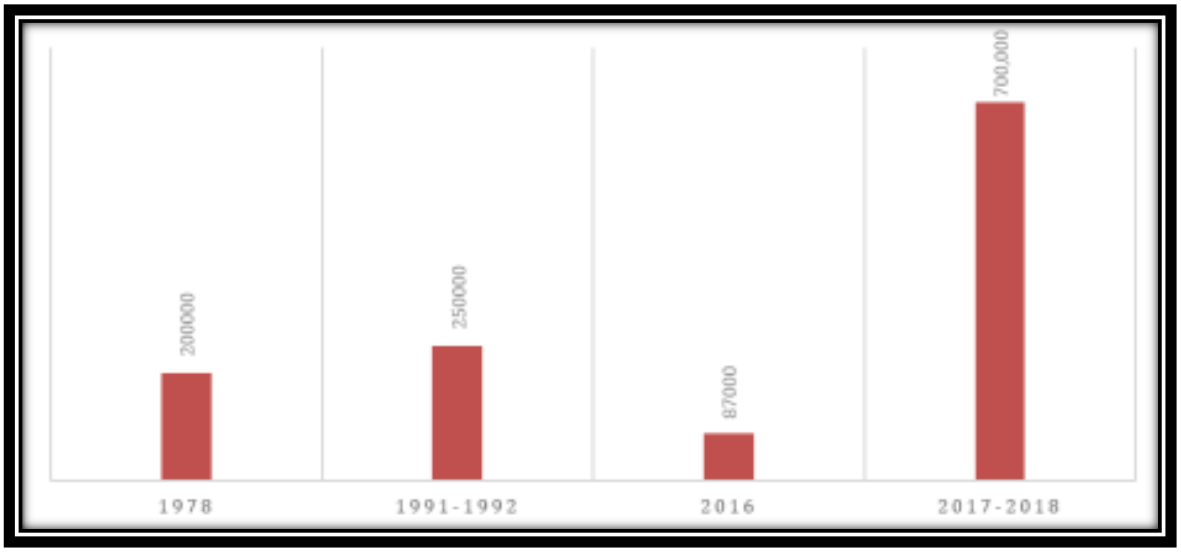

Source: Office of the Refugee Relief and Repatriation Commissioner, 2019

من الشكل أعلاه يتبين أن أول تدفق اللاجئين الروهينجا في بنغلادش مرت عبر مراحل[1]:

1- عملية "ناجامين" (1977): بدأت العملية بقيام الحكومة الميانمارية بعملية تدعى "ناجامين" أو "ملك التنين"، مما أدى إلى تهجير كبير للروهينجا من مستوطناتهم.

2- قانون الهجرة الجديد (1982):الذي أصدرته الحكومة الميانمارية قانونًا جديدًا للهجرة في عام 1982، الذي شمل الروهينجا ضمن تصنيف المهاجرين غير الشرعيين.

3- التطهير العرقي (1991): بدأ الجيش الميانماري في العمليات العنيفة ضد الروهينجا في محاولة لفرض النظام في ولاية راخين، مما أدى إلى هروب أكثر من 250,000 روهينجا إلى بنغلاديش ودول مجاورة.

[1]AHMED Zobayer , EMTIAZ SM Toki Ullah. "Major Socio-economic Externalities of Rohingya Crisis in South-East Asia", accessed:2024/6/6, available at: https://www.researchgate.net/profile/Zobayer-Ahmed-3/publication/340385770_Major_Socio-economic_Externalities_of_Rohingya_Crisis_in_South-East_Asia/links/6075cf3192851cb4a9dc03e6/Major-Socio-economic-Externalities-of-Rohingya-Crisis-in-South-East-Asia.pdf.

4- أحداث العنف (2012 و 2016): شهدت أحداث العنف بين الروهينجا والبوذيين في ولاية راخين، مما دفع مئات الآلاف من الروهينجا للفرار إلى بنغلاديش.

5- المجازر والاغتصابات (2017): في عام 2017، شهدت بنغلاديش تدفقًا كبيرًا من الروهينجا بعد حملة عسكرية عنيفة قامت بها الحكومة الميانمارية، مما أدى إلى تشكيل محتشدات للاجئين في منطقة كوكس بازار.

لكن الوجود الطويل للروهينجا في ظل صعوبة إعادة التوطين**Policy induced** في ميانمار، خلق مشكلة أمنية كبيرة لبنغلاديش رغم قلة الموارد وصغر المساحة، إذ ما زالت تسعى لحماية أمنها ضد التهديدات متعددة القطاعات، وهذه أبرزها:

1- التأثيرات البيئية:

أصبح التأثير البيئي للمخيمات على السكان الروهينجا النازحين والمجتمعات المضيفة والأنظمة البيئية مصدر قلق رئيسي، ويشمل هذا التأثير إزالة الغابات"مناطق الغابات في تيكناف"، تآكل التربة، تهديد التنوع البيولوجي والحياة البرية، تلوث الهواء وتغيرات المناخ، استنزاف وتلوث المياه، ومشكلات الطاقة (استخدام الوقود التقليدي، كالاعتماد على الأخشاب والفحم مازاد من الضغط على الموارد الطبيعية وأدى إلى تدهور البيئة.)، كما تم قطع أعداد كبيرة من الأشجار لبناء المنازل المؤقتة، وقد ساهم النازحون الروهينجا بترتيب التلال المناسبة خلال التدفق السابق في التسعينيات، مما أدى إلى تدهور وكشف معظم التلال الحرجية للمستوطنات الأولية، لاحقاً، قامت السلطات بنقل السكان الروهينجا النازحين إلى المخيمات، مما أدى إلى تدهور وانكشاف الغطاء الحرجي(الغابي) بشكل شبه كامل واختلال التوازن البيئي في المنطقة[1].

[1] Islam Ashraful, "Rohingya Crisis In Bangladesh: Causes, Consequences And Remedies", **Journal Of Social Science**, Vol 2, No 10, October 2023, P 1117.

2- التأثيرات الاقتصادية:

وفقًا لبعض الاقتصاديين البنغلاديشيين، فإن أزمة الروهينجا قد أعاقت النمو الاقتصادي السريع لبنغلاديش في عدة مناطق، وقد تسبب تدفق اللاجئين في زيادة أسعار الضروريات اليومية، وانخفاض معدلات الأجور، وتزايد معدلات الفقر في المنطقة الجنوبية من بنغلاديش(ارتفعت فجوات الفقر بنسبة 1.9 و1.4 نقطة مئوية في تيكناف وأوكيا في منطقة كوكس بازار على التوالي)، كذلك، زادت النفقات الحكومية باستثناء المنح من الدول الأخرى، ومن المحتمل أن يزداد العبء الاقتصادي على الحكومة البنغلاديشية نتيجة اللاجئين الروهينجا إذا استمرت الأزمة مما يترتب عليه تأثيرات سلبية طويلة الأمد على التنمية في بنغلادش.[1]

3- التأثيرات الاجتماعية:

أثر تدفق أكثر من 671,000 من الروهينجا النازحين إلى منطقة فقيرة وهشة بالفعل عميق ومتعدد الجوانب، أهمها[2]:

- **التمييز ضد النساء:**

تواجه النساء الروهينجا، على وجه الخصوص، تمييزًا شديدًا وأشكالا مختلفة من الإساءة والتمييز، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر، حيث غالبًا ما تقيدهن الأعراف الثقافية والمخاوف الأمنية في ملاجئهن، مما يحد من مشاركتهن في الحياة العامة ويزيد من هشاشتهن وتعرضهن للعنف.

- **انعدام الأمن والأنشطة الإجرامية:**

تتنافس الجماعات الإجرامية للسيطرة على المخيمات، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر التي يواجهها النازحون الروهينجا كالاتجار بالبشر والعمل الجنسي القسري للأطفال والنساء.

[1]Ahmad, S. M., & Naeem, N. (2020)." Adverse economic impact by Rohingya refugees on Bangladesh: some way forwards"**,International Journal of Social, Political and Economic Research**,vol 7, no1, p.7.
[2] Idem, p 7-11.

➢ **تزايد التوترات الثقافية والدينية**

يشمل التأثير الثقافي نتيجة للتواجد المكثف للروهينجا تعزيز من ظاهرة الإسلاموفوبيا ويعقد التحديات المتعلقة بالتكامل الاجتماعي بين السكان المحليين واللاجئين. تتطلب هذه التحديات استجابة فعالة ومتكاملة من قبل السلطات المحلية والمنظمات الدولية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة ولتوفير الدعم اللازم للمتضررين من الأزمة.

4- التأثيرات السياسية:

أثر التدفق الكبير للاجئين الروهينجا إلى بنغلاديش بشكل كبير على السياسة الداخلية والإقليمية لبنغلادش، مما أدى إلى عدة تأثيرات ملحوظة ومتداخلة، في السياسة الداخلية، يُرى في الأدبيات أن هذا التدفق قد يعزز موقف رئيسة الوزراء البنغالية "الشيخة حسينة" وحزبها، حيث يدعم الشعب البنغالي بشكل عام قرار الحكومة بالسماح للاجئين بالدخول، كما تتوقع الأدبيات أن ينعكس ذلك إيجابيًا على شعبية الحزب في الانتخابات القادمة.

ومع ذلك، هناك مخاوف من أن يؤدي هذا التدفق إلى زيادة التوجه نحو السلطوية في البلاد، حيث قد تستخدم الحكومة الأزمة لتعزيز سياساتها القمعية، مما يتضمن قمع الجماعات المعارضة وتقييد حرية التعبير، ما يثير قلق الجمهور بشكل كبير، وكذا نمو الحركات الإسلامية الراديكالية (كجماعة حفظة الإسلام، التي تتخذ من شيتاغونغ مقراً ، كما لها وجود نشط في منطقة كوكس بازار)

-**على الصعيد الإقليمي**، أدى التدفق الكبير للاجئين إلى تصاعد التوترات بين بنغلاديش وميانمار، حيث نشأ توتر بين البلدين بسبب التفاعلات السياسية والإنسانية المعقدة للأزمة، كما استغلت الصين والهند الأزمة لتعزيز مصالحهما الجيوسياسية، حيث دعمت الهند بقوة حكومة ميانمار، بينما ركزت الصين على تعزيز علاقاتها مع ميانمار كجزء من إستراتيجيتها الإقليمية الواسعة.[1]

[1]IdrisIffat. "Rohingya refugee crisis: impact on Bangladeshi politics." Accessed: 2024/06/12, available at:http://hdl.handle.net/2451/43693

والمخطط التالي يلخص أبرز التأثيرات كمايلي:

الجدول رقم 8: التأثيرات متعددة الأبعاد لتدفق لاجئي الروهينجا في بنغلاديش

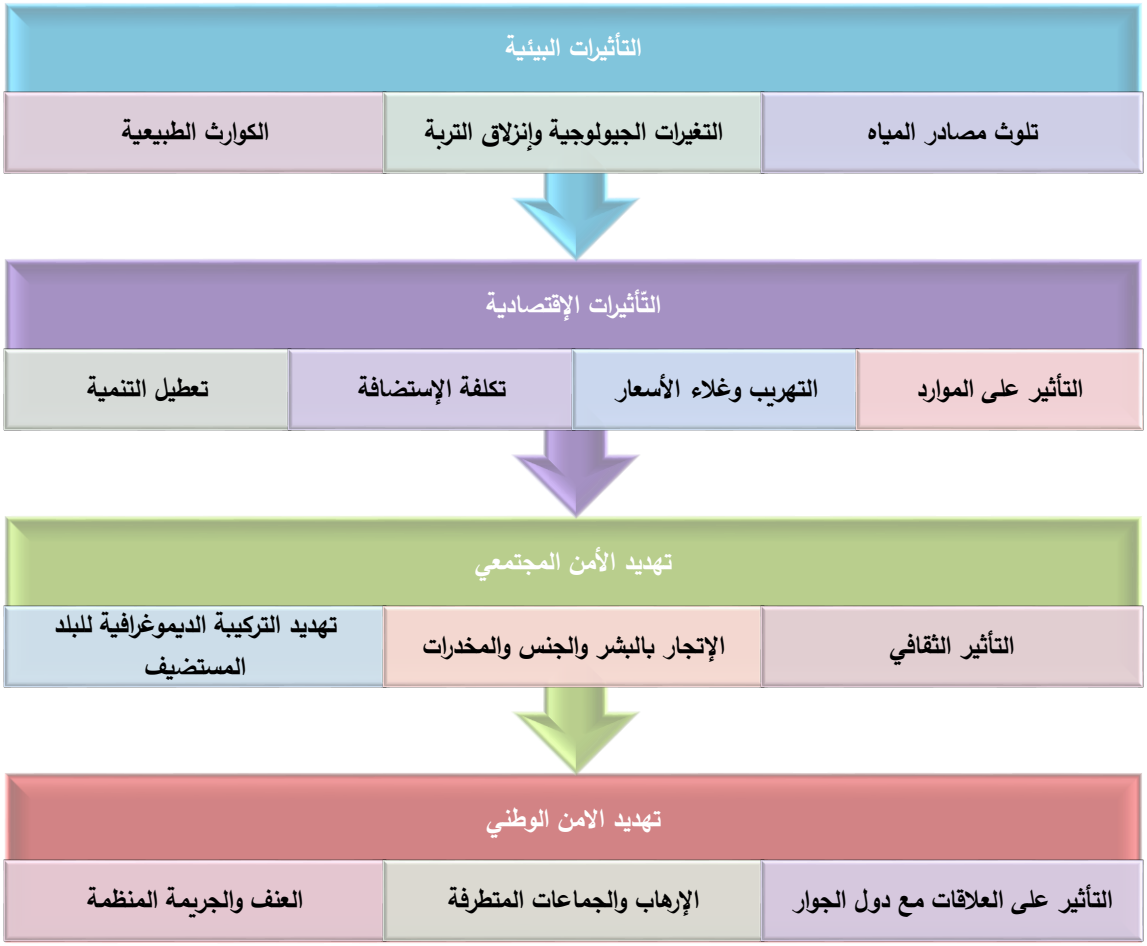

Source: NAIM, Nazmul, "The Rohingya Crisis and Security Implications for Bangladesh: A People Centric Approach", Availableat: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4285919

يوضح الجدول أن بنغلاديش تتعامل مع تحديات متعددة الأبعاد تتعلق بأمنها الداخلي واقتصادها واستقرارها الاجتماعي والبيئي، في هذا السياق، تعتبر إعادة توطين الروهينجا في جزيرة" بهاسان شار "خطوة من الخطوات التي تسعى من خلالها الحكومة إلى تحسين ظروف حياة اللاجئين وتخفيف العبء عن منطقة كوكس بازار المكتظة، ومع ذلك، أثارت المجموعات الدولية قلقًا بشأن قلة شمولية الأطراف الرئيسية في عملية إعادة التوطين وكذا مدى طوعية

إعادة التوطين وامتثالها لمعايير حقوق الإنسان، لذلك فإن هذه المخاوف قد تزيد من حدة الأزمة وتعرقل الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم[1].

ثالثا: اللاجئين الروهينجا في ماليزيا:

تتمتع ماليزيا بالاستقرار السياسي النسبي والازدهار الاقتصادي في منطقة تشهد اضطرابات سياسية وعرقية، لذلك يسعى العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء اختيار ماليزيا كملاذ آمن، ومع ذلك، فهي ليست موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، وعليه يعيش اللاجئون في ماليزيا غالبًا على هامش المجتمع، معرّضين لخطر الاعتقال كمهاجرين غير شرعيين، ورغم ذلك تسعى السلطات الماليزية إلى حد ما التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقبل وجود اللاجئين لأسباب إنسانية[2]، وهو مايعكس تواجد العديد من اللاجئين على مدى العقود القليلة الماضية منذ استقلالها.

منذ التسعينيات، بدأ اللاجئون الروهينجا في الوصول إلى ماليزيا، وعلى الرغم من أن وضعهم لم يتم تقنينه، إلا أن السلطات الماليزية تسامحت معهم إلى حد ما، مما أدى إلى بقائهم بطريقة غير قانونية، واستمر هذا النمط مع التدفق الكبير للاجئين الروهينجا في عام 2017 عقب زيادة الاضطهاد في ميانمار[3].

يشكل الروهينجا الآن غالبية اللاجئين في ماليزيا، لكنهم ما زالوا يعيشون بطريقة غير قانونية وغير معترف بهم كلاجئين في الدولة إلا بأسباب إنسانية، واعتباراً من يناير 2024،

[1]Islam, MdDidarul, and Ayesha Siddika. "Implications of the rohingya relocation from cox's bazar to bhasan char, Bangladesh." ***International Migration Review*** , vol.56, no.4 (2022),pp 7-8.

[2]TODD Laurence, AMIRULLAH Adli,and WAN, Ya Shin, ***The economic impact of granting refugees in Malaysia the right to work***, *Malaysia:* Institute for Democracy and Economic Affairs (IDEAS), 2019, p5.

[3]Samuel CHEUNG, "Migration control and the solutions impasse in South and Southeast Asia: Implications from the Rohingya experience", **Journal of Refugee Studies**, 2012, vol. 25, no 1, p p 50-70.

كان هناك أكثر من 190,000 لاجئ وطالب لجوء مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (**UNHCR**)، والغالبية العظمى منهم من ميانمار[1] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 18: اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ماليزيا، يناير 2019

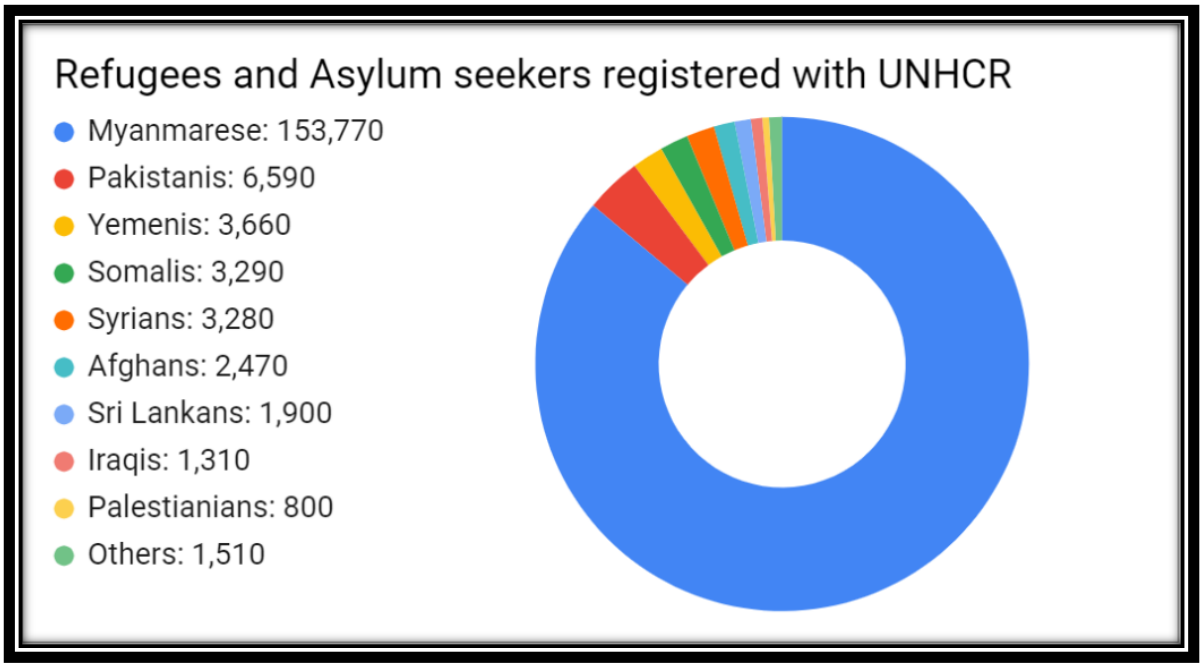

Source: Coming of age in exile, available at: https://www.malaysiakini.com/news/511048

من الواضح من الشكل أعلاه أن لاجئي ميانمار يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين في ماليزيا حيث يقدر عددهم وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ما يقارب 154،000 ، وهذا يعكس الوضع الإنساني المأساوي الذي يواجهه الشعب الروهينجا في ميانمار، يبرز هذا الواقع أهمية التحرك الدولي لدعم ومساعدة اللاجئين خصوصا وان تواجدهم مؤقت في ماليزيا قبل عودتهم إلى وطنهم أو انتقالهم إلى دولة ثالثة، لذا فإن الأطفال المولودين من الجيل الثاني أو الثالث للروهينجا في ماليزيا يعتبرون دون هوية ولاجنسية بسبب وضع آبائهم غير القانوني، مما يعرضهم لخطر فقدان حقوقهم الأساسية كالتعليم والرعاية

[1]Ibid, p.60.

الصحية على الرغم من ندرة الدراسات حول التعليم للفئات المهمشة والمميزة مثل اللاجئين[1]، إذ يشكل أطفال الروهينجا أكبر مجموعة من أطفال اللاجئين في ماليزيا بإجمالي 9761 طفلاً، ناهيك عن الأطفال الذين يعيشون منفصلين عن آبائهم أو دخلوا البلاد بمفردهم، مما يزيد من التحديات التي يواجهونها في بيئة غريبة بلا حماية عائلية.

وإلى جانب التدفقات الهائلة التي شهدتها ماليزيا في السنوات الأخيرة، يوجد أيضًا عدد كبير من اللاجئين الروهينجا الذين يعيشون بطريقة غير شرعية في ماليزيا منذ جيلين أو ثلاثة خاصة الذين لم يسجلوا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن بين أهم التحديات التي تواجه اللاجئين الروهينجا في ماليزيا كالتالي[2]:

1- **تحديات العمل والخدمات الأساسية:** نظرًا لعدم حصولهم على الحق في العمل والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية، تعتمد استراتيجيات معيشة الروهينجا على العمل في القطاع غير الرسمي، مما يجعلهم عرضة للتحرش والابتزاز والاعتقال والترحيل.

2- **التحديات الاجتماعية والاقتصادية:** يختلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين في ماليزيا عن تلك في بنغلاديش، حيث لا يعيشون في مخيمات ولكنهم يعيشون داخل المجتمع المحلي محاولين التكيف بقدر المستطاع، حيث يعيش الروهينجا في شقق رخيصة في المدن، حيث يعملون في الأسواق الرطبة والمطاعم والمصانع، وعلى الرغم من ذلك، فإن البعض يخطئ في اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين.

3- **التحديات القانونية والاجتماعية:** يواجه الروهينجا في ماليزيا تحديات قانونية واجتماعية تتمثل في عدم حصولهم على الحقوق القانونية الأساسية وصعوبة التكيف مع المجتمع المحلي.

[1]Azlinariah, Abdullah, Mohamed Azharudin, Dali, Mohamad Rodzi, and AbdRazak."Surviving Stateless Refugees: The Uncertain Future of Rohingya's Children in Malaysia," **Politics & Securities Research Centre**, vol 45 , no1, July 2018, p179.

[2]Ibid, pp.182-183.

4- **الحاجة إلى الاعتراف والحماية:** يحتاج الروهينجا في ماليزيا إلى الاعتراف بحقوقهم وتوفير الحماية اللازمة من التمييز والتحرش والاعتقال والترحيل.

رابعا: إندونيسيا الملجئ الجديد للروهينجا:

وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، اعتبارًا من يونيو 2022، هناك 902 من الروهينجا مسجلين في إندونيسيا، معظمهم يأتون إلى إندونيسيا على أمل الحصول على فرصة لمواصلة رحلتهم إلى أستراليا أو ماليزيا، للانضمام إلى أسرهم الموجودة بالفعل في إندونيسيا، أو لأنهم يرون في إندونيسيا بلدًا يوفر بيئة اجتماعية واقتصادية وقانونية داعمة للاجئين[1].

لذا، فقد استمر عدد لاجئي الروهينجا في إندونيسيا في الزيادة إلى غاية ديسمبر 2023، حيث يعيش الآن أكثر من 1500 لاجئ من الروهينجا مع ازدياد تدفق قوارب اللاجئين وخاصة في آتشيه التي تستضيف أكثر من 1000 لاجئ من الروهينجا، مما يخلق تحديات مستمرة من حيث زيادة الأعداد والحاجة إلى سياسات وحلول لمعالجة الأزمة خصوصا موجات الرفض بين سكان آتشيه في ظل انتشار خطاب الكراهية بين أواسط الإندونيسيين ضد أفراد الأقلية مكررة الصورة النمطية العنصرية التي عانت منها الأقلية في ميانمار[2].

وفي دراسة لـ Elen Anedya Frahma بعنوان "International Humanitarian Law Study of the Protection of the Rohingya Community in Indonesia" تم تسليط الضوء على القضايا الإنسانية الحرجة التي يواجهها اللاجئين الروهينجا في إندونيسيا، وتقديم توصيات عملية لتحسين أوضاعهم، وفق الاهتمام بثلاث أبعاد[3]:

---

[1]HaradhanMohajan," History of Rakhine State and the Origin of the Rohingya Muslims" ,Published in: IKAT:**The Indonesian Journal of Southeast Asian Studies** , Vol. 2, No. 1 , 25 July 2018, pp. 19-46.

[2]د. مؤلف، "لوموند: غرق سفينة الروهينجا في إندونيسيا يكشف أزمة إنسانية خانقة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ الإطلاع:24/3/2024، متحصل عليه من :

http://www.eljazeera.net/amp/politics/2024/3/24

[3] ElenAnedyaFrahma, International Humanitarian Law Study of the Protection of the Rohingya Community in Indonesia**, Journal Tana Mana,** Vol. 5, No. 2, August 2024, pp.242-251

1- العلاقات التاريخية المشتركة:

تربط إندونيسيا وميانمار علاقات تاريخية متشابهة، حيث عانت كل منهما فترات من الحكم العسكري والاستبداد.

2- الجهود الدبلوماسية:

تلعب إندونيسيا دوراً هاماً في منظمة الآسيان، داعية للاهتمام بقضايا حقوق الإنسان العابرة للحدود، حيث تتبنى مقاربة لحل الأزمة عبر تأسيس مكتب لمبعوث خاص لميانمار يشارك في تفعيله دبلوماسيون وعسكريون، كما قد دعت وزيرة الخارجية الإندونيسية "ريتنومرسوجي " إلى تعزيز "الثقة الإستراتيجية" بين الدول الإقليمية بتغليب طابع الشراكة والحوار بدل الصراع[1]، ومن المهم حسب صاحبة المقال التذكير بان الاستقرار الإقليمي وبما فيه قضية الروهينجا في ميانمار مسؤولية جماعية تحقق مصالح مشتركة لجميع الدول في المنطقة، من خلال التعاون الإقليمي والإنساني كجزء من تحقيق هذا الهدف.

3- الجهود الإنسانية:

تتبنى إندونيسيا مقاربة لدعم أقلية الروهينجا بالموازاة مع دعم مبادئ R2P "مسؤولية الحماية" لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الإنسانية بالتعاون مع الجهات المحلية والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والدينية مثل منظمة الهجرة الدولية والهلال، وذلك من خلال تقديم المساعدة اللازمة للاجئين خصوصا في محافظة آتشيه، حيث ساهمت في إنشاء مخيمات ومراكز استقبال لاستيعاب اللاجئين الذين وصلوا إلى البلاد، هذه المراكز توفر الإسكان المؤقت والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليمية للروهينغا[2].

---

[1] صهيب جاسم، "رابطة "آسيان تبحث التوترات في المنطقة الإستراتيجية وتوجه رسالة لقادة ميانمار"، **مركز الجزيرة للدراسات**،تاريخ الإطلاع: 4/2/2023، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/amp/news

[2] ElenAnedyaFrahma, op.cit, pp.242-251.

والخريطة الموالية توضح ذلك.

الخريطة رقم 7: توزيع اللاجئين الروهينجا وفق إحصائيات وكالة أناضول، 2019

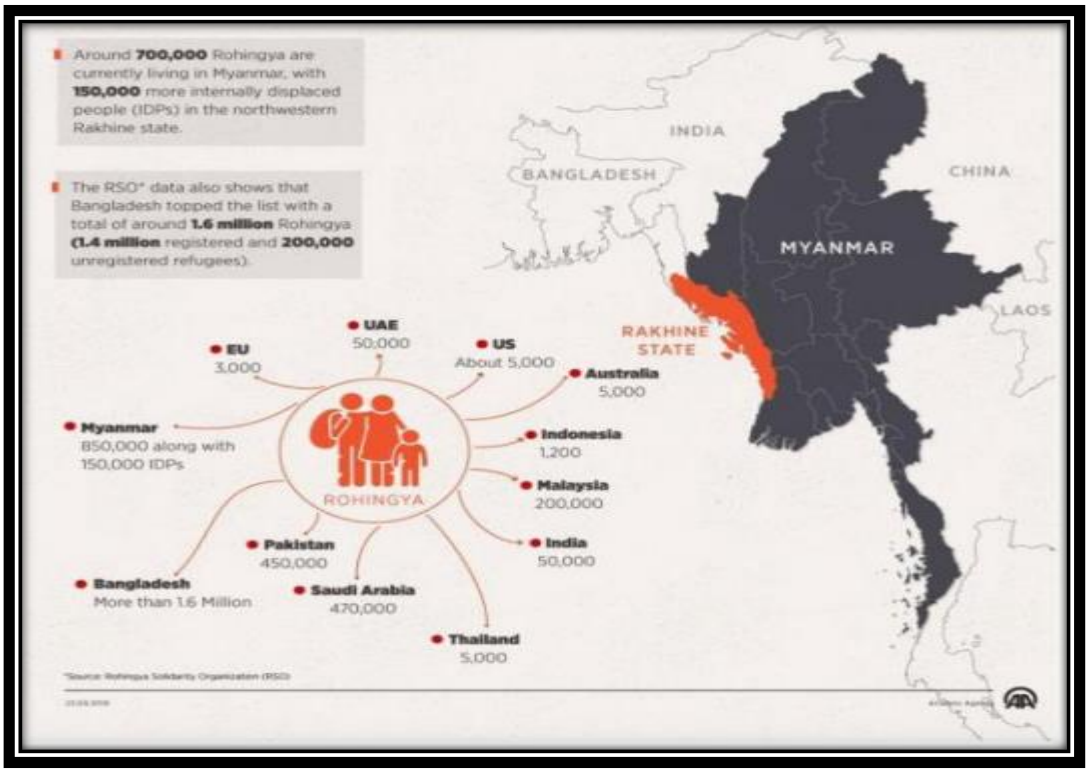

Source: AlmirahMeidaRisfina, AmirulHaqi&HafidhuddinRosyad, " Government Policy in Handling Rohingya Refugees Based on MaṣlaḥahMursalah Perspective". Islamica: JurnalStudiKeislaman, vol. 18, no 2, 2024, p. 75-94.

بناءً على البيانات التي حصلت عليها وكالة أناضول في عام 2019 من منظمة تضامن الروهينجا(RSO) ، تستضيف عدة دول في منطقة آسيان أكبر عدد من اللاجئين الروهينجا بالإضافة إلى بنغلادش وماليزيا وإندونيسيا، تشمل هذه الدول:

5-**تايلاند:** يعيش 5000 من الروهينجا اللاجئون في تايلاند في مخيمات للاجئين، لاسيما في المناطق الحدودية مع ميانمار. يواجهون قيودًا على الحركة تفرضها السلطات التايلاندية وظروف معيشية قاسية.

- **الهند:** تستضيف الهند 50.000من اللاجئين الروهينجا، ومع ذلك يواجه الروهينجا تحديات مماثلة لتلك في الدول الأخرى، بما في ذلك قيود على الحركة وصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

- **باكستان:** يعيش أكثر من 450.00 من الروهينجا في باكستان أيضًا، حيث يواجهون تحديات متعلقة بالأمن الإنساني وتوفير الحاجيات الأساسية.

إلى جانب الدول الإقليمية، يتواجد اللاجئون الروهينجا أيضًا في دول غير إقليمية مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، وهذه الدول تستضيف أعدادًا من اللاجئين الروهينجا الذين هربوا من الاضطهاد والعنف في ميانمار أو مخيمات اللاجئين التي تفتقر لأدنى مستويات العيش الكريم بحثًا عن الأمن والفرص الجديدة.

المطلب الثاني: انعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهُوياتي لدول الجوار الإقليمي.

ظهرت الإسلاموفوبيا المعاصرة بعد أحداث 11 سبتمبر، مما زاد من المخاوف العالمية بشأن الإسلام بتصويره كدين عنيف مرتبط بالإرهاب، حيث تم أمننة هذا التصور بشكل واسع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وحتى الأبحاث العلمية والأكاديمية[1]، ولأن دراستنا ترتبط بإمكانية تشكيل الإسلاموفوبيا كظاهرة اجتماعية تهديدا يمس البقاء المادي والمعنوي لبعض الكيانات المرجعية في المنطقة كجزء من التهديدات المجتمعية التي تمس كل قطاعات الأمن.

أولا: الإسلاموفوبيا Islamophobia

شاع مصطلح الإسلاموفوبيا في التسعينات، حيث نشرت "لجنة مسلمي بريطانيا والإسلاموفوبيا Commission in britshMuslims and Islamophobia" نتائج استطلاع حول الإسلاموفوبيا في بريطانيا عام 1997، كأول محاولة نظامية لفهم حجم وتأثير الظاهرة على المسلمين في بريطانيا، كما أكد بليش **Erik Bleich** من خلال دراسة نشرت له عام 2011 أن الإسلاموفوبيا هي: "المواقف السلبية الاجتماعية أو الأفعال التي تستهدف الإسلام أو المسلمين"، هذه المواقف والمشاعر السلبية تشمل مجموعة واسعة من التقييمات والتأثيرات مثل: النفور، الغيرة، الشك، الاشمئزاز، الازدراء، القلق، الخوف، والرفض[2].

[1]John Esposito L, and Ibrahim Kalin, **Islamophobia:the Challenge of Pluralism in the 21st Century**, New York: Oxford University Press, 2011,p235.

[2]عزيز نوري، مرجع سابق، ص85.

ويصنف رواد هذه الظاهرة الإسلام كـ "أيديولوجية عنيفة" تأتي تحت غطاء ديني، أو حتى كـ "شكل من أشكال الشيوعية المعاصرة" أو "الفاشية بطموح الهيمنة العالمية" لذا فالنتيجة واضحة، بما أن الإسلام ليس دينًا وإنما هو أيديولوجية سياسية حسبهم، فيجب استثناؤه من مبدأ حرية الدين[1]، لذلك، يمكن أن تتجذر هذه الظاهرة في تصورات سلبية غير مبررة وأفكار مسبقة تروج لأن الإسلام والمسلمين يمثلون تهديدًا لقيم ومبادئ المجتمعات الغربية أو غير الإسلامية ما يساهم في خلق بيئة من عدم الثقة والتوتر بين مختلف الثقافات والأديان، في محاولة لتعزيز فكرة نمطية عن "الإسلام" في صورة لخلق الواقع الذي يعيشه المسلمين والصراعات التاريخية ذات الطابع الديني التي خاضتها الشعوب الغربية في مناطق إسلامية "الحروب الصليبية" مع الجهل بالمنطلقات القيمية للإسلام كشريعة دينية سماوية.

من المهم التأكيد في هذا السياق، على أن الإسلام دين سماوي يدعو إلى السلام والتعايش السلمي بين جميع البشر والأديان على حد السواء، كما تشجع القيم والمبادئ الإسلامية على التسامح والاحترام المتبادل، وتنبذ العنف والتطرف، لذا الفهم السليم للإسلام يتطلب النظر إلى النصوص الدينية والآراء الفقهية المختلفة التي تروج للعدالة والرحمة والمساواة .

بالتالي، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على مكافحة الإسلاموفوبيا من خلال التعليم والتوعية، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، من المهم أيضاً أن يُقدم الإعلام تغطية متوازنة وغير متحيزة للإسلام والمسلمين، وأن تُجرى الدراسات الأكاديمية بمنهجية علمية وموضوعية بعيداً عن الأحكام المسبقة.

بهذا الشكل، يمكن خلق فهم أعمق وأكثر إنصافاً للإسلام والمسلمين، وتعزيز التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين جميع البشر والأديان والدول.

[1] Armin mufitic,"Islamophobie – berechtigte Ablehnung einer Religion oder unberechtigte Feindschaft gegenüber einer Menschengruppe?",**Hikma**, vol. 13, no 1**,** 2022, p. 50-71.

ثانيا: أمننة ظاهرة الإسلاموفوبيا الآسيوية ضمن الفضاء الإقليمي

يقدم اسبوزيتو(**sposito**) وجهات نظر مهمة حول الإسلاموفوبيا وتأثيرها في الغرب وآسيا، حيث يشير إلى أن جذور الإسلاموفوبيا في الغرب تعود لتاريخ طويل وعميق، وهي نتيجة للسياسات المحلية والخارجية للولايات المتحدة وأوروبا خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي أظهرتها إلى العلن، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام الغربية في تشكيل الخطاب العالمي بشأن الإسلام،على النقيض، فإن الإسلاموفوبيا في آسيا تختلف وتظهر بشكل مختلف، وذلك بفعل تأثير الوسائل الإعلامية العالمية على صورة الإسلام في المنطقة، يعني كصدى ثان أو الموجة الثانية لظاهرة الإسلاموفوبيا الغربية.

ويركز اسبوزيتو على تفريق بين نوعين من الإسلاموفوبيا[1]:

1- الإسلاموفوبيا الغربية: تعتمد هذه الصورة النمطية على التاريخ الديني للغرب، حيث يتم تجسيد الإسلام كدين معادٍ للمسيحية وعلى أنه عدو لها، إذ يعزو " إسبوزيتو" هذه النظرة إلى الرفض الديني للإسلام والنظرة المسيحية للحروب الصليبية كحروب مقدسة ضد المسلمين.

2- الإسلاموفوبيا الآسيوية :يعتمد التصنيف الآسيوي لظاهرة الإسلاموفوبيا على التصنيفات الاستعمارية للأديان في آسيا، حيث يُصوَّر البوذية على أنها دين للسلام بينما يُصوَّر الإسلام على أنه دين للعنف، كما يربط "إسبوزيتو" هذا النوع من الإسلاموفوبيا بالتصنيفات الاستعمارية التي صنعتها الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر والتي زادت في تأثيرها على الوعي المجتمعي في آسيا.

ومنه تستند النسخة الآسيوية من الإسلاموفوبيا على عكس الإسلاموفوبيا الغربية المتجذرة في المصادر الدينية للتقاليد اليهودية المسيحية على إعتبار المسلمين الآسيويين المحليين كأنهم أجانب أو متمردين في أراضيهم الخاصة، بالرغم من أنها تشترك في النمط الأوروبي الشائع للمسلمين كونهم ذوي بشرة داكنة وقذرة وغير متحضرين ومتعصبين دينيًا، ، حيث في

[1]John Esposito, op.cit, p.236

الإسلاموفوبيا الآسيوية، يُنظر إلى الإسلام كدين أجنبي في آسيا، وهو مايبرر السياسات البوذية المتطرفة من قبل الحكومات البورمية المتعاقبة تجاه أقلية الروهينجا المسلمة في آراكان.

في هذا الصدد، يقدم إمتياز يوسف (imtiyazyusuf) في دراسته "Three Faces of the Rohingya Crisis: Religious Nationalism, Asian Islamophobia, and Delegitimizing Citizenship" جانبا تحليليا لمدى تأثير الإسلاموفوبيا على دول جنوب شرق آسيا ضمن الفضاء الإقليمي لميانمار، وخلصت دراسته الى أن أزمة الروهينجا تحتوي على جميع المكونات لتصبح عاملًا قويًا لتصاعد الصراع الديني والعنيف العابر للحدود بين المسلمين والبوذيين في جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت الأحداث العنيفة بين المسلمين الروهينجا والبوذيين منذ عام 2012 حتى اليوم، في بروز القومية الدينية البورمية، وصعود الإسلاموفوبيا الآسيوية[1].

على هذا الأساس يعكس الوضع المأساوي الذي تعيشه الأقلية المسلمة كلاجئين في بعض دول الجوار ذات الأغلبية البوذية، كالهند وتايلندا، وحتى دول مسلمة كماليزيا وإندونيسيا بسبب أمننة قضية الإسلاموفوبيا وربط الروهينجا بالذات بالحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة بفعل تحويل الخطاب الأمني السياسي للقضية بما يخدم مصالح كل دولة.

وهذه بعض الدول الآسيوية التي ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها في التأثير على ظاهرة الإسلاموفوبيا:

[1]Yusuf imtiaz, op.cit, pp503-541.

الجدول رقم9 : التأثير الاقتصادي والاجتماعي على ظاهرة الإسلاموفوبيا الآسيوية

البلد	نوع التأثير
الهند	– تأثير تاريخ الحكم الإسلامي السابق في الهند، وكذلك التحديات الحالية المرتبطة بخطاب الكراهية المتصاعد بشأن المسلمين في البلاد "أمننة الخطاب السياسي".
سيريلانكا	– تأثير وضع المسلمين السريلانكيين كتجار والطبقة الاقتصادية غير التاجرة، بالإضافة إلى هويتهم العرقية غير السنهالية.
ميانمار	– تأثير التجار المسلمين الهنود في يانغون، والمسلمين الصينيين من القومية البنثاي، والروهينجا (الأقلية المسلمة في راخين).
تايلاند	– التحول الثقافي والاجتماعي والطائفي في المجتمع المسلم في جميع أنحاء البلاد، والذي كان سابقًا مجتمعًا ثقافيا موحدا. – الصراع القومي الديني في المقاطعات الجنوبية العميقة المرتبط بتاريخ الصراع بين الأقليات (سيام وباتاني).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Yusuf imtiaz, op.cit, pp525-526

من تحليلنا للجدول يمكن أن نستشف إنعكاس هذه الأبعاد على السياسات الحكومية تجاه الأقليات المسلمة في البلدان المستضيفة، مما يمكن أن يؤدي إلى تبني سياسات تمييزية واضطهادية، وفي حالة الروهينجا، قد تستخدم الحكومة الإسلاموفوبيا كذريعة لتبرير سياساتها القمعية وتجاهل حقوق هذه الأقلية، مما يزيد من التوترات والانقسامات في المجتمعات الآسيوية.

ويعتبر المنطلق الأساسي لفهم تحدي تأثير الإسلام كتهديد وجودي، هو نقص الاتصال بين الحكومات السياسية (أو العسكرية في حالة ميانمار)، حيث الحركات البوذية المتطرفة تلعب دورا هاما (حركة 969)، ومن هذا المنطلق يرى بوزان أنه من الضروري تقديم قضية ما كتهديد وجودي أكثر من وجود التهديد في حد ذاته، وإضفاء الطابع الأمني على قضية

سياسية ما تعكس مستوى تحويل الخطاب اللغوي على الاستدلال بوجود تهديد مادي أو معنوي(إيديولوجي أو هوياتي)[1].

وعليه فالمسار الذي نشأ من خلاله تحويل الخطاب الأمني تجاه ظاهرة الإسلاموفوبيا في الجوار الإقليمي لميانمار يركز على بعدين:

أ- **البعد الأول:** يركز على تقديم الإسلاموفوبيا كمعضلة أمنية مجتمعية تهدد الأمن الهوياتي لدول الجوار من خلال تصوير الإسلام على أنه مركب مجتمعي إيديولوجي يشكل تهديدا للتركيبة المجتمعية البوذية، حيث يصور الآخر المسلم بأنه مختلف ويشكل تهديدا لهويته ، كون الإيديولوجيا وفقا لهذا الطرح هدف أساسي لتفسير الهوية.

ب- **البعد الثاني:** يركز على ربط الإسلام بالإرهاب واختزال عدم الاستقرار السياسي والأمني باللاجئين والأقليات المسلمة، لذا وجب التوجه نحو استحداث كل الإجراءات الإقصائية لرصد كل التحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقليات المسلمة، أي تقديمها كقضية أمنية تؤثر على الأمن الشامل لهته الدول.

المطلب الثالث: تحديات "ASEAN" في بناء الأمن الإقليمي :

وفقًا لـ "Söderbaum "، مصطلح الإقليمية "**regionalism**" ليست "أكثر من تركيز النشاط – من تجارة وشعوب وأفكار، وحتى نزاعات – على المستوى الإقليمي، هذا التفاعل قد يؤدي إلى تكوين مناطق، وبالتالي إلى ظهور فاعلين وشبكات ومنظمات إقليمية"[2]، حيث تتعلق فكرة البناء الإقليمي على الاندماج والتعاون والتماسك لخلق هوية أمنية إقليمية، وتمثل رابطة دول جنوب شرق آسيا مثالا حيويا لتعزيز الهوية الأمنية الإقليمية من خلال توسيع دائرة التعاون الأمني والتفاهم المشترك من منطلق الأمن الجماعي.

[1] Matt McDonald," Securitization and the Construction of Security", CUN : University of Warwick, **European journal of I.R**, 28October 2000,p.566.

[2]Söderbaum, Fredrik. "Comparative Regional Integration and Regionalism."***In*** *The Sage Handbook of Comparative Politics***,** edited by Todd Landman and Neil Robinson, 1st ed, London: Sage Publications Ltd, 2009, p.479.

أولا: السياق الجيوسياسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا "ASEAN"

ارتبطت نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا كحلف سياسي يعتمد على التنسيق السياسي مع أعضاء الحلف في مواجهة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا خصوصا في بورما وكمبوديا، الفيتنام ولاوس، وساهمت خمس دول في تأسيس الرابطة عام1967 وهي (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين وبروناي ولاوس وميانمار وكمبوديا لاحقا)[1].

وبالرغم من أن أهداف ومبادئ الرابطة كانت اقتصادية "وظيفية" محضة في ظل إنشاء منطقة تجارة حرة لدول الآسيان وتحرير التجارة الإقليمية والدولية، خصوصا بعد انضمام الصين وباكستان ونيوزيلاندا وتشجيع الاستثمار الأجنبي أو ما يطلق عليها بالإقليمية المفتوحة"Open regionalism"، بيد أن التطورات الأمنية التي عاصرتها هذه الدول خصوصا مع سبعينيات القرن الماضي كالانقلابات العسكرية المتكررة في ميانمار والغزو الفيتنامي لكمبوديا جعل من الرابطة تكيف توجهها الاقتصادي مع الجانب السياسي الأمني لضمان الاستقرار في المنطقة وهي النوع الثاني من الإقليمية "الإقليمية اللينة soft regionalism"[2]

في حين يرى البعض أن التحديات والتهديدات الخارجية المشتركة قد تكون الدافع للتوجه نحو التكتل الإقليمي "التحالفات والتكتلات الإقليمية"، غير أنه في الواقع يمكن أن تؤدي التهديدات الناشئة في بعض الأحيان "كالتهديدات الحدودية ذات خاصية الانتشار" إلى تعميق الانقسام بدل من التكتل والتعاون.[3]

وعليه ارتكزت رابطة الآسيان في منطقة جنوب شرق آسيا على إستراتيجية تعزيز التعاون الدبلوماسي وتحقيق التوازن في المنطقة، من خلال:[4]

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، ط1 القاهرة، 2003 ص.135.

[2]BYUNG, A. Joon." Regionalism in the Asia- Pacific : Asian or Pacific Community ?". **KoreainFoucs**, vol. 4, no 4, 1996.p.p.5-6.

[3]شقير، محمد لبيب . **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو / أيار 1986، ص52.

[4]عثمان عفيف، "مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا"، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد،63 جوان ،1997 ص 81.

- **الانتقال من آليات توازن القوى إلى آليات توازن المصالح** : يعتمد هذا التحول على التركيز على القضايا الأمنية ذات التهديد المشترك كأولوية ومن ثمة التركيز على التعاون الاقتصادي في المنطقة، وفقا للمصالح الإقليمية المشتركة.
- **تسوية النزاعات الحدودية** : يعتبر حل/إدارة النزاعات الحدودية أولوية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، فمن خلال إيجاد حلول دبلوماسية لهذه النزاعات يمكن تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء وتخفيف التوترات .
- **زيادة حجم التجارة والتعاون الاقتصادي:** يهدف التعاون الاقتصادي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة، من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمارات المشتركة.
- **إقامة علاقات حوار نشطة** :يعتبر الحوار الدبلوماسي وسيلة فعالة لإدارة النزاعات وتعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء من خلال إجراء حوارات مستمرة ومفتوحة، يمكن للدول الأعضاء في آسيان التعاون في مجالات متعددة وتجنب التصعيدات العدائية.
- **تبني مفهوم "منطقة السلام، الحرية والنمو"** :يعكس هذا المفهوم رغبة آسيان إلى خلق بيئة ملائمة للتعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

ثانيا: الدور الإقليمي لرابطة الآسيان تجاه أزمة الروهينجا

ساهم إعلان سنغافورة 1992 في تبني رابطة دول جنوب شرق آسيا الأمن الإقليمي كجزء من هيكلها المؤسسي عن طريق دعوة دول الآسيان إلى التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا لتوفير إطار مشترك للتعاون الإقليمي الأوسع الذي يشمل الإقليم ككل لتتبع نهج ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثامنة منه على أن "التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين تقع أولا على عاتق ومسؤولية المنظمات الإقليمية[1].

[1]ASEAN secretariat, « singaporediclaration of 1992 singapore", **Association of southeast Asian nation**, paragraphe 3, quoted in Mathies, 28 january 1992 ,(2013),p.27.

أثبتت ميانمار عدم جديتها في إيجاد حل للعنف القائم في إقليم راخين تجاه أقلية الروهينجا وتداعياتها على دول الجوار، وهو ما يتنافى مع القيم الأساسية التي قامت عليها رابطة الآسيان الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، ووفقا لتقرير حقوق الإنسان ومنظمة مراقبة الإبادة الجماعية، فتم ترقية الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا ضمن مستوى التطهير العرقي والإبادة الجماعية، ووفقا لهذا التصنيف يستوجب التدخل الخارجي وتشغيل مسؤولية الحماية[1].

ومنذ اتفاقية بالي 2003 تبنت الرابطة بالإجماع ضرورة تكريس جهودها نحو بناء مركب أمني إقليمي يكرس الحماية المجتمعية لدول الرابطة في ظل أركانها الثلاثة، (الجماعة الاقتصادية للآسيان (AEC)، والجماعة الاجتماعية الثقافية للآسيان (ASCC)، والجماعة السياسية الأمنية للآسيان APSC)، كل ركن يعالج جانب من جوانب التكامل والتعاون الإقليمي[2].

كما كرست جهودها لضمان تعزيز مبدأ "مسؤولية الحماية R2P" الذي ينص على تعهد المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التصعيد نحو أو حدوث جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي[3]، بيد أن دور الآسيان تجاه الإبادة الجماعية لأقلية الروهينجا اقتصرت على تقديم المساعدة الإنسانية للسلطات الإقليمية في راخين وهو مايعارض القسم الرابع للمبدأ الذي ينص على وجوب الاستجابة الحاسمة والفورية لمثل هذه الانتهاكات.

ووفقا لتصريح الأمين العام السابق لرابطة الآسيان "سورين بيتسوان" بشأن أزمة الروهينجا وانعكاساتها على دول الرابطة مردها العجز الواضح للمجتمع الدولي بما فيه رابطة دول جنوب شرق آسيا، ويمكن أن تكون اكبر مخرجات هذه الأزمة هو أن يتحول مليون ونصف من الروهينجا لمتطرفين ما قد ينعكس على استقرار المنطقة بأكملها[4].

---

[1]Ibid, p.28.

[2]Morada, N. M. ‘‘Myanmar’ in: Journal of International Peacekeeping”, accessed: 22/05/2024, Available at :
https://doi.org/10.1163/18754112-24030007

[3]Cassandra Elizabeth Mathies."Managing Peace and Security in Southeast Asia: Does ASEAN have the Political Will?." , **graduate school of public and international affairs** ,University of Ottawa, 2013, p27.

[4]Ibid, p.74.

وعليه، منذ انضمام ميانمار لرابطة الآسيان اقتصر دور الأخيرة على تخفيف المعاناة الناتجة عن الأزمات الإنسانية داخل الدولة، لأنه ليس مخولا لها التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها، وسياسة عدم التدخل تحد من قدرة الآسيان على التعامل مع الأزمات السياسية أو انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء بما فيها الإبادة الجماعية ووضع اللاجئين وهو ما يفسر تخلف العديد من دول الرابطة عن التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين عام 1951 (دولتين فقط من وقعت على الاتفاقية).

ثالثا: الدور الإقليمي للهند والصين

ساهمت ديناميكية أزمة الروهينجا في ميانمار وتفاعلاتها البينية بين دول الجوار ضمن الفضاء الإقليمي بشكل كبير في تشظي الأمن في المنطقة، إذ تتعدد الأطراف المعنية والمصالح الجيوسياسية المرتبطة بهذه الأزمة، حيث تلعب الفواعل الأمنية الإقليمية والدولية أدوارًا مختلفة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومن بين هذه الفواعل، تبرز الصين والهند كلاعبين رئيسيين لهما تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الوضع في ميانمار والدول المحيطة بها.

ومن هذا المنطلق تركز سياسة "Act East" الهندية على فتح الأسواق وربط التواصل بين دول جنوب شرق آسيا، لجعل التعاون مع ميانمار حيويًا وهو مايثبت أهميتها لدى الهند كشريك جيوسياسي واقتصادي.

بينما ترتكز إستراتيجية الصين في ميانمار على الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية التي تسمح بتأمين إمدادات الطاقة وتطوير الموانئ وبناء خطوط الأنابيب وكذا تعزيز التعاون العسكري والأمني مع ميانمار[1].

[1]RATUVA, Steven, HASSAN, Hamdy A, et COMPEL, Radomir (ed.). **Risks, Identity and Conflict: Theoretical Perspectives and Case Studies.New Zealand: Springer Nature**, 2021, p116.

والجدول الموالي يوضح المجالات المستهدفة لكلا السياستين الهندية والصينية.

الجدول رقم10 : أبعاد الدور الهندي الصيني للأزمة في ميانمار:

السياسة الصينية في ميانمار	السياسة الهندية في ميانمار	المجالات المستهدفة
– **مبادرة الحزام والطريق:** تهدف إلى ربط الصين بميانمار عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب والموانئ، مما يعزز التجارة والنقل بين البلدين. – **خط أنابيب النفط والغاز:** يمتد من ميناء كياوكفيو في ميانمار إلى الصين.	– **مشروع الطريق الثلاثي:** يهدف إلى ربط الهند بميانمار وتايلاند عبر شبكة من الطرق السريعة، مما يسهل الوصول إلى أسواق جنوب شرق آسيا وتحسين تسهيلات التجارة عن طريق خفض الرسوم الجمركية. – **مشروع ميناء سيتوي:** تطوير ميناء سيتوي في ميانمار لتسهيل التجارة البحرية.	**المشاريع الإقتصادية الكبرى**
– **شبكة النقل:** إنشاء سكك حديدية وطرق سريعة تربط بين المدن الرئيسية في ميانمار والمناطق الحدودية الصينية. – **تطوير الموانئ:** تطوير ميناء كياوكفيو ليكون نقطة محورية لتدفق البضائع والنفط.	– **تطوير الطرق:** بناء الطرق السريعة والجسور لتحسين الاتصال بين الهند وميانمار – **مشاريع الطاقة:** استثمارات في محطات الطاقة والمشاريع الكهرومائية لتلبية احتياجات الطاقة.	**البنية التحتية**

– **توريد الأسلحة:** توفير الأسلحة والتدريب للقوات المسلحة في ميانمار. – **تطوير القواعد البحرية:** إنشاء وتحديث القواعد البحرية لتعزيز القدرات الدفاعية لميانمار.	– **التنسيق العسكري:** دعم ميانمار في تدريب قواتها العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة التمردات – **التعاون على الحدود:** تعزيز الأمن على الحدود الهندية–الميانمارية لمكافحة التهريب والتمرد.	**التعاون العسكري والأمني**
– **إزدواجية السياسات الدينية الصينية:** الصين تتبع سياسة دينية صارمة في الداخل، لكنها تدرك أهمية الدين في التأثير على العلاقات مع ميانمار ذات الأغلبية البوذية – **التعاون الثقافي:** الاستثمار في المشاريع الثقافية والدينية لتعزيز العلاقات الثنائية.	– **العلاقات الثقافية والدينية:** الهند وميانمار تتشاركان في التراث البوذي، حيث تعتبر الهند مهد البوذية، هذا يشجع على تعزيز التفاهم الثقافي والديني. – **التعاون الديني:** دعم الأنشطة الدينية والاحتفالات البوذية المشتركة	**الجانب الديني/ العقائدي**

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على:
Steven RATUVA, HASSAN, Hamdy A, Radomir COMPEL,op.Cit, pp 116-122.

من خلال تحليل الجدول أعلاه يتبين أن الهند والصين تظهران تنافسًا جيوسياسيًا قويًا في ميانمار من خلال استثمارات هامة في البنية التحتية، مع توطيد الهند للروابط الثقافية والدينية، بينما تركز الصين على السيطرة الاقتصادية الناعمة ضمن مجالها الحيوي، وهذا التنافس يعكس استراتيجيات مختلفة لتوسيع النفوذ في المنطقة، وعليه ترتكز السياستين الهندية والصينية على مايلي:

- **التنافس الجيوسياسي:** تتنافس الهند والصين على النفوذ في ميانمار من خلال مشاريع البنية التحتية والتجارة، فبينما تركز الهند على توسيع شبكات الاتصال البري والبحري، تسعى الصين على إنشاء شبكة نقل متكاملة وتأمين إمدادات الطاقة ، ضمن إستراتيجية " دون إقليمية" كبرى تتنافس عليها الدولتين " لتفعيل التكامل التنموي وبعث أسس تبادل أكبر ضمن النهج الإقليمي .

- **التأثير الديني والثقافي:** تستخدم الهند التراث البوذي المشترك كعامل ثقافي وديني مشترك مع ميانمار خصوصا في مواجهة الإسلام السياسي وتمدده في المنطقة المتاخمة بعدد كبير من الدول الإقليمية ذات الأغلبية المسلمة والتي قد تمثل عمقا إستراتيجيا في الإقليم على غرار باكستان وبنغلادش وسيريلانكا إلى جانب الأقلية المسلمة في ميانمار[1]، بينما تدرك الصين أهمية الدين كخيار إستراتيجي "مرن" لتطوير العلاقات الثنائية والإستثمار في المشاريع الثقافية والدينية لتحقيق ذلك وفقا لمبدأ حسن الجوار.

- **إحتواء التهديدات المشتركة ضمن الفضاء الإقليمي:** قد تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى تحديات مستمرة في المنطقة، لذلك تعتمد الهند على تبني مقاربة أمنية ضمن إطار مؤسساتي لتفعيل التنسيق الامني مع الدول المجاورة الإقليمة لإحتواء النزاعات الحدودية البينية، وتحديات مكافحة التمردات والتهريب على الحدود، ومواجهة الحركات الإنفصالية، بينما تعتمد الصين على دعم الاستقرار السياسي في ميانمار لضمان نجاح مشاريعها "مشروع الطريق الحريري"، وضمان حسن جوارها مع باقي دول الإقليم وبذلك تكون قد حققت مكاسبها الإقتصادية والإقليمية معا.

من خلال ماسبق ذكره، فإن التنافس بين الصين والهند في ميانمار يمثل رهانا إستراتيجيا في منطقة جنوب شرق آسيا، لذلك تسعى الصين من خلال تعزيزها للتحالفات مع دول الآسيان وزيادة الاستثمارات الاقتصادية في ظل مناورة الهند القوة الإقليمية الأخرى التي تحاول هي

[1] لبنى جصاص، " أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا"، **أطروحة دكتوراه**(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2017/2016)، ص 201.

كذلك لعب دور المهيمن الإقليمي تعتمد وفقه على ترسيخ القيم الثقافية والدينية بحكم التقارب الديني لدول جنوب شرق آسيا (الديانة البوذية التي يعتنقها اغلب مجتمعات دول الإقليم)، هذا التنافس بين القوتين أدى إلى بروز معسكرين في إقليم جنوب شرق آسيا، المعسكر الأول (أمريكي/هندي) مدعم من قبل اليابان وأستراليا، والمعسكر الثاني (الصيني/الروسي) مدعم من قبل باكستان ودول آسيا الوسطى.

ومنه تسعى السياسات الهندية والصينية في ميانمار على تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، والتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية، ومع ذلك، تظهر بوضوح توجهها بالدرجة الأولى لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة من خلال التركيز على تنويع الاستثمارات الأجنبية طويلة الأمد في ميانمار لخلق منطقة نفوذ دائم يلبي احتياجات القوتين في المنطقة، مما يسهم في الرفع من قدرتهما على التحكم في المسارات التجارية والإستراتيجية.

المبحث الثاني: أدوار فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة أزمة الروهينجا

تباينت المواقف الدولية تجاه أزمة الروهينجا بتعدد المداخل التي لم تعد مستندة على الترتيبات الرسمية القائمة على دور الفواعل الدولاتية (المسار الأول) ضمن اعتبارات مصلحية فحسب، بالمقابل تنامي دور الفواعل غير دولاتية كفواعل أمنية "غير رسمية" مشتركة لإدارة الأزمة في إطار المسارين الثاني والثالث، هذا التباين يتضح من خلال تقسيم المبحث لمطلبين رئيسين، يحلل المطلب الأول التفاعلات الدولية متعددة المستويات ضمن المسار الأول وفق منظور أمني /إنساني يركز على دول الفواعل الرسمية من دول ومنظمات حكومية " دور الأمم المتحدة" بينما يرتكز المطلب الثاني على تقييم الجهود الدبلوماسية غير الرسمية في إدارة أزمة الروهينجا ضمن المسار الثاني والثالث (المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني) عن طريق تقريب وجهات النظر لأطراف النزاع، وفي حالة أزمة الروهينجا، إرتكزت التفاعلات الرسمية وغير الرسمية وفقا للمسارات الثلاثة كما سيتم تحليله في المطلبين.

- **الدبلوماسية متعددة المسارات:**

يرتبط مصطلح " الدبلوماسية متعددة المسارات Multi-TrackDiplomacy" بجهود جوزيف مونتفيل عام 1981" الذي فصل بين الإجراءات الرسمية الحكومية لحل النزاعات (المسار الأول) والجهود غير الرسمية لحل النزاعات داخل الدول " الفواعل غير الحكومية" (المسار الثاني)، كما وسعت "دياموند وماكدونالد" عدد المسارات إلى تسع[1]، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] مصطفى جاسم حسين، سعد سلوم، مرجع سابق، ص ص 165-166.

الشكل رقم 19: مجالات الدبلوماسية متعددة المسارات حسب "دياموند وماكدونالد

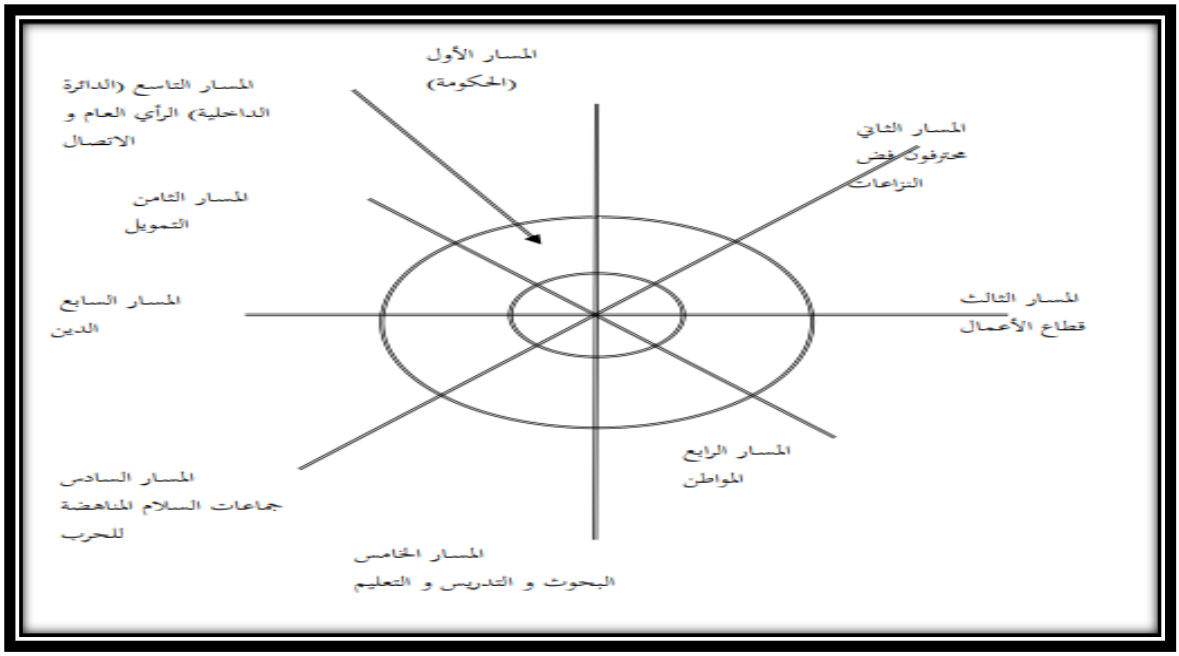

Source: Instute Multi-trach Diplomacy

ووفقا للشكل أعلاه، تتضمن مسارات الدبلوماسية التسعة التي تشمل مجموعة واسعة من الفاعلين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، دور الدين والمجتمع المدني والقطاع الخاص

المطلب الأول: التفاعلات الرسمية ضمن المسار الأول Track one

لم تقتصر الترتيبات الرسمية ضمن إطار إدارة الأزمة في ميانمار على محورية الدور الإقليمي سواء الدول المجاورة أو الخارجية ضمن فضاء جنوب شرق آسيا، أو الدور الأممي ووكالاتها الإنسانية والقضائية، بل تعدته للأدوار الخارجية في ظل تعددية الفواعل الدولية والمداخل والمصالح ضمن المسار الأول Track one.

ويعتبر De Miagalheas دبلوماسية المسار الأول كأداة من أدوات السياسة الخارجية، إذ تهدف إلى تطوير وتنمية الإتصالات بين الحكومات الدولية من خلال إستخدام المفاوضين

والوسطاء Intermidiares، إلى جانب من يعتبرها بأنها النشاطات التي يمارسها أشخاص القانون الدولي من دول ومنظمات دولية ورسمية[1] .

وعليه يتم توظيف المفاوضات كمرادف للدبلوماسية الرسمية ضمن المسار الأول التي تتضمن إلى جانب الدول المنظمات الحكومية الرسمية كالأمم المتحدة والتجمعات الإقتصادية والسياسية الرسمية التي تستطيع ممارسة السياسة الخارجية بمنأى عن الدول (الفاعل التقليدي) كالإتحاد الأوروبي والجامعة العربية

أولا: الأدوار الدولية الغربية (الدور الأمريكي- الروسي- الأوروبي)

من الواضح أن دور الفواعل الرسمية في إطار دبلوماسية المسار الأول **Track one** يجب أن يتركز على توفير أرضية مشتركة وواسعة لتفعيل سبل الحوار والتفاوض بين أطراف الأزمة تمهيدا للدخول في مفاوضات وتقليص الفجوة النزاعية، غير أن الجهود الرسمية في تخفيف من مثيرات تحفيز الأزمة في ميانمار تباينت وفقا للمبادرات الدولية أحادية الجانب من جهة ودور الأمم المتحدة ووكالاتها من جهة اخرى.

1- الدور الأمريكي:

شهد الموقف الأمريكي من الأزمة في ميانمار تباينا في موقفها وسلوكها انطلاقا من بعدها الأمني والجيوبوليتيكي ومصالحها الاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا:

- **البعد الأمني-الجيوبوليتيكي:**

تركز الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الجيوبوليتيكية على سلسلة المحاور، إذ ساهم المحور " الأمريكي- الياباني-الهندي" في تطويق التوسع الصيني في المنطقة، كما تدخل منطقة جنوب شرق آسيا ضمن الإستراتيجية الأمريكية لتوظيف حروب الجيل الرابع ومحاربة الإرهاب[2]، وعلى هذا الأساس بنت الو.م.أ موقفها تجاه ميانمار باعتبارها مدعومة من قبل الصين والهند لذا سعت لعزلها سياسيا لعقود إلى غاية 2013 أين ساهمت زيارة الرئيس

[1] زياني زيدان، سامية بن حجار، دبلوماسية المسارات "قراءة في المفاهيم والدور: "دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 08، جانفي 2016، ص245.

[2] حميدة بعوني، "أزمة الروهينغا في الحسابات الجيوستراتيجية الصينية والأمريكية"، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد 07، العدد 02، 2023، ص310.

"باراك اوباما" لميانمار كأول مرة على فك العزلة وحث السلطات الميانمارية على اتخاذ إجراءات ضد العنف الطائفي واحترام الأديان وتعزيز الديمقراطية من خلال عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات الثنائية أبرزها[1]:

- **اجتماعات قمة شرق آسيا:** في أكتوبر 2013، كرر وزير الخارجية جون كيري رسالة الرئيس أوباما على هامش قمة شرق آسيا، داعياً لإنهاء العنف الطائفي.
- **اجتماع مجلس النواب الأمريكي:** في مايو 2014، أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارًا يدعو ميانمار إلى إنهاء اضطهاد الروهينجا والاعتراف بحقوق جميع الأقليات الدينية في ظل استمرار سياسات التمييز العنصري واستخدام العنف ضد الأقلية.
- **قرار الو.م.أ فرض العقوبات:** فرضت الو.م.أ وفي 2017 عقوبات على الجيش البورمي من تخفيض مساعداتها العسكرية وتجميد الإعفاء من التأشيرات للقادة العسكريين المتورطين حسبها في أعمال العنف في إقليم راخين.
- **اعتراف الو.م.أ بجرائم الجيش الميانماري:** في بداية 2022 اعترفت الو.م.أ بأن مايجري في إقليم راخين ضد الروهينجا مدرج ضمن عملية "الإبادة الجماعية والتطهير العرقي"[2].

وعلى هذا الأساس تباينت الولايات المتحدة في موقفها تجاه ميانمار، بين فرض عقوبات شديدة واستراتيجيات مشاركة، كما تأثرت بالتفضيلات الإيديولوجية والمصالح الجيوسياسية الواسعة، ففي البداية، اعتمدت موقفًا صارمًا، ففرضت عقوبات شاملة لقطع العلاقات وضغطت على الحلفاء لفعل المثل، مدفوعة بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وسجن أونج سان سوكي،إذ قاد الكونغرس هذا الموقف الصارم، مؤكدًا أن الأنشطة الدولية قد تشرعن النظام وتضعف قوى الديمقراطية، ومع ذلك، بعد الإصلاحات الديمقراطية، سعت إدارة أوباما إلى فتح العلاقات، ورفع بعض العقوبات وتعيين سفير لرانغون، وربما كانت هذه الخطوات مدفوعة

[1] Paul Eckert, "Obama urges Myanmar to stop violence against Muslims", accessed: 2024/05/22, available at: Obama urges Myanmar to stop violence against Muslims | Reuters

[2] حميدة بعوني، مرجع سابق، ص ص 307-308.

بدوافع سياسية داخلية للحصول على نجاح في السياسة الخارجية في آسيا، هذا التذبذب بين المواقف الصارمة والمشاركة يعكس نقصًا في التنسيق الاستراتيجي، ذلك يمكن أن يقلل من فرص النهج التعاوني، ويفتقر إلى العقلانية والمرونة للتعامل مع التغييرات الإيجابية أو استكشاف النهج التعاوني البناء، بينما أعادت إدارة ترامب فرض العقوبات واستخدمت خطابًا قويًا ضد الحكومة البورمية، مما ساهم في عزل قوى الديمقراطية داخل بورما[1].

- **البعد الاقتصادي:**

تعتبر ميانمار من أغنى الدول بالثروات الطبيعية، الأمر الذي جعلها مركز تجاذب وتنافس دولي في المنطقة، ومجالا جيوستراتيجيا جاذبا للاستثمارات الأجنبية، لذلك تسعى الو.م.أ الاعتماد على إستراتيجية مضادة لمبادرة الحزام والطريق الصينية ضمن إستراتيجيتها الموسعة في تطويق النفوذ الصيني في المنطقة من خلال تقديم مبادرة لتدعيم البنية التحتية للبلدان النامية وكذا مبادرة في إطار مجموعة الدول السبع[2].

وعليه تعتبر ميانمار مجالا جيوستراتيجيا لتحقيق مصالح كل من الولايات المتحدة والقوى المنافسة لها في المنطقة وهو ما يجعلها ضرورة إستراتيجية لتحقيق أهدافها في منطقة جنوب شرق آسيا.

2- الموقف الأوروبي:

يركز الدور الأوروبي على بعدين، يتمركز البعد الأول في الجهود السياسية والدبلوماسية في حين يتعلق البعد الثاني بالمدخل الاقتصادي الذي يرتبط بمنهج الدول الأوروبية الداعم للنظام الميانماري، وبرز الموقف الأوروبي منذ بداية الأزمة في:

[1]Taylor, Robert. "Myanmar: From army rule to constitutional rule?."**Asian Affairs** 43.2 (2012): p.223.

[2] حميدة بعوني، مرجع سابق، ص312.

- **الجهود السياسية والدبلوماسية متعددة المستويات:**

تاريخيًا، اعتمدت الدول الأوروبية نهجًا صارمًا يتسق مع المعايير الغربية، متباينة إجراءات قوية تستهدف النظام العسكري وقاعدته الداعمة، حيث كانت هذه الدول من مؤيدي حقوق الإنسان التي تدعم حقوق الأقليات، لكن نهجها أكثر توازنًا مقارنة بالموقف الصارم الذي اتخذته الولايات المتحدة[1].

أدانت المفوضية الأوروبية في شهر يوليو 2012، المجازر التي ترتكبها جماعات بوذية متطرفة ضد مسلمي ميانمار، حيث أكدت المفوضية لشؤون السياسة الخارجية والدفاع على لسان الناطق الرسمي لها (مايك مان) أن الاتحاد الأوروبي يتابع بكثب أحداث العنف ضد الروهينجا ويعمل على مواجهتها، وقد أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى الضغط على الحكومة الميانمارية من أجل حماية حقوق الإنسان وضمان سلامة الأقلية المسلمة في البلاد[2].

كما أجمعت دول الاتحاد الأوروبي على "قلقها البالغ بشأن التحديات التي تواجه ميانمار، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الأقليات الدينية والعرقية. ويشمل ذلك تحسين الأوضاع الإنسانية، إعادة المشردين، إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومعالجة سياسات التهميش والحرمان"، وفي يونيو 2018 فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات على سبعة مسؤولين عسكريين لتورطهم في عمليات الإبادة، كما قدم مشروع قرار لمجلس الأمن تم بموجبه "إنشاء آلية لتحليل الأدلة المتعلقة بجرائم الإبادة في ميانمار وإعداد ملفات ملاحقة قضائية للمسئولين في أعمال العنف في إقليم راخين"[3]

وعليه سعت دول الإتحاد من خلال الجهود الدبلوماسية متعددة المستويات إلى لعب دور فاعل مهم في إدارة أزمة الروهينجا من خلال:

---

[1]Pedersen, Morten B. **Promoting Human Rights in Burma: A Critique of Western Sanctions Policy**. Rowman & Littlefield Publishers, Lanham, 2008, p 34.

[2]طارق شديد، مرجع سابق، ص25.

[3]ميانمار أحداث 2018، التقرير العالمي 2019، تاريخ الإطلاع: 2024/06/5، متحصل عليه من:
http://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/myanmar

أ- **التوسط في المفاوضات:** شارك الاتحاد الأوروبي في جهود دبلوماسية متعددة للتوسط بين الحكومة الميانمارية وممثلي الروهينجا، بهدف التوصل إلى حلول سلمية ومستدامة للأزمة.

ب- **التعاون مع دول الجوار:** عملت الدول الأوروبية مع بنغلاديش ودول أخرى في المنطقة لتنسيق الجهود الدولية والإقليمية، بهدف تحقيق استقرار أكبر وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية، بإطلاق برامج إغاثية وتنموية في المنطقة.

ج- **المدخل الاقتصادي/ المصلحي:**

تفصل السياسات التنموية والمساعدات الاقتصادية في الدول الأوروبية بشكل عام بين قضايا حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية، وترفض العديد من الدول الأوروبية فرض عقوبات ثنائية على بورما. وتعكس هذه الرؤية، مثلاً، تفسير بعثة بريطانية لدعم استمرار الاستثمار والتجارة بميانمار : "نحن ننتقد بشدة انتهاكات حقوق الإنسان... ولكن ذلك لا ينبغي أن يعرقل التجارة التي يمكن أن تكون لها تأثير مفيد في فتح البلاد وإظهار الحاجة إلى التغيير في البلاد."[1] بالمثل، بقيت ألمانيا وفرنسا من أبرز مستوردي السلع البورمية حتى عام 2004، وكانت المملكة المتحدة وفرنسا من بين أكبر المستثمرين في البلاد في عام 2000، علاوة على ذلك، لا يوجد حظر شامل من الاتحاد الأوروبي يمنع البنوك والشركات الأوروبية الكبرى من التعامل مع الكيانات الحكومية في بورما، مما يسمح للسلطة الحاكمة في ميانمار بالاستفادة من الأعمال التجارية المستمرة.

نتيجة لذلك، نجح قادة النظام في الحفاظ على اتصالات مالية متنوعة سمحت له بالبقاء في وجه العقوبات الصارمة من الولايات المتحدة، وبالتالي، على الرغم من الخطابات الإنسانية القوية التي تعبر عنها كل من الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، يوجد نقص واضح في تنسيق سياسات العقوبات، مما يضعف أي جهود دولية لإسقاط النظام أو حتى تسليط العقوبات عليه بعد إدانته بارتكاب مجازر الإبادة العرقية تجاه أقلية الروهينجا.

[1]Pedersen, Morten B, op.cit, p.35.

3- الموقف الروسي:

يتلخص فحوى السياسة الروسية تجاه الأزمة في ميانمار بناءا على العلاقات الوثيقة بين البلدين، حيث تظهر روسيا دعمًا كبيرًا لحكومة ميانمار، ويعكس التزامها بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحفاظ على علاقات إستراتيجية قوية مع ميانمار من خلال:

- حرصها الدائم على حماية ميانمار من أي عقوبات دولية عن طريق لجوئها لأكثر من مرة إلى حق النقض في مجلس الأمن لتوقيف القرارات الدولية ضدها، معتبرة أن مثل هذه الخطوات قد تؤدي إلى تصعيد التوترات بدلاً من حلها.
- التعاون العسكري أحد أهم المداخل التي تستند عليها روسيا لحماية ميانمار، حيث تعتبر أكبر موردي الأسلحة لميانمار وكذا التدريبات العسكرية المشتركة التي تعبر عن العلاقات العسكرية الوثيقة بين البلدين
- موقع ميانمار الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا يجعلها شريكًا مهمًا لروسيا في تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال سهولة الدخول ضمن الأسواق الآسيوية الرئيسية ومجابهة المد الغربي في المنطقة
- تسعى روسيا لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع ميانمار باعتبارها شريكا أساسيا في مجال النفط والغاز والمعادن.

ثانيا: موقف الدول العربية والإسلامية:

ارتكزت الجهود العربية الإسلامية لإدارة الأزمة وفقا لمدخلين أساسيين ضمن المسار الأول للدبلوماسية الرسمية:

1- الدعم السياسي والدبلوماسي

أصدرت العديد من الدول العربية والإسلامية إلى جانب منظمة التعاون الإسلامي بيانات رسمية تدين الانتهاكات ضد الروهينجا، داعية إلى احترام حقوق الإنسان ووقف العنف من بينها:

أ- المؤتمر الطارئ لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في كوالالمبور، ماليزيا في 19 يناير 2017، مشددا وجوب إلتزام حكومة ميانمار بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان لاسيما فيما تعلق بقانون الجنسية 1982 المنتهك "حسببه" للمبادئ المتعارف عليها دوليا للأقليات العرقية والدينية واللغوية والروهينجا إحداها[1]، حيث إرتكز دور المنظمة على:

- **التدخل الدبلوماسي:** الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فورية ضد الانتهاكات في ميانمار (المؤتمر الدولي في بنغلادش 2018 الذي يدعوا لتنسيق الجهود الإنسانية لضمان العودة الآمنة للاجئين الروهينجا لوطنهم، إلى جانب الدعوة في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تعليق الإتفاقيات التجارية مع ميانمار).
- **الدعم القانوني** : دعم الجهود القضائية لغامبيا لسنة 2019 لمحاسبة ميانمار على جرائم الإبادة الجماعية).
- **المتابعة والمراقبة** : مراقبة الوضع الإنساني والسياسي للروهينجا لضمان حماية حقوقهم

ب- في الجانب الدولاتي أحادي الجانب أصدر مجلس الوزراء السعودي بيانات إدانة لأعمال العنف التي تتعرض لها أقلية الروهينجا في ميانمار، ودعا البيان إلى إدانة العدوان البوذي وتوفير الحماية للأقلية باعتبار الأزمة ذات بعد ديني وحربا على الإسلام[2]

ج- كما أدانت الكويت ومصر وتونس في بيانات مشتركة تعبر عن رفضها التي وصفت بـ "اللاأخلاقية" وأكدت على وجوب تدخل المجتمع الدولي لحماية أقلية الروهينجا التي تتعرض لأشكال مختلفة من العنف المادي والمعنوي والهوياتي. بينما عبرت الجزائر عن انشغالها

[1] د. مؤلف، " التعاون الإسلامي تدين قمع الروهينجا"، تاريخ الإطلاع: 26/05/2024، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/2012/7/15/%d8%a7

[2] د.مؤلف، "المساعدات بحسب الجنسية المستفيدة – ميانمار"، المساعدات السعودية للاجئين والنازحين، تاريخ الإطلاع: 6/06/2024، متحصل عليه من: https://refugees.ksrelief.org/ExternalStatistics/CountryDetails/211

الشديد إزاء أعمال العنف ضد الروهينجا داعية المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وإصدار قرار ينهي معاناة الأقلية في الداخل والخارج[1]

د- ونددت تركيا بشدة الأحداث الجارية في ميانمار لأقلية الروهينجا بما وصفته بـ"العدوان البوذي ضد المسلمين"، كما تعد زيارة وزير الخارجية التركي السابق "داود اوغلو" إبان أحداث العنف ضد الأقلية 2012 سابقة تاريخية وأول زيارة رسمية لممثل رسمي لدولة إسلامية في المنطقة، كما تمكن لاحقا الرئيس التركي الحالي "رجب طيب أردوغان" من الحصول على إذن السلطات في ميانمار لإدخال أول شحنة من المساعدات الإنسانية في منطقة النزاع[2]

وفي سياق الجهود الدبلوماسية نظمت بعض الدول الإسلامية مؤتمرات دولية لزيادة الوعي بأزمة الروهينجا وجمع التبرعات لدعم اللاجئين، حيث تسعى هذه المؤتمرات إلى حشد الدعم الدولي للضغط على ميانمار لوقف الانتهاكات.

2- الدعم الإنساني والمساعدات:

قدمت بعض الدول العربية مساعدات إنسانية ومالية للمتضررين من أهالي الروهينجا، سواء عبر التبرعات المالية أو إرسال المساعدات الإنسانية للمنكوبين والمهجرين ولعل أبرزها:

المساعدات السعودية، حيث يستمر توافد اللاجئين الروهينجا للملكة حتى وصل تعدادهم لأكثر من 1.2%من إجمالي عدد السكان، والجدول الموالي يبين أهم المساعدات الإنسانية التي قدمتها السعودية للأقلية:

[1] مرصد الأزهر الشريف، مرجع سابق،ص32.

[2] د.مؤلف، " نجدة الروهينجا...كيف يوظف أردوغان الأزمات بنجاح؟"، **الجزيرة نت**، تاريخ الإطلاع: 06/06/2024 ،متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/amp/midan/reality/politics/2017/9/19

الجدول رقم 11: المساعدات العربية للروهينجا بحسب القطاعات

قطاعات المشاريع	إجمالي المبالغ ($)
المساعدات الإنسانية والإغاثية في حالات الطوارئ	140,166,000
الصحة	8,359,832
التعليم	7,853,803
الإيواء والمواد غير الغذائية	7,011,241
الأمن الغذائي والزراعي	4,052,790
متعدد القطاعات	3,767,698
المياه والإصحاح البيئي	2,230,000

المصدر: "المساعدات بحسب الجنسية المستفيدة – ميانمار"، المساعدات السعودية للاجئين والنازحين،تاريخ الإطلاع: 6/06/2024 متحصل عليه من:https://refugees.ksrelief.org/ExternalStatistics/CountryDetails/211

كما كانت تركيا من الدول الأكثر نشاطًا في تقديم المساعدات الإنسانية، خصوصا بعد زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان مخيمات الروهينجا في بنغلاديش وتعهد بتقديم مساعدات إضافية عن طريق هيئة الإغاثة التركية **(IHH)** حيث تم تخصيص 140 منزلا في قرى الروهينجا، إستفادت منها 10 آلاف أسرة مكونة من 50 ألف فرد.[1]

ووعد رئيس الوزراء في باكستان" نواز شريف "بتقديم مساعدات غذائية بقيمة 5 مليون دولار بواسطة صندوق التغذية العالمي كما أعلنت يوم 12 يونيو يوم للتضامن مع مسلمي الروهينغا[2].

ثالثا: ميكانيزمات إدارة أزمة الروهينجا – دور الأمم المتحدة ووكالاتها –

يشمل دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الداخلية عدة جهات وفاعلين رئيسيين داخل المنظمة كمجلس الأمن، الجمعية العامة، والأمانة العامة، بالإضافة إلى الفاعلين غير

[1]محمد زاهد جول ،"مآسي الروهينجا والدور الدولي المفقود"، **مجلة المجتمع**، الكويت، العدد05، مارس2017، ص31.

[2]"تقرير مفصل عن ميانمار بورما مسلمو بورما"، **وزارة الأوقاف و الشئون الدينية الفلسطينية**، تاريخ الإطلاع: 6/06/2024،متحصل عليه من: http://www.palwakf.ps/irshad/ar/index.

الرسميين مثل مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) في إطار دبلوماسية المسار الثاني التي سيتم التطرق لها في المطلب الثاني، وتُعد الدول ذات العلاقة بالنزاعات "دول الجوار الإقليمي"، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية، الأطراف والفواعل الرئيسية والفرعية، ذات تأثير كبير في تشكيل استجابة الأمم المتحدة لهذه النزاعات[1].

كما كانت أزمة الروهينجا في ميانمار على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1993، وعلى جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان منذ عام 1992، واعتبر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن أقلية الروهينجا في غرب ميانمار في إقليم راخين من أكثر الأقليات اضطهادا في العالم، نظرا لما تخضع له من الاعتداءات المتكررة والقيود الواسعة في التعلم والخدمات العامة[2]، لذا سنحلل مدى نجاعة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها لما يتعرض له الروهينجا من انتهاكات وجرائم ضد الإنسانية، وفقا لما يلي:

أ- مسؤولية الحماية كآلية لاستتباب الأمن:

وفقا لاقتراح نشره كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة عام 2000، يتمثل في تأسيس لجنة مختصة بالتدخل وسيادة الدول، وقد أسفرت هذه اللجنة في مؤتمر القمة العالمي عام 2005 عن إعلان مفهوم "مسؤولية الحماية"، أي أن الدولة هي المسؤولة الأولى عن حماية مواطنيها من الجرائم البشعة مثل الإبادة والتطهير العرقي، وفي حالة عجز الدولة عن توفير الحماية، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حماية المدنيين[3].

لذا يتعين على حكومة ميانمار تقديم الحماية اللازمة لكل المواطنين بما في ذلك مسلمي الروهينجا، وإلا فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حمايتهم من التهجير القسري والعنف

---

[1] AsrefAksu, **The united nations, intra-state peace-keeping ad normative change:New Approaches to conflict analysis**, New York : Manchester university press,.2003, pp.17.

[2] تقرير منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الإنسان في العالم**، ط1، بريطانيا: المكتبة البريطانية، 2016، ص316.

[3] حليمة تواتي،"أزمة الروهينغا في بورما... انتكاسة جديدة لمجلس الأمن الدولي في المجال الإنساني"، **بحوث جامعة الجزائر 1**، مجلد 15، العدد1،2021 – ص: 84-94

وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كما للمجلس أن يتحمل كل مسؤولياته في ترخيص استعمال كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في حالات النزاع، استنادا إلى الركن الثاني لمسؤولية الحماية[1].

كما فشل المجلس في اعتماد مشروع قرار بشأن ميانمار بسبب الفيتو الصيني والروسي عام 2007، غير أن المملكة المتحدة حاولت مرة أخرى تقديم مشروع قرار في سنة 2018، ولكن لم يتم التصويت عليه بسبب عدم مشاركة الصين وروسيا.

1- اعتماد المجلس أول قرار بشان وقف العنف في ميانمار:

في فبراير 2021 بعد الانقلاب العسكري في ميانمار تبنى مجلس الأمن قرارا بأغلبية 12 صوتًا لصالحه، مع امتناع روسيا والصين والهند عن التصويت واهم ما جاء في القرار[2]:

- **وقف فوري للعنف:** يطالب بوقف جميع أشكال العنف ويحث على ضبط النفس.
- **إطلاق سراح السجناء:** يدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين تعسفيًا.
- **دعم حقوق الإنسان:** يطالب باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- **الدور المحوري لرابطة الآسيان:** يقر بالدور المركزي لرابطة آسيان في إيجاد حل سلمي للأزمة.
- **عودة اللاجئين:** يشدد على ضرورة تهيئة الظروف لعودة الروهينجا.

2- مسؤولية مجلس الأمن في إحالة ملف أزمة الروهينجا على المحكمة الجنائية الدولية:

خلال كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أعربت **باشليه** عن ترحيبها بجهود الدول لإنشاء آلية دولية مستقلة لميانمار، تهدف إلى جمع الأدلة وتعزيزها وحمايتها

---

[1] نفس المرجع، ص89.

[2] د.مؤلف، "ميانمار: مجلس الأمن يتبنى قراره الأول حول ميانمار بأغلبية 12 صوتا "، **أخبار الأمم المتحدة**، تاريخ الإطلاع: 10/05/2024، متحصل عليه من:

https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116942

لتسريع المحاكمات أمام المحاكم الوطنية والدولية، كما أنها حثت أنها تحث المجلس على تبني قرار وعرض القضية على الجمعية العامة للحصول على موافقة واسعة النطاق[1]، وأبرز القرارات التي أطلقتها المحكمة الجنائية حول أزمة الروهينجا والوضع في ميانمار كالتالي[2]:

- **فتح تحقيق في تهجير الروهينجا (سبتمبر 2018):**

في سبتمبر 2018، أطلقت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا أوليًا في ترحيل ميانمار للروهينجا. جاء ذلك بعد تقرير قضائي أفاد بأن الجرائم المرتكبة بحق الروهينجا تقع ضمن اختصاص المحكمة بسبب عضوية بنغلاديش في المحكمة.

- **فتح تحقيق شامل في الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا (يونيو 2019)**

في يونيو 2019، طلبت المدعية العامة فتح تحقيق شامل، وحصلت على إذن الدائرة التمهيدية للمحكمة في سبتمبر 2018، مما سمح ببدء تحقيق شامل في الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا منذ 9 أكتوبر 2016، ويمكن للمحكمة بعد ذلك إصدار أوامر قبض على المسؤولين المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

- **جلسات استماع واستجوابات:**

قام مكتب المدعي العام بإجراء تحقيقات شاملة، شملت الاستماع إلى شهادات اللاجئين الروهينجا في بنغلاديش، وجمع الأدلة من المنظمات الدولية والمحلية والإقليمية، ما يمهد بالإذن بفتح تحقيق ابتدائي، كما طلبت المحكمة من بنغلاديش تقديم موقفها وتعاونها في التحقيق، وأرسلت طلبات تعاون إلى دول ومنظمات دولية أخرى لجمع المعلومات والأدلة.

- **إصدار بيانات وتقارير حول اختصاص المحكمة:**

[1] د.مؤلف،"المفوضة السامية لحقوق الإنسان تطلب إنشاء جهاز يعد الملاحقات بشأن بورما"، **اليوم السابع**، تاريخ الإطلاع: 11/05/2024، متحصل عليه من:
https://goo.gl/aLM6AR

[2] منى غبولي، رؤوف بوسعدية،" الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا في ميانمار وآليات التصدي لها من منظور المحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، مجلد 5، العدد 2، جوان2020، ص ص 11-30.

أكدت المحكمة الجنائية الدولية في بيانها أن الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا تقع ضمن اختصاصها القضائي، نظراً لكون بنغلاديش دولة عضو في المحكمة، لذا في شهر جوان 2019 طلبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق فعلي في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا.

وأضافت المحكمة أن منع الروهينغا من العودة إلى وطنهم تسبب في معاناة شديدة وأضرار جسيمة لصحتهم البدنية والعقلية، وفقًا للمادة 7(1)(ك)، وأشارت إلى أن الجيش الميانماري قام بتركيب أسلاك شائكة وزرع حقول ألغام على طول الحدود مع بنغلاديش لمنع عودة الروهينغا، كما ذكرت أن الدولة قامت ببناء أحياء نموذجية يُعتقد أنها ستكون مخصصة للسكان غير الروهينغا ولأفراد الجيش والأمن وحرس الحدود[1].

ب- مقاضاة غامبيا لميانمار أمام محكمة العدل الدولية:

تعتبر محكمة العدل الدولية (ICJ) أحد الآليات القضائية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والتي تتخذ قرارات قانونية ملزمة بشأن المنازعات الدولية، وعليه قدمت غامبيا دعوى قضائية ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي في عام 2019 بناءا على عريضة اتهمت فيها الحكومة الميانمارية بانتهاك اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية،المصادقعليها من طرف 146 دولة مند توقيعها في 9 ديسمبر 1948 و دخولها حيزالتنفيذ في 12 جانفي 1951، ودعمت العريضة بشهادات اللاجئين الروهينجا في بنغلادش وتقارير أممية حول الجرائم المرتكبة[2].

ادعت غامبيا أن ميانمار مسؤولة دوليًا عن هذه الانتهاكات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مسؤوليتها عن أفعالها والفشل في منع ارتكاب هذه الجرائم ومعاقبة المسؤولين.

[1] International Criminal Court (Pre-Trial Chamber III), Request for Authorisation of an Investigation Pursuant to Article 15, Op.Cit, para 143, p 74.

[2] رابح عمورة،"قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لحماية أقلية الروهينغا"، **بحوث جامعة الجزائر** 1، المجلد 15، العدد 01، 2021، ص ص65-73.

بتاريخ 23 يناير 2020، أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً بالإجماع يتعلق بالشكوى المقدمة من غامبيا ضد ميانمار، وتضمن القرار إصدار تدابير مؤقتة تطلب من ميانمار الامتثال لمنع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة المرتكبين، كما شمل القرار تحديد التزامات ميانمار بالحفاظ على الأدلة ومنع طمسها، وتقديم تقارير دورية للمحكمة بشأن تنفيذ هذا القرار[1].

ومن خلال ما تقدم نقيم جهود منظمة الأمم المتحدة ووكلائها في إدارة أزمة الروهينجا في الجدول الموالي:

الجدول رقم 12: تقييم جهود الأمم المتحدة ووكالاتها في إدارة أزمة الروهينجا

الميكانيزمات	النجاحات	التحديات
مسؤولية الحماية كآلية لاستتباب الأمن	– تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية. – التبني الدولي لمبادئ حقوق الإنسان.	– صعوبة تنفيذ القرارات بسبب استخدام الفيتو الروسي والصيني.
مسؤولية مجلس الأمن في إحالة ملف أزمة الروهينجا إلى المحكمة الجنائية الدولية	– بدء التحقيقات في الجرائم المرتكبة. – آليات جمع الأدلة وحماية الشهود وتعزيز مسائلة ميانمار أمام المحكمة الجنائية الدولية	– قيود سياسية وقانونية وجغرافية تحد من فعالية التحقيقات ومتابعة التحقيقات. – استمرار عمليات العنف في ميانمار يعقِّد جهود المحاسبة الدولية.

[1] نفس المرجع، ص71.

مقاضاة غامبيا لميانمار أمام محكمة العدل الدولية	– قرارات ملزمة بخصوص التدابير المؤقتة. – تعزيز الضغط الدولي على ميانمار ودعم حقوق الروهينجا. – دعم دولي لمبادرة غامبيا.	– امتثال ميانمار الكامل لتدابير المحكمة غير مضمون. – الحاجة المستمرة للضغط الدولي لضمان التنفيذ.

المصدر: من إعداد الباحثة

يشير الجدول إلى جهود الأمم المتحدة في معالجة أزمة الروهينجا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية، تواجه هذه المبادرات تحديات كبيرة تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، أهمها:

- اعتماد مجلس الأمن بعض القرارات الهامة، إلا أن استخدام الفيتو من قبل دول كبرى مثل الصين وروسيا أدى إلى تعطيل تنفيذ هذه القرارات بفعالية، كما أن فتح التحقيقات وجمع الأدلة من قبل المحكمة الجنائية الدولية يعزز المساءلة، لكن التعقيدات القانونية والسياسية تجعل تنفيذ قراراتها حول الأزمة أمراً صعباً.
- تعد خطوة غامبيا لمقاضاة ميانمار أمام محكمة العدل الدولية محاولة مهمة في تعزيز الضغط الدولي على ميانمار، إلا أنها تواجه تحديات سياسية وتتطلب وقتًا طويلاً لتحقيق نتائج ملموسة.

بصفة عامة، تظل الجهود الدولية مقيدة بالعقبات السياسية والقانونية والبيروقراطية، وتحتاج إلى تنسيق أفضل ودعم مستمر لضمان حماية حقوق الروهينجا وتحقيق العدالة والمساءلة، كما أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعاونًا دوليًا وإقليميا ودعمًا مستمرًا لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وعلى هذا الأساس فلابد من تطوير مقاربات بديلة "مرنة" لإنجاح جهود الدبلوماسية الرسمية تسمح بالإنتقال للمستويين الثاني والثالث ضمن توليفة متكاملة من مسارات الدبلوماسية.

المطلب الثاني: دور فواعل المسار الثاني والثالث في إدارة أزمة الروهينجا (Track two+ Track three)

يصف ماكدونالد Macdonald دبلوماسية المسار الثاني لإنجاح جهود دبلوماسية تحويلية Transformative[1]، حيث تكمن قوتها في قدرتها على توظيف المناهج والطرق غير الرسمية البديلة لإدارة النزاع وتهيئة أرضية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، بينما تساهم دبلوماسية المسار الثالث في تقريب وجهات النظر وعقد اللقاءات غير الرسمية وتحويل الخطاب العالمي تجاه الأزمة الإنسانية لأقلية الروهينجا.

لذلك، سيتم التركيز في هذا المطلب على جهود كل من فواعل دبلوماسية المسار الثاني (المنظمات غير الحكومية، والوكالات الّإنسانية والحقوقية)، والفواعل غير الرسمية ضمن المسار الثالث كدور الخطاب الإعلامي والمؤسسات الدينية.

أولا: رؤية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإدارة أزمة اللاجئين الروهينجا:

تنظر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لأزمة الروهينجا بشكل رئيسي على أنها أزمة إنسانية، وتضع الاحتياجات الإنسانية في مقدمة أولوياتها(كتوفير المساعدة الإنسانية الضرورية للنازحين واللاجئين، مثل الإيواء والرعاية الطبية والغذاء والمياه والحماية)، ومع ذلك، قد لا يكون للحل السياسي جزء من الإستراتيجية المباشرة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. فعلى الرغم من أهمية الحلول السياسية في إدارة الأزمة، إلا أن دورها يتمحور أساسًا حول تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمتضررين من الأزمات وتقديم الدعم لهم بما يلزم لتخفيف معاناتهم وتحسين ظروفهم المعيشية، ونلخص أهم جهود المفوضية تجاه الأزمة الإنسانية على حد تعبيرها كالتالي[2]:

أ- بدء برنامج المساعدة الأولية في عام 1978:

أطلقت وكالات الأمم المتحدة مثل UNHCR، WFP، وWHO برنامج لتقديم المساعدة الأولية للاجئي الروهينجا في بنغلاديش.

[1] زيدان زياني، سامية بن حجار، مرجع سابق،ص 248.

[2] Stefan Bepler, op.cit, p.8.

ب- جهود في عمليات العودة الطوعية بين عامي 1993 و1997:

قامت UNHCR بين عامي 1993 و1997، بالعمل على تسهيل عمليات العودة الطوعية للاجئي الروهينجا وشاركت في تنظيم "العودة الطوعية" لأكثر من 230,000 لاجئ إلى راخين في ميانمار.

ج- المشاركة في التنسيق الإنساني وتوجيه الجهود:

المشاركة في تنسيق الجهود الإنسانية وتوجيهها من خلال مجموعة التنسيق بين القطاعات (ISCG)، التي تضم 45 منظمة غير حكومية دولية ومن بينها وكالات الأمم المتحدة.

د- جهود الدعم الإنساني والمالي:

إستمرت الجهود الدولية والمحلية في تقديم الدعم الإنساني والمالي للاجئي الروهينجا، وفقًا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA)، وكذلك تقديرات مجموعة التنسيق بين القطاعات.

وعليه ركزت جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية، لكنها تحتاج إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي لتحقيق حلول دائمة ومستدامة.

ثانيا: دور منظمة حقوق الإنسان (humman rights) لحماية اللاجئين الروهينجا ضمن المسار الثالث

وصفت منظمة هيومن رايتس مايحدث لأقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار بـ "التطهير العرقي"، لذا يعد تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" حول أحداث العنف في ميانمار وثيقة هامة تكشف عن تفاصيل الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها مسلمو الروهينجا منذ اندلاع العنف في يونيو 2012، حيث لعبت التقارير المتتالية للمنظمة دورًا كبيرًا في تسليط الضوء على الأزمة، مما ساهم في زيادة الوعي الدولي بالوضع المأساوي للأقلية.

ولا يعتبر التقرير الأخير المكون من 153 صفحة، مجرد توثيق للأحداث، بل هو شهادة على الجرائم المستمرة التي ترتكب بحق الروهينجا، وهو أيضا أداة ضغط على المجتمع الدولي

لاتخاذ إجراءات ملموسة لحمايتهم مما يعزز الحاجة الملحة لموقف دولي موحد وصارم ضد السلطات الميانمارية، التي تستمر في ارتكاب انتهاكاتها دون ردع[1].

ونتيجة لذلك اقترحت عشر مبادئ لحماية اللاجئين الروهينجا من خلال[2]:

1. إبقاء حدود بنغلادش مفتوحة:

ناشدت المنظمة بنغلادش إبقاء حدودها مفتوحة لطالبي اللجوء الروهينجا وعدم إجبارهم على العودة.

2. منع العودة القسرية:

وجوب احترام مبدأ عدم الرد "التهجير القسري"، والذي يحظر إعادة اللاجئين إلى أماكن يتعرضون فيها للاضطهاد أو يواجهون خطر التعذيب أو المعاملة القاسية.

3. دعم احتياجات الحماية والمساعدة:

على الحكومات المانحة سواءا الدولية أو الإقليمية تقديم دعم إضافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الروهينجا في بنغلاديش والنازحين داخليًا في بورما.

4. العودة الطوعية والآمنة:

يجب أن تكون عودة اللاجئين الروهينجا إلى ديارهم في ميانمار طوعية وآمنة، مع ضمان الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية للعائدين، وهذا لا يكون إلا بتقديم السلطات الميانمارية لضمانات لتوفير العودة الآمنة.

5. تهيئة الظروف للعودة:

على صناع القرار في الدول الكبرى تكثيف الضغط على ميانمار لإنهاء عملياتها الممنهجة ضد أقلية الروهينجا وتهيئة الظروف اللازمة لعودة الأقلية بأمان.

6. رفض مقترح مخيمات النازحين ومناطق آمنة في ميانمار:

---

[1] طارق شديد، مرجع سابق، ص 53.

[2] د.مؤلف، "أزمة الروهينغا: 10 مبادئ لحماية اللاجئين : إبقاء الحدود البنغالية مفتوحة؛ لا عودة قسرية إلى بورما"، **هيومن رايتس واتش**، تاريخ الإطلاع:15/05/2024، متحصل عليه من:

https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/07/311130

أي مخيمات للنازحين أو "مناطق آمنة" في الداخل الميانماري ليست حلاً مقبولًا للعائدين، لأنها تقيد الحقوق الأساسية وتفاقم التمييز العرقي والديني.

7. حرية التنقل والمعيشة:

عن طريق توفير بنغلاديش وشركائها في المجال الإقليمي "الدول المضيفة" التحويل الآمن للاجئين بأقرب وقت ممكن إلى مناطق آمنة تلبي جل احتياجاتهم الإنسانية، وقد بدأت السلطات في بنغلاديش بالفعل في نقل الآلاف من لاجئي الروهينجا إلى جزيرة "باسان تشار" على الرغم من المخاوف من ظروف النقل أو المعيشة هناك.

8. الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان:

يجب على الدول المضيفة للأقلية ضمان حقوق اللاجئين في حرية التنقل وسبل العيش والغذاء والتعليم، وهذا القرار قد يكون صعبا خصوصا في الدول غير الموقعة على الاتفاقيات الدولية لحماية اللاجئين.

9. رفض الفصل العنصري للأقلية:

التطويق بالأسلاك الشائكة التي تعتمدها العديد من الدول المضيفة كإجراء احترازي لفصل المخيمات المكتظة عن سكان البلد الأصليين.

10. الاعتراف بهوية الروهينغا:

منع استخدام عبارات ملطفة أو التلاعب بالألفاظ لنفي صفة اللجوء عن أقلية الروهينجا في مناطق اللجوء، وهذا الاعتراف يبقى "معنوي" فقط في ظل حرمان الحكومات الميانمارية الجنسية عنهم[1].

تمثل هذه المبادئ خارطة طريق شاملة تهدف إلى حماية حقوق الروهينجا وضمان كرامتهم الإنسانية، وعلى المجتمع الدولي " فواعل رسمية وغير رسمية" تبني هذه المبادئ وتحمل مسؤولياته الكاملة تجاه هذه الأقلية المضطهدة.

[1] نفس المرجع.

كما تواجه أزمة الروهينجا أبعادًا إنسانية معقدة تتطلب حلولاً سريعة وشاملة، حيث دعا بيل فريليك، مدير قسم حقوق اللاجئين في هيومن رايتس ووتش، القادة في قمتي أبيك وآسيان إلى وضع حقوق الروهينجا في مقدمة جدول أعمالهم، حيث أشاد بدور بنغلاديش في استقبال اللاجئين، مؤكدًا على ضرورة مراقبة استمرار فتح الحدود وضمان حقوق اللاجئين في التعليم والصحة والعمل. كما شدد على أن مخيمات اللاجئين ليست حلاً مستدامًا، داعيًا لنقلهم إلى مساكن تعزز الاكتفاء الذاتي وحرية الحركة، وأشار إلى أن الحكومة البورمية تحرم الروهينجا من المواطنة الحقيقية بموجب قانون الجنسية التمييزي لعام 1982، مما يفاقم معاناتهم ويؤدي إلى انتهاكات دائمة لحقوقهم، لذا فمن الضرورة الاعتراف الكامل بحقوق الأقلية وتسمية اللاجئين باسمهم الحقيقي.[1]

وقد أكدت المنظمة أن الانتهاكات ضد الروهينغا، التي تشمل الفصل العنصري والاضطهاد، ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وأن الفظائع الجماعية التي ارتكبها الجيش في 2016 و2017 في شمال ولاية راخين ربما تصل إلى جرائم الإبادة الجماعية. ويوثق تقرير المنظمة، الصادر في 169 صفحة بعنوان "سجن مكشوف لأجل غير مسمى: الاحتجاز الجماعي للروهينغا في ولاية راخين في ميانمار"، الظروف اللاإنسانية السائدة في 24 مخيماً وبيئات شبيهة بالمخيمات في ولاية راخين. هذه الظروف تتفاقم بسبب القيود الشديدة على سبل العيش، والتنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، والغذاء والمسكن، إضافة إلى القيود الواسعة على المساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها الروهينغا للحفاظ على امنهم الشخصي.[2]

وعليه هيومن رايتس ووتش لعبت دوراً حاسماً في أزمة الروهينجا في إطار جهودها غير الرسمية من خلال توثيق الانتهاكات وجمع الأدلة ونشر تقارير مفصلة، مما ساهم في زيادة الوعي العالمي والضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ إجراءات ملموسة، ومع

[1] المرجع السابق.

[2] د. مؤلف، "هيومن رايتس ووتش: حكومة ميانمار تحتجز الروهينغا في مخيمات قذرة"، تاريخ الإطلاع : 05/06/2024، متحصل عليه من: https://arabic.rt.com/world/1161672-

ذلك، يظل تأثيرها الفعلي محدوداً بسبب التحديات المتمثلة في صعوبة الوصول إلى مناطق النزاع خصوصا التي تتواجد بها أقلية الروهينجا " إقليم راخين" ، والاعتماد على التمويل الدولي، والاستجابة الدولية البطيئة، فضلاً عن الانتقادات السياسية التي تواجهها أحياناً من الحكومات المتهمة بالانتهاكات. رغم جهودها المستمرة، لا تزال الحاجة إلى حلول مستدامة وضمان حقوق الروهينجا قائمة، ما يتطلب تعزيز التعاون الدولي والتزاماً فعلياً من المجتمع الدولي للإنتقال من تبني للمقترب الإنساني إلى السعي لتبني مقاربة علاجية تسعى لمعالجة جذور الأزمة .

ثالثا: دور الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي:

يلعب الإعلام دورا إستراتيجيا في إدارة النزاعات ضمن الدبلوماسية متعددة المسارات، حيث يعتبر أداة رئيسية للتأثير على الرأي العام وتشكيل السياسات ومواجهة التضليل واللبد جول القضايا والازمات خصوصا تلك التي تحمل بعدا دينيا وقيميا، ويساهم كذلك في إشراك المجتمع المدني من خلال تحفيز النقاشات العامة حول الحلول المتاحة .

وفي هذا الصدد لعب الخطاب الإعلامي "العربي/ الإسلامي" دوراً هاماً في تسليط الضوء على أزمة الروهينجا، من خلال نشر المعلومات الدقيقة، وزيادة الوعي العام، وتوجيه النقاش الدولي نحو ضرورة التدخل لحماية هذه الأقلية المسلمة من الانتهاكات المستمرة، في دراسة تحليلية نشرت في مجلة البحوث العلمية بجامعة الأزهر بعنوان: "أزمة مسلمي الروهينجا في خطاب المواقع الإلكترونية العالمية والعربية"، والجدول الموالي يشرح أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة:

الجدول رقم 13: تحليل أنواع الخطاب الإعلامي العربي /الإسلامي في تناول أزمة الروهينجا

المؤسسة/الجهة	نوع الخطاب	سمات ومحتوى الخطاب
مرصد الأزهر لمواجهة التطرف	**تحليلي**	– رصد معاناة الروهينجا. – حصر الأدلة والشواهد

		تحليل الشواهد وتركيبها لفهم أعمق للأحداث. – تناول عمليات التطهير العرقي في إقليم أراكان مشيرًا إلى أن السبب قد يكون ثروات الإقليم من النفط والغاز الطبيعي.
القدس العربي	**تقريري/تسجيلي**	– سرد مكثف للأحداث. – الاعتماد على التصريحات وشهادات الشهود. – التركيز على سرد أحداث أزمة الروهينجا بشكل مكثف دون إبداء رأي محدد.
منظمة التعاون الإسلامي	**تقريري/تسجيلي**	– بيان الواقع الصعب كحرمان الروهينجا من حقوقهم الأساسية، – تسجيل أنشطة المسئولين في المنظمة في ما يتعلق بجهود حل الأزمة.

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على : أحمد رمضان آيات،" أزمة مسلمي الروهينجا في خطاب المواقع الإلكترونية الإعلامية العربية – دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر، المجلد 48، العدد1، أكتوبر2017، ص ص 57-58.

من خلال الجدول، يمكن استنتاج أن تنوع الخطاب الإعلامي يلعب دورًا بارزا في تفسير وتوثيق الانتهاكات التي تعانيها الروهينجا في ميانمار، والتي يمكن أن تساهم في زيادة الوعي بالأزمة، وتوجيه الخطاب 'العربي والإسلامي على وجه الخصوص" نحو المسار الصحيح بتصنيفها على أنها ذات بعد "إثني/ديني/هوياتي"، ومواجهة التضليل الإعلامي التي تدعمه أطراف بوذية داخل وخارج ميانمار لتشويه صورة أقلية الروهيجا أو التقليل من حجم الإنتهاكات التي تعرضوا لها، كما ركز الخطاب الإعلامي عبر منصاته الرسمية وغير الرسمية (وسائل التواصل الإجتماعي، تفعيل الهاشتاغ لدعم الأقلية المضطهدة في ميانمار....)، ركز على حشد الدعم الشعبي والرسمي مما سمح بتنظيم جهود إغاثية في بعض الدول العربية والإسلامية

على غرار تركيا وإندونيسيا والسعودية والضغط بذلك على الحكومات العربية والإسلامية لفرض ضغوط سياسية ودبلوماسية على ميانمار لوقف الإنتهاكات.

رغم ذلك، واجه الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي العديد من التحديات نورد بعضها في:

1- **قلة الإستمرارية:** شهد الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي تراجعا في تناوله لأزمة الروهينجا، حيث لم يكن على نفس المستوى كما كان بداية الأزمة.

2- **الإنشغال بأزمات جديدة:** نظرا لظهور أزمات جديدة على الساحة العربية والدولية "العدوان على غزة، أزمة السودان..."، تحول معها التركيز الإعلامي على النزاعات القريبة والمباشرة المتعلقة بالأمن العربي والإسلامي مما أدى لتقليل الإهتمام بالأزمات البعيدة "جغرافيا" كأزمة الروهينجا.

2-**نقص التأثير على السياسات الدولية:** رغم محاولات الضغط الإعلامي، لم يتم تحقيق تقدم كبير على مستوى الدبلوماسية الرسمية لحل الأزمة بشكل جذري.

رابعا: دور المجتمع المدنيCivil Society:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في وضع أجندة لبناء السلام من خلال تأثيرها على الرأي العام، حيث يمكنها تحقيق تغييرات سياسية وتحويل ديناميكيات النزاع، حيث في ظل وجود المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية يضمن خدمة مصالح المجتمعات العرقية بما فيها الروهينجا خصوصا إذا كان لديها تمثيل قوي على مستوى هذه المنظمات، إذ تسهم في منع الحكومة من استخدام القوة العسكرية لإجبار الجماعات المسلحة على الاستسلام. كما يمكن لمراقبة المنظمات غير الحكومية في ميانمار أن تساعد في وقف الأعمال العدائية وإجبار الأطراف على الحوار، عن طريق تنظيم ورش عمل، ومناظرات عامة حول تطوير رؤية للمستقبل، واستطلاعات رأي المواطنين حول صنع السياسات، وغيرها من التجمعات البناءة والشاملة التي تشجع على المصالحة،ويمكن كذلك للمنظمات الشعبية تنفيذ

مبادرات ثقافية وروحية تجذب المجتمعات المحلية، مثل المشاريع الفنية، والنصب التذكارية، والطقوس، والإجراءات الرمزية الأخرى التي تعترف بالمجتمع المحلي[1]، والتي تشمل:

- **مجموعات الشتات (دور اللاجئين)Diaspora groups**

تساهم بفضل تعليمهم وتجاربهم الخارجية في تغيير الوضع، حيث يمكنهم تقديم المشورة أو الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات لإنهاء العنف[2].

- **رابطة نساء بورما (WLB)**

تشارك بالفعل في عملية المصالحة الوطنية من خلال برامج السلام التي تتضمن تبادلات السلام، وورش عمل ضمن مجموعات لوقف إطلاق النار وحماية نساء الأقليات المضطهدة من بينها نساء الروهينجا التي تتعرضن للاغتصاب والعنف من قبل عناصر التاتماداو[3].

[1]Lauren DURAND, **Conflicts in Myanmar: A systemic approach to conflict analysis and transformation**, Lund University Department of Political Science Global Studies Program, 2013, p.41.
[2] Ibid, p.42.
[3]Ibid, p.43.

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية لإدارة أزمة الروهينجا

تتطلب إدارة الأزمة الدولية استراتيجيات شاملة ومعقدة تتناول الجوانب السياسية، الإنسانية، والاقتصادية للأزمة، كونها تشكل تحديا كبيرا مقارنة بالظروف المحيطة بها، وكذا تناول أهدافها وطبيعة الأطراف المحيطة بها والنتائج المحتملة التي تؤثر على مسارها في المستقبل، في هذا السياق تسعى العديد من الجهود العلمية والعملية إلى بناء نظريات ووسائل وأدوات فعالة لإدارة الأزمة من خلال تحليل المعطيات الحالية وتطوير خطط وتصورات مستقبلية متكاملة.

وقد حظيت الدراسات المستقبلية باهتمام واسع من قبل المتخصصين في علم السياسة وغيرها من العلوم الاجتماعية، حيث تقوم على توظيف الطرق العلمية لإثبات الرصانة البحثية لتوفير قاعدة معرفية والوصول للتنبؤ المشروط والنسبي، حيث عرفها "وليد عبد الحي" بأنها: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل"[1].

كما يمكن رصد أهم الأهداف التي يصبوا إليها الدراسات المستقبلية كالتالي:

- مدخلا مهما لتطوير التصور الإستراتيجي القائم على الاكتشاف المبكر للمشكلات قبل وقوعها "نظام الإنذار المبكر"
- أهميته في إدراك التأثيرات المعقدة للظواهر السياسية والاجتماعية خلال فترات زمنية متباينة تتراوح بين المدى القصير إلى المتوسط فالبعيد.
- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير المرجعيات المستقبلية التي من شأنها تحسين إدراك صانع القرار للقرارات الصائبة في المستقبل.
- صياغة الطرق الممكنة والبديلة لحل الأزمات وابتكار الوسائل التشاركية لضمان سهولة بلوغ الأهداف المرجوة.

[1] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002، ص67.

وعليه تبرز أهمية تقنية "السيناريوscenarios" باعتباره أداة تفكير إستراتيجي تعتمد عليه الدراسات المستقبلية لتحديد أدق لمسارها، حيث تدخل هذه الأداة ضمن الأدوات التحليلية التي تقدم نتائج احتمالية من خلال تتبع مسار ظاهرة سياسية معينة وصولا لرصد مجموعة من التنبؤات والتوقعات المستقبلية.

ونظرا لتعدد تقسيمات تقنية السيناريو، سنأخذ بالتقسيم الثلاثي على النحو التالي:[1]

1- **السيناريو الإتجاهي- الخطي:** استمرار الوضع الحالي، يتوجب إسقاط خطي linear projection لنمط الظاهرة في الحاضر والمستقبل

2- **السيناريو الإصلاحي:** تحسين اتجاه الظاهرة من خلال إصلاحات نوعية وكمية نحو بلوغ الأهداف المرجوة

3- **السيناريو التحولي-الراديكالي:** تحولات البيئة الداخلية والخارجية التي تحدث شرخا "Breakup" مع المسارات السابقة للظاهرة.

وعليه سنحدد في هذا المبحث المسارات المستقبلية لإدارة أزمة الروهينجا من خلال توقع السيناريوهات المحتملة الحدوث مستقبلا وفقا لـ:

المطلب الأول: السيناريو الخطي(الإتجاهي) – الطريق المسدود ضمن وضع السلام غير المستقر

في هذا السيناريو الخطي (الإتجاهي)، لا يحدث تقدم كبير نحو إيجاد حل طويل الأمد لأزمة الروهينجا، فقد خلقت بيئة تتسم بعدم اليقين، وتعقيدات السياق السياسي والاجتماعي في المنطقة، إلى جانب ضعف الشفافية في الاتصالات بين أطراف الأزمة الذين تسيطر عليهم حالة من الريبة والشك واللاثقة خصوصا بعد تصاعد أعمال العنف ضد أقلية الروهينجا مما يعوق قدرة الفاعلين المحليين والدوليين على اتخاذ استجابات فعالة ومبنية على معلومات دقيقة.

[1] إدوارد كورنيش ، ترجمة: حسن الشريف، **الإستشراف مناهج إستكشاف المستقبل**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007، ص149.

هذه العوامل تعزز من استمرار الأزمة وتعرقل الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ومنه صعوبة في فهم الديناميات الحالية والمستقبلية للأزمة المستمرة.

ولتحليل أهم العوامل التي ساهمت في استمرار الوضع الراهن للازمة في حالة جمود (الطريق المسدود) نعتمد على:

أولا: الدور المستمر للجيش في ميانمار

من المتوقع أن يظل تأثير ومواقف الجيش البورمي (التاتمادو) تقريباً ثابتة، مع استمرار سيطرتهم الكبيرة على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والحصانة فيما يتعلق بالعمليات في ولاية راخين وقد ساهم الانقلاب الأخير في عام 2021 في إثبات مدى هشاشة الحكومة المدنية ليؤكد على أن "حكم العسكر" هو المعطى الثابت الذي يقوم عليه النظام السياسي في ميانمار.

ثانيا: محدودية العقوبات الدولية:

تعتبر العقوبات الدولية التي تفرض على كبار مسئولي التاتمادو وعلى الشركات التي يملكها الجيش في ميانمار ذات تأثير محدود، هذا يعني أنها لم تكن كافية لضبط توليد الجيش لإيراداته بالتالي، يستمر الجيش في ميانمار في الحصول على موارد مالية تكفي لدعم نشاطاته دون تأثر كبير من العقوبات الدولية المفروضة عليه، رغم التركيز على تجميد الأصول الخارجية، فرض حظر السفر على الأفراد المستهدفين، ومنع التعاملات المالية مع هذه الكيانات(المؤسسات العسكرية التابعة للجيش) ومع ذلك، تكون العقوبات في بعض الأحيان محدودة في فعاليتها بسبب عوامل متعددة، مثل التجاوزات في التنفيذ أو الإعفاءات التي قد تمنح لتخفيف تأثيرها، مما يسمح للكيانات المستهدفة بالاستمرار في جمع الإيرادات بشكل جزئي أو حتى كلي في بعض الأحيان.

ثالثا:سياسة ازدواجية المعايير

إن موقف ميانمار الثابت والجريء في تحديها للمعايير الدولية طوال مسار أزمة الروهينجا، يمثل فصلا مثيرا للقلق في التاريخ العالمي لحقوق الإنسان، فرفض ميانمار

الاعتراف بانتهاكاتها والاستجابة لضغوطات المجتمع الدولي، زاد من تعقيد وضع الأقلية في الداخل والخارج (اللاجئين) في ظل تعقيد الديناميات الجيوسياسية وإعطاء الأولوية للمصالح السياسية أمام المعاناة الإنسانية، فرغم الأدلة الواضحة على التطهير العرقي وجرائم الإبادة ظلت ميانمار متمسكة بإنكارها لما يجري رغم كونها من الدول الموقعة على اتفاقية جرائم الإبادة الجماعية غير أنها استغلت الثغرات القانونية لتجنب المسائلة، ويثير هذا التضارب التساؤل حول مبادئ المساواة والعدالة التي يقوم عليها النظام الدولي[1].

وعلاوة على ذلك، تورطت بعض الجهات الإقليمية الفاعلة في دعم المجلس العسكري في ميانمار بشكل مباشر أو غير مباشر مما أدى إلى توسيع دائرة العنف وتوسيع نطاق المأزق الأمني أمام تضائل الاهتمام بهذه الأزمة وتلاشي حجم المساعدات الإنسانية ليحل محلها أزمات وصراعات جديدة (الأزمة الأوكرانية) لتغطي على الجرائم المرتكبة ضد الروهينجا.

رابعا: تأثير أزمة أوكرانيا على تراجع التمويل الدولي للاجئين:

إن أحد أهم مثيرات القلق في أزمة الروهينجا هو تراجع التمويل الدولي للروهينجا بعد إحجام العديد من الدول عن اتخاذ موقف صارم تجاه أعمال العنف في ميانمار، مما يعكس أسبقية المصالح الجيوسياسية على الاعتبارات والاحتياجات الإنسانية، ليحول الصراع الروسي الأوكراني الاهتمام العالمي التمويل الإنساني بشكل كامل سواءا من طرف المانحين الدوليين أو المساهمين المتعددي الأطراف وسط تغيير ترتيب الأولويات للضرورات الجيوسياسية البديلة[2].

وفي ذات السياق انعكس هذا الوضع على اللاجئين الروهينجا الذين يعيشون في وضع إنساني مزري أمام ندرة المتطلبات الإنسانية حيث يواجهون خطرا متزايدا للأخطار الصحية "الأمراض المعدية" والبيئية" الحرائق وانزلاق التربة" واكتظاظ مناطق اللجوء "منطقة كوكس

[1]Hossain Delwar, "The rohingya crisis defiance of myanmar and responsibility of the international community", **CBGA special report**, no 4, august 2023, p14.
[2]Ibid, p24.

بازار ببنغلادش"، أمام ارتفاع حصص دعم أوكرانيا بمقابل تراجع دعم اللاجئين مما أدى لتفاقم معاناتهم بسبب عدم كفاية الاهتمام والموارد المخصصة لهم مما يؤدي لإدامة مأزق الأمن ويعزز من احتمالات الانزلاق إلى العنف والتطرف، وتأزم العلاقات بين الجماعات المحلية واللاجئين في الدول المستضيفة[1].

خامسا: تعطل عملية العودة الطوعية للاجئين الروهينجا:

تساهم التوترات الدولية بين بنغلاديش وميانمار تعطل عملية العودة وتزيد من عدم اليقين بشأن مستقبل الروهينجا، حيث تتعذر توفير الظروف الآمنة والمستقرة للعودة الطوعية للاجئين الروهينجا، مما يؤدي إلى تبادل الاتهامات وعدم تحقيق أي تقدم ملموس نحو إعادة الروهينجا بشروط مواتية، بينما يظل الجزء الأكبر من الروهينجا في بنغلاديش من دون بدائل ملائمة " بدون هوية ولا يصنفون ضمن اللاجئين"، مما يجعل العودة غير مجدية أو غير آمنة للكثير منهم، لذا اتجهت بنغلادش على إعادة تنشيط المبادرات الإقليمية وأبرزها "الصين" لتوفير مسارات بديلة لإعادة التوطين وتخفيف العبء البيئي والاقتصادي على كوكس بازار، غير أن هذا التقدم يمشي ببطء خصوصا مع إقرار بنغلادش بتوطين اللاجئين في جزيرة " بهاسان شار" رغم موقعها النائي وإخطارها البيئية المرتفعة وعدم رغبة الجهات المانحة في مواصلة تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في الجزيرة مما يخلق فجوات كبيرة في الاستجابة الإقليمية.

كل هذه التحديات تعكس التعقيدات السياسية والإستراتيجية التي تحول دون تحقيق تقدم جذري في حل الأزمة الروهينجية مما يرفع من احتمالية بقاء الأزمة في وضع الطريق المسدود.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- آليات بناء السلام في ظل انفراج الأزمة

يفترض السيناريو الإصلاحي إمكانية تحقيق السلام المستدام في إقليم راخين من خلال مجموعة من الآليات التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتعزيز التعايش السلمي

[1]Ibid, p.21.

بين جميع الأطراف المعنية، ورغم أن الانقلاب العسكري في ميانمار في فبراير 2021 كانت له آثار سلبية على عملية التحرر السياسي والاقتصادي والانفتاح بعد اكتساح حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي تتزعمه "أونغ سان سو كي" لعام 2020 ليحصل على فترة أخرى في السلطة في ظل الوعود التي قدمتها بالتنمية الاقتصادية والإصلاح الدستوري، ومع ذلك تعثر الانتقال الديمقراطي المنشود وسط خلفية من العنف الذي تمارسه الدولة والفوضى واسعة النطاق، وأبرزها تداعيات أزمة الروهينجا عام 2017 في ظل عقود من سيطرة الشيوعيين والمنظمات الدينية المتطرفة على الحكم، مما يعكس أصل الأزمة " القائمة على الانقسام العرقي والديني" لذا سنفترض حلولا على هذا الأساس لإدارة الأزمة وبناء السلام :

- آليات التخطيط الإستراتيجي لبناء السلام في ميانمار:

استخدم الأمين العام للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) مصطلح "بناء السلام" في تقريره "خطة السلام Agenda for Peace لعام 1992" كجزء من طريق متسلسل يتراوح بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وآخر مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، لذلك يسعى هذا الأخير لإعادة بناء النسيج المجتمعي وفقا لثلاث مراحل:[1]

- بناء السلام السياسي (تتضمن أنشطة المفاوضات وبعثات تقصي الحقائق المتعلقة ببناء السلام السياسي يقتصر على دور الفواعل الحكومية).
- بناء السلام الهيكلي (تتعلق بإنشاء هياكل اقتصادية، وعسكرية ومجتمعية لتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، وتشترك فيه مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية).
- بناء السلام الاجتماعي(تتعلق بالجانب الشعبي لعملية بناء السلام، كما تتضمن دور الدبلوماسية متعددة المسارات في تنفيذ برنامج السلام الاجتماعي)

ولافتراض وصول طرفي الأزمة في ميانمار للحظة "الاستواء أو النضج" وإلى قناعة بأن التسوية السلمية هي الخيار الأفضل أو الوحيد الممكن، هذه اللحظة تتسم بتوافر ظروف

[1] مصطفى جاسم حسين، سعد سلوم، "دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية"، **مجلة حمورابي**، العدد 33-34، السنة السادسة، ربيع 2020، ص167.

ومتغيرات تدفع الأطراف للنظر في عملية التسوية بشكل جدي[1]، لذا يمكن استخدام عدة آليات، من بينها:

1- **فهم ديناميات الأزمة:** عبر تحليل الوضع الميداني والسياسي والاقتصادي الذي يجعل الأزمة غير مستدامة، أي "تحديد المشكل الأساسي في ميانمار" والذي يشمل سيطرة الجيش على مقاليد الحكم والقرارات السياسية بالإضافة إلى سوء إدارة التعدد الإثني للمجتمع الميانماري.

2- **بناء الثقة:** التركيز على بناء الثقة بين طرفي الأزمة قبل معالجة القضايا الشائكة مثل الجيش الواحد وعدم الانفصال (العمل على تكوين جيش متعدد إثنيا يضم كل الإثنيات في ميانمار لمنع أي انقلابات وحروب أهلية).

3- **الإصلاحات الدستورية:** ضرورة إجراء إصلاحات دستورية للتقليل من سيطرة الجيش وتبني آليات الانتقال الديمقراطي في ظل سيادة " الديمقراطية التوافقية" لضمان الاعتراف بحقوق الأقليات ومنه حق أقلية الروهينجا في الحصول على الجنسية وهذا لن يتحقق في نظام الحزب الواحد الذي ينتج طغيان الأغلبية أما إقصاء الأقلية "لعبة صفرية".

4- **تطوير آلية الحكم المحلي "المستقل"** : عبر إنشاء حكومات محلية تعزز الثقة في المجتمعات الصغيرة وتعطيهم شعوراً بالاعتراف، وهذا من خلال تعزيز الحكم الذاتي للمجموعات العرقية مع السماح للحكومة البورمية ببعض الرقابة على المقاطعات، أي افتراض منح إقليم "راخين" استنادا على تمايزه الثقافي وكونه مصدر أكبر النزاعات العرقية في ميانمار على ترتيبات خاصة كنوع من "الاستقلال الذاتي الإقليمي"، وهو نفس النهج الذي انتهجته الحكومة الإسبانية في إدارتها للأقاليم المتعددة إثنيا لتكريس استقرارها الداخلي "إقليم الباسك وكاتالونيا" مع ضرورة إنشاء مكاتب اتصال في جميع المقاطعات شبه المستقلة لتعزيز التواصل مع الحكومة المركزية.

[1]OHLSON, Thomas," Understanding causes of war and peace", ***European Journal of International Relations***, 2008, vol. 14, no 1, p.140

5- **إدارة مراكز الأزمات "النقاط الحرجة"**:عبر إدخال مكاتب ارتباط في جميع المقاطعات شبه المستقلة لتعزيز الاتصال مع الحكومة المركزية، وكذا التعامل مع مسائل حقوق الأراضي و"التوزيع العادل للموارد والمصادر المتنازع عليها" وغيرها من القضايا المتعلقة بالمجموعات العرقية المتمايزة على المستوى المحل للأقاليم المتنازع عليها.

المطلب الثالث: السيناريو التحولي الراديكالي-

يمكن أن يتضمن السيناريو التحولي الراديكالي العديد من العناصر التي تزيد من تعقيد الوضع الإنساني والسياسي في المنطقة،وهذه أهم الجوانب التي قد تكون جزءًا من ديناميكيات الأزمة والتي تتطلب إجراءات وقائية من قبل الجهات الفاعلة لتفادي تفاقم الوضع وانتشاره لدول الجوار،وهذا إذا استمرت أعمال العنف والإبادة الجماعية في إقليم راخين والتي تساهم في تعزيز الانقسامات الاجتماعية داخل ميانمار ، مما يؤثر سلبًا على السلام الاجتماعي والتعايش السلمي بين الجماعات الدينية والعرقية، كما أن تفاقم أوضاع اللاجئين في المخيمات لدى دول الجوار خاصة بنغلادش، قد يؤدي لإنشاء مناطق أمنية جديدة مع تقييد الوصول إليها.

ووفقا لهذا السيناريو نحدد المؤشرات التالية التي ترتبط بتحول عميق في الأزمة داخليا وخارجيا وفق ما تتطلبه المصالح الحيوية للقوى المتنافسة في المنطقة، فخطر تحول إقليم راخين لمنطقة متنازع عليها ضمن المحاور الكبرى للتنافس على شاكلة:

أولا: تقاطع المصالح الإستراتيجية الأجنبية في إقليم راخين:

تتأثر المصالح الإستراتيجية الجيوسياسية للقوى الأجنبية في ولاية راخين في ميانمار بشكل كبير بالموارد الطبيعية الغنية والموقع الاستراتيجي للمنطقة ، حيث تقع مقاطعة راخين في آسيا عند نقطة تقاطع تُعرف بـ "البوابة الغربية" لميانمار إذ تعتبر بوابة إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، وكذلك مركز لتجمع الأديان " المسلمين والبوذيين والهندوسيين والمسيحيين"، وتحدها ثلاث نقاط جيوسياسية مهمة : الهند وبنغلاديش وميانمار، كما تعتبر غنية بالموارد الطبيعية "الغاز الطبيعي" ومركز للتبادل والتقاطع التجاري، مما جعل القوى الكبرى مثل الصين والهند

وروسيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى أجزاء من الغرب الجيوسياسي تبدي اهتمامًا كبيرًا لها، والغاية وراء ذلك السعي لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الجماعات المحلية أو الحكومة المحلية التي تخدم مصالحها الاستراتيجية[1]، لذا فمن صالح هذه القوى استمرار الأزمة وتحول المنطقة لمركز تنافس ونهب للثروات في ظل الحفاظ على علاقات ودية مع ميانمار من أجل مصالحها الجيوستراتيجية، وهو ماتفسره سياسة الصين وروسيا مثلا في استغلال حق النقض لحماية ميانمار من العقوبات الدولية المسلطة عليها في ظل مناخ مجتمعي مضطرب (مجتمع منقسم إثنيا)، مع احتمالية كبيرة في الوقوع في الفوضى الداخلية لغياب الثقة والرضا الشعبي عن الحكومة التي فقدت السيطرة في التحكم في إدارة التعدد الإثني وكذا في تحولها لطرف فاعل في الأزمة بدل أن تكون الطرف الذي يدير الأزمة.

ثانيا: دور التغلغل الإسرائيلي في تصاعد الأزمة

في عام 2019 صنفت الأمم المتحدة إسرائيل واحدة من أكثر الدول التي أرسلت أسلحة غلى ميانمار أثناء الإبادة الجماعية لأقلية الروهينجا، حيث تعتبر حليفا رئيسيا لميانمار منذ خمسينيات القرن الماضي، ويغطي هذا التحالف الإسرائيلي /الميانماري على التهديد المشترك للإسلام ، حيث أعد الموساد وثيقة مسربة للحكومة الميانمارية حول تحركات الحركة الإسلامية السرية في جنوب شرق آسيا التي تتلقى مساعدتها من إيران[2] ، لذا فتشابه السياستين الإسرائيلية والميانمارية لإنشاء دولة عرقية أحادية في ظل شرعنة أداة "العنف المتطرف " القائمة على الفصل العنصري وتغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقتين "فلسطين وإقليم راخين"، لذا يرتبط الدور الإسرائيلي في ميانمار بما يسمى بـ " التدخل الإقليمي بالوكالة" لتحقيق أغراض خفية ومصالح جيوستراتيجية.

[1]KunalDebnath, Souvik Chatterjee, AfnanBint Afzal, op.cit, p.11.
[2]Francis Wade, "the Echoes of israeli Apartheid in Myanmar", accessed : 2024/06/17, available at:
https://www.thenation.com/article/world/israel-myanmar-apartheid-genocide/tnamp/

في ظل المنافسة الجيوستراتيجية الشديدة على إقليم راخين في ميانمار، يمكن أن تتسبب التدخلات الخارجية، بما في ذلك التغلغل الإسرائيلي المحتمل، في تفاقم الأوضاع وزيادة التهديدات اللاتماثلية والمخاطر الجيوسياسية في المنطقة. وهو ما قد ينتج عنه تعقيدات جديدة في السياسات الإقليمية والدولية، مما يزيد من خطر اندلاع صراعات جديدة متصاعدة، وهذه بعض التأثيرات المحتملة والتهديدات المرتبطة بهذا السيناريو التصعيدي :

- **تصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية:** التدخلات الخارجية قد تتسبب في زيادة التهديدات الأمنية، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية والتطرف، الجريمة المنظمة والاتجار بالشر والاستغلال الجنسي، مما يزيد من تجاذب النزاعات المسلحة والتصعيد في المنطقة بشكل عام.
- **التأثير على الاستقرار الإنساني والاقتصادي:** زيادة الصراعات والتوترات الجيوسياسية قد تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والإنساني في راخين والمناطق المجاورة، مما يزيد من النزوح والتهجير ويعرض حياة السكان المحليين للخطر.
- **زيادة الاستبداد العسكري:** قد تستغل ميانمار الفوضى الإقليمية الناشئة في راخين لزيادة تدخلاتها العسكرية بهدف تأمين المناطق الاستراتيجية والموارد الطبيعية، مما يزيد من الانتهاكات ضد السكان المحليين ويسهم في تصاعد الصراعات المسلحة بينها وبين الجماعات العرقية المسلحة .
- **تدهور الأوضاع في المخيمات:** تفاقم الظروف المعيشية في المخيمات، مع زيادة في نسبة الفقر والجوع وانتشار الأمراض، وتزايد معدلات العنف والجريمة داخل المخيمات، نتيجة لشعورهم باليأس والظلم، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويهدد الاستقرار الإقليمي.
- **تفاقم الانعزال والحصار الاقتصادي:** يمكن أن يزيد الانعزال الدولي والحصار الاقتصادي ضغوطًا على الروهينجا، مع تقليص الدعم الإنساني والتدخلات الدولية في المنطقة.

- **فقدان الثقة في الحلول السياسية:** فقدان الثقة في أي عمليات سياسية أو دبلوماسية تهدف إلى إدارة الأزمة، مما يجعل من الصعب على الأطراف المتصارعة التوصل إلى اتفاق سلمي ومستدام.
- **أزمة ثانية للنزوح الجماعي:** زيادة هائلة في عدد النازحين بسبب تصاعد العنف، مما يؤدي إلى أزمة إنسانية حادة بسبب نقص المأوى والغذاء والرعاية الصحية خصوصا في الدول ذات الاستيعاب الكبير "بنغلادش"
- **أزمة أمن هوياتي:** قد يؤدي النزوح المستمر في ظل تفاقم الأزمة في راخين إلى ضعف الانتماء والهوية لدى جيل الروهينجا الشاب وفقدانهم ، مما يهدد وجودهم وتعليمهم وحقوقهم القانونية، ويؤثر على الأمن الهوياتي لدول الجوار خصوصا تلك التي لا تعترف بهم كلاجئين ولا مواطنين أصليين.

وعليه فالسيناريو الذي تم طرحه واقعي للغاية وقابل للحدوث نظرًا للظروف القاسية التي يعيشها الروهينجا في إقليم راخين ومخيمات اللاجئين في دول الجوار.

إستنتاجات الفصل الثالث:

بناءا على ما تقدم، وضمن مسعى هذا الفصل فقد اتسمت الانعكاسات عبر الحدودية لازمة الروهينجا ضمن الفضاء الإقليمي بالتعقيد والبعد اللاتماثلي متعدد الأوجه انطلاقا من مداخل متعددة بداية باضطراب البنية التحتية للدولة وفقا لمعيار الانتشار والتصعيد التي ساهمت في زيادة تدفق اللاجئين في دول الجوار (بنغلادش، ماليزيا، تايلاند وإندونيسيا) في ظل صعوبة إعادة التوطين في ميانمار Policy Induced من جهة، وأمام ارتفاع خطاب الكراهية والإسلاموفوبيا عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وفقا للتصنيف الآسيوي الذي يربط الإسلام بالعنف عكس البوذية دين الإسلام (حسبهم)، أما ماتعلق بأدوار فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات فقد تباينت مستويات الفاعلية القائمة على دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية ضمن المسارات الثلاثة في سياق الحوكمة الأمنية العالمية بالتذبذب، حيث لم تتجاوز طابعها الكلاسيكي المرتبط برصد البيانات والتقارير الدورية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، منظمة الآسيان..)، بينما تبنت البعض البعد الأمني الجيوبوليتيكي ذات الاعتبارات المصلحية (الهند والصين)، في حين اكتفت الأخرى بالدعم السياسي واللوجيستي والإنساني/الإنمائي (الدول الأوروبية والإسلامية وبعض الفواعل غير الرسمية)، وقد توصلنا في تحليلنا لهذه الأزمة لتصور ثلاث سيناريوهات إستشرافية عبر تقنية السيناريو وفقا لاحتمال إمكانية بقاء الوضع ضمن وضع السلام غير المستقر (الطريق المسدود) في السيناريو الخطي، أو انفراج الأزمة وفقا لآليات بناء السلام ضمن السيناريو الإصلاحي، وكإحتمال ثالث وفقا للسيناريو التحولي الراديكالي الذي قد يعقد من الوضع الإنساني والسياسي في المنطقة ويرتبط بتحول عميق في الأزمة داخليا وخارجيا.

الخاتـــــــمة

الخاتمة:

حاولت الدراسة معالجة موضوع أزمة الروهينجا كنمط مغاير من أنماط النزاعات الإثنية المرتبطة بمسألة الهويات، من خلال إبراز العلاقة التي تعكس بين التعدد الإثني الذي يميز التركيبة المجتمعية المتمايزة لمجتمع ميانمار (إثنياً، لغوياً، دينيّاً) ذات التأثيرات المختلفة والمستويات المتعددة، وبين الشعور باللاأمن الهوياتي كعامل تحفيزي لتصاعد حدة التهديدات الأمنية المتنامية في ظل السياسات الإقصائية الحكومية من جهة وتعدد المسببات الحركية الأخرى، ومن ثم، امتداد آثارها عبر الحدود لدول الجوار، لتحول المنطقة إلى بؤرة توترات أمنية، مما يسمح بتفعيل دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالتنسيق مع الجهود الدولية والإقليمية في إطار تفاعلي متوازن لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة وفق مقاربات متعددة المسارات تجمع بين الاعتبارات الإنسانية والتنموية لتحسين ظروف أقلية الروهينجا في الداخل والخارج (النازحين واللاجئين في دول الجوار).

ومن الجدير بالذكر أن إشكالية الدراسة تناولت مدى تأثير الأزمة الإثنوهوياتية التي تعاني منها أقلية الروهينجا على الأمن الهوياتي في دول الجوار، مع التركيز على كيفية استجابة هذه الدول للتداعيات السياسية، الاجتماعية، والأمنية للأزمة، وقد أفضى فحص فرضية الدراسة المتعلقة باتساع الفجوة الإثنية بين الأطراف المتصارعة، والتي تؤدي إلى التصعيد المستمر للأزمة وتحولها إلى أزمة بينية عابرة للحدود بين دول الجوار إلى صحة هذه الفرضية، إذ بينت النتائج أن اتساع الفجوة الإثنية يصعد في منحى الأزمة ويؤثر سلبًا على الأمن الهوياتي، مما يهدد استقرار المجتمعات المحلية واللاجئين في دول الجوار، هذا الاتساع يؤدي إلى تصاعد التوتر في ظل هشاشة الوضع الأمني الداخلي نظرا لإرتباطها بالمكونات الدينية والعرقية التاريخية، دور المؤسسة العسكرية، التعبئة السياسية وعدم إشباع الإحتياجات الأساسية، وكذا على المستوى الخارجي المتعلقة بدور السياسات الإستعمارية، كما يمكن أن تكون العرقية المشتركة عاملاً آخر لانتشار الأزمات بين دول الجوار وتبعاته من التهديدات اللاتماثلية كزيادة تدفق اللاجئين إلى دول الجوار نتيجة تبني النظام العسكري في ميانمار

لسياسة"الهيمنة البورمية والدولة الوحدوية البوذية" وتهميش الأقليات، وبذلك تصبح التحديات المتعلقة بالتعايش السلمي أكثر تعقيدًا، ومع زيادة الضغط على المجتمعات المضيفة، يبرز التوتر الاجتماعي والاقتصادي، مما يعمق الفجوة بين مختلف المكونات المجتمعية، ويزيد من صعوبة احتواء الأزمة.

وعليه في إطار معالجة متغيرات البحث والإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم تسجيل النتائج التالية:

1- تتعدد مستويات دراسة مفهوم الأزمة، شمولية طبيعتها، واتساع استعمالها، ما يعكس اختلاف الرؤى الفكرية في تجسيد تصور محدد وواضح للأزمة، كما أن التطرق لظاهرة الأزمة في علم النزاعات الدولية لا يخضع لمسار ثابت ضمن مسارات تطورها نتيجة التفاعل المستمر بين أطرافها وانخفاض أو ارتفاع مستوى التهديد، هذا يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات، والتي تتضمن استجابة سريعة ومناسبة لتجنب تصاعدها وتحويل مسارها إلى مستوى الصدام المباشر، لذا، تم توضيح ذلك ضمن منحنى مايكل لاند للنزاع لتبيان موقع الأزمة كمرحلة تسبق النزاع، وذلك يسمح بتفسير دورها البارز في تشكيل النزاعات الدولية سواء بتعقيد السياق السياسي والاقتصادي والمجتمعي، أو بتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي، وهو ما أثبتته الدراسة.

2- تنامي الاهتمام بمسائل الهوية في مجال الدراسات الأمنية كان نتاج تصاعد حدة التهديدات الأمنية بمستويات حديثة ومتجددة تتجاوز الأبعاد التقليدية، فضلاً عن تحول الهوية في سياقات عدة معتمدة على التفاعلات الاجتماعية والثقافية، ومتشابكة مع مفاهيم العرفية والقومية والمواطنة، لذا، تتموضع الهوية ضمن المتغيرات الأساسية في حقل الدراسات الأمنية، خصوصاً بعد الحرب الباردة، باعتبارها متغيراً مستقلاً للأمن. كما أن تعقيد التعددية الإثنية والثقافية وظاهرة الشتات وإختلاط الأعراق وتحديات العولمة واضمحلال الهياكل الاجتماعية التقليدية مرتبطة بتعقيد السياق الهوياتي وتأثيرات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كسمات بارزة للمجتمعات الحديثة في العصر الحاضر.

3- في ظل التحولات المجتمعية المتسارعة ، تبرز تحديات عديدة تؤثر على الهوية الفردية والجماعية، حيث يعكس التعدد الإثني والثقافي توازنًا هشًا بين الوحدة والتنوع في الحياة الاقتصادية والسياسية، مما يطرح تساؤلات حول كيفية إدارته من قبل الدولة، إذ قد تؤدي سياسات المساواة والتفريق بين الأقليات إلى تعزيز التوترات الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ذلك، تسهم التحولات الهوياتية الناتجة عن الهجرة والعولمة في خلق هويات هجينة، تجمع بين الأصول الثقافية والتأثيرات الجديدة، مما يزيد من تعقيد فهم وإدارة الهوية الثقافية والعرقية في العالم المعاصر، لذلك فالتحديات المعاصرة المتمثلة في التعددية والشتات والعولمة وإضمحلال الهويات، تتطلب الاستجابة الشاملة والمتوازنة من الدول والمجتمعات للحفاظ على التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، وذلك من خلال سياسات شاملة تدعم التنوع وتحترم الهويات الثقافية المتنوعة دون إقصاء أو تمييز.

4- يعكس التوسع في مفهوم الأمن ليشمل الأمن كجزء من الأمن المجتمعي في ظل توسع أبعاده وقطاعاته الخمسة، تحولاً في النظرة التقليدية له، حيث أصبح من المهم النظر إلى عوامل أخرى، ومن بينها الأمن الهوياتي المرتبط بقدرة المجتمعات على تأمين الهويات الفردية والجماعية في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمعات والدول، وعليه تبرز أهمية الهوية كعنصر أساسي في فهم السياسات والقضايا الأمنية، وتختلف تفسيراتها بين المدارس الفكرية المختلفة، فبالنسبة للإثنواقعيين يرون الهوية الإثنية والوطنية كعوامل حاسمة في تشكيل سياساتهم الأمنية، حيث تؤدي سمات (الخوف، الفوضى، الشك والتنافس) بالهويات الفرعية المرتبطة بالجماعات الإثنية إلى منافسة الدولة، ما يشكل تهديداً لبناء الهوية الموحدة والذي يعبر عنه بالمأزق الأمني عند الإثنواقعيين، في حين تهتم الليبرالية بالهوية ضمن منظومة القيم التي تقوم على الوحدة والتعاون، كما أن التعايش السلمي والتعاون يعتمد على احترام التعدد الهوياتي، بينما يعتبرها البنائيون كمعطى نسبي ونتيجة لعملية بناء مستمرة ذات بناء تاريخي واجتماعي.

5- خصوصية ميانمار الجيو-اقتصادية ضمن فضاء جنوب شرق آسيا وتركيباتها الإثنية والدينية المتنوعة تعكس التحديات الراهنة للدولة في البناء السياسي في ظل التمييز الذي تفرضه الحكومة ضد مجموعات عرقية محددة، بالإضافة إلى بروز الدين كعامل أساسي في تشكيل الديناميات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الميانماري، باعتبارها دولة ذات أغلبية بوذية، في نسق سياسي تسوده الفوضى والصراعات الداخلية بسبب النزاعات العرقية والدينية، وهو ما يعكس عدم استقرار سياسي واقتصادي، تبلور ذلك في أزمة أقلية الروهينجا في إقليم ذو أهمية جيو-استراتيجية مهمة كبوابة تربط جنوب آسيا بجنوب شرق آسيا ودورها في التجارة الإقليمية والدولية، لنبين كيفية تأثير التقسيمات الجغرافية على الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الديموغرافية داخل ميانمار في ظل تكريس القوى الإقليمية والدولية لمواقف براغماتية مصلحية لاستغلال أنابيب النفط والغاز وثرواتها الطبيعية الغنية، مما يخلق منافسة استثمارية بين الدول الكبرى على غرار الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وهذا المأزق السياسي والاقتصادي يعكس الفشل الدولاتي وتعقيدات تحقيق التوازن الإقليمي التي من شأنها تعقيد الأوضاع الداخلية وخلق تحالفات سياسية.

6- تعكس أزمة الروهينجا في ميانمار تفاعل عدة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية على مر العقود، حيث تعود جذور الأزمة إلى العصور الوسطى مروراً بالقرن العشرين، بالفترة الاستعمارية البريطانية، إلى غاية اشتداد الأزمة في عام 2017 بفعل التمييز العرقي والديني، بما في ذلك السياسات الحكومية الإقصائية، ونتيجة عن ذلك تعقد الوضع القانوني لعديمي الجنسية بعد قانون 1982 في ظل جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي مما حرمهم من الحقوق الأساسية كمواطنين مثل الحرية، والتنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، وأسفر ذلك عن نزوح أكثر من مليون لاجئ لدول الجوار.

7- وفقاً لتصنيف أزمة الروهينجا ضمن النزاعات الاجتماعية المستمرة المزمنة (Protracted Social Conflict)، نظراً لارتباطها بمصالح مادية وأخرى غير مادية (كالهُوية، والدين، والعرق، واللغة) تتحدد مصادر الأزمة وفقاً لعوامل داخلية مرتبطة بالتعدد

الإثني كمصدر أساسي للنزاع، وكذلك بروز دور المؤسسة العسكرية "تاتماداو" (Tatmadaw) في ظل هشاشة النظام السياسي للدولة، وكذا التعبئة السياسية كعامل مرتبط بالاستعمار الداخلي كنمط متأصل من الهيمنة غير المتكافئة بين النسيج الاجتماعي المتمايز، مما نتج عنه عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يتوازى مع إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية ومن بينها "الحاجة للهُوية"، بينما ترتبط المصادر الخارجية للأزمة بالسياسات الاستعمارية التي ساهمت في تغذية الصراعات الأمنية والإقليمية، ونتيجة لتفاعلها مع الجماعات العرقية في بيئتها، انتقلت عدوى الانتشار من وإلى دول الجوار، ناهيك عن تدخل القوى الإقليمية والدولية لتعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية واستغلال الوضع القائم، ليصبح بعدها السلام غير المستقر رهين الوضع القائم ضمن منحنى النزاع لمايكل لاند الذي حددنا من خلاله المسارات التاريخية للأزمة أثناء صعودها وهبوطها.

8- عقب التطرق لتحليل مدخلات أزمة الروهينجا وأبعادها على المستوى الداخلي، انتقل التحليل للانعكاسات عبر الحدودية للأزمة ضمن الفضاءات الإقليمية، في شاكلة تدفق للاجئين نحو دول الجوار كبنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا، و مانتج عنها من تهديدات أمنية لاتماثلية، حيث ارتبطت ظاهرة الإسلاموفوبيا كجزء من التهديدات المجتمعية التي تمس كل قطاعات الأمن، ومن بينها الأمن الهوياتي، ضمن المسار الذي نشأ من خلاله تحويل الخطاب الأمني تجاه ظاهرة الإسلاموفوبيا في الجوار الإقليمي على أنها معضلة أمنية مجتمعية مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدول.

9- في إطار إدارتها لأزمة الروهينجا، انتهجت رابطة الأسيان (ASEAN) إستراتيجية تعزيز التعاون الدبلوماسي وتحقيق التوازن الإقليمي من خلال اعتمادها على التركيز على القضايا الأمنية ذات التهديد المشترك كأزمة الروهينجا الممتدة في دول الجوار، نحو الانتقال إلى آلية توازن المصالح المشتركة، لذلك إرتبطت جهود المنظمة على تقديم التعاون الإقليمي عبر الدعوة إلى حوار سياسي شامل بين جميع الأطراف المعنية والعمل بشكل جماعي على

إيجاد مخرج للأزمة مع تنسيق الجهود مع المنظمات الدولية والمحلية لتقديم الدعم الإنساني للأقلية بعد إحجامها عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لميانمار كونها أحد أعضائها.

10- عقب تفاعل أزمة الروهينجا ضمن فضائها الإقليمي، فإن تعدد الأطراف المعنية يلعب أدواراً مختلفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويبرز الدور الإقليمي للصين والهند من بين هذه الفواعل التي تظهر تنافساً جيوسياسياً، فبينما تسعى الصين لدعم حكومة ميانمار عبر تقوية نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي في المنطقة بمبادرة الحزام والطريق وخطوط أنابيب النفط والغاز، توازن الهند بين الحفاظ على علاقات ثنائية متميزة ثقافياً ودينياً مع ميانمار وتنسيق الجهود مع رابطة الآسيان لدعم الاستقرار في المنطقة.

11- توفر الدبلوماسية متعددة المسارات، إطارًا شاملًا لإدارة النزاعات الدولية، حيث تتداخل الجهود الدولية الرسمية (الدول والمنظمات الحكومية) والفواعل غير الرسمية (المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني)، هذا التعدد يتيح لفواعل متنوعة التأثير في إدارة الأزمات الدولية وطرح إستراتيجيات لإدارتها، بيد أن نجاح الجهود الدبلوماسية في هذه الحالة يعتمد على تكامل المسارات الثلاثة وتعاون الفواعل الرسمية وغير الرسمية لإيجاد منافذ تشاركية لإرساء السلام.

12- تظهر التفاعلات الدولية متعددة المستويات في إطار الدبلوماسية متعددة المسارات لإدارة ازمة الروهينجا ضمن المسار الأول Track One، أن الأزمة في ميانمار تحولت إلى ساحة تجاذب بين القوى العالمية، حيث تباينت مواقف الفواعل الرسمية استنادًا إلى مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، ما أفرز تناقضات في استراتيجيات إدارتها، فالولايات المتحدة استخدمت مزيجًا من العقوبات والضغوط الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية، بينما سعت لتحقيق مكاسب جيوسياسية في مواجهة النفوذ الصيني المتزايد، مما يعكس تغييرات في سياساتها وفقًا للتحولات الإقليمية والدولية، في المقابل، ركز الاتحاد الأوروبي على دعم حقوق الإنسان (حسب طرحه) مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية، مما خلق توازناً بين المواقف السياسية والتجارية. أما روسيا، فقد تبنت مقاربة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية،

مع تقديم دعم عسكري واقتصادي لميانمار لحماية مصالحها الإستراتيجية في جنوب شرق آسيا.

13- وفي السياق العربي والإسلامي، رغم التأييد السياسي والدبلوماسي الكبير الذي قدمته الدول العربية والإسلامية لقضية الروهينجا، إلا أن النتائج العملية على أرض الواقع كانت محدودة، فمعظم هذه الدول أصدرت بيانات إدانة ودعوات لوقف العنف، وساهمت في تقديم المساعدات الإنسانية، لكنها لم تتمكن من ممارسة ضغوط فعالة على الحكومة في ميانمار لتغيير سياساتها، ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق بين الدول، وتفاوت المصالح السياسية، وغياب آليات تأثير قوية في العلاقات الدولية، مما جعل الجهود تتوقف عند الدعم الرمزي والإغاثي دون تحقيق تغييرات ملموسة، وفي نفس السياق ونظرا للجهود الدبلوماسية التي قدمتها منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن ضعف آليات التنفيذ، التباينات السياسية بين الدول الأعضاء، ومعاناة المنظمة من نقص الموارد، قيد قدرتها على تقديم دعم عملي ومستدام للاجئين الروهينجا أو التأثير في الوضع داخل ميانمار.

14 – لعبت الأمم المتحدة في إطار الدبلوماسية الرسمية دورًا مهمًا في إدارة أزمة الروهينجا من خلال إصدار قرارات وإطلاق مبادرات إنسانية، إلا أن تأثيرها ظل محدودًا في ظل غياب تنفيذ فعلي لتلك القرارات، وعلى الرغم من تبني مجلس الأمن قرارًا يدعو لوقف العنف في ميانمار، لم يتم تحقيق النتائج المرجوة بسبب امتناع دول مثل الصين وروسيا عن دعم الجهود الأممية، مما أضعف من فعالية هذه التدابير. ومع ذلك، تأتي دعوة غامبيا لمقاضاة ميانمار أمام محكمة العدل الدولية كإضافة نوعية، حيث تسهم في تعزيز الضغوط القانونية على ميانمار. لكن يبقى أن الحلول السياسية خارج إطار الأمم المتحدة ما زالت محدودة، مما يقلل من قدرة المنظمة على فرض حلول شاملة للأزمة، بناءا على ذلك، تظل الجهود الدولية محاصرة بعوائق وقيود سياسية وقانونية وإدارية، مما يتطلب تنسيق متكامل الأطراف والمستويات وتوفير دعم مستمر لحماية حقوق الروهينجا، للوصول إلى هذا

الهدف،لذلك يتعين تطوير استراتيجيات بديلة "مرنة" لرفع فعالية الدبلوماسية الرسمية، مما يسمح بالانتقال إلى المستويين الثاني والثالث ضمن تنسيق شامل لمختلف مسارات الدبلوماسية.

15- تظهر أزمة الروهينجا الحاجة الملحة لتفعيل التكامل الوظيفي بين المسارات المختلفة للدبلوماسية، حيث أثبتت فواعل المسار الثاني والثالث دورها في إدارة الأزمة من خلال التنسيق والدعم الدولي، ومع أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدم مساعدات إنسانية، إلا أن غياب الحلول السياسية "في إطارها الرسمي" يتطلب تكامل الجهود الإنسانية مع استراتيجيات سياسية واضحة، كما تساهم منظمات حقوق الإنسان في زيادة الوعي الدولي وتوثيق الانتهاكات لضمان تنفيذ المبادئ الإنسانية التي ينص عليها القانون الدولي، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الخطاب الإعلامي أداة رئيسية في تحفيز الدعم الشعبي والرسمي، بينما تساهم الوساطة الدينية في تعزيز الحوار وبناء مقاربة للسلام من خلال توفير منصة للحوار بين الأطراف المختلفة وتوفير بيئة مشتركة لبناء الثقة في المقابل، يبرز المجتمع المدني كعامل تغيير من خلال تحفيز النقاش العام حول الحلول الممكنة، مما يؤدي إلى ضغط شعبي ورسمي على الحكومات لتبني مواقف أكثر قوة ضد الانتهاكات الممنهجة ضد الأقلية.

16- أثبتت فعالية الترابط بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية الإقليمية والدولية صعوبة تجسيد الطرح التوازني ضمن إطار إدارة الأزمة في سياقها المجتمعي، نظراً لخاصية الانتشار عبر دولاتي كون الأزمة الممتدة إثنيا عابرة للحدود في ظل تشظي الأمن في المنطقة، وانطلاقا من ذلك، يمكن اقتراح تصور لمسار أزمة الروهينجا وفق ثلاث سيناريوهات، تَمَكَّنَّا من خلاله من تبني إفتراضات متعلقة أولا ببقاء الأزمة في حالة جمود أي الطريق المسدود ضمن وضع السلام غير المستقر ما يعيق من قدرة الفاعلين المحليين والدوليين على اتخاذ استجابات فعالة ضمن السيناريو الإتجاهي-الخطي، بينما يفترض السيناريو الإصلاحي تحقيق السلام المستدام في إقليم راخين من خلال آليات بناء السلام بعد انفراج الأزمة واقترحنا من خلاله مجموعة من الاستراتيجيات تشمل تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة، وتطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية تهدف إلى معالجة جذور الأزمة، كما تم التأكيد على أهمية بناء الثقة بين المجتمعات

المحلية من خلال برامج مشتركة تسهم في تحسين الظروف المعيشية للأقلية في الداخل والخارج (اللاجئين في دول الجوار).

في حين، يفترض السيناريو التحولي الراديكالي تصاعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتطور أوضاع اللاجئين نظرًا لتقاطع المصالح الاستراتيجية في ظل المنافسة القائمة مما قد ينتج عنه تعقيدات جديدة في السياسات الإقليمية والدولية ويزيد من خطر نشوء أزمة جديدة.

وعليه فتح هذا السيناريو المجال لاستكشاف استراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات المرتبطة بأزمة الروهينجا، مثل تعميق التعاون بين الدول المجاورة، ودعم جهود المجتمع المدني، وتطوير مبادرات تتعلق بالتنمية المستدامة في المناطق المتأثرة، في حين أن التركيز على استخدام الوساطة الدينية كأداة فعالة لإرساء سبل الحوار بين الأطراف المتنازعة يمكن أن يسهم في تحقيق مصالحة حقيقية بين المجتمعات المتعددة الثقافات والديانات في المنطقة، لذلك من المهم أن تتبنى الأبحاث المستقبلية مقاربات شاملة تدمج الفواعل الرسمية وغير الرسمية، مما يسهم في صياغة حلول مبتكرة لإدارة الاستقرار وبناء السلام.

قائمة المراجـــــع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

I. باللغة العربية

1- الكتب:

1- أبو جودة، إلياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008.

2- أبو شامة، عباس، **إدارة الأزمة في المجال الأمني: الفكر الشرطي** ، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، د.س.ن.

3- أبي معاذ، أحمد، **مسلمو أراكان وستون عاماً من الاضطهاد**، السعودية: د.د.ن، 2012.

4- أحمد جلال عز الدين، **إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1410.

5- إسماعيل فاروق مصطفى، **العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية**، ط3، دار قطري، 1986.

6- إيريكسون، توماس هايلاند، ترجمة: عبد الحسين لاهاي، **العرقية والقومية وجهات نظر إنثروبولوجية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

7- بابه، يلن، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة: أحمد خليفة. ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

8- البدو، خليل، **علم الاجتماع السكاني**، عمان: دار حامد، 2009.

9- برومبرغ، دانيال، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، بيروت: دار الساقي.د.س.ن.

10- البزاز، حسن، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2001.

11- البشير، عبد الوهاب الطيب، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش السلمي في إثيوبيا**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية: جامعة إفريقيا العالمية، 2009.

12- الصاقوط، إبراهيم ، **المواطنة والوطنية**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007.

13- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائر** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

14- بن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط.1، 2003.

15- بن نوي، حسان، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

16- بورزان، آية، رياض العبد القادر، **إدارة الأزمات**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2021.

17- بيليس، جون، وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر والترجمة، 2004.

18- جلدة، سليم بطرس، **الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات**، عمان: دار الراية للنشر، 2011.

19- حتى، ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

20- حسنين، حسن حنفي، **الهوية**، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2012.

21- الخزندار، سامي إبراهيم ، **إدارة الصراعات وفض المنازعات**، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

22- خيري، سمير ، **نظرية الأمن القومي العربي**، العراق: دار القادسية للنشر، 1983.

23- د.مؤلف، **تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر**، ط8، جنيف: قطاع الإنتاج، 2008.

24- د.مؤلف، **مسلمو بورما**، القاهرة: مركز الأزهر لمكافحة التطرف، د.س.ن.

25- الدليمي، عبد الرزاق محمد، **الإعلام وإدارة الأزمات**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.

26- دوبار، كلود، **أزمة الهويات - تفسير تجول**، ترجمة: بعث، رندة، لبنان: المكتبة الشرقية، 2008.

27- عارف، مجيد حميد، **الأثنوجرافيا والأقاليم الحضارية**، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1984.

28- دورتي، جيمس، وبالتستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: مكتبة ترجمة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

29- ديول، ستيفن، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع الدولي**، ترجمة: وهبة ربيع، القاهرة: دار الإسكندرية، 2000.

30- الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1983.

31- ربيع، حامد، **نظرية الأمن القومي العربي**، مصر: دار الموقف العربي، 1984.

32- الزيدي، مفيد، **قضايا العولمة والمعلوماتية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

33- سافيدان، باتريكّ، ترجمة: المصطفى حسوني، **الدولة والتعدد الثقافي**، الرباط: دار توبقال للنشر، 2011.

34- سالم، أحمد، **الهجرة غير المشروعة في القانون المصري**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2011.

35- سعيد، محمود شاكر، وخالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2010.

36- سيد، عبد الله معتز، **الاتجاهات التعصبية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.

37- شاهين، عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في حوض النيل**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

38- شديد، طارق، **الروهينجا في ميانمار الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم**، د.ب.ن، قسم الدراسات العربية، 2015.

39- الشعلان، فهد أحمد، **إدارة الأزمات: الأسس-المراحل-الآليات**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، د.س.ن.

40- شقير، محمد لبيب، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو / أيار 1986.

41- الشواني، محمد حسين، **التنوع الإثني والديني في كركوك**، ط1، مطبعة وزارة التربية، العراق، 2006.

42- صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية**، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، ج2، لبنان، 1982.

43- العاسمي، رياض نابل، **علم النفس التفاوضي في مواقف الأزمة**، ط1، عمان: دار الإعصار العلمي، 2016.

44- عبد الحي، وليد، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

45- عبد السلام، إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة الوطنية، 1993.

46- عبد العزيز، جراد، **العلاقات الدولية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1992.

47- عبد المطلب، عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، ط 1، القاهرة، 2003

48- العبودي، محمد بن ناصر، **بورما الخبر والعيان**، ط1. الرياض: د.د.ن، 2010.

49- علام، أشرف، **مشروع قناة البحرين والأمن العربي**، مصر: مجموعة النيل العربية، 2008.

50- عمارة، محمد، **الانتماء الثقافي**، مصر: دار النهضة للنشر والتوزيع، 1997.

51- العيساوي، مالك محسن، **الحرب بالوكالة: إدارة الأزمات الدولية في الاستراتيجية الأمريكية**، ط1. مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2014.

52- غريفيش، مارتن، وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة، 2002.

53- فالنستين، بيتر، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي**، ترجمة: سعد فيصل السعد، محمد محمود دبور، عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، 2005.

54- فهمي، عبد القادر محمد، **مدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، دار محدلاوي للنشر، الأردن، 2006.

55- قادري، حسين إبراهيم، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، عمان: دار الكتاب الثقافي، 2008.

56- كورنيش، إدوارد. ترجمة: حسن الشريف، **الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل**، ط1. لبنان: الدار العربية للعلوم، 2007.

57- كوزان، بيتر، **البحث عن الهوية "الهوية وتشتتها في حياة إيريك إيركسون وأعماله"**، ترجمة: سامر، جميل رضوان، الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2010.

58- ميرل، مارسيل، **سيسيولوجيا العلاقات الدولي**، ترجمة: حسن نافعة، ط1، القاهرة: 1986، المستقبل العربي.

59- مراد، علي عباس، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الوافد الثقافية، 2017.

60- مصباح، عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسي**، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط1، 2005.

61- المقري، الفيومي، **المصباح المنير**، بيروت: مكتبة لبنان، 1987.

62- منصور، حسن، **الانتماء والاغتراب دراسة تحليلية**، عمان: د.د.ن، 20132.

63- نصر، مهنا محمد، وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية: مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة غريب، 1988.

64- هنتنكتون، صمويل ، **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**، ترجمة: خضور، حسام الدين، دمشق: دار النشر، 2005.

2- الدوريات والمجلات:

1. الأديب، علي محمد الحسين، "الأبعاد النفسية لمفهوم الانتماء السياسي"،**مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد201، 2012.
2. ايثار، عبد الهادي محمد، "استراتيجية إدارة الأزمات على وفق المنظور الإسلامي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، **جامعة بغداد: كلية الإدارة**، مجلد17، العدد64، 2011.
3. بعوني، حميدة، "أزمة الروهينجا في الحسابات الجيوستراتيجية الصينية والأمريكية"، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد07، العدد02، 2023.
4. بن طراد، وفاء. "قراءات في مفهوم الهوية وإشكالاتها". **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد20، جوان 2017.
5. بو لقمح، هدى، "اليقظة الإستراتيجية: أداة لتفعيل الإدارة الوقائية للأزمات"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، مجلد14، العدد02، سبتمبر 2010.
6. بوذهب، ايمان الصالحين، قدور، بديعة عاشور، "إدارة الأزمات وعلاقتها بتنمية التفكير الإبداعي من وجهة نظر أكاديميين في جامعة عمر المختار درنة"، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية الإدارية**، العدد1، جوان 2017.

7. بوزيدي، عبد الرزاق، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد21، العدد02، 2021.

8. بوستي، توفيق، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018.

9. بوهدة، خير الدين، "البناء النظري للأمن الهوياتي في بناء الدولة والمجتمع"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، مجلد16، العدد01، 2022.

10. تواتي، حليمة، "أزمة الروهينغا في بورما... انتكاسة جديدة لمجلس الأمن الدولي في المجال الإنساني"، **بحوث جامعة الجزائر 1**، مجلد15، العدد01، 2021.

11. الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته صيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، 2008.

12. الحريري، محمد سرور حكمات، "استراتيجيات إدارة الأزمات في الجامعات الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في جامعات العالم العربي والإسلامي"، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، مجلد4، العدد1، 2019.

13. حسن، حميد فارس، "مأساة أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار وموقف المنظمات الدولية"، **مجلة تكريت**، جامعة تكريت: كلية التربية للبنات، العدد17، 2019.

14. حسين، مصطفى جاسم وسلوم، سعد، "دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية"، **مجلة حمورابي**، العدد33-34، السنة السادسة، ربيع 2020.

15. حمشي، محمد، "نظرية التعقد والنقاش النظري الخامس في حقل العلاقات الدولية: مراجعة الأدبيات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد12، جانفي 2018.

16. حمشي، محمد، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد6، جويلية 2018.

17. خلالفة، هاجر، "مقاربة الجندر لبناء السلام: المضامين والدلالات"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد01، جويلية 2017.

18. خليفة، داود، "الإثنية اللغوية وأزمة الهوية"، **المجلة التعليمية**، مجلد4، العدد10، مارس 2017.

19. ربيع، زياد، "جرائم الإبادة الجماعية". **مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، **جامعة بغداد**، العدد59، 2014.

20. رقولي، كريم، "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، العدد1، سبتمبر 2019.

21. الشاهد، إلياس وقابوس، علي، "القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات"، **رماح للبحوث والدراسات**، العدد9، 2012.

22. شحات، يوسف حلمي، "نحو منهجية علمية لإدارة الأزمة"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة**، مجلد12، العدد1، 1998.

23. شقشوق، محمد، "العولمة الثقافية: المفهوم والتجليات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32، 2011.

24. الشماس، عيسى، "المواطنة بين الانتماء والولاء"، **الفكر السياسي**، العدد43-44، 2012.

25. شنوف، زينب، "أدوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لإدوارد آزار"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، مجلد4، العدد01، 2019.

26. صدام، عبد الستار رشيد وعلوان، علي محمد، "بناء السلام بعد الصراع "، **دراسات دولية**، العدد77-78، 2019.

27. عارف، عالية عبد الحميد، "إدارة الأزمة: المفهوم والاستراتيجيات مع تقييم الإدارة المصرية لأنفلونزا الطيور"، **مجلة النهضة**، مجلد9، العدد3، يوليو 2008.

28. العبيدي، مثنى، "مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظل الأزمات الراهنة"، **مجلة رؤية تركية**، العدد8، 2019.

29. عتيق، عائشة، "استراتيجية إدارة الأزمات"، **دراسات استراتيجية**، العدد1، 2013.

30. عفيف، عثمان، "مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا"، **مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق**، العدد 63، جوان 1997.

31. علاق، جميلة، "الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد10، جوان 2017.

32. علوان، شذى أحمد، "إدارة الأزمة في جامعة البصرة: دراسة وصفية تحليلية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، مجلد18، العدد66، د.س.ن.

33. علوي، مصطفى، "قابلية التأثر: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، القاهرة، 2014.

34. عمران، عبد الله، "ظاهرة الصراع الدولي، " **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة الفرات الأوسط التقنية – المعهد التقني بابل – قسم تقنيات الإدارة القانونية**، مجلد14،العدد55، 2022.

35. عمورة، رابح، "قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لحماية أقلية الروهينجا"، **بحوث جامعة الجزائر 1**، مجلد15، العدد01، 2021.

36. عياد، محمد سمير ، "مستويات تحليل النزاعات الدولية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلد09، العدد02، 2022

37. غبولي، منى وبوسعدية، رؤوف، "الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا في ميانمار وآليات التصدي لها من منظور المحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، مجلد5، العدد2، جوان 2020.

38. الغزواني، إدريس، "مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات"، **مجلة عمران**، مجلد09، العدد33، صيف 2020.

39. فرحي، تقية، "إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: دراسة مفاهيمية نقدية"، **مجلة جامعة عمار الثليجي الأغواط**، العدد45، أوت 2016.

40. الحفيان، فيصل، "اللغة والهوية: إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات"، **التسامح**، العدد5، 2004.

41. كبابي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد38، ديسمبر 2012.

42. جول، محمد زاهد، "مآسي الروهينجا والدور الدولي المفقود"، **مجلة المجتمع**، الكويت، العدد05، مارس 2017.

43. مطلق، رسول، "التنوع الإثني في العراق: سيسيولوجيا التعدد في الوحدة"، **مجلة الآداب**، العدد110، 2014.

44. المصري، علي علي صالح، "**إدارة الأزمات الأمنية في ضوء المتغيرات المعاصرة ماهية الأزمة وأسبابها**"، **كتب وقراءات شؤون العصر**، العدد21، أكتوبر 2005.

45. نجيب، عبد المجيد نديم، "المأساة الإنسانية المؤلمة لمسلمي الروهينجا وتلاقي قوى الصراع الإقليمية والدولية"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، مجلد9، العدد35، 2020.

46. هلال، علي الدين، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول". **مجلة شؤون عربية**، العدد35، 1984.

47. عقيل، وصفي، هياجنة، أيمن وعدوان، خالد، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، " **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد48، العدد3، 2021.

3- المذكرات والأطروحات:

1. بالة، عمار، " التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي أنموذجا– "، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية،2018/2017).

2. بلغالم، آمال ، "الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة" ، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2021/2020).
3. بن عبد الرزاق حنان ،"تأثير المأزق الأمني على الاستقرار الداخلي للدولة –دراسة للنموذج الإسباني منذ 1939– "، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية،2017/2016).
4. بوعزة، عبد القدوس ،" إدارة النزاعات الأهلية: اليمن نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية و الإستراتيجية،2022/2021).
5. جصاص، لبنى ، " أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا"، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2017/2016).
6. غربي، سارة ، "التعددية الثقافية و سياسات الهوية: دراسة في ثنائية الوحدة و التعددية"، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة، 2019/2018).
7. ناصري، سميرة ، "إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي و الفكر الغربي، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: دراسات مقارنة، 2016/2015).
8. نوري، عزيز ،" الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019).

4- التقارير:

1. **تقرير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان في العالم**، بريطانيا: المكتبة البريطانية، 2016.

5- مداخلات في ملتقيات:

1. شلبي محمد، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، في: أشغال الملتقى الدولي الأول حول: "الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة"، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003.

6- مواقع الأنترنت:

1. براكريتي، غوبتا، "الإقتصاد يلعب دورا خفيا في أزمة الروهينجا"، الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: 22/01/2024، متحصل عليه من:
http://aawsat.com/home/article/1052321
2. جاسم، صهيب ، "رابطة آسيان تبحث التوترات في المنطقة الإستراتيجية وتوجه رسالة لقادة ميانمار"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع: 13/05/2024، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/amp/news/2023/2/4
3. زقاغ، عادل ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي و البنائي"، على الموقع:
www.giocities.com/adelzeggagh/irapproches-intervention.html
4. وتد، محمد ،" رفعت عنها السرية.. وثائق تكشف علاقة إسرائيل وسلاحها بـ"التطهير العرقي" في ميانمار"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع: 11/02/2024، متحصل عليه من:
https://www.aljazeera.net/politics/2024/02/11

5. معهد السلام الامريكي، "تحليل الصراعات"، دورة مؤهلة صدرت عن مركز التعليم والتدريب، 2006، ص7، تاريخ الإطلاع: 22/05/2021، متحصل عليه من:
https://www.usip.org/academy/online-self-paced-courses

5. د.مؤلف،" لوموند: غرق سفينة الروهينجا في إندونيسيا يكشف أزمة إنسانية خانقة"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع:24/3/2024، متحصل عليه من :
http://www.eljazeera.net/amp/politics/2024/3/24

6. د.مؤلف، "ميانمار: مجلس الأمن يتبنى قراره الأول حول ميانمار بأغلبية 12 صوتا"، أخبار الأمم المتحدة،تاريخ الإطلاع: 10/05/2024، متحصل عليه من:
https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116942

7. د.مؤلف،"المفوضة السامية لحقوق الإنسان تطلب إنشاء جهاز يعد الملاحقات بشأن بورما"، اليوم السابع، تاريخ الإطلاع: 11/05/2024، متحصل عليه من:
https://goo.gl/aLM6AR

8. د.مؤلف، "أزمة الروهينغا: 10 مبادئ لحماية اللاجئين إبقاء الحدود البنغالية مفتوحة؛ لا عودة قسرية إلى بورما"، هيومن رايتس واتش، تاريخ الإطلاع:15/05/2024، متحصل عليه من:
https://www.hrw.org/ar/news/2017/11/07/311130

9. د.مؤلف، "ميانمار أحداث 2018"، التقرير العالمي 2019، تاريخ الإطلاع: 2024/06/5، متحصل عليه من:
http://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/myanmar

10. د.مؤلف،"نجدة الروهينجا...كيف يوظف أردوغان الأزمات بنجاح؟"، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: 06/06/2024،متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/amp/midan/reality/politics/2017/9/19

د.مؤلف، "تقرير مفصل عن ميانمار بورما مسلمو بورما"، وزارة الأوقاف و الشئون الدينية الفلسطينية، تاريخ الإطلاع: 6/06/2024،متحصل عليه من: http://www.palwakf.ps/irshad/ar/index.

11. د.مؤلف، "أزمة الروهينغا.. محطات وتطورات"، مركز الجزيرة للدراسات،تاريخ الإطلاع:2024/5/17، متحصل عليه من:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/12

12. د.مؤلف، "من الصين للعالم..كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع 20/11/2023، متحصل عليه من:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/

13. د.مؤلف، "الدين في ميانمار"، مركز عريق،تاريخ الإطلاع 29/11/2023، متحصل عليه من :

https://areq.net/m/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1.html

1. المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

1- Livres:

1. Erikson E, **Adolesence et crise**, **la quete de l'identité**, Paris : Flamarison, 1972.
2. Martinello, M, **L'ethnicité dans les Sciences Sociales**, Paris, 1995.
3. Philip Pouignat, Jocelyne Streiff- Fenart, **Théorie de l'ethnicité,** Paris : PUF ,1995.

4. Warnier Jeane- Pierre, **Patrimoine et mondialisation**, Paris : Ed. La Découverte, 2008.

2- Périodique :

1. Gleason Philip, " Identifying Identity : A Semantic History ", cité par Rogers Brubaker; au- delà de "l'edentité", **Actes de la recherché en sciences sociales**, Paris : n°139, avril2001.
2. Thierry Balazacq, « qu'est-ce que la sécurité nationale ? **», revue internationale et stratégique**.n°52, 2003.

باللغة الإنجليزية:

1-Books:

1. Abdelkader, Engy, **Myanmar: The Rohingya Crises as an Analytic Lens to Understanding Violent Extremism**, In *Handbook on the Dynamics of Violent Extremism, Extremist Groups and State Fragility*, Routledge, Forthcoming ,2019.
2. Acharya, Amitav, **Human Security**, In *The Globalization of World Politics*, edited by John Baylis, Steve Smith, and Patricia Owens. Oxford: Oxford University Press, 2016.
3. Aksu, Asref, **The United Nations, Intra-State Peace-keeping and Normative Change: New Approaches to Conflict Analysis**. Manchester University Press, 2003.
4. Alam, Mohammed Ashraf, **a Short Historical Background of Arakan**, Chittagong (Bangladesh): Arakan Historical Society, 1999.
5. Almond, Gabriel, and G. Bingham Powell Jr, **Comparative Politics: A Development Approach**, Boston: Little, Brown, 1966.
6. Balzac, Thierry, **Enquiries into Methods: A New Framework for Securitization Analysis**, In: Thierry Balzac « ed » Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve, Routledge, London, 2011.
7. Battistella, Dario, **Théorie des Relations Internationales**, Paris: Presses de Sciences Po, 2003.
8. Bell, Coral, **the Convention of Crisis: A Study in Diplomatic Management**. London: Oxford University Press, 1977.
9. Boulding, Kenneth E, **Conflict and Defense**, New York: Harper & Row, 1963.
10. Buzan, Barry, and Ole Weaver, **Regions and Powers: The Structure of International Relations**, Cambridge Studies in International Relations, 2003.
11. Buzan, Barry, **People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991.

12. Caudia, Dominic, **Crisis Management- What is it and how is it Delivered**, London: 2011.

13. Donnelly, Jack, **Realism and International Relations**, Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

14. Durand, Lauren, **Conflicts in Myanmar: A Systemic Approach to Conflict Analysis and Transformation**, Lund University Department of Political Science Global Studies Program, 2013.

15. Esposito, John L., and Ibrahim Kalin, **Islamophobia: The Challenge of Pluralism in the 21st Century**. New York: Oxford University Press, 2011.

16. Galtung, Johan, **Theories of Conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations**, Columbia University, 1958.

17. Ganesan, Narayanan, and Kyaw Yin Hlaing (eds.), **Myanmar: State, Society and Ethnicity**, Institute of Southeast Asian Studies, 2007.

18. Hollander, E, **Principles and Methods of Social Psychology**, New York: Ncmillon, 1981.

19. Holsti, Kal J, **International Politics: A Framework for Analysis**, 3rd ed, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

20. Isyar, Omer Goksel, **Definition and Management of International Crisis**, *Perception*, Winter 2008.

21. James D.Fearon**, What is identity? (Ase We now use the word),** standfored: Departement of political science, 1999.

22. Karim, Mohd Aminul, **Genocide and Geopolitics of the Rohingya Crisis**, New York: Nova Science Publishers, 2020.

23. Kipgen, Nehginpao, **Myanmar: A Political History**, Oxford University Press, 2016.

24. Martin, Michael F, **Burma's 2010 Elections: Implications of the New Constitution and Election Laws**, Congressional Research Service, April 29, 2010.

25. Mathies, Cassandra Elizabeth, "Managing Peace and Security in Southeast Asia: Does ASEAN have the Political Will?" Graduate School of Public and International Affairs, University of Ottawa, 2013.

26. McClelland, Charles A, **the Beginning, Duration, and Abatement of International Crisis: Comparison in Two Conflict Arenas**, In Charles F. Herman (Ed.), *International Crisis: Insights from Behavior Research*. New York: The Free Press, 1972.

27. Ransbotham, Oliver, Understanding **Contemporary Conflict**, 3rd ed. Cambridge: Polity Press, 2011.

28. Ratuv, Steven, Hamdy A. Hassan, and Radomir Compel (eds), **Risks, Identity and Conflict: Theoretical Perspectives and Case Studies**, New Zealand: Springer Nature, 2021.

29. Selth, Andrew, **Myanmar's Armed Forces and the Rohingya Crisis**, Washington: United States Institute of Peace, 2018.

30. Simon & Webster, **Webster's New World Dictionary of American English**, Leyland, OH, 1997.

31. Smith, Martin, and A. Allsebrook, "Ethnic Groups in Burma." *Anti-Slavery International*, London, 1994.

32. Söderbaum, Fredrik, "Comparative Regional Integration and Regionalism," In *The Sage Handbook of Comparative Politics*, edited by Todd Landman and Neil Robinson, 1st ed., London: Sage Publications Ltd., 2009.

33. Steinberg, David, **Burma/Myanmar—What Everyone Needs to Know**, Oxford: Oxford University Press, 2013.

34. Todd, Laurence, Adli, Amirullah, and Wan, Ya Shin, **The Economic Impact of Granting Refugees in Malaysia the Right to Work**, Malaysia: Institute for Democracy and Economic Affairs (IDEAS), 2019.

35. Turner, Barry, **Myanmar: Myanmar Naingngandaw,** Union of Myanmar**:** The Statesman's, Yearbook 2000: The Politics, Cultures and Economies of the World, 1999.

36. Ullah, AKM Ahsan, and Diotima, Chattoraj, **The Unheard Stories of the Rohingyas: Ethnicity, Diversity and Media**,Bristol: Policy Press, 2023.

37. Vasquez, John A, **Facteurs liés à la Contagion et la Diffusion de la Violence Internationale**, In The Internationalization of Communal Strife (Routledge Revivals), 2014.

38. Viott, Paul R. and Markand, Kauppi, **international relations theory: realism – globalism**, London: Routledge, 1999.

39. Yegar, M, **the Muslims of Burma: A Study of a Minority Group**, Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1972.

2- Periodecals:

1. Abdullah, Azlinariah, Mohamed Azharudin Dali, Mohamad Rodzi, and Abd Razak, "Surviving Stateless Refugees: The Uncertain Future of Rohingya's Children in Malaysia", ***Politics & Securities Research Centre,*** vol. 45, no. 1, July 2018.

2. Alam, J, "The Rohingya of Myanmar: Theoretical Significance of the Minority Status**,"** ***Asian Ethnicity***, vol. 19, no. 2, 2018.
3. Al-Haddad, Robin E, Kendra L Duran, and Ahmed Saleh, "A Lost Generation: Perpetual Education Insecurity among the Rohingya**",** ***Race Ethnicity and Education***, vol. 25, no. 6, 2022.
4. Aung, A, "The International Politics of the Rohingya Crisis in Myanmar: China, Japan, and the United States**",** ***Kyoto Working Papers on Area Studies***, 2020, vol. 134.
5. Bepler, Stefan, "The Rohingya Conflict: Genesis, Current Situation and Geopolitical Aspects", ***Pacific Geographies***, vol. 28, no. 50, 2018.
6. Byung, A. Joon, "Regionalism in the Asia-Pacific: Asian or Pacific Community?", ***Koreain Foucs***, vol. 4, no. 4, 1996.
7. Croissant, Aurel, and Jil Kamerling, "Why Do Military Regimes Institutionalize? Constitution-Making and Elections as Political Survival Strategy in Myanmar", ***Asian Journal of Political Science,*** vol. 21, no. 2, 2013.
8. Debnath, Kunal, Souvik Chatterjee, and Afnan Bint Afzal, "Natural Resources and Ethnic Conflict: A Geo-strategic Understanding of the Rohingya Crisis in Myanmar", ***Journal of International Relations***, vol. 26, no. 2, 2022.
9. Delwar, Hossain, "The Rohingya Crisis: Defiance of Myanmar and Responsibility of the International Community", ***CBGA Special Report***, no. 4, August 2023.
10. Ekeh, Chizom, and Martin Smith, "Minorities in Burma", ***Minority Rights Group International,*** no. 30, 2007.
11. Frahma, Elen Anedya, "International Humanitarian Law Study of the Protection of the Rohingya Community in Indonesia", ***Jurnal Tana Mana***, vol. 5, no. 2, August 2024.
12. Granville, King, “Narcissism and Effective Crisis Management: A review of Potential Problems and Pitfalls”, ***Jornal of contingencies and Crisis Management***, v.15, n°4, December 2007.
13. Husarski, Roman, "Buddhist Nationalism and Islam in Modern Myanmar", ***Acta Asiatica Varsoviensia,*** no. 30, 2, 2017.
14. Imtiyaz, Yusuf, "Islam and Muslim Societies”, ***A Social Science Journal***." Vol. 10, no. 2, 2017.
15. Islam, Md Didarul, and Ayesha Siddika. "Implications of the Rohingya Relocation from Cox’s Bazar to Bhasan Char, Bangladesh." *International Migration Review*, vol. 56, no. 4, 2022.

16. McDonald, Matt. "Securitization and the Construction of Security", CUN: University of Warwick **, *European Journal of I.R*,** 28 October 2000.
17. Mohajan, Haradhan, "History of Rakhine State and the Origin of the Rohingya Muslims**",** ***IKAT: The Indonesian Journal of Southeast Asian Studies***, vol. 2, no. 1, 25 July 2018.
18. Muftić, Armin, "Islamophobie–berechtigte Ablehnung einer Religion oder unberechtigte Feindschaft gegenüber einer Menschengruppe? (Islam-oder Muslim/-innenfeindschaft?)", ***Hikma,*** vol. 13, no. 1, 2022.
19. Ohlson, Thomas, "Understanding Causes of War and Peace" ***European Journal of International Relations***, vol. 14, no. 1, 2008.
20. Peter halden, "the past, present and futur(s) of Environmental security studies", ***cooperation and conflict***, vol.46, n°.03(2011).
21. Posen, Barry. "The Security Dilemma and Ethnic Conflict", ***Survival,*** vol. 35, no. 1, Spring 1993.
22. Shaw, Sarah, "The Perfect Generosity of Prince Vessantara", ***Orientalistische Literaturzeitung***, vol. 112, no. 4-5, 2017.
23. Szurlej, Christina, "Preventing Genocide Against the Rohingya Muslim Minority in Myanmar", ***Język–Szkoła–Religia***, vol. 11, no. 2, 2016.
24. Tranca, Oana, "La Diffusion Des Conflicts Ethniques: Une Approche Dynamique", ***Études Internationales,*** vol. 37, no. 4, December 2006.
25. Ullah, A.K.M. Ahsan, "Rohingya Crisis in Myanmar: Seeking Justice for the 'Stateless'", ***Journal of Contemporary Criminal Justice***, vol. 32, no. 3, August 2016.
26. Waever, Ole, "Securitisation and Desecuritisation", In Barry Buzan and Lene Hansen (Eds.), ***International Security: Widening Security,*** volume 3, London: Sage Library of International, 2007.
27. Wendt, Alexander, "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics**",** ***International Organization***, vol. 46, no. 2, Spring 1992.
28. Williams, Michael C,"Modernity, Identity and Security: A Comment on the 'Copenhagen Controversy", ***Review of International Studies***, vol 24, no. 3 (1998).
29. Yusuf, Imtiyaz, "Three Faces of the Rohingya Crisis: Religious Nationalism, Asian Islamophobia, and Delegitimizing Citizenship", ***Studia Islamika,*** "Human Security", ***Himalayan and Central Asian Studies,*** vol.26, no. 1/2, 2022.
30. "Minority Inclusiveness in Parliamentary Decision-Making", ***Espergesia: Literary and Research Journal,*** Cesar Vallejo University, Peru, vol. 10, no. 2, 2023.

31. "Southeast Asia: Implications from the Rohingya Experience", ***Journal of Refugee Studies,*** vol. 25, no. 1, 2012.vol. 25, no. 3, 2018.

3- Thesis :

1. Motaher,Mostakim Bin, "The Rohingya Conflict: An Analysis through the Lens of the Geopolitical Economy of Resources", **Master Thesis**, (Linnaeus University: Faculty of social sciences,Peace and Development Studies, 2019)
2. Nasseer , Muttar Kadim Alzubaidi," USA and its Management of International Crises", **PH.D in Political Sciences**, (University IRAQ-BAGHDAD: World ST. Clements, 2010).

4- web links :

1. Abdelkader, Engy," Myanmar: The Rohingya Crises as an Analytic Lens to Understanding Violent Extremism", Handbook on the Dynamics of Violent Extremism, Extremist Groups and State Fragility, Routledge, Forthcoming, accessed: 12/1/2024/,Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3493716 .

2. Aung, MaungHtin, "Folk-Elements in Burmese Buddhism" accessed: 11.5.2024, available at :
http://www.theatlantic.com/magazine/archive/1958/02/folk-elements-in-burmesebuddhism/306833/

3. "A Brief Overview of the Ethnic Minorities of Burma" ,accessed: 2023/11/2, available at:
https://www.hart-uk.org/a-brief-overview-of-the-ethnic-minorities-of-burma/

4. Behravesh.M, "Constructivism : An introduction", accessed: 2024/2/3, available at:
https://www.e-ir.info/2011/02/03/constructivism-an-introduction

5. Eckert, Paul, "Obama urges Myanmar to stop violence against Muslims",accessed: 2024/05/22, available at:
Obama urges Myanmar to stop violence against Muslims | Reuters

6. HAN, Seunghyun, "Human trafficking and ethnic minority problems in Myanmar",accessed: 2024/02/4, available at:
https://www.researchgate.net/publication/325332030_Human_trafficking_and_ethnic_minority_problems_in_Myanmar_Policy_recommendations_for_Myanmar_and_neighboring_states

7. Henri Tajfel, J. C. "The Social Identity Theory of Intergroup Behavior",1986, accessed: 2022/05/4, available at:
http://christosaioannou.com/Tajfel%20and%20Turner%201986.pdf

8. Morada, N. M. “Myanmar’ in: Journal of International Peacekeeping”, accessed: 22/05/2024,Available at:
https://doi.org/10.1163/18754112-24030007
9. “ Myanmar - World Directory of Minorities & Indigenous Peoples”, accessed: 2023/11/28, available at : https://minorityrights.org/country/myanmarburma/#:~:text=The%20main%20ethnic%20groups%20living,%2C%20Kachin%2C%20Rakhine%20and%20Karenni.
10. “ Myanmar Population”, accessed:2023/02/29, available at :
https://www.worldometers.info/world-population/myanmar-population/
11. “ Rakhine State Overview” ,accessed: 2023/11/11, available at :
http://www.thaibizmyanmar.com/docs/Rakhine%20State%20Overview.pdf
12. Wade, Francis, "the Echoes of israeli Apartheid in Myanmar", accessed: 2024/06/17 , available at:
https://www.thenation.com/article/world/israel-myanmar-apartheid-genocide/tnamp/
13. Wilson, Trevor, “Judging Myanmar's Human Rights Abuses: Is There a Role for a Commission of Inquiry”, **Asia Rights Australian National University**, 2011, accessed : 2024/4/12,Available at:
https://ssrn.com/absract=2690608
14. Yoon Taeyong, “between peace and war : South Korea’s crisis Management Strategies Towards North Koria” , accessed: 13/04/2022, available at:
https://iews.or.kr/index.php?hCode=BOARD&bo_idx=16&page=view&idx=1078
15. Zobayer, AHMED, EMTIAZ SM Toki Ullah. “Major Socio-economic Externalities of Rohingya Crisis in South-East Asia”, accessed:2024/06/2 available at:
https://www.researchgate.net/profile/Zobayer-Ahmed-3/publication/340385770_Major_Socio-economic_Externalities_of_Rohingya_Crisis_in_South- East_Asia/links

فهرس الأشكال

الجـــــــداول

والخرائـــــــط

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 1 : تصنيفات الأزمة السياسية 18
الشكل رقم 2 : منحنى مايكل لاند لتحليل النزاع..... 25
الشكل رقم 3 : علاقة الأزمة بالنزاع والصراع..... 27
الشكل رقم 4 : المنحنى الخطي لتطور الأزمة 30
الشكل رقم 5 : أسباب نشوء الأزمات..... 33
الشكل رقم 6 : النطاق الزمني للأزمة 36
الشكل رقم 7 : العلاقة بين إدارة الأزمة، درء الأزمة، إدارة السلام..... 44
الشكل رقم 8 : العلاقة بين إدارة الأزمة، درء الأزمة، إدارة السلام..... 46
الشكل رقم 9 : نموذج Fink لدورة إدارة الأزمات..... 47
الشكل رقم 10 : النموذج العلائقي لإدارة الأزمات..... 49
الشكل رقم11 : مخطط توضيحي لدوائر انتماءات الفرد وطبيعة علاقته بالجماعة..... 65
الشكل رقم 12 : مرتكزات عملية الأمننة..... 93
الشكل رقم 13: توزيع الأديان في ميانمار 119
الشكل رقم14 : نسبة مسلمي الروهينجا في" آراكان" و"ميانمار"..... 124
الشكل رقم15 : المصادر الداخلية لأزمة الروهينجا وفقا لنموذج النزاع الاجتماعي الممتد
..... 133
الشكل رقم16 : مراحل تطور أزمة الروهينجا في ميانمار وفقا لمنحنى مايكل لاند 140
الشكل رقم 17: أعداد تدفق اللاجئين الروهينجا في بنغلادش 166
الشكل رقم 18: اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين في ماليزيا، يناير 2019 172
الشكل رقم 19: مجالات الدبلوماسية متعددة المسارات حسب "دياموند وماكدونالد 192

فهرس الجداول:

الجدول رقم1 : استراتيجيات إدارة الأزمة حسب نموذج Fink(1986) 47
الجدول رقم2 : التطور السنوي للسكان في ميانمار وفقا للبيانات السنوية للأمم المتحدة 102
الجدول رقم3 : أهم الأقاليم التي تضمها ميانمار 103
الجدول رقم4 : تطور تسمية آراكان على مر العصور 122
الجدول رقم 5 : الأوضاع التاريخية لتواجد أقلية الروهينجا في آراكان 125
الجدول رقم 6 : جدول يوضح تصنيف مصادر النزاعات لدى كل من Woodhouse.T, Ramsbotham.O,Miall.H 128
الجدول رقم 7 : المراحل العشر للإبادة الجماعية لأقلية الروهينجا 148
الجدول رقم 8: التأثيرات متعددة الأبعاد لتدفق لاجئي الروهينجا في بنغلاديش..... 170
الجدول رقم9 : التأثير الاقتصادي والاجتماعي على ظاهرة الإسلاموفوبيا الآسيوية 181
الجدول رقم10 : أبعاد الدور الهندي الصيني للأزمة في ميانمار: 187
الجدول رقم 11: المساعدات العربية للروهينجا بحسب القطاعات 201
الجدول رقم 12: تقييم جهود الأمم المتحدة ووكالاتها في إدارة أزمة الروهينجا 206
الجدول رقم 13: تحليل أنواع الخطاب الإعلامي العربي /الإسلامي في تناول أزمة الروهينجا 213

فهرس الخرائط:

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لجمهورية ميانمار الإتحادية 99
الخريطة رقم 2: الموقع الجغرافي لإقليم راخين 104
الخريطة رقم 3: الموارد الطبيعية والإستثمارات الإستراتيجية في ميانمار (إقليم راخين). 107
الخريطة رقم 4: مسار خط الأنابيب النفطي والغازي بين ميانمار والصين 109
الخريطة رقم 5: توزيع الأقليات في ميانمار 117
الخريطة رقم 6: حقول النفط والغاز البحرية والبرية في منطقة راخين..... 137
الخريطة رقم 7: توزيع اللاجئين الروهينجا وفق إحصائيات وكالة أناضول، 2019.... 176

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهداء.....

خطة الدراسة.....

مقدمــة: 1

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة 15

المطلب الأول: مفهوم الأزمة والمفاهيم ذات الصلة.....15

أولا: تعريف الأزمة 15

ثانيا: المفاهيم ذات الصلة بالأزمة 20

المطلب الثاني: أسباب و مراحل تطور الأزمة 31

أولا: أسباب نشوء الأزمة 31

ثانيا: مراحل تطور الأزمة.....34

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمة 38

أولا: تعريف إدارة الأزمة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة 38

ثانيا: نماذج إدارة الأزمة 46

المبحث الثاني: مدخل تأصيلي للهوية 54

المطلب الأول: مفهوم الهوية 54

المطلب الثاني: الهوية والمفاهيم ذات الصلة 58

أولا: الإثنية (Ethnicity) 59
ثانيا: القومية/الوطنية:(Nationalism) 60
ثالثا: الإنتماء(AFFILIATION)..... 62
رابعا: المواطنة..... 64
المطلب الثالث: تحديات وإشكالات الهوية 66
أولا: التعدد الإثني و الثقافي..... 66
ثانيا: الشتات وخلط الأعراق Mongrelization 67
ثالثا: تحديات العولمة واضمحلال البنى الاجتماعية التقليدية..... 68
المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الهوياتي 70
المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن..... 70
أولا: الأمن في اللغة 70
ثانيا : الأمن اصطلاحا 71
المطلب الثاني: توسع مفهوم الأمن 74
أولا: أبعاد الأمن 75
ثانيا: مستويات الأمن 78
المطلب الثالث: مفهوم الأمن الهوياتي 81
أولا: المؤثرات الداخلية للأمن الهوياتي 81
ثانيا: المحددات الخارجية للأمن الهوياتي 82
المطلب الرابع: المقاربات النظرية لتفسير الأمن الهوياتي 85
أولا: المقاربة الإثنوواقعية (Ethno-Realist Aprroch) لتفسير المأزق الأمني 85

ثانيا: المقاربة الليبرالية 87

ثالثا: المقاربة البنائية..... 90

إستنتاجات الفصل الأول 94

الفصل الثاني

إيتيمولوجيا الأزمة الإثنية للروهينجا كعامل مرتبط بالانقسام الأمني الهوياتي

المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية ميانمار الإتحادية/بورما 98

المطلب الأول:دراسة جيو–إستراتيجية لميانمار داخل إقليم جنوب شرق آسيا 98

أولا: التحديد الجغرافي لميانمار –المقومات الاقتصادية– 98

ثانيا: الإمكانيات الاقتصادية لميانمار..... 105

المطلب الثاني: النظام السياسي في ميانمار 109

أولا: الفترة الاستعمارية– تحت الحكم البريطاني– (1824–1948)..... 110

ثانيا: الحكم العسكري في بورما/ميانمار..... 112

المطلب الثالث: التكوينات التاريخية والحركات العرقية داخل ميانمار/بورما..... 116

أولا: التركيب الإثني والعرقي في ميانمار/بورما..... 116

ثانيا: التعدد اللغوي والديني للأقليات في ميانمار 118

المبحث الثاني: السياق التاريخي لأزمة الروهينجا 121

المطلب الأول: المرجعيات التاريخية لأقلية الروهينجا في إقليم "راخين–آراكان" 121

المطلب الثاني: مصادر الأزمة من منظور أنظمة التعقيد الاجتماعي –المستوى الخامس

..... 126

أولا: العوامل الداخلية 129

ثانيا: العوامل الخارجية..... 133
المطلب الثالث: كرونولوجيا تطور الأزمة وفقا لمنحنى مايكل لاند 139
المبحث الثالث: مظاهر تأثير المعضلة الإثنو–هوياتية لأزمة الروهينجا على الاستقرار الداخلي..... 145
المطلب الأول: الفوضى الداخلية الناشئة..... 145
المطلب الثاني: الخطاب السياسي وسياسات إنكار الهوية الروهينجية 151
أولا: إضفاء الطابع السياسي على الهوية الإثنية للروهينجا..... 151
ثانيا: دور العامل الديني كعمق إستراتيجي للمعضلة الإثنوهوياتية للدولة..... 153
إستنتاجات الفصل الثاني..... 157

الفصل الثالث

تداعيات أزمة الروهينجا على الأمن الهوياتي ضمن الفضاءات الإقليمية والدولية

المبحث الأول: الانعكاسات عبر الحدودية لأزمة الروهينجا في الجوار الإقليمي 161
المطلب الأول: مخرجات تدفق اللاجئين نحو بنغلادش/ماليزيا/إندونيسيا 162
أولا: مفهوم اللجوء 162
ثانيا: اللاجئين الروهينجا في بنغلادش..... 165
ثالثا: اللاجئين الروهينجا في ماليزيا 171
رابعا: إندونيسيا الملجئ الجديد للروهينجا..... 174
المطلب الثاني: انعكاسات الإسلاموفوبيا على الأمن الهُوياتي لدول الجوار الإقليمي. .. 177
أولا: الإسلاموفوبيا Islamophobia 177
ثانيا: أمننة ظاهرة الإسلاموفوبيا الآسيوية ضمن الفضاء الإقليمي..... 179

المطلب الثالث: تحديات "ASEAN" في بناء الأمن الإقليمي 182
أولا: السياق الجيوسياسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا "ASEAN" 183
ثانيا: الدور الإقليمي لرابطة الآسيان تجاه أزمة الروهينجا 184
ثالثا: الدور الإقليمي للهند والصين..... 186
المبحث الثاني: أدوار فواعل الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة أزمة الروهينجا 191
المطلب الأول: التفاعلات الرسمية ضمن المسار الأول Track one 192
أولا: الأدوار الدولية الغربية (الدور الأمريكي- الروسي- الأوروبي) 193
ثانيا: موقف الدول العربية والإسلامية..... 198
ثالثا: ميكانيزمات إدارة أزمة الروهينجا – دور الأمم المتحدة ووكالاتها –..... 201
المطلب الثاني: دور فواعل المسار الثاني والثالث في إدارة أزمة الروهينجا (Track two+ Track three..... 208
أولا: رؤية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإدارة أزمة اللاجئين الروهينجا..... 208
ثانيا: دور منظمة حقوق الإنسان (humman rights) لحماية اللاجئين الروهينجا ضمن المسار الثالث 209
ثالثا: دور الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي 213
رابعا: دور المجتمع المدنيCivil Society 215
المبحث الثالث: المسارات المستقبلية لإدارة أزمة الروهينجا..... 217
المطلب الأول: السيناريو الخطي(الإتجاهي) – الطريق المسدود ضمن وضع السلام غير المستقر 218
أولا: الدور المستمر للجيش في ميانمار 219

ثانيا: محدودية العقوبات الدولية 219
ثالثا: سياسة ازدواجية المعايير 219
رابعا: تأثير أزمة أوكرانيا على تراجع التمويل الدولي للاجئين 220
خامسا: تعطل عملية العودة الطوعية للاجئين الروهينجا 221
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- آليات بناء السلام في ظل انفراج الأزمة 221
المطلب الثالث: السيناريو التحولي الراديكالي- 224
أولا: تقاطع المصالح الإستراتيجية الأجنبية في إقليم راخين 224
ثانيا: دور التغلغل الإسرائيلي في تصاعد الأزمة 225
إستنتاجات الفصل الثالث..... 228
الخاتمة..... 230
قائمة المصادر والمراجع 240
فهرس الأشكال 262
فهرس الجداول..... 263
فهرس الخرائط..... 264
فهرس المحتويات 266
ملخص الدراسة باللغة العربية.....
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية.....

الملخـــص:

تحاول هذه الأطروحة تقديم إطار تحليلي متعدد الأبعاد لمعالجة موضوع أزمة الروهينجا ومدى تأثيرها على الأمن الهوياتي لدول الجوار ضمن الفضاء الإقليمي "جنوب شرق آسيا" لميانمار، لذلك فرضت الضرورة المنهجية التي أعقبت جملة التطورات على مستوى الدراسات الأمنية، إعادة النظر في طبيعة النزاعات التي أصبحت تتسم بتعقيداتها الإثنية والهوياتية، بدلاً من التركيز التقليدي على النزاعات العسكرية والاستراتيجية، كما تركز هذه الدراسة على الأمن الهوياتي الذي أصبح أحد أبرز القضايا المرتبطة بتحليل وإدارة النزاعات المعاصرة، خاصة تلك التي ترتبط بتعدد الهويات والانتماءات داخل الدول.

إستنادًا إلى ذلك، تهدف الأطروحة إلى فهم الطبيعة المعقدة للأزمة في منطقة راخين، إذ تشكل أقلية الروهينجا فيها محورًا أساسيا لهذه الأزمة، مع التركيز على خصائصها ومصادر نشوئها الداخلية والخارجية، كما تسعى لدراسة الانعكاسات العابرة للحدود لهذه الأزمة ضمن الفضاء الإقليمي، مما يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الأمن الهوياتي وأمن الدول المجاورة.

خلصت الدراسة إلى أن فعالية الفواعل الإقليمية والدولية "الرسمية وغير الرسمية" في إطار الدبلوماسية متعددة المسارات تُعتبر أداة استراتيجية رئيسية في إدارة أزمة الروهينجا، إذ تتيح هذه الدبلوماسية التعاون بين الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية، مما يسهم في إدارة التحديات الناجمة عن الانقسامات الإثنية والهوياتية. وبالتالي، تُبرز الحاجة إلى تفعيل جهود الحوكمة الأمنية العالمية والتعاون الدولي لضمان تحقيق حلول طويلة الأمد تعزز الاستقرار الإقليمي وتحد من تأثير هذه الأزمات "الهوياتية" العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الروهينجا، ميانمار، دول الجوار، الامن الهوياتي

Abstract :

This thesis attempts to provide a multidimensional analytical framework for addressing the Rohingya crisis and its impacts on the identity security in neighboring countries within the Southeast Asian region and Myanmar. The methodological imperative, following significant advancements in security studies, necessitates a reevaluation of conflict dynamics, which are increasingly characterized by ethnic and identity complexities rather than solely by military and strategic disputes. This study foregrounds identity security as a critical issue in the analysis and management of contemporary conflicts, particularly those intertwined with multiple identities and affiliations within states.

To this end, the thesis aims to elucidate the intricate nature of the crisis in the Rakhine region, with the Rohingya minority as the focal point, while examining both the internal and external factors contributing to the emergence of this crisis. Additionally, it seeks to investigate the cross-border implications of the crisis within the regional context, underscoring the interrelationship between identity security and the stability of neighboring states.

The study concludes that the effectiveness of regional and international actors -both formal and informal -operating within the framework of multi-track diplomacy is a vital strategic instrument for managing the Rohingya crisis. This diplomatic approach fosters collaboration among states, international organizations, and local communities, thereby addressing the challenges posed by ethnic and identity divisions. Consequently, the thesis advocates for the activation of global security governance efforts and enhanced international cooperation to ensure sustainable, long-term solutions that promote regional stability and mitigate the consequences of these cross-border identity crises.

Keywords: Crisis, Rohingya, Myanmar, Neighboring countries, Identity security